



4

الولايات المتحدة والمشرق العربي

تأليف:

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

4

الولايات المتحدة والمشرق العربي

تأليف

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى



أبريل 1978

تحميل كتب http://abbassa.wordpress.com

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

مقدمه

تختلف منطقة الشرق الأوسط عن كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأقصى من حيث أن الولايات المتحدة لم تعرها أهمية كبيرة من وجهتي النظر السياسية والتجارية طيلة القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين. حقيقة أنها أبدت نشاطا عسكريا بحريا في منطقة المغرب العربي في أعقاب استقلالها عن بريطانيا، وذلك نتيجة لأعمال القرصنة التي كان يقوم بها «قراصنة» الجزائر وتونس وطرابلس الغرب-إلا أن ذلك لم يتضمن اهتمام الولايات المتحدة بهذه البقعة من العالم إلى ما هو أبعد من حماية المصالح الأمريكية. ولهذا فان المبشر الأمريكي-الذي كان يعتبر الشرق الأدنى أرض الإنجيل-هو الذي حدد أسلوب العلاقات الأمريكية-العربية طيلة القرن التاسع عشر-فمنذ عام 1833 بدأت جماعات صغيرة من المبشرين الأمريكان تضع أسس ما تحول في أواخر القرن التاسع عشر إلى شبكة من المدارس والمستشفيات والكليات في الشام و الأناضول وفارس ومصر. وإزاء فشل المبشرين الأمريكان في نشر مذهبهم (البرسبتيري) نظرا لمقاومة الطوائف الإسلامية والمسيحية المحلية، فانهم حولوا معظم نشاطهم إلى مجالات التعليم والطب دون أن يتخلوا عن هدفهم الأساسي. وهكذا أخذت مطابعهم توسع أعمالها، فقامت بطبع عدد كبير من الكتب العربية-وكانت درة أعمالهم في الحقل التعليمي تأسيس

الكلية السورية البروتستانتية (التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية) في بيروت في عام 1866 وافتتاح الجامعة الأمريكية في القاهرة في عام 1920، وما انتهى القرن التاسع عشر حتى كانت شبكة المؤسسات التعليمية الأمريكية قد غطت الشرق الأدنى وكان خريجوها يحتلون مكانة بارزة في الحياة العامة، وكان لهم دورهم في إدخال الثقافة الغربية ومساندة مختلف المجموعات اللغوية الساخطة في داخل الإمبراطورية العثمانية المتداعية.

وخلال المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الأولى أعلن الرئيس الأمريكي وودرو ولسون مبادئه الأربعة عشر التي نص المبدأ الثاني عشر منها على أن تتمتع القوميات الخاضعة للحكم العثماني بالأمن على حياتها وان يفسح لها المجال للتطور نحو الحكم الذاتي. وفي مؤتمر الصلح الذي انعقد في فرساي بعد هزيمة ألمانيا وحلفائها (ومنهم الدولة العثمانية) تبنى ولسون إقامة مؤسسة عالمية مهمتها حل المشاكل الدولية وزكى وضع أملاك ألمانيا والدولة العثمانية تحت الانتداب الغربي بشرط أن يخضع هذا الانتداب لإشراف المؤسسة الجديدة (عصبة الأمم). وحين اتضح اتجاه كل من بريطانيا وفرنسا إلى تقسيم الأملاك العثمانية في الشام وما بين النهرين اشترط إرسال لجنة مشتركة للتحقق من رغبات السكان. وإزاء تلكؤ بريطانيا وفرنسا في الاشتراك في اللجنة المقترحة قرر ولسون إجراء تحقيق أمريكي منفرد وعين كلا من هنري تشرشل كنج وتشارلز كرين للاضطلاع بهذه المهمة. وفي يونية-يولية 1919 توجهت اللجنة الأمريكية إلى فلسطين وسوريا ولبنان حيث قابلت عددا كبيرا من الوفود وتلقت عددا كبيرا من العرائض. وفي 10 يولية أرسلت تقريرها المبدئي إلى ولسون، وهو التقرير الذي عارض قيام دولة صهيونية في فلسطين على أساس أن حوالي 90٪ من سكانها عبروا عن رفضهم لهذا المشروع، وحذر من سيطرة فرنسا على سوريا التي اتضح أن سكانها يفضلون الاستقلال، واعترف بوضع لبنان الخاص وكان أميل إلى انتداب بريطانيا على كل من فلسطين والعراق. ولكن الدولتين الأوروبيتين الغربيتين لم ت هتما برغبات سكان الشرق الأدنى-وفي مؤتمر سان ريمو (أبريل 1920) تقرر توزيع الانتداب على كل من بريطانيا وفرنسا فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني وأضيفت عبارة فحواها أن على الدولة المنتدبة على فلسطين أن

تنفد وعد بلفور. وحين بدأ تنفيذ هذه المقررات كان موقف الولايات المتحدة سلبيا، خاصة وقد قويت فيها اتجاهات العزلة بحيث لم يوافق الكونجرس على كل من اتفاقيات الصلح وميثاق عصبة الأمم.

على أن اتجاه العزلة هذا لم يكن يعني إهمال الولايات المتحدة لمصالحها الخاصة في الشرق الأدنى. ففي خلال التطورات العاصفة التي شهدها المشرق العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ساندت (الولايات المتحدة مبدأ «الباب المفتوح» في مجال النفط وبارك ولسون والكونجرس وعد بلفور دون أن تلتزم واشنطن بأية مسئوليات في هذا الصدد. وهكذا اقتصر النشاط الأمريكي في المشرق العربي خلال فترة ما بين الحربين على شئون النفط مما آذن بالمنافسة البريطانية الأمريكية الحادة حول تطبيق مبدأ الباب المفتوح وهي المنافسة التي تمخضت عن كسر حدة الاحتكار البريطاني في هذا المجال وفتح الباب أمام الرأسمالية الأمريكية الصاعدة لكي تشارك الرأسمالية البريطانية المتداعية أرباحها النفطية ثم لتهزمها ني نهاية المطاف.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة-كدولة-ميدان الشرق الأوسط بعد أن شاركت في دحر القوى الفاشية، ولم تشأ أن تعود من جديد إلى سياسة العزلة التي اتبعتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكانت النتيجة هي انحسار الاستعمارين البريطاني والفرنسي وانفراد الولايات المتحدة بالنفوذ والسيطرة الاقتصادية. وكان لا بد من أن ترث الولايات المتحدة بعض ملامح واتجاهات الاستعمار الغربي في الوقت الذي ورثت فيه المشكلة الفلسطينية التي ازدادت تعقيدا بعد قيام إسرائيل التي تدين بوجودها للنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة. كما ورثت عن بريطانيا مخاوفها من نوايا السوفييت ومن مظاهر السخط الناتج عن عهود السيطرة الاستعمارية. وحين سعت واشنطن إلى إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية نظر إليها العرب بعين الشك خاصة وأن سجل السوفييت منذ نشوب ثورة أكتوبر عام 1917 لم يكن ينذر بأي محاولات توسعية، بل أن موسكو طالما ناصرت قضايا التحرر في العالم العربي وشنت حملات متواصلة ضد وجود القواعد العسكرية الغربية على مقربة من حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية. ولم تفطن الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى أن العرب لا يخشون الاتحاد السوفيتي الذي تبعد حدوده كثيرا عن أراضيهم، بقدر ما يخشون

الخطر الإمبريالي الغربي وصنيعته الصهيونية. وهكذا فشلت مشروعات الأحلاف الغربية، وأدت الضغوط الغربية على العرب إلى تقاربهم مع السوفييت الذين قدموا السلاح والمساعدة التقنية والاقتصادية والدعم السياسي. وإزاء هذا النشاط السوفيتي ونمو القومية الراديكالية في العالم العربي وازدياد المداخلات الأمريكية في شئون المنطقة وضعف بريطانيا المستمر، ما لبث الوجود البريطاني أن تقهقر ثم انحسر، وما لبثت الولايات المتحدة أن دخلت بقوتها ومواردها لترث الاستعمار البريطاني.

وبمضي الزمن واجهت واشنطن مشكلات الصراع بين الحكومات العربية وعدم الاستقرار السياسي ومخلفات عهود السيطرة البريطانية-الفرنسية وتخوف العرب من «الإمبريالية الجديدة» ونمو القومية الراديكالية وانقسام الحرب ما بين ثوريين ومحافظين. وهكذا ففي خلال الفترة القصيرة التي شهدت الوجود الأمريكي في العالم العربي ازداد سوء وضع أمريكا نتيجة لشكوك قطاعات واسعة من العرب في حقيقة نواياها: فلقد عززت مؤسساتها العسكرية في منطقة «الحزام الشمالي» وأصبحت لها قواعد كثيرة في البلدان العربية وأسطول قوي في كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي. وحينئذ نظر إليها الحرب نفس نظرتهم القديمة إلى بريطانيا، فاعتبروها «شرطي» العالم ذا «العصا الغليظة» خاصة وأنها في شكها في قوى الثورة والتغير قد عمدت إلى الارتباط بالقوى المحافظة-ومن ثم اتهام العرب لها بمعاداة قوى الثورة والتغيير والتطور. وفوق ذلك كله فان مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل قد جعلتها سندا للعدوان والتوسع الصهيونيين، خاصة وان علاقاتها بإسرائيل وفق ما أشار إليه دبلوماسي أمريكي في رسالة بعث بها إلى جريدة التايمز اللندنية في عام 1971- قد أصبحت أوثق بكثير مما كانت عليه العلاقات الأمريكية-البريطانية في الماضي.

إن العلاقات العربية الأمريكية في الوقت الحاضر معقدة ومتشابكة وتنطوي على قدر كبير من التناقض والتضارب. فالرأي العام العربي بوجه عام يستنكر تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل بأحدث الأسلحة التي تهدد الأمن العربي، كما يستنكر أسلوب التهديد الأمريكي بصدد رغبة العرب في السيطرة على مواردهم النفطية والنقدية واستغلالها في خدمة قضاياهم والقضاء على التخلف الذي ورثناه عن عهود السيطرة الاستعمارية. فالعرب

حساسون ويتخوفون مما عرف عن الدوائر الأمريكية من تدبير الانقلابات خدمة لمأربها، كما أنهم يرفضون الأحلاف الغربية وينزعون إلى الحياد وعدم الانحياز ويرفضون أن تكون أراضيهم مسرحا للحرب الباردة أو الساخنة التي ليست لهم فيها ناقة ولا جمل. ومهما حرصت واشنطن على إيجاد ركائز في المنطقة-وفي مقدمتها إسرائيل-فان العرب يقفون صامدين أمام كل أساليب الضغط، و «الإمبريالية الجديدة» ويبنون علاقاتهم الخارجية على أساس مصالحهم المشروعة في التحرر والسيادة والندية، عاقدين العزم على تحقيق آمالهم القومية مهما كانت الصعاب.

والكتاب الذي أضعه بين أيدي الناطقين بالضاد ثمرة دراسات قمت بها منذ وكل إلي في عامي 1972-1973 أن القي بعض المحاضرات على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة حول موضوع «الولايات المتحدة والعالم العربي». وقد بدت صعوبة هذا الموضوع منذ البداية من حيث قلة المادة العربية المتصلة به مما دفعني إلى الاعتماد على المصادر الإنجليزية المطبوعة على جانبي الأطلنطي. كما أن كثيرا من الحقائق المعاصرة لن تتضح أبعادها قبل مرور بعض الوقت، وان كنت قد عمدت إلى استجلاء صورتها العامة من تتبعي اليومي للأحداث ومن الاعتماد على حاسة المؤرخ الذي يتتبع أصول القضايا ويفطن إلى تطورها التاريخي ويدرك حقيقة الصلة بين الأهداف المعلنة والخطط المرسومة. والآراء والأحكام الواردة في هذا البحث لا تعبر إلا عن قناعتي الشخصية-فان أصبت فبها وان أخطأت فلي أجر المجتهد.

أني أشكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الذي أتاح لي نشر هذا الكتاب. كما أشكر الأستاذين الزميلين الدكتور فؤاد زكريا والدكتور شاكر مصطفى على تجشمهما عناء قراءة هذه الصفحات وما أبدياه لي من ملحوظات مفيدة.

أحمد عبد الرحيم مصطفى

الكويت في فبراير 1977

1

بريطانيا والولايات المتحدة ونفط العالم العربي

أصبح النفط مصدرا حيويا للطاقة خلال الحرب العالمية الأولى. وقد أدت أهميته الكبرى بالنسبة إلى المجالات الحربية والمناعية إلى ازدياد التنافس بين الدول الكبرى وتشجيعها رعاياها على ارتياد إمرة الأرضية بحثا عن الأماكن التي تحتوي على مخزون نفطي كبير. أما الولايات المتحدة فقد اشتركت في هذا السباق العالمي في وقت كان يتنبأ فيه خبراؤها بتناقص المخزون الأمريكي الضخم في المستقبل القريب. وكان ذلك مؤذنا باصطدام المصالح النفطية الأمريكية والبريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، خاصة وان عددا كبيرا من الشركات الأمريكية الكبرى لجأت إلى وزارة الخارجية الأمريكية لكي تساعدها على شق طريقها عبر هذه المنافسة النفطية الدولية. وهكذا جرت مشادة شديدة بين الولايات المتحدة وبريطانيا منذ عام 1916 حين تدخلت بريطانيا، بعد احتلالها لفلسطين، في أعمال شركة ستاندرد أويل أوف نيويورك (سوكوني) الخاصة بالتنقيب عن النفط في فلسطين[1]. وقبل نهاية عام 1619 كانت

الحكومتان قد دخلتا كذلك في مشادة أقوى حول استثمار نفط العراق- وكانت هذه المشادة أطول مدى من سابقتها واكثر تعكيرا للعلاقات بين البلدين.

ففي أواخر أغسطس 1919 أرسلت شركة سوكوني اثنين من الجيولوجيين إلى بغداد لاستطلاع احتمالات وجود النفط في العراق. ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح لهما بالقيام بذلك، رغم أن جيولوجيا بريطانيا كان قد قام باستطلاعات مشابهة لمدة أربعة شهور. وقد أدى موقف بريطانيا من النشاط البترولي الأمريكي المحتمل في فلسطين والعراق-وهما بلدان كان من المتوقع أن تنتدب بريطانيا عليهما-إلى إثارة شكوك كبيرة في واشنطن حول مفهوم نظام الانتداب لدى بريطانيا. فقد جرى التساؤل حول ما إذا كان الإنجليز يزمعون استغلال نظام الانتداب الجديد وجعله ستارا لنظام الحماية القديم، مما يختلف تماما عن وجهة النظر الأمريكية كما عبر عنها الرئيس ولسون في فرساي. وهكذا اتخذت الولايات المتحدة موقفا مزجت فيه شكواها المتعلقة بالنفط بالقضية الأساسية المتملقة بسياسة الانتدابات. وما حل أكتوبر 1919 حتى كانت وزارة الخارجية الأمريكية تصر على ضرورة تطبيق الإنجليز لمبادئ الانتداب التي جرت الموافقة عليها من قبل، فطالبت الدولة المنتدبة بأن تضمن لمواطني كل دولة عضو في عصبة الأمم ما يلي: 1- المساواة في حق الحصول على الأملاك الثابتة. 2- المساواة التامة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية، بالإضافة إلى حرية المرور (الترانزيت). وكان كل من لويد جورج ومندوبي فرنسا وإيطاليا قد اتفقوا مع ولسون في مجلس الأربعة على ألا تسعى الدولة المنتدبة بأي حال من الأحوال إلى الحصول على أولوية في الامتيازات. واستندت وزارة الخارجية الأمريكية إلى هذا الاتفاق لدعم ادعاءات شركة سوكوني في فلسطين وطالبت بأن تتمتع الشركات الأمريكية بنفس المزايا التي يتمتع بها البريطانيون وغيرهم في كل من إقليم ما بين النهرين (العراق) وفلسطين.

إلا أن الإنجليز لم يتزحزحوا قيد أنملة عن تصميمهم على عدم السماح بالقيام بأي بحث عن النفس في الأراضي المحتلة مما أثار موجة من العداء لبريطانيا في الولايات المتحدة. ففي الوقت الذي كانت تعلن فيه وزارة الخارجية البريطانية أن رعايا بريطانيا لا يتمتعون بأي امتيازات خاصة،

كان جيولوجيو شركة شل وشركة النفط الإنجليزية-الفارسية يقومون بالبحث عن النفط في منطقة ما بين النهرين، مما أدى إلى احتجاج وزارة الخارجية الأمريكية من جديد وضغطها في سبيل تطبيق مبدأ «الباب المفتوح». وحين اجتمع ممثلو الحلفاء في سان ريمو (في إيطاليا) في ربيع عام 1920 للنظر في معاهدة الصلح الموقعة مع تركيا في سيفر، انتهزت بريطانيا وفرنسا هذه الفرصة للتوقيع على معاهدة سان ريمو النفطية التي حصلت فرنسا بمقتضاها على حصة من الإنتاج المحتمل لنفط ما بين النهرين(2)، وفي مقابل ذلك سمحت فرنسا بمد خط أنابيب النفط البريطانية عبر الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ليصب في ميناء يقع على البحر المتوسط ويحتوي على التسهيلات اللازمة. ولم تندهش وزارة الخارجية الأمريكية لما جرى الاتفاق عليه، خاصة وأنها كانت على علم تام بالمفاوضات التي جرت بهذا الشأن. وحين نشر فحوى الاتفاقية النفطية البريطانية-الفرنسية ازدادت شكوك الأمريكان وتعززت وجهات نظرهم الخاصة بأن الإنجليز ينوون حرمانهم من التنقيب عن النفط في الأراضي التي أدانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية المنهارة. وفي 12 مايو 1920 أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة نددت فيها بعدم تكافؤ الفرص في الانتدابات، واعتبرته خرقا للمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الانتدابات والذي اقر في باريس في عام 1919. وذهبت وزارة الخارجية الأمريكية في هذه المذكرة إلى أن الإدارة البريطانية في فلسطين وبلاد ما بين النهرين تحمل منذ عام 1919 على التحيز ضد الأمريكان-وبخاصة ضد المصالح البترولية الأمريكية-لمصلحة المصالح البريطانية الخاصة، «بالإضافة إلى أن بريطانيا العظمى تعد العدة بهدوء لكي تسيطر وحدها على الموارد النفطية في هذه المنطقة». وحين أبدت الولايات المتحدة تمسكها بالمبادئ الواجب تطبيقها في الانتداب، أصرت على الاشتراك في أي مناقشة تتعلق بالامتيازات التي جرى منحها بالفعل، وذلك حرصا على مصالحها في المنطقة وإبداء لاهتمامها العام بالمبادئ المرتبطة بهذه الانتدابات.

وكان رد وزير الخارجية البريطانية لورد كيرزون أن بريطانيا لم تقبل الانتداب على بلاد ما بين النهرين وفقا لاتفاقيات خاصة مع أي دولة أخرى، وأنكر الادعاء الخاص بأن سياسة بريطانيا البترولية تنزع إلى التفرقة

سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية. وأشار كيرزون إلى أن نصيب بريطانيا من مجموع إنتاج النفط العالمي لا يتحدى 1/2 4٪، على حين أن الولايات المتحدة تنتج في داخل حدودها ما مقداره 70٪ في الوقت الذي يستخرج فيه رعاياها من حقول المكسيك ما مقداره 12٪ من مجموع الإنتاج العالمي. كما أشار إلى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على استغلال الأجانب للنفط في الأراضي العامة والى فرضها القيود على النشاط البترولي البريطاني في كوستاريكا وهايتي، مدللا بذلك على أن الولايات المتحدة لا يخلو سجلها من مآخذ فيما يتعلق بتطبيق سياسة الباب المفتوح. واستند كيرزون إلى عدم انضمام الولايات المتحدة لعصبة الأمم، فذهب إلى عدم مناقشة شروط الانتداب مناقشة سليمة إلا في مجلس العصبة وعلى أيدي الدول الموقعة على ميثاقها. كما ذهب إلى أن المشروعات البريطانية المتعلقة بتطوير النفط في بلاد ما بين النهرين تستند إلى أن الشركة النفط التركية-التي تسيطر عليها الحكومة البريطانية-كانت قد حصلت على امتياز من السلطات العثمانية في عام 1914. وبرر كيرزون اتفاقية سان ريمو النفطية بأنها بمثابة تعويض لفرنسا عن تنازلها عن حقوقها في الموصل. وردت الولايات المتحدة بأن عدم انضمامها إلى عصبة الأمم لا يصح أن يحرمها من المكاسب التي يتضمنها مبدأ تكافؤ الفرص، خاصة وان الانتدابات في الشرق الأوسط وليدة النصر العام الذي أحرزه الحلفاء والذي كان لا يمكن أن يتحقق بدون المساهمة الأمريكية. وأشار وزير الخارجية الأمريكي (بينبريدج كولبي Bainbridge Colby) إلى أن من حق الولايات المتحدة أن تطلع على مشروع الانتدابات وتقره قبل إحالته إلى عصبة الأمم-فحيث أن نظام الانتدابات يستند إلى مبدأ جديد يطبق لأول مرة، فمن الواجب مناقشة كل بنوده، وبخاصة التزامات الدولة المنتدبة، مناقشة مريحة وكاملة. وأعرب كولبي عن أمل الولايات المتحدة في أن يساعد نظام الانتدابات على تخفيف حدة الصراع الدولي حول المواد الخام وبخاصة النفط.

ولم تعر بريطانيا التفاتا إلى طلب كولبي الخاص بضرورة موافقة الولايات المتحدة على مشروع الانتدابات قبل تقديمه إلى عصبة الأمم. ففي ديسمبر 1920 قدمت الحكومة البريطانية-دون استشارة الولايات المتحدة-مشروع

انتدابها على بلاد ما بن النهرين وفلسطين إلى السكرتير العام لعصبة الأمم. ولكن الولايات المتحدة لم تعدم وسيلة لتقديم شكواها ضد بريطانيا إلى العصبة التي لم تصل إلى قرار بهذا الصدد. وما لبثت بريطانيا والولايات المتحدة أن تنازعتا بشدة حول قانونية ادعاءات شركة النفط التركية التي ذهبت الولايات المتحدة إلى أنها لم تحصل على امتياز صريح، ومن ثم اقتراحها طرح المشكلة على بساط التحكيم. ورفضت بريطانيا الاقتراح، رغم أنها نفت وجود أي نية لديها في رفض تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص على الشركات الأمريكية. واستمر النزاع بين الدولتين خلال العام والنصف الذي تلا اتفاقية سان ريمو النفطية. وفي خلال هذا النزاع استندت الولايات المتحدة في دعواها على مبدأ الباب المفتوح وتكافؤ الفرص التجارية[3]، على حين تمسك الإنجليز بقداسة الاتفاقيات الدولية، محاولين أن يثبتوا أن الأتراك قد منحوهم امتيازا في عام 1914. كما لمحوا إلى أن الولايات المتحدة قد تخلت عن واجباتها السياسية فيما يتعلق بتسويات الصلح مع تركيا-فلو أنها اشتركت في توقيع معاهدات الصلح لحصلت على الامتيازات الاقتصادية التي كانت وزارة الخارجية الأمريكية تطالب بها.

وفي أثناء النزاع الذي نشب بين الدولتين فشلت السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها بالوسائل الدبلوماسية، ومن ثم لجأت إلى وسائل أخرى[4]. فقد أعدت الشركات النفطية الأمريكية العدة للتفاوض-إذا كان ذلك ممكنا-لأن عقد اتفاقية تجارية مع المؤسسات التي كانت تتكون منها شركة النفط التركية. وساندت وزارة الخارجية الأمريكية هذه المساعي خاصة وأن حكومة هاردنج كانت اكثر تعاونا مع شركات النفط الأمريكية من حكومة ولسون، وأنها ساندت مطالبتها بفتح أبواب بترول الشرق الأوسط أمامها. لهذا سعى كل من وزير الخارجية (هيوز) ووزير التجارة (هربرت هوفر)-وهو في الأصل مهندس مناجم-إلى إعادة تقييم مشكلة النفط الدولية. وقد ذهب هوفر إلى أن رجال النفط متحدون حول معارضة أي سياسة حكومية تهدف إلى فرض قيود على النشاط الحر، على حين مالت الشركات-باستثناء سوكوني في البداية-إلى إنشاء اتحاد يضم الشركات الأمريكية الكبرى بهدف القيام بالعمل المشترك في بلاد ما بين النهرين أو أي مكان آخر يرى اتحاد الشركات الأمريكية ضرورة العمل فيه. وقبل أن تتم الموافقة

على هذه الخطة درست وزارة الخارجية مختلف الاقتراحات الخاصة بالتوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع الأمريكي-البريطاني. وعلى حين كانت الدراسة تأخذ مجراها أبدى كبار رجال صناعة النفط البريطانيون استعدادهم لإجراء اتفاق يمنح الشركات الأمريكية نصيبا في شركة النفط التركية. وتزعم هوفر الجهود الخاصة باتحاد الشركات الأمريكية، وكانت النتيجة هي اتحاد سبع شركات كبرى[5] في سبيل القيام بالعمل المشترك في بلاد ما بين النهرين.

ثم اتصلت وزارة الخارجية الأمريكية اتصالا حذرا بالحكومة البريطانية، ولمست منذ البداية دلائل مشجعة على رغبة الإنجليز في التعاون مع الأمريكان بصدد نفط العراق. فقد رأت بريطانيا أن من الأفضل لها أن تشرك إحدى الشركات الأمريكية حتى تذهب إلى مؤتمر لوزان مدعمة بالتأييد الأمريكي في مواجهة تركيا. ولا شك أن الصعوبات التي أحاطت بظروف الامتياز قد دفعت البريطانيين إلى التساهل، فبالإضافة إلى الادعاءات التركية كانت الموصل تعاني من تمرد القبائل الكردية. كما أن عقد الامتياز الأصلي كان مشكوكا فيه. وهكذا اتصلت المجموعة الأمريكية بشركة النفط التركية وأجرت معها مفاوضات مبدئية كانت أثناءها على اتصال مستمر مع وزارة الخارجية للتأكد من أنها تلتزم بالحدود السياسية التي تضعها حكومة الولايات المتحدة. ومن الشروط التي كان المساهمون البريطانيون في شركة النفط التركية يرغبون في فرضها على المساهمين الأمريكان الموافقة على ميثاق النزاهة الذي سبق أن وافق عليه المساهمون البريطانيون والألمان وما لبث أن وافق عليه المساهمون الفرنسيون. وقد نص هذا الميثاق على ألا يسعى المساهمون في شركة النفط التركية إلى الحصول على امتيازات في الإمبراطورية العثمانية السابقة إلا عن طريق شركة النفط التركية-وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن هذا الشرق مناقض لمبدأ الباب المفتوح لأنه يقلل، احتمالات اشتراك الأمريكان في التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط. وعلى أي حال فقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة-وفي نوفمبر 1924 وقع مشروع اتفاقية منح المجموعة الأمريكية نسبة 75 ,23٪ من شركة النفط التركية، كما منح نصيب مساو لذلك لكل من كبار الموقعين على المشروع (شركة النفط الإنجليزية-الفارسية،

شركة شل الهولندية، شركة النفط الفرنسية). كما منح الأرمني جولبنكيان-الذي كان قد حصل على الجنسية البريطانية وكانت له حقوق في شركة النفط التركية-نسبة 5٪. وكون المساهمون الجدد شركة جديدة عرفت باسم شركة نفط العراق التي حصلت على امتيازها من الحكومة العراقية في مارس 1925 وما لبثت أن حصلت على امتيازات أخرى في سوريا وفلسطين وساحل عمان المتصالح. وفي 31 يوليو 1928 بعد أن نقص عدد الشركات الأمريكية فأصبح خمسا كونت ما عرف باسم هيئة تطوير الشرق الأدنى (Near East Development Corporation) وهدفها المساهمة في شركة النفط التركية-تم التوقيع على ميثاق النزاهة المعروف باسم اتفاقية الخط الأحمر التي التزمت بمقتضاها شتى الشركات المساهمة في شركة النفط التركية بألا تسعى إلى الحصول على أي امتيازات منفردة في المنطقة التي تشمل العراق والشاطئ العربي للخليج-باستثناء الكويت-وهي المنطقة التي حددها خط أحمر على الخريطة الملحقة بالاتفاقية. ومعنى ذلك أن اتفاقية الخط الأحمر قد ألزمت المساهمين في شركة النفط التركية بألا يقوموا بالعمل إلا عن طريق الشركة الأم. كما احتوت الاتفاقية على إجراءات عملية نصت على تسليم النفط الخام إلى الشركات التي وقعت على الاتفاقية. وفي عام 1929 تحولت شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (I.P.C).

ورغم أن سياسة الباب المفتوح أتاحت للأمريكان أن يساهموا في نفط العراق، إلا أنها كانت عديمة الجدوى من الوجهة العملية فيما يتعلق بالسماح لشركات أمريكية أخرى بالعمل في العراق أو بعدم سيطرة شركة واحدة على نفط العراق. وكانت فاعلية سياسة الباب المفتوح مثار شك باعتبارها مبدأ مثاليا يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين رعايا كل الدول، خاصة وأن الحكومة الأمريكية كانت عاجزة، أو غير مستعدة، لان تحدد معناه بدقة. إلا أن الهدف الأكبر الذي توخته وزارة الخارجية كان واضحا بما فيه الكفاية: فلقد كانت تسعى إلى فتح أبواب حقول نفط الشرق الأوسط أمام الشركات الأمريكية التي يعنيها الأمر وهو ما حققته اتفاقية 1928 بحيث ازداد نشاط الشركات الأمريكية في منطقة الخليج خلال السنوات العشر التي أعقبت توقيع الاتفاقية. فما وافت نهاية عام 1939 حتى كانت شركتا ستاندرد أويل أوت كاليفورنيا (SOCAL) وتكساس قد حصلتا على امتيازات

مانحة تشمل جزر البحرين وكل شبه الجزيرة العربية. كما اشتركت شركة جلف خلال هذه الفترة مع شركة النفط الإنجليزية-الفارسية في العمل في الكويت على أساس المناصفة. وكانت الشركات الأمريكية تساهم في التنقيب عن النفط ليس فقط في العراق بل أيضا في أماكن أخرى على أطراف شبه الجزيرة العربية. ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تلعب في الحصول على هذه الامتيازات الدور الهام الذي لعبته خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1919 و 1928، فان الأمر قد احتاج إلى المساندة الدبلوماسية إزاء المعارضة البريطانية في دخول الأمريكان إلى الكويت والبحرين. أما فيما يتعلق بالحصول على امتيازات السعودية فلم يحتج الأمر إلى أي مساعدة-وهو ما سنفصل الكلام عنه فيما يلي.

كما أدى احتجاج الولايات المتحدة على المقررات الاقتصادية لمؤتمر سان ريمو إلى توقيع اتفاقيات مع بريطانيا وفرنسا ضمنت مساواة الولايات المتحدة بهما في المسائل الاقتصادية في الشرق الأوسط، وان تكن الدولتان المنتدبتان لم تعدما وسائل التحايل على هذه الاتفاقيات جريا وراء مصالحهما الخاصة. ويصدق هذا بوجه خاص على مناطق النفوذ البريطاني، وبخاصة بعد عقد اتفاقيات التجارة بين شتى أرجاء الإمبراطورية البريطانية في أوتاوا في عام 1932. وهكذا أحرزت بريطانيا قصب السبق إلى حد كبير في تجارة الصادر والوارد بالنسبة إلى كل من العراق وفلسطين ومصر، على حين أن فرنسا كانت تلي بريطانيا فيما يتعلق بواردات سوريا ولبنان وصادرات فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك فان الدولتين الأوربيتين قد ربطتا العملات المحلية بالموازين التي وضعتاها للتبادل-وهكذا نجد بريطانيا تربط الجنيه المصري والجنيه الفلسطيني والدينار العراقي (الذي حل محل الروبية الهندية) بالجنيه الإسترليني، كما ربطت فرنسا العملة السورية بالفرنك. وبعد أن احتلت بريطانيا سوريا ولبنان في أوائل الأربعينات دخلت كل هذه البلدان العربية في كتلة الإسترليني، مما جعل بريطانيا تحرز السيطرة الفعلية ليس فقد على اقتصاد هذه البلدان المحلي، بل أيضا على النشاط الاقتصادي الذي يقوم به رعايا الدول الأجنبية في المنطقة[6]

أما المصالح النفطية البريطانية في الشرق الأوسط فقد بدأت قبيل الحرب العالمية الأولى حين تبين المولون البريطانيون الأهمية الاقتصادية

لمنطقة الخليج. وقد حصل أول هؤلاء المولين-الأسترالي وليم فوكس دارسي William Knox D'Arcy-على امتياز من الشاه للتنقيب عن النفط في جنوبي فارس، ثم كللت جهوده بالنجاح، وان يكن قد تنازل عن امتيازه في عام 1908 لمجموعة من الرأسماليين البريطانيين والهولنديين الذين أسسوا شركة النفط الإنجليزية-الفارسية التي كانت الحكومة البريطانية تمتلك معظم أسهمها، لا باعتبارها هيئة رسمية، بل باعتبارها مؤسسة خاصة-وهو تمييز لم يتبع باستمرار[7]. وما حل عام 1914 حتى كان النفط المكرر في مصفاة عبدان ينقل في السفن بمعدل 000 ,250 طن سنويا، وهو معدل غير عادي في ذلك الوقت. وفي نفس العام اكتملت عملية تزويد الأسطول البريطاني بالنفط بدلا من الفحم. وقبيل اندلاع الحرب العظمى بستة أيام قرر البرلمان البريطاني-بإيعاز من وزير البحرية ونستون تشرشل-السماح للحكومة البريطانية بزيادة استثماراتها في شركة النفس الإنجليزية-الفارسية، وبذلك حصلت على حصة من الأسهم تضمن لها السيطرة على الشركة.

على أن مصالح بريطانيا النفطية في الشرق الأوسط لم تقتصر على عبدان. فبموافقة الحكومة العثمانية توصلت شركة النفط الإنجليزية-الفارسية في عام 1914 إلى اتفاقية مع شركة ألمانية ومع شركة شل الهولندية الملكية بهدف التنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد العثمانيتين. وقيض للشركة الجديدة-واسمها شركة النفط التركية-أن يصبح القسم الأكبر من ملكيتها وإدارتها في أيد بريطانية. فمثلا حصلت شركة النفط الإنجليزية-الفارسية على القسط الأكبر من الربح، على حين كانت شركة شل الهولندية الملكية-التي كان البريطانيون يمتلكون 40٪ من أسهمها-هي الشريك التالي للبريطانيين من حيث الأهمية. ورغم إعادة توزيع الأسهم بعد عام ١٩١٩، فقد ظلت السيطرة والنصيب الأكبر من دخل الشركة المتزايد في أيدي البريطانيين. أما حقول كركوك فما لبثت أن اتضح أنها من اكبر حقول النفط في العالم-وقد قدر في عام 1927 أن احتياطيها يربو على 750 مليون طن. وفي أقل من عشر سنوات أصبحت لإنتاجها أهمية كبرى بالنسبة إلى احتياجات العالم النفطية، وبخاصة بعد أن أكملت شركة نفط العراق-وهو الاسم الجديد لشركة النفط التركية-مد أنابيبها إلى البحر المتوسط. فقد تم بناء خطي أنابيب يمر أحدهما بمنطقة الانتداب الفرنسي في الشام

ويصب في طرابلس، ويمر الآخر بمنطقة الانتداب البريطاني في فلسطين ويصب في حيفا-وقد بنيت في كل من الميناءين مصفاة للنفط. وما لبث إنتاج الموصل أن قفز من 000 ,123 طن في عام 1923 إلى 000 ,298 ,4 طن في عام 1938.

وكانت لندن على إدراك تام للقيمة المحتملة للامتيازات الجديدة التي حصلت عليها، خاصة وأنها اتخذت المبادرة منذ عام 1628 في مساندة قيام اتحاد بريطاني يتحكم في أسعار الاستثمارات النفطية البريطانية في الشرق الأوسط. كما أرغمت المؤسسات المساهمة في شركة نفط العراق على التوقيع على اتفاقية تتعهد بمقتضاها بألا تقوم بالعمل إلا عن طريق الشركة الأم (شركة نفط العراق) طالما تجرى تنقيبا في نطاق الإمبراطورية العثمانية السابقة، وهي المناطق التي حددها على الخريطة الملحقة باتفاقية عام 1928 خط أحمر. وكانت هذه الاتفاقية رمزا اقتصاديا بارزا لمنطقة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. ورغم أنها لم تكن على الإطلاق من الجمود بالشكل الذي توقعته هوايتهول، فقد ثبت بوجه عام أنها ذات فاعلية في ضمان استمرار تفوق بريطانيا في مجال النفط في منطقة الخليج. وقد أدت الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ الخليج (وهي المعاهدات التي حظرت على الشيوخ منح أي امتيازات لأجانب غير بريطانيين دون موافقة الحكومة البريطانية) إلى عرقلة المساعي الهادفة في أعقاب الحرب المالمية الأولى إلى الحصول على امتيازات نفطية في منطقة الشاطئ العربي للخليج. وكانت في من الشركات تنشط في هذا المجال وأهمها اتحاد شركات أيسترن وجنرال المساهمة وهو اتحاد جرى تسجيله في لندن في عام 1920، وكان يمثله في الشرق الأوسط الميجر فرانك هولمز. ولم يكن اتحاد أيسترن وجنرال يشكل شركة نفطية-إذ كان هدفه المعلن من الحصول على امتيازات نفطية هو المتاجرة بها ببيعها لشركات نفطية. وقد افتتح الاتحاد نشاطه في منطقة الإحساء التي كان قد ضمها عبد العزيز آل سعود في عام 1913. فقد قابل هولمز ابن سعود في العقير في نوفمبر 1922 أثناء المؤتمر الذي حسم مشاكل الحدود بين نجد والعراق والكويت. ورغم منافسة شركة النفط الإنجليزية-الفارسية فقد نجح هولمز في أن يحصل من ابن سعود على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة الإحساء في مقابل

مبلغ 000 ,2 جنيه سنويا. وبدأ تنفيذ الامتياز في أغسطس 1923 وقام الاتحاد بدفع المبلغ المنصوص عليه عن سنتين، وقام ببعض المسح الجيولوجي. ويبدو بعد ذلك أن الاتحاد فقد حماسته وامتنع عن الدفع وفي عام 1928 ألغى ابن سعود الامتياز.

وفي تلك الأثناء حصل هولمز في ديسمبر 1925 باسم الاتحاد على امتياز من شيخ البحرين لمدة سنتين وكان الشيخ قد التزم في عام 1914 بألا يمنح أي امتياز نفطي أو يستثمر نفطه بدون موافقة بريطانيا، وهو شرط لم يشكل عقبة أمام هولمز. وقبل أن يحصل هولمز على النفط بكميات تجارية حاول أن يستثير اهتمام الشركات البريطانية بالامتياز الذي حصل عليه ثم اتصل بشركة جلف الأمريكية التي اشترت الامتياز. وقد رأت شركة جلف أن مساهمتها في شركة نفط العراق تلزمها بعرض هذا الامتياز على الشركات المساهمة في هذه الشركة، على اعتبار أن البحرين تدخل في نطاق المنطقة التي حددتها اتفاقية الخط الأحمر. وحين رفضت شركة نفط العراق العرض حصلت شركة جلف على أذن من هولمز بتحويل امتيازها إلى شركة ستاندرد اويل أوف كاليفورنيا غير المساهمة في شركة نفس العراق. (وكانت شروط الامتياز الموقع في 21 ديسمبر 1928 تقتضي حصول هولمز على تجديد الامتياز من جانب الشيخ على أن يقوم بدوره بتحويله إلى شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا). وحينئذ تدخلت الحكومة البريطانية واعترضت على تحويل الحق إلى شركة أمريكية-فحين اتصل اتحاد شركات ايسترن وجنرال بوزارة المستعمرات البريطانية في أكتوبر 1928 للموافقة على نقل حقوق الامتياز، أصر الإنجليز على أن تكون الشركة ذات الامتياز مسجلة باعتبارها بريطانية وان يكون رئيس مجلس إدارتها والمديرون الآخرون من الرعايا البريطانيين، وألا تقع أي حقوق يمنحها الشيخ تحت سيطرة مباشرة غير بريطانية-والهدف من كل ذلك هو الحيلولة دون سيطرة الأمريكان على الشركة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وحين أخطرت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا وزارة الخارجية الأمريكية بهذه الدلائل الجديدة على التفرقة التي تزاولها السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تبنى وزير الخارجية الأمريكية فرانك كيلوج هذه المسألة بالطرق الدبلوماسية. وأدى ضغط وزارة الخارجية الأمريكية الخط التوصل مع

الحكومة البريطانية إلى حل وسط حصلت بمقتضاه شركة ستاندرد على الامتياز عن طريق شركة تابعة لها مسجلة في كندا وذات إدارة بريطانية. ورغم أن ملكية شركة نفط البحرين كانت أمريكية خالصة، فقد كان من الواجب أن تجري معاملاتها مع حكومة البحرين عن طريق المقيم السياسي البريطاني. وفي عام 1930 تم تشكيل شركة نفط البحرين (Bapco)-المسجلة في كندا-لاستغلال الامتياز الذي كان في الواقع تجديدا لامتياز التنقيب الذي سبق لهولمز أن حصل عليه. ولم تتوان شركة نفط البحرين عن القيام بتنقياتها، وفي عام 1932 تم اكتشاف النفط، وفي عام 1934 تم توقيع اتفاقية بين شيخ البحرين وبابكو حددت المبالغ التي يحصل عليها الشيخ بمقتضى الامتياز. وقد بدأ التصدير في عام 1935 الذي باعت فيه شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا نصف حصتها في بابكو لشركة نفط تكساس. وما لبث الإنتاج أن ازداد بسرعة، وفي عام 1938 بنيت مصفاة للنفط، وما لبثت الصادرات أن أربت على مليون طن سنويا.

ومن الطبيعي أن يؤدي اكتشاف النفط في البحرين إلى مضاعفة نشاط الساعين إلى الحصول على امتيازات نفطية وتطلع حكام المناطق المجاورة إلى منح امتيازات تعود عليهم بالنفع المادي. وأبرز إنجاز في هذا المضمار جرى في المملكة العربية السعودية. وكان قد اتصل بالملك عبد العزيز آل سعود بعض الرواد من الفنيين الأمريكان في الوقت الذي كان فيه في أشد الحاجة إلى المال بسبب تناقص الحجاج نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية-وابرز الرواد الأمريكان في السعودية الثرى كرين وساعده الأيمن كارل تويتشل. أما كرين فقد كان شديد الولع بالتعرف على الرجال البارزين في الشرق، ومن ذلك أنه ظهر في جدة في خريف 1926 حيث حقق أمنيته الخاصة بمصافحة الشريف حسين، كما انه كان قد انفق على تعليم بعض أبناء العرب البارزين في الغرب وقدم المعونات لمنظمات الشباب وجمعيات الكشافة في العراق وسوريا. ولم يقتصر نشاط تويتشل على بدء استثمار الذهب في السعودية، بل انه أنعش الآمال في احتمال العثور على النفط. وحين طلب منه عبد الله السليمان منذ ديسمبر 1931 أن ينقب عن النفط على طول ساحل الإحساء نصح بالانتظار حتى تتبين نتائج التنقيبات الجارية في البحرين وذلك بسبب الارتباط الجيولوجي بين جزر البحرين وساحل

الإحساء المجاور. وحين ثبت أن الاحتمالات تدعو إلى التفاؤل خوطب تويتشل في أمر الاتصال ببعض الأمريكان المهتمين بنفط السعودية، خاصة وأن الامتياز البريطاني السابق كان قد سقط. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تمر بالأزمة الاقتصادية العالمية المشهورة، ومن ثم لم يكن من السهل الحصول على أذان صاغية. إلا أن تويتشل كان ذا عزيمة قوية، فتابع هدفه غير مكترث بالعراقيل الكثيرة التي اعترضت طريقه في بريطانيا والولايات المتحدة. وأمكنه في النهاية إقناع أقطاب شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا بأن احتمالات وجود النفط في السعودية تدعو إلى التفاؤل. وفي مايو 1933 حصلت ستاندرد أوف كاليفورنيا-في مواجهة منافسة من جانب الميجر هولمز (الذي تم استبعاده بسبب عدم دفعه الأموال المترتبة على امتيازاته السابقة) ومن جانب شركة نفط العراق (التي لم تبد حماسة كبيرة)-على امتياز لمدة 60 سنة-في مقابل دفع مبلغ 000 ,100 جنيه يمنح الشركة حقوقا مطلقة في التنقيب عن النفط وإنتاجه في منطقة تقع في شرقي شبه الجزيرة العربية تبلغ مساحتها 000 ,360 ميل مربع[8]. وفي أواخر عام 1933 منحت ستاندرد أوف كاليفورنيا امتيازا لشركة جديدة تابعة لها أطلق عليها (CASOC) Californian Arabian Standard Oil Compan[9] لكي تقوم بالعمل. وبعد أن دفع الأمريكان 000 ,30 جنيه ذهبا للملك عبد العزيز[10] بدأ العمل- وكانت شركة النفط الجديدة سعيدة الطالع لأنها أمكنها الإفادة من خبرات رجل مثل تويتشل الذي كان على خبرة واسعة بشئون السعودية وبالتعامل مع سلطاتها المحلية.

وكان الأجراء الذي اتخذه الملك عبد العزيز موضعا لكثير من التساؤل، وقيل في تفسيره انه دليل على استيائه من بريطانيا التي كانت تبدي تعاطفها مع الهاشميين أعداء أسرته. ومما يجدر ذكره أن ابن سعود رفض في عام 1937 عرضا مغريا جدا من جانب اليابان، إذ اعتقد أن من ورائه دوافع سياسية. كما كانت للنازيين خطط تتصل بالنفط السعودي، ففي نفس العام زار جدة الدكتور فريتز جروبا الوزير المفوض الألماني في العراق والسعودية، ولكن ابن سعود آثر مواصلة الارتباط بالأمريكان حتى يضمن بذلك تطوير بلاده دون الالتزام بمسئوليات سياسية[11]. وعلى أي حال فقد بدأت أعمال التنقيب مباشرة بعد توقيع الامتياز مع الشركة الأمريكية.

وفي مارس 1938 ظهر النفط التجاري في الدمام وبدأ التصدير في مايو 1939 عبر خط أنابيب تم مده من الدمام إلى الشاطئ عند رأس تانورة- ووجد أن حقول نفط السعودية أغنى بكثير مما كان يفترضه تويتشل. ورغم أن أعمال التنقيب عن النفط بدأت في السعودية في عام 1933 تحت إشراف تويتشل فان نشوب الحرب العالمية الثانية أعاق تطور الإنتاج لان الممولين الأمريكان لم يبدوا حماسة للإنفاق على مشروعات نائية. ولكن تعدل الموقف تماما حين انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء بعد أن دخلت الحرب ضد اليابان. فأبار نفط السعودية كانت أقرب مصدر للنفط من الجبهة اليابانية التي كانت الولايات المتحدة تتولى مسئوليتها، ومن ثم أصبحت لأرامكو أهمية خاصة. وكان النفط الخام الذي يتم إنتاجه من الوفرة بحيث بنيت مصفاة صغيرة في الظهران، على حين كان يجرى بناء مصفاة كبيرة عند رأس تانوره الواقعة على الخليج على بعد 30 ميلا إلى الشمال. وكان يتم نقل النفط الخام إلى البحرين عن طريق خط أنابيب شيد على قاع مياه الخليج الضحلة. وقد جرى بناء معسكر النفط في الظهران على أيدي أسرى الحرب الإيطاليين الذين كان بإمكانهم مقاومة حرارة الجو والظروف الطبيعية الصعبة، كما تم استقدام آلاف من العمال من العراق والهند. ولم يصل رجال النفط الأمريكان إلا بعد أن شيد لهم العمال الإيطاليون والهنود والعراقيون المباني المكيفة والمحصنة ضد الذباب وغيره من الحشرات. وكانت هذه الأعمال النفطية وأجهزة النفط-وبخاصة ما يتعلق منها بالمياه- مؤذنة بثورة اجتماعية في قلب الصحراء العربية وفي شتى ربوع المملكة العربية السعودية(12).

أما بالنسبة إلى الكويت(13) فقد كان تطور الجهود المبذولة من الشركات لإنتاج النفط شديدة الشبه بما حدث في البحرين. ففي عام 1913 التزم الشيخ باطلاع الإنجليز على الأماكن التي قد يظهر فيها النفط في أملاكه، كما التزم بعدم منح الامتيازات إلا للأشخاص الذين تعينهم الحكومة البريطانية. وفي عام 1925 حصل اتحاد ايسترن وجنرال (Eastern and General Corporation) التابع لهولمز على امتياز يغطي جزءا من الكويت، وفي نوفمبر 1927 جرى تحويل الامتياز إلى شركة جلف بعد أن رفضته الشركة الإنجليزية- الإيرانية. ولما لم تكن الكويت داخلة في نطاق اتفاقية الخط الأحمر فلم

تكن شركة جلف ملزمة بعرض الامتياز على شركة نفط العراق وعارضت الحكومة البريطانية كل هذه الإجراءات مستندة إلى اتفاقية 1913 التي جرى توقيعها مع الشيخ مبارك ولم تسمح لهولمز بتحويل الامتياز إلا لشركة بريطانية. فالإنجليز كانوا يعتبرون مسألة الادعاء بتساوي مصالح الولايات المتحدة في المشاركة في امتيازات الكويت بالمصالح البريطانية تحديا مباشرا لمركز بريطانيا الذي حصلت عليه منذ أكثر من قرن على الشاطئ العربي للخليج-فما لم يواجه التحدي الأمريكي في الكويت، فسيتعرض مركز بريطانيا في الخليج للخطر[14]. وكان نص فقرة الجنسية التي طالبت وزارة المستعمرات البريطانية في 29 نوفمبر 1928 بأن يتضمنها أي امتياز نفطي يمنحه شيخ الكويت، وكذلك الحال بالنسبة إلى الامتياز الذي حصل عليه اتحاد ايسترن وجنرال في البحرين في ديسمبر من نفس العام، كآلاتي[15]:

«تكون الشركة في كل الأوقات وتظل شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا العظمى أو في مستعمرة بريطانية. ولما كان المركز الرئيسي لعملها يقع في داخل أملاك صاحب الجلالة، فلا بد من أن يكون رئيسها ومديرها التنفيذي (إن وجد) وأغلبية المديرين الآخرين من الرعايا البريطانيين في كل الأوقات. ولن تكون الشركة أو المنشئات والحريات والصلاحيات والامتيازات الممنوحة أو أية أراض يتم الاستيلاء عليها لتحقيق أهداف هذا الإيجار-لن تكون في أي وقت-أو تصبح بصورة مباشرة أو غير مباشرة-تحت سيطرة أو إدارة أجنبي أو أجانب أو أي هيئة أو هيئات أجنبية. كما يجب أن تكون نسبة مئوية كبيرة من الموظفين المحليين الذين يجري تشغيلهم وفق ما تسمح به الظروف-وفي كل الأوقات-من الرعايا البريطانيين أو من رعايا الشيخ. واصطلاح «أجنبي» الذي ورد في هذه الفقرة يعني أي شخص لا يكون من رعايا بريطانيا أو من رعايا الشيخ. كما يعني اصطلاح «هيئة أجنبية» أي هيئة لا تكون قد أنشئت طبقا لقوانين أي جزء من أملاك صاحب الجلالة أو لا يكون مقر عملها الرئيسي في هذه الأملاك».

وقد وافقت شركة جلف على التسجيل البريطاني-أو الكندي-للشركة التابعة لها التي كان مقيضا لها أن تقوم بالعمل، وأبلغت البريطانيين عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية أنها ستقبل شروط منح الجنسية التي جرت بالنسبة إلى البحرين. وأدت مماطلة الحكومة البريطانية في التوصل

إلى قرار إلى احتجاج شركة جلف عن طريق وزارة الخارجية الأمريكية. وحينئذ كانت شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية قد قررت الحصول على أي امتياز يتم منحه في الكويت، وهدفها الواضح من ذلك هو الحيلولة دون حصول أي شركة غير بريطانية على موطئ قدم. وعمد البريطانيون إلى التسويف في الوقت الذي ادعوا فيه أنهم يضغطون على الشيخ للعدول عن موقفه فيما يتعلق بالسماح لشركة أمريكية بالعمل في أراضيه. وفي تلك الأثناء كان جيولوجيو شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية يجدون في القيام بأعمال التنقيب في المنطقة، على حين ذهبت شركة جلف إلى أن الشركة الإنجليزية-الإيرانية قد أعلنت عدم صلاحيتها حين رفضت عرض هولمز السابق. وقد تدخلت وزارة الخارجية الأمريكية في المسألة بقصد ضمان حرية المفاوضات للشركات الأمريكية في الكويت وفقا للسابقة التي تمت بالنسبة إلى امتياز البحرين في مايو 1929 فصدرت الأوامر في 3 ديسمبر 1931 للسفارة الأمريكية في لندن للاتصال بوزارة الخارجية بهذا الشأن، هذا في الوقت الذي كان فيه الشيخ أحمد الجابر يستغل الصراع الإنجليزي-الأمريكي للحصول على أحسن الشروط. وأخيرا ضمن اتحاد ايسترن وجنرال وشركة جلف-بمساندة حكومة الولايات المتحدة-موافقة الحكومة البريطانية على حذف فقرة الجنسية البريطانية من مشروع اتفاقية الامتياز قبل التفاوض مع الشيخ أحمد، خاصة وقد وافق الإنجليز في 9 أبريل 1932 على السماح لاتحاد ايسترن وجنرال وغيره بتقديم الطلبات للحصول على الامتياز دون التمسك بشرط الجنسية. وفي النهاية قدمت الحكومة البريطانية المشروعين اللذين عرضتهما شركة جلف والشركة الإنجليزية الإيرانية إلى الشيخ الذي تسلمهما في 9 يناير 1933 ورفضهما كليهما. ثم اتفقت جلف والإنجليزية الإيرانية على الاشتراك في امتياز لاستثمار النفط في الكويت بشرط أن تساهما بالتساوي في الملكية والتمويل. وفي فبراير 1934 شكلت الشركتان شركة نفط الكويت التي ضمتا أسهمهما بالتساوي فيما بينهما وساهمتا فيها برأسمال قدره 200 ألف جنيه إسترليني بعد أن اشترطت عليهما الحكومة البريطانية أن تظل هي أو أي شركة أخرى يتحول إليها الامتياز «شركة بريطانية» وأن يظل للبريطانيين فيها أو في أي شركة يتحول إليها الامتياز ما لا يقل عن 50٪ من رأس المال وفي التصويت

وان تكون اتصالات ممثلي الشركة في الكويت مع السلطات الكويتية عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. كما اشترطت بريطانيا أن يكون من حقها أن تأخذ حاجتها من بترول الشركة الخام والمكرر في حالات الطوارئ الداخلية أو الحرب. وفي أواخر عام 1934 حصلت شركة نفط الكويت-المسجلة طبقا للقوانين البريطانية-على امتياز[16] مانع للتنقيب عن النفط وإنتاجه في مشيخة الكويت. وكانت مدة الامتياز 75 سنة على أن يغطي مساحة قدرها 6,000 ميل مربع في نظير دفع مبلغ 470,000 ريال مقدما ومبلغ سنوي قدره 95,000 ريال وضريبة قدرها ثلاثة ريالات عن كل طن من النفط الذي يتم إنتاجه بعد أدنى قدره 250,000 ريال. وقد بدأ التنقيب عن النفط بعد ذلك مباشرة، وتم اكتشاف أول بئر في مايو 1936 وظهر البترول التجاري في أبريل 1938 حين بدا تصدير النفط الكويتي الذي زود السوق البريطانية بنفط الإسترليني لا الدولار. ولكن الحرب عطلت الإنتاج فلم يبدأ التصدير إلا في عام 1946 حين اتضح أن مشيخة الكويت تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط تجعل منها ثاني مستودع للنفط في العالم. وقد أدى نقص إمكانيات النقل وتسهيلات الشحن إلى عرقلة ازدياد الإنتاج إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حين أصبحت الكويت أولى مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط.

وفي عام 1935 حصلت شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية-التي كانت تعمل باسم شركة نفط العراق التي انتقل إليها الامتياز فيما بمد-من شيخ قطر على امتياز لمدة 75 عاما يمنح الشركة حقا مانعا في التنقيب عن النفط واستثماره في منطقة مساحتها 4,000 ميل مربع في مشيخة قطر في مقابل مبلغ 400,000 ريال تدفع مقدما وإيجار سنوي قدره 150,000 ريال يزداد إلى 300,000 ريال بمد خمس سنوات ورسم قدره ثلاثة ريالات عن كل طن من النفط الذي يتم إنتاجه. وقد بدأت أعمال التنقيب، ولكن لم يتم اكتشاف النفس بكميات تجارية.. حتى نشوب الحرب العالمية الثانية التي توقفت خلالها أعمال التنقيب. ولم يتدفق النفط إلا في عام 1945 حين ثبت أن قطر تحتوي على مخزون ضخم من النفط.

وبالإضافة إلى ذلك فان شركة نفط العراق، وقد رفضت المساهمة في امتياز البحرين الذي عرضته عليها شركة جلف (في الوقت الذي كانت فيه

جلف لا تزال عضوا في المجموعة الأمريكية المساهمة في شركة نفط العراق)، وبعد أن فشلت محاولتها غير المتحمسة للحصول على امتياز في السعودية، وبعد أن رأت أن الشركات الأمريكية قد حصلت على 100٪ من الامتيازات، قامت بمحاولة جادة للحصول على امتيازات تغطي كل المناطق الداخلة في نطاق اتفاقية الخط الأحمر التي لم يتم الحصول بعد على امتيازات بصددها. وفي عام 1933 أسست شركة نفط العراق شركة فرعية تمتلك كل اسهما (Petroleum Concessions Ltd)، أمكنها خلال السنوات الست التالية أن تحصل على امتيازات من مختلف شيوخ المنطقة المهادنة ومن سلطان عمان للتنقيب عن النفط. وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية لم يتم اكتشاف أي نفط في أي من هذه المناطق(17).

ومن أهم ملامح هذا التوسع في الإنتاج النفطي في منطقة الخليج ظهور الولايات المتحدة باعتبارها دولة عظمى حصلت على مصالح تجارية من الدرجة الأولى في المنطقة. فإلى جانب إصرار وزارة الخارجية الأمريكية على تطبيق مبدأ الباب المفتوح لكي تضمن للشركات الأمريكية 3/4 23٪ من أسهم شركة نفط العراق، حصلت الشركات الأمريكية على 100٪ من أسهم بترول البحرين والسعودية و 50٪ من أسهم شركة نفس الكويت. ورغم أن الإنتاج الفعلي الذي حصلت عليه الشركات الأمريكية من هذه الامتيازات كان قليل الأهمية بالنسبة إلى الإنتاج الأمريكي المحلي الضخم، فقد اتضح أن الولايات المتحدة يتزايد اهتمامها بالحصول على أكبر قسط ممكن أن نفس الخليج وذلك تعويضا لنقص احتياطيها والحيلولة دون سيطرة بريطانيا على معظم مصادر النفط في العالم في المستقبل نتيجة لهيمنتها على منطقة الخليج، وهي الهيمنة التي كان يبدو أن الحرب العظمى قد عززتها. ومن العجيب أن هذه الهيمنة السياسية لم تستغل لضمان الاحتكار البريطاني الفعلي لموارد نفط الخليج (وذلك باستثناء العراق حيث فرضت الاعتبارات السياسية التي سبقت الإشارة إليها نوعا من التدويل). وعلى أي حال فقد أدت الامتيازات الأمريكية التي تم الحصول عليها في فترة ما بين الحربين إلى وقوع حوالي 60٪ من إنتاج نفط الخليج بحلول عام 1960 في أيد أمريكية.

وما أن حصل الأمريكان على هذه الامتيازات النفطية حتى كان من واجب السياسة الأمريكية أن تتمشى مع مصالح الأمريكان المتزايدة في

الشرق الأوسط. فما حل عام 1939 حتى كانت أعداد متزايدة من الأمريكان تفد إلى المنطقة للعمل في مناطق النفط، كما كانت الشركات تنفق أموالا طائلة في سبيل تطوير صناعة النفط في الوقت الذي ازداد فيه ارتباط الشرق الأوسط بقضايا الدفاع القومي وبمكانة الولايات المتحدة في السياسة الدولية. ورغم أن واشنطون لم تعترف بالحكومة السعودية إلا في عام 1931 فان وزارة الخارجية الأمريكية لم تبد استعدادا لإيفاد وزير مفوض إلى جدة إلا في عام 1940 هذا في الوقت الذي أدى فيه توثق العلاقات مع الحكام العرب إلى التأثير في سياسة أمريكا إزاء القضية الفلسطينية. وهكذا نجد الملك عبد العزيز يطلب من الرئيس روزفلت (29 نوفمبر 1938) أن تساند الولايات المتحدة معارضة العرب للبرنامج الصهيوني، كما أن شركات النفط كانت تخشى ارتباط الولايات المتحدة بالأماني الصهيونية وما قد يؤدي إليه ذلك من أثر على العرب، وبالتالي كانت شركات النفط أميل إلى سياسة أمريكية تتمشى مع آمال العرب. وهكذا يتضح لنا أن تفوق بريطانيا في الشرق الأوسط قد بدأ ينهار حتى قبل الحرب العالية الثانية. ففي عام 1936 كان نصيب كل من بريطانيا والولايات المتحدة من احتياطيات النفط المعروفة في الخليج هي على التوالي 500 ,704 ,523 طن في مقابل 000 ,613 ,92. وما أن حل عام 1944 حتى كانت النسبة كالآتي: 800 ,445 ,181 ,2 طن في مقابل 700 ,994 ,767 ,1. وبعد أربع سنوات كانت حصة الولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط فوق مستوى أي نوع من المنافسة. وهكذا فان مخاوف بريطانيا إزاء احتياطيها النفطي قد تأثرت بهذه النسب الجديدة. وما أن اقتربت الحرب من نهايتها حتى كانت العلاقات البريطانية-الأمريكية إزاء الشرق الأوسط لا تتميز بالانسجام التام. فلم تتوصل الدولتان إلى سياسات مشتركة باستثناء مشكلات الحرب الملحة، مما أدى إلى كون الهجمات الأمريكية المفاجئة التي كانت كثيرا ما تحدث في هذا المجال مؤذنة بالاصطدام بالسياسات والمصالح البريطانية المقررة، كما هو الحال بالنسبة إلى امتيازات النفط والتنافس على النفوذ في السعودية والهجرة اليهودية إلى فلسطين. وبدت المشكلات الكبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة في أعقاب الحرب في أكثر من مجال وكأنها تدور حول التنافس مع بريطانيا. ولكن سرعان ما غطى على هذه المشاكل-على خطورتها-التحدي

السوفيتي للمصالح الحيوية لكل من الدولتين.

وكانت المنافسة بين الدولتين قد تطورت منذ المراحل الأولى للحرب. وكان وضع بريطانيا حينئذ قويا بسبب نفوذها السياسي في شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة، وهو النفوذ الذي كان يستند إلى مؤسسات عسكرية واتفاقيات تشمل كثيرا من المناطق العربية، مما جعل كل ممتلكات الولايات المتحدة تعتمد في كثير من النواحي على حسن نية بريطانيا-هذا في الوقت الذي أدت فيه الإجراءات المتشددة التي فرضتها بريطانيا إلى الحيلولة دون شحن شركة جلف برميلا واحدا من حقول الكويت، برغم تمتعها بنصف امتياز هذه الحقول. كما أن نصيب الأمريكان في شركة نفط العراق لم يعطهم حقا في الاشتراك في القرارات الخاصة بالتسويق والتوزيع-إذ أن اتفاقية الخط الأحمر ذات الطابع البريطاني المحض كانت تتحكم بشدة في مثل هذه المسائل. ورغم ذلك فما لبث النفوذ البريطاني أن تفوق في السعودية حيث أدى اندلاع الحرب إلى توقف دخل الحج وتوقف الزيادة المطردة في رسوم النفط نتيجة لتجميد خطط شركة كاليفورنيان ارابيان ستاندرد أويل (كاسوك)[18] الخاصة بالتوسع في الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك فان تزايد أسعار الصادرات الضرورية نتيجة لخفض الإنتاج بسبب الحرب قد أدى إلى نشوب ضائقة مالية في المملكة العربية السعودية. وقد ووجهت هذه الأزمة جزئيا بتقديم الحكومة البريطانية معونات لابن سعود وعرض (كاسوك) دفع بعض رسوم إنتاج النفط مقدما، وان يكن استعداد الشركة لتقديم هذه العروض متقيدا بالاعتبارات التجارية. وحتى دخول الولايات المتحدة الحرب في أواخر عام 1941 كان على ابن سعود أن يعتمد بشدة على معونات بريطانيا التي كانت تنقل المؤن الضرورية إلى السعودية. وفي مقابل ذلك وضع ابن سعود ثقل نفوذه في العالم العربي-برغم التزامه بالحياد-لمساندة بريطانيا وكسب ثقتها لدرجة أن (كاسوك) عبرت في أواسط عام 1941 للحكومة الأمريكية عن قلقها من أن تؤدي أطماع بريطانيا وحاجات ابن سعود إلى تحويل السعودية إلى محمية بريطانية ووقوع امتيازات النفط تحت سيطرة بريطانيا.

وحتى ذلك الوقت لم تجد الولايات المتحدة وسيلة لتطبيق قانون الإعارة والتأجير أو أي نوع آخر من المساعدة الاقتصادية على السعودية حتى

يتسنى بذلك الحيلولة دون وقوعها تحت النفوذ البريطاني. وكل ما أمكن القيام به هو مخاطبة الحكومة البريطانية لكي تخصص نسبة من معونات الإعارة والتأجير التي كانت بريطانيا تتلقاها من الولايات المتحدة للوفاء بمطالب السعودية. وهكذا ازدادت مساعدات بريطانيا لابن سعود فبلغت 000 ,100 جنيه في عام 1940 وما يزيد على المليون جنيه في عام 1941 وحوالي ثلاثة ملايين خلال عام 1942. وما أن وافت أواخر عام 1942 حتى ازدادت كمية المعونات البريطانية بحيث فكر البريطانيون في إنشاء بنك مركزي في السعودية وإدخال البلاد في منطقة الإسترليني. وفزع الأمريكان- الذين أبدوا باستمرار حساسية شديدة لاحتمالات ما بعد الحرب، وكانوا يمرون مؤقتا بفترة قلق إزاء احتمال جفاف مواردهم النفطية المحلية-من احتمال أن يعمد البريطانيون، مستعينين بالأموال الأمريكية-إلى استغلال ظروف الحرب في المساس بالمكاسب التي أحرزها الأمريكان حين أصروا على تطبيق مبدأ الباب المفتوح في الشرق الأوسط. وهكذا نجد أرامكو تتعهد بدفع المعونة البريطانية للحاكم السعودي خلال فترة الحرب، وتعده بما هو أكثر من ذلك. وفي فبراير 1943 لجأ ممثلو الشركة مباشرة إلى وزير الداخلية والبترول الأمريكي ه أرولد إيكز Harold Ickes طلبا للمساعدة. فهم قد قدموا لابن سعود أموالا طائلة في مقابل حصيلة امتيازهم في المستقبل، وكانوا يخشون احتمال إلغاء امتيازات النفط برمتها، إن لم يحصل عليها البريطانيون في حالة عدم تقديم الحكومة الأمريكية المال للعاهل السعودي. وأضاف مدراء أرامكو في شكواهم إلى أيكز أن من المعروف أن جيولوجيي النفس يصطحبون بعثة حربية بريطانية في السعودية وأن البريطانيين يزمعون افتتاح بنك في جدة وإصدار عملات ورقية، وذلك بهدف إدخال السعودية في منطقة الإسترليني وعرقلة نشاطات أرامكو باعتبارها مؤسسة أمريكية. واستجاب إيكز لشكاوى رجال أرامكو وفي 16 فبراير 1943 أغرى روزفلت بتطبيق قانون الإعارة والتأجير على ابن سعود مباشرة بدلا من وساطة الإنجليز في هذا المضمار-بل أن الرئيس الأمريكي أعلن أن الدفاع عن السعودية ذو أهمية حيوية بالنسبة إلى الدفاع عن الولايات المتحدة. وحين تم كل ذلك أزاحت أرامكو عن كاهلها عبء تمويل الملك وازدادت هيبة الولايات المتحدة لدى البلاط السعودي.

ويسجل هذا القرار الأمريكي نهاية التفوق البريطاني في السعودية وبدء تفوق النفوذ الأمريكي. فلقد أسفرت واشنطون عن نيتها في التصدي للتغلغل البريطاني في حقول نفط السعودية-وما حل ربيع عام 1943 حتى كانت المنافسة بين الدولتين في سبيل الحصول على النفوذ في منطقة الخليج قد أدت إلى توتر العلاقات بينهما بصورة واضحة[19]. وبعد فشل محاولة بذلها ايكز لشراء امتياز (كاسوك) لحساب الحكومة الأمريكية، وهو الامتياز الذي كانت تنفق الأموال العامة الأمريكية في سبيل الاحتفاظ به، مضت الشركتان المساهمتان في كاسوك-ستاندرد أوف كاليفورنيا وتكساس-في تدعيم مركزهما في السعودية وفي التوسع في إنتاجهما وذلك بتشجيع من الحكومة الأمريكية وتحت حمايتها. وهكذا عملت الشركتان على كسب ود ابن سعود بزيادة موارده النفطية، كما عملتا على التهيؤ لفترة ما بعد الحرب لمواجهة المصالح النفطية البريطانية في العراق والكويت وقطر حيث كان نقص الأجهزة يعرقل زيادة الإنتاج[20]. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تتلقى أخبارا مستعجلة من بعثاتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط عن النشاط البريطاني في السعودية. وهو النشاط الذي قد يضر بالمصالح الأمريكية. وفي أوائل عام 1944 وصلت واشنطون تقارير تتوقع سعي بريطانيا إلى مضاعفة معونتها لابن سعود. لهذا أرسل وزير الخارجية الأمريكية كوردل هل Cordell Hull إلى روزفلت بالتحذير التالي: «إذا ما تركنا السعودية تعتمد كثيرا على البريطانيين، فقد نواجه بمطالبة البريطانيين لنا بتقديم تنازلات في مجال النفط. وحتى نتلافى ذلك لا بد لحكومتنا من أن تشارك بريطانيا على قدم المساواة في تقديم المعونة». وكان اهتمام هوايتهول بتفوق المصالح البريطانية لا يقل عن اهتمام واشنطون بتفوق مصالحها. فحين اقترح كوردل هل تعيين أمريكي يرأس بعثة الحلفاء إلى السعودية، أبدى ايدن معارضته للاقتراح دون تردد. وفي مذكرة أخرى بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطون اعترفت بأن الولايات المتحدة تتمتع بالتفوق الاقتصادي في السعودية، ونفت الشكوك الخاصة بسعي بريطانيا إلى عرقلة النشاطات الأمريكية. وفي نفس الوقت ذكرت هوايتهول الولايات المتحدة بأن علاقات بريطانيا بالسعودية قديمة وبأن بريطانيا هي الأخرى لها مصالح اقتصادية وسياسية حيوية في تلك البلاد. وردت وزارة الخارجية

الأمريكية بالاعتراف بأن منطقة الشرق الأوسط تقع في دائرة النشاط العسكري البريطاني في المحل الأول، ولكنها لفتت النظر إلى أن المصالح الكبرى في الاقتصاد السعودي «أمريكية الطابع دون شك» ولمحت إلى توقع بقائها كذلك لعدة سنوات تالية. وبعد ذلك بقليل احتج كوردل هل على الجهود التي يبذلها الوزير البريطاني في الرياض للأضرار بعلاقات حكومة الولايات المتحدة مع الملك ابن سعود ولضعضعة مكانة الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية. ويرتبط بذلك كله خشية دوائر وزارتي الخارجية- والداخلية الأمريكيتين أن تواجه الولايات المتحدة أزمة بترولية بعد أن تنضب آبار تكساس وأوكلاهوما-بل كان بعض التقارير دقت ناقوس الخطر محذرة من أن احتياطي الولايات المتحدة عرضة للنضوب خلال أربع عشرة سنة. لهذا حث كل من كوردل هل وأيكس على. أجراء مفاوضات على مستوى عال بهدف التوصل بسرعة إلى اتفاقية بين بريطانيا والولايات المتحدة حول موارد النفط الخارجية. وقد تجنب الإنجليز الاقتراح في البداية، خشية أن تؤدي محادثات على مستوى مجلس الوزراء إلى توقيع اتفاق ملزم-لهذا أبرق تشرشل ذاته إلى روزفلت في 20 فبراير 1944 بما يلي:«أن بعض الدوائر البريطانية تخشى أن يكون هدف الولايات المتحدة هو حرمان بريطانيا من مصالحها النفطية في الشرق الأوسط»-وبين تشرشل للرئيس الأمريكي أنه سيواجه مصاعب سياسية إذا ما بذلت تصريحات حول قرب القيام بحادثات على مستوى عال بصدد هذه المقالة. وكان رد روزفلت لا يقل تشددا، فقد أبدى اهتمامه بما يشاع من رغبة بريطانيا في إقحام نفسها على احتياطيات النفط في السعودية، وكتب لتشرشل في 3 مارس 1944 يؤكد له أن حكومة الولايات المتحدة لا تطمع في حقول النفط البريطانية في إيران أو العراق، ولمح إلى أن الشكوك المتبادلة تستلزم في رأيه القضاء على كل الإشاعات الكاذبة، وذلك بعقد مؤتمر يكون المتفاوضون فيه أعضاء في مجلس الوزراء. وأمكن التوصل إلى حل وسط يقتضي في البداية إجراء مفاوضات على المستوى الفني، ثم بعد ذلك على مستوى مجلس الوزراء.. وفي الفترة الواقعة ما بين 13 أبريل و 3 مايو 1944 بدأت الاجتماعات المشتركة بين الخبراء الفنيين في واشنطون، وتم تحديد المدى الكامل للمصالح البريطانية والأمريكية وحاجات كل من الدولتين البترولية على

المدى البعيد. و قبل الوفدان مبدأ القيام باستعراض سنوي مشترك للمسائل المتصلة بالنفس من حيث الإنتاج والتوزيع والنقل. ورغم أن الإنجليز لم يبدوا استعدادا للقيام بما هو أبعد من ذلك، إلا أن لندن رضخت لإلحاح الولايات المتحدة ووافقت في 12 يولية على تعيين لجنة تتألف من بعض أعضاء مجلس الوزراء برئاسة لورد بيفربروك، على حين رأس كوردل هل ذاته الفريق الأمريكي الذي ضم أيضا الوزير أيكس. وفي 8 أغسطس وقع المؤتمر الموسع على اتفاق مشترك حدد أسس التعاون على الوجه التالي: ضمان كميات نفطية كافية لكل البلدان المسالمة بأسعار معقولة-تنمية الموارد النفطية بطريقة تشجع «النمو الاقتصادي السليم» لبلدان الشرق الأوسط ذاتها-إتاحة فرص متساوية للتنقيب في المناطق التي لم يمنح بخصوصها امتياز بعد-تجنب قيام أي من الحكومتين بفرض القيود على «العمليات المشروعة» المتصلة بصناعة النفط. وكان معنى هذا الاعتراف ببطلان مفعول اتفاقية الخط الأحمر منذ أمد بعيد-وأدى الاتفاق إلى تصفية الخلافات بين البلدين. وحين بعث روزفلت بالوثيقة إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها عارضها شيوخ الولايات النفطية الجنوبية على اعتبار أنها كارتل وأمكنهم كسب أغلبية الشيوخ إلى جانبهم مما أدى إلى رفض المعاهدة-وقام مجلس الشيوخ فيما بمد برفض كل المحاولات التي جرت لإعادة صياغة الاتفاقية. ولم تجزع لندن لهذا الرفض، فرغم اعتماد بريطانيا على مساعدة الولايات المتحدة في المجالين المالي والعسكري، ورغم أن مجال تحركها الدبلوماسي كان يضيق بالتدريج، فأنها كانت لا تزال شديدة التمسك بأمل الاحتفاظ بنفوذها التاريخي في مشيخات الخليج في المجالين الاقتصادي والسياسي.

ويبدو أن هيئة تطوير الشرق الأدنى التي كانت تضم الشركات الأمريكية الخمس المساهمة في شركة نفط العراق كانت قد التزمت بالاشتراك في أرامكو حين نددت باتفاقية الخط الأحمر في عام 1946 إلا أن اعتراضات شركة النفط الفرنسية وجلبنكيان أدت إلى تأخير مساهمتها الرسمية في أرامكو لمدة سنتين (وكانت أرامكو بحاجة إلى الرساميل التي بإمكان الشركتين توفيرها وذلك لمضاعفة الإنتاج وبناء خط الأنابيب الممتد إلى البحر المتوسط الذي كان على وشك أن يبدأ العمل فيه) وأمكن التوصل إلى حل عن طريق تقديم القروض إلى أرامكو حتى نوفمبر 1948 حين تم التوصل إلى تسوية

مع شركة النفط الفرنسية وجلبنكيان أعفت هيئة تطوير الشرق الأدنى من التزامات اتفاقية الخط الأحمر وسمحت لها بالمساهمة الرسمية في أعمال شركة أرامكو. وقد سجلت هذه التسوية النهاية الرسمية لاتفاقية الخط الأحمر-ومنذ ذلك الوقت أصبحت كل الشركات المساهمة في شركة نفط العراق في حل من أن تسعى منفردة إلى الحصول على الامتيازات خارج العراق[21].

وحين انتهت الحرب العالمية أصبح من الممكن استئناف إنتاج النفط على أعلى مستوى في كل مناطق الشرق الأوسط. ومما سهل زيادة الإنتاج في منطقة الخليج مساواة أسعار نفط الخليج العربي في عام 1945 بأسعار نفط الخليج الأمريكي فيما يتعلق بتموين الأسطول الأمريكي. وقد تبنت أرامكو فكرة مد خط أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية Trans-Arabian Pipeline (أو تابلاين) إلى البحر المتوسط وشرعت منذ ديسمبر 1945 في استكمال مصفاة رأس تانورة وذلك للوفاء بحاجة الأسطول الأمريكي المستمرة. وكانت الولايات المتحدة تمتلك صناعة بترولية محلية ضخمة كما كانت تسيطر على السعر العالمي للنفط باعتبارها أكبر منتج وأكبر مستهلك، وذلك رغم أن الحرب كانت قد استنزفت قسطا كبيرا من احتياطيها مما أدى بها إلى زيادة الاهتمام باحتياطيات الشرق الأوسط خاصة وأن نفوذ بريطانيا كان قد نما على حساب النفوذ الأمريكي بعد توقف إنتاج البحرين وقطر في عام 1940 وإنتاج السعودية في عامي 1940-1941 وإنتاج الكويت في عام 1942 وقد نجحت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا في مقاومة محاولات الحكومة الأمريكية للحصول على احتياطيات نفطية في شبه الجزيرة العربية، وبذلك أصبحت شركة. (كاسوك) المتفرعة عنها أكثر المنتفعين باستثمار نفط السعودية الذي كان احتياطيه مساويا لاحتياطي الولايات المتحدة في الوقت الذي قدر فيه إنتاج نفط الشرق الأوسط (1944) بما يساوي 37٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي. أما بالنسبة إلى اقتصاد أوروبا الغربية فان أهمية النفط لم تقتصر على استعماله كوقود، إذ أن الاستثمارات البريطانية والهولندية والفرنسية في نفط الشرق الأوسط وصلت إلى مبالغ-ضخمة، سواء بالنسبة إلى الأموال المستثمرة أو بالنسبة إلى الأرباح الفعلية والمحتملة التي كانت تدرها هذه الاستثمارات. وبالنسبة

إلى الإنجليز بوجه خاص كان بيع نفط الشرق الأوسط الذي يمتلكونه أو يسيطرون عليه يمثل مصدرا هاما للعملات الأجنبية، هذا على حين أن هذا النفط كان أقل أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي كانت لا تعتمد كثيرا عليه: في الوقت الذي لم تكن فيه العملات الأجنبية التي يحصل عليها الأمريكان ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي. ولكن هذا لا ينفي ضخامة الاستثمارات الأمريكية في نفس الخليج-فبعد الاستحواذ على 40٪ من كونسرتيوم النفط الإيراني في عام 1954 زاد مجموع مساهمات الأمريكان في نفط الخليج على أنصبة البريطانيين والهولنديين والفرنسيين مجتمعين. ورغم أن ذلك من الناحية النسبية كان بالنسبة إلى الولايات المتحدة أقل أهمية من أنصبة. الإنجليز والهولنديين والفرنسيين بالنسبة إلى اقتصاديات بلادهم، إلا أنه كان لا يزال يشكل استثمارا ضخما حتى بالمستويات الأمريكية. والاختلاف الرئيسي بين موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة من نفط الشرق الأوسط-وهو ما نلمسه في الأزمة الإيرانية ثم في أزمة السويس-هو أن الولايات المتحدة كانت تنظر إليه بمنظار مخططاتها السياسية في المحل الأول، على حين أن بريطانيا كانت تنظر إليه بالمنظار الاقتصادي في المحل الأول. فالولايات المتحدة كانت على استعداد لتحريض الاستثمارات والموارد ا لنفطية للخطر (وبخاصة استثمارات وموارد الآخرين) حتى تتجنب الخلافات السياسية التي كانت وزارة الخارجية الأمريكية تخشى أن تؤدي إلى تغلغل شيوعي-هذا على حين أن الإنجليز والفرنسيين-الذين كان الجانب الاقتصادي حيويا بالنسبة إليهم-على استعداد للقيام بمخاطرات سياسية في سبيل ما اعتبروه مسألة حياة أو موت. وفي عام 1947 ذهب الوزير الأمريكي جورج مارشال إلى أن من واجب الولايات المتحدة أن تعمل على إنعاش الاقتصاد العالمي بهدف حل مشكلة حاجة أوروبا إلى الدولارات في فترة ما بعد الحرب، وإنهاء استنزاف بريطانيا لموارد نفس الكاريبي والاحتفاظ بها باعتبارها احتياطيا استراتيجيا يمكن للولايات المتحدة اللجوء إليه في المستقبل. وقد مكن مشروع مارشال الشركات النفطية الأمريكية من تزويد أوروبا الغربية بنفط الشرق الأوسط وآذن بمرحلة جديدة من امتداد النفوذ الأمريكي إلى أوروبا والشرق الأوسط. وحينئذ سعت جيرسي ستاندرد إلى الحصول على نصيب

من نفط الشرق الأوسط يتناسب مع المركز الضخم الذي كانت تتمتع به في مجال النفط في العالم. كما أسست ثماني شركات أمريكية مستقلة في أغسطس 1947 شركة النفط الأمريكية المستقلة (أمينويل) بهدف القيام بعمليات نفطية في الخارج وبخاصة في الشرق الأوسط. وقد نص قانون التعاون الاقتصادي الصادر في 3 أبريل 1948 على شراء النفط والمنتجات النفطية من مصادر خارج الولايات المتحدة وذلك بالاستعانة بالدولارات الممنوحة لأوروبا، كما نص على نقل هذا النفط وهذه الموارد النفطية على سفن أمريكية-وافترض برنامج إنعاش أوروبا أن دول غربي أوروبا سوف تستورد من الشرق الأوسط نصف النفط الذي ينتجه بأسعار منخفضة. واستجاب إنتاج النفط لمطالب أوروبا الغربية الجديدة التي كانت تمولها الولايات المتحدة وأحرز أكبر زيادة له منذ نشأة صناعة النفط في الشرق الأوسط. وهكذا فان ازدياد إنتاج نفط الشرق الأوسط بعد عام 1947 كان مرتبطا بالإنعاش الاقتصادي لأوروبا الغربية ثم بتوفير الوقود لجيوش واقتصاديات الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي. وكان الهدف من ذلك هو مساعدة حليفات الولايات المتحدة على المحافظة على عملاتها الصعبة عن طريق استيراد معظم نفطها الخام من منطقة غير دولارية-وكان معظم هذا النفط الخام يتم تكريره في أوروبا، وهذا بدوره كان جزءا من الخطة الخاصة بتوفير مزيد من الدولارات[22]. ولم يتبين المغزى الكامل لهذا التغيير الجوهري إلا في عام 1956 حين أصبحت للنفط المنقول عبر قناة السويس أهمية استراتيجية أكثر منها اقتصادية، على اعتبار أنه كان يزود قوات حلف شمال الأطلنطي البرية والبحرية والجوية بالوقود اللازم لها. وهكذا فان بدء الحرب الباردة جعل الولايات المتحدة تهتم بالشرق الأوسط أكثر من ذي قبل وأعاق انسحاب بريطانيا إلى أطراف المنطقة. وفي خلال عام 1948 قامت الولايات المتحدة بخفض نصيبها من الإنتاج العالمي إلى ما يقل عن 60٪ وذلك للمرة الأولى خلال أربعين سنة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مستوردا للنفط، في الوقت الذي انخفضت فيه صادراتها لأوروبا بما مقداره 25٪ وأعيد توزيع أنصبة نفط الشرق الأوسط بحيث حصلت كل شركة من الشركات الأمريكية السبعة المشتركة في الكارتل على نصيب من موارده الضخمة. وهكذا أصبحت كل من جرسي ستاندرد

وسوكونى في عام 1948 في حل من استكمال حصولهما على نصيب في أرامكو في مقابل حصول شركة النفط الفرنسية على حصة أعلى من خام النفط العراقي. وقد أدى اشتراك هاتين الشركتين في أرامكو في 2 ديسمبر 1948 إلى جعل هذه الشركة الأخيرة تستحوذ على أعظم تنظيم للتوزيع في العالم على حين أنه فتح أمام كاليفورنيا ستاندرد وتكساكو الأسواق الواقعة غرب السويس دون حاجة إلى المنافسة غير الاقتصادية من اجل ذلك. واتسع نطاق المصالح النفطية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية حين منحت الكويت في عام 1948 امتيازا لشركة أمينويل للتنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والسعودية وحين منحت السعودية في عام 1949 امتيازا لشركة جتى في منطقتها المحايدة. وفي خلال ذلك عملت الولايات المتحدة على حماية نفطها من منافسة نفط الخليج الأقل تكلفة[23] وقللت صادراتها إلى أوروبا وزادت نصيبها من بترول الشرق الأوسط من 12٪ في عام 1945 إلى 44٪ بنهاية عام 1950. وزادت أهمية بترول الشرق الأوسط لا لإنتاجه فقط بل لوفرة احتياطيه الذي قفز من 37٪ من مجموع احتياطي العالم في عام 1944 إلى 45٪ في عام 1950[24]. وفي خلال ذلك كله ازدادت أهمية نفط الخليج بصورة مطردة. فعلى حين انه كان في عام 1938 يوفر 25٪ من حاجيات أوروبا النفطية قفزت هذه النسبة في عام 1949 إلى 50٪ والى 77٪ في عام 1953. وعلى حين أن إنتاج النفط العربي كان لا يزال قليلا نسبيا في عام 1948 إذ أن إيران كانت حينئذ اكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط في الوقت الذي كان فيه الإنجليز لا يزالون يسيطرون بصورة مباشرة على قناة السويس، إلا أن نسبة النفط العربي إلى مستوى الإنتاج العالمي قد ازدادت بمرور الزمن فبعد أن كان يشكل 34٪ من مجموع صادرات النفط العالمية في عام 1957 قفز إلى 54٪ في عام 1973 هذا في الوقت الذي يقدر فيه مجموع نفط الخليج بما لا يقل عن 3/2 إلى 3/4 من مخزون النفط العالمي المعروف (وتعتبر السعودية وإيران اكبر دولتين مصدرتين للنفط في العالم). وهكذا ازداد اهتمام الولايات المتحدة بنفس الشرق الأوسط بمرور الزمن-ففي عام 1968 كانت لا تحتاج في استهلاكها الداخلي إلا لـ 3٪ من نفط الشرق الأوسط-ورغم ذلك فقد تنبأ الخبراء بأنها ستضطر بحلول عام 1980 إلى استيراد اكثر من نصف حاجاتها

المحلية وان من الواجب نقل الثلث من الشرق الأوسط.

ولم تثر الدول المنتجة للنفط مشاكل جديدة في وجه بريطانيا والولايات المتحدة، بل رحبت بالحصص المالية التي توفرت لها وبالخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها لها شركات النفط الإنجليزية والأمريكية-وخير مثال لذلك ما جرى بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي ازداد تعاونها مع الولايات المتحدة خلال الحرب، الأمر الذي كانت له نتائج بعيدة المدى بالنسبة إلى كل من البلدين. فالسعودية قد دخلت بتعاونها مع الولايات المتحدة في طريق تطور جديد تماما بالنسبة إليها، على حين أن السياسة الأمريكية لم تشهد مثل هذا التغيير الجذري في أي مكان في العالم. فحتى عام 1940 تجاهلت الحكومة الأمريكية السعودية من الناحية العملية، فلم يكن لها تمثيل دبلوماسي في جدة أو مكاتب قنصلية، هذا على حين أن الشركات النفطية كانت قد قامت بعمليات واسعة النطاق في شرق شبه الجزيرة دون حماية رسمية. ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية أدى إلى دخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة كانت الاستثمارات النفطية نقطة الارتكاز فيها. فحين نشبت الحرب تقلصت عمليات أرامكو إلى حد كبير بسبب ضرورات الحرب وأولوياتها، في الوقت الذي نقص فيه عدد الحجاج إلى حد كبير وتزايدت أسعار الواردات الضرورية نتيجة لخفض الإنتاج بسبب الحرب مما جعل السعودية تمر بأزمة حادة كان لا بد إزاءها من التوصل إلى طريقة لتعويض النقص عن طريق المساعدات الخارجية سواء من جانب الحلفاء أو من جانب دول المحور. وفي ربيع عام 1941 كان وضع دول المحور قويا جدا، ورغم ذلك فقد رفض ابن سعود التعامل مع برلين أو طوكيو وفضل طلب المساعدة من أرامكو والحكومتين الأمريكية والبريطانية مثيرا إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة قد حرمتاه-بتركيزهما على أهداف المجهود الحربي-من رسوم النفط المتوقعة، ثم طالب بقرض قدره 30 مليون دولار. وكان وضعه الاقتصادي من الخطورة بحيث هدد بإلغاء امتياز النفط إذا لم يحصل على الأموال اللازمة له. ولم تكن شركة كاليفورنيا أرابيان ستاندرد أويل في وضع يمكنها من الوفاء بمطالب الملك الجديدة، فلجأت إلى حكومة الولايات المتحدة-وقابل ممثل ارامكو-جيمس موفت Moffett-روزفلت في أبريل 1941 للحصول على موافقته على تقديم

قرض للملك بضمان الإنتاج النفطي للشركة. وكان الرئيس مترددا في البداية، إذ لم تكن في يده السلطة التشريعية اللازمة لمثل هذه الصفقة، ولهذا تقرر أن تطلب الولايات المتحدة من بريطانيا تقديم الأموال اللازمة إلى السعودية وذلك من قرض قدره 000 ,000 ,425 دولار كانت بريطانيا قد حصلت عليه من الولايات المتحدة. وهكذا حصلت السعودية على الأموال التي أنقذتها من الإفلاس: فقد قدمت لها بريطانيا 000 ,400 جنيه سنويا زيدت باطراد حتى بلغت حوالي 000 ,500 ,2 جنيه في عام 1945 وكانت هذه المنح تستند إلى قانون الإعارة والتأجير الذي سبق أن أشرنا إلى تطبيقه على السعودية في أبريل 1943. وحين قبل ابن سعود المساعدة المالية الغربية خرج عن حياده إلى حد ما. ثم أنشئت قاعدة الظهران الجوية لمتابعة الحرب ضد اليابان، وجرى إنشاؤها في المنطقة التي توجد بها أبار أرامكو ومنشئاتها. وجرت المفاوضات بهذا الصدد في سرية تامة وذلك لحماية أهداف الحرب وحياد ابن سعود[25] وحتى اليوم لم تكشف وزارة الخارجية الأمريكية تفاصيل هذه المفاوضات. وفي نفس الوقت حدثت تطورات هامة أخرى في العلاقات السعودية-الأمريكية. ففي عام 1942 وصلت السعودية- بناء على طلب من الملك-بعثة أمريكية برئاسة تويتشل لتقديم النصح حول الري وما يتصل به من مشاكل بهدف تحسين وتوسيع واحة الخرج. وفي عام 1943 وصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى الرياض لتدريب الجيش السعودي، وفي نفس العام زار الأميران فيصل وخالد الولايات المتحدة. وفي عام 1946 قدم بنك التصدير والاستيراد قرضا للسعودية قدره عشرة ملايين دولار. وفي ربيع عام 1951 عقدت اتفاقية خاصة حصلت السعودية بمقتضاها على المساعدة التقنية المرتبطة بالنقطة الرابعة. وفي 18 يونية 1951 وقعت اتفاقية دفاعية بين البلدين جددت استئجار قاعدة الظهران خمس سنوات أخرى ومكنت السعودية من شراء الأسلحة من الولايات المتحدة ونصت على تدريب الجيش السعودي على أيدي مدربين أمريكان. ومما لا شك فيه أن نمو الصداقة السعودية-الأمريكية قد أثر في تطور إنتاج شركة أرامكو. فلم يبدأ الإنتاج التجاري إلا في عام 1945 ولكنه بلغ 25 مليون طن في السنة في عام 1950، وازداد دخل البلاد من 000 ,300 دولار في عام 1917 إلى 90 مليون في عام 1950 إذ نصت اتفاقية جدة الموقعة في

30 ديسمبر 1950 على منح الحكومة السعودية نصف صافي أرباح أرامكو. ومنذ ذلك الوقت دخلت السعودية طورا جديدا من تاريخها يمتاز بالتطور الداخلي وعلو مكانتها في الخارج. فقد أمكن السعودية أن تواصل نزاعها الأسرى مع الهاشميين وان ترد على إنشاء العراق لهيئة الأعمار في عام 1950 وان تعمل على فشل أطماع العراق في ضم سوريا حين أعطت سوريا قرضا كبيرا في 1951. وأصبحت أرامكو المنافس الأكبر لشركة نفط العراق وشركة النفط الإنجليزية-الإيرانية، ولعبت دورها في دفع السعودية إلى التوسع شرقا على حساب شيوخ الساحل المهادن الواقعين تحت الحماية البريطانية وفي منطقة الربع الخالي وصوب واحة البريمي الغنية-خاصة وأن أرامكو كانت قد أصبحت اكثر الاستثمارات النفطية الأمريكية فيما وراء البحار ربحا ورأس مال[26]. وقد أدت صدمة تأميم النفط الإيراني إلى سرعة تقليد الشركات النفطية الأخرى لارامكو من حيث تقسيم الأرباح مناصفة مع السلطات المحلية-وقد جرى ذلك في الكويت منذ عام 1951 وفي البحرين وقطر والعراق منذ عام 1952 وهكذا تم الاعتراف بأرامكو باعتبارها سباقة في إجراء التنازلات للدول العربية النفطية التي اصبحت لها مصلحة في أسعار النفط الخام العالمية التي كانت تعود عليها بالخير العميم[27]. أما في المجال الداخلي فقد آذنت المعونة الأمريكية بتطور السعودية: فقد ازدادت المساحة المنزرعة و قامت بالبلاد شبكة للري وطرق مرصوفة وشركة للطيران، كما تم إصلاح وتوسيع ميناء جدة وأنشئ ميناءان جديدان في الدمام ورأس تانورة (وهذا الميناء الأخير هو نهاية خط نفط أرامكو وبه مصفاة). كما تم مد سكة حديدية بين الدمام والرياض مارا بواحة الخرج، وأدخل إلى البلاد التليفون والراديو، و قامت بها مشروعات للتعليم بمساعدة الجامعة الأمريكية في بيروت. ويمكن القول بالمقاييس القديمة أن السعودية أصبحت منطقة نفوذ أمريكية. وقد يكون الآمر كذلك-إلا أن علاقات السعودية والولايات المتحدة لم تتضمن قيودا تشبه الثروة التي تتضمنها معاهدات بريطانيا مع مصر والعراق والأردن. ومن الواضح أن قوة الدولار الأمريكي قد فعلت فعلها ومكنته من منافسة غيره من المؤثرات. ولكن رغم اعتماد السعودية على الولايات المتحدة فأنها حافظت على مطلق حريتها في التعامل مع بلاد أخرى واتباع سياسات لا تتمشى

دائما مع أهداف أمريكا في هذه البقعة من العالم[28].

وعلى حين أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تواجها مشاكل جدية من جانب الدول العربية المنتجة للنفط التي رحبت بالحصص المالية المتوفرة لها وبالخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها لها الشركات الأمريكية والإنجليزية، إلا أن الصعاب كانت تصدر عن الدول غير المستقرة التي تمر بها أنابيب النفط. فلقد كانت الأنابيب تصل النفط العراقي بطرابلس الشام (وقد اكتمل الخط في عام 1934) وبحيفا في فلسطين (اكتمل الخط في نفس السنة). وفي عام 1946 أعدت أرامكو العدة لمد خط أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية، وفي العام التالي اكتملت الدراسات الخاصة بمد خط أنابيب (سمكه 30 بوصة) من حقول أبقيق في السعودية إلى ميناء صيدا بلبنان عبر مسافة تمتد 1,068 ميلا. وقد اكتمل هذا الخط (التابلاين) في عام 1950 مشكلا أطول خط من نوعه في العالم. كما أعلنت شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية عن إزماعها مد خط (Mepline) يمكنه نقل النفط من حقول إيران والعراق والكويت إلى ساحل المتوسط. وكان مقيضا لهذا الخط-فيما لو اكتمل-أن يكون أضخم من التابلاين-فقد أعدت العدة لجعل قطره 36 بوصة ولتمكينه من ضخ 150 مليون برميل من النفط الخام سنويا عبر مسافة تمتد 1,500 ميل عبر العراق وسوريا، كما تقرر أن تكون نهايته على ساحل البحر المتوسط عند مدينة طرطوس السورية حيث تقرر بناء مصفاة. وقد اعترضت العراقيل المشروع حين طالبت العراق بتوسعة الخط الممتد من حقولها إلى طرابلس بالشام باعتباره بديلا لمبلاين. إلا أن بغداد كفت عن معارضتها في عام 1946 حين وعدت شركة النفط الإنجليزية-الإيرانية بمد خط قطره 30 بوصة من أبار كركوك إلى ميناء بانياس السوري.

وكان يبدو أن هذه الشبكة المتزايدة من خطوط أنابيب النفط عرضة لأعمال التخريب، خاصة وأنها تمر بمئات الأميال من المناطق الصحراوية بحيث لم تكن حراستها بالأمر السهل حتى ولو قامت بذلك دوريات عسكرية. ولكن كان بالاستطاعة ضمان سلامة هذه الخطوط إلى حد كبير باعتماد الولايات المتحدة وبريطانيا على صداقة العرب، ومن ثم فان هدوء أحوال الشرق الأوسط وضمان حسن نية العرب كانا يمثلان الشغل الشاغل للدولتين الغربيتين في فترة ما بعد الحرب من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية.

وكانت الصعوبة هو أن بريطانيا-و قد أوصلتها حربان عالميتان إلى شفا الإفلاس-قد أصبحت عاجزة عن ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وذلك بالتهديد التقليدي باستعمال القوة، ومن ثم كان لا بد من البحث عن وسائل واتفاقيات تفي بهذا الغرض. وفي عام 1945 كانت بريطانيا مفلسة بالفعل لأول مرة في تاريخها الحديث في الوقت الذي كانت فيه حكومة العمال تنوي تنفيذ برنامج شاسع في مجال الإصلاح الاجتماعي. وكان مقيضا لهذا البرنامج أن يؤثر في كل نواحي النشاط الدبلوماسي الذي مارسته بريطانيا في شتى أنحاء العالم وأن يتيح الفرصة للولايات المتحدة للزحف المطرد على منطقة الشرق الأوسط. فسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط فيما بين الحربين، بكل ما اتصفت به من توازنات وحلول وسطى، كانت تعكس اهتمام لندن في المحل الأول بالمزايا والمصالح المباشرة دون كبر اهتمام بما يخبئه المستقبل. فهي باهتمامها بحصر السخط في المنطقة ومهادنة القومية العربية في الوقت الذي ترغم فيه على ذلك في مواجهة الضغوط، وبمساندتها للزعماء والفئات المحافظة، استطاعت تشجيع ظهور انطباع بالنظام والهدوء الإمبراطوريين في شتى أنحاء العالم العربي طيلة الفترة الممتدة ما بين عامي 1922 و 1939، وان يكن هذا المظهر خادعا. وفي ظل هذا الإطار وتحت حماية بريطانيا استطاعت الولايات المتحدة أن تقيم وتوسع علاقاتها بالمنطقة وان تحرز مكاسب دون أن تتحمل مسئوليات تتناسب مع جسامة هذه المكاسب. وبمضي الزمن وسعت المؤسسات الخاصة والخيرية الأمريكية والفئات الأمريكية ذات المصالح استثماراتها التي ما لبثت أن تحولت إلى مصالح دائمة. وما حل عام 1945 حتى سلمت واشنطن بأن الاستثمارات تشكل التزامات رسمية كبرى.

وحين اضطلعت الولايات المتحدة بمسئولية مشتركة ورئيسية عن الشرق الأوسط خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، ترسمت السياسة الأمريكية خطى نفس الأسس القديمة التي قامت عليها السياسة البريطانية، وهي الأسس التي تضمنت مصالح ومواقف ومسلمات واتجاهات وزعماء فرديين وفئات اجتماعية جعلتها جزءا من تراث بريطانيا المثير لشك حكومة الولايات المتحدة وشعوب الشرق الأوسط[29].

الهوامش

(1):De Novo, American Interests and Policies in the Middle East. (1900-1939), pp. 169-73

ويحتوي هذا الكتاب على معلومات موثقة عن النشاط البترولي الأمريكي في المشرق العربي قبل نشوب الحرب العالمية الثانية.

(2) هددت فرنسا-في حالة عدم منحها حصة في نفط الموصل-بمعارضة فعالية امتياز 1914 الممنوح لشركة النفط التركية، وبأنها ستضع العراقيل في وجه عد خط الأنابيب إلى البحر المولد. وكان من المعتقد أن فرنسا على اتصال بشركة ستاندرد أريل الأمريكية، وأنها ستلجأ إلى الولايات المتحدة وتضغط معها في سبيل تطبيق سياسة «الباب المفتوح» بصدد نفط بلاد ما بين النهرين في حالة عدم اتفاق بريطانيا معها

Busch, Britain, India and the Arabs, p306.

(3) صرح الحلفاء في أكثر من مناسبة بأنهم يحمون مبدأ حرية التجارة الذي ضمنه ولسون برنامجه الذي يتكون من أربع عشرة نقطة.

(4) أكد أرنولد ولسون أن تدخل القوميين السوريين والأتراك، تساعدهم المصالح النفطية الأمريكية، كان من وراء نشوب ثورة العشرين في العراق. وقد عبر عن شكه في شركة ستاندرد اويل.

Klieman, Foundations of British policy in the Arab. World, p. 57

(5) ستاندرد أوف نيوجرسي-سوكوني-سنكلر-تكساس-جلف-مكسيكان - أتلانتيك.

(6) Speiser, The United States and the Near East, p114.

(7) من أمثلة ذلك أن القلاقل العمالية التي دبت في أراض الشركة، وكان يعتقد أنها من تدبير الدوائر السياسية اليسارية في طهران، قد جعلت بريطانيا في عام 1946 تنزل قوة هندية-بريطانية إلى البصرة على مرأى من منطقة الامتياز في إيران.

(8) في مايو 1939 تم التوقيع على امتياز تكميلي نص على أن تحصل كاليفورنيا-تكساس على مساحة إضافية قدرها 80,000 ميل مربع.

(9) حين انضمت شركة تكساس إلى شركة كاليفورنيا أصبح اسم الشركة الجديدة (ARAMCO)

Arabian American Oil Company (1934).

(10) قامت الشركة الأمريكية بذلك على مسئوليتها الخاصة، وبذلك أقدمت على مغامرة محفوفة بالمخاطر في منطقة نائية وصحبة دون أن تحصل على أي مساندة رسمية من جانب الحكومة الأمريكية.

(11) Lenczowsk : The Middle East in World Affairs, p549.

(12) Van der Meulen, The Wells of Ibn Saud, pp. 140 ff.

(13) أنظر بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي - الفصلان السابع والثامن.

(14) نفس المصدر السابق، ص 310- 1.

(15) Chishlom, The first Kuwait Oil Concession, p. 18

وهذا الكتاب يحتوي على فحوى المفاوضات التي جرت حول امتياز نفط الكويت الذي جرى منحه في عام 1934.

(16) دراسات في تاريخ الكويت ص 325- 332. عن تعديلي 1951 و 1955 انظر ص 340 وما بعدها. وقد أممت حكومة الكويت نفطها في عام 1976.

(17) راجع , J.Marlowe, The Persian Gulf in the 20th century. pp. 92ff

(18)سبق أن ذكرنا أن هذه الشركة قد تفرعت عام 1933 عن ستاندرر اويل أوف كاليفورنيا.

(19) راجع. Sachar, Europe leaves the Middle East, pp. 392ff

(20) John Marlowe, op. cit., p131-3.

(21) John Marlowe, op. cit., p171.

(22) Hurewitz, Middle East Politics, pp218-19.

(23) بلغت تكلفة نفط الخليج في ذلك الوقت ما يعادل 1/3 تكلفة النفط الأمريكي.

(24) Farnie, East and West of Suez, pp648-54.

(25) بدأ بناء القاعدة في عام 1944 وانتهى العمل فيها في عام 1946.

(26) كانت أرامكو في عام 1951 تمتلك ربع رأس المال المستثمر في الشرق الأوسط برمته.

(27) Farnie, op. cit., p. 659& p677.

(28) The Middle East in World Affairs, pp550-6.

(29) Klieman, op. cit., pp525-3.

2 قضية فلسطين

إذا كان تطور القضية الفلسطينية قد لعب دورا لا شك فيه في ضعضعة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، فان هذا الدرس التاريخي لم يستوعبه مخططو السياسة الأمريكية الذين نظروا إلى المنطقة باعتبارها حلقة من حلقات الصراع الدولي بين الشرق والغرب بغض النظر عن احساسات ومشاعر سكانها. وهكذا تورطت الولايات المتحدة في نفس اللعبة المزدوجة التي سبق لبريطانيا أن انزلقت أقدامها إليها-وبالتالي دفعت ثمنا فادحا لقطعها وعد بلفور وعملها على إخراجه إلى حيز التنفيذ. ولا يصح القول بأن مساندة أمريكا للصهيونية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان مرجعه رغبتها في أن يوفر قيام إسرائيل «قنطرة صداقة بين الشرق والغرب وعملية رد اعتبار ذات قيمة تاريخية وفصل بناء جديد في تاريخ الشرق الأوسط»[1] إلى غير ذلك من الكلام البراق المتشح بمسحة إنسانية زائفة. ذلك أن الولايات المتحدة-رغم عدم تدخلها الرسمي في شئون الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين، جريا وراء سياسة العزلة-لم تستطع أن تكون بمعزل عن تطور القضية الفلسطينية بسبب تفوق النفوذ الصهيوني في

دوائرها السياسية والمالية والثقافية. فبرغم أن أصوات الملايين الستة من اليهود المقيمين فيها ليس لها وزن كبير من الناحية العددية (على اعتبار أنهم لا يشكلون سوى 3٪ من مجموع السكان)، إلا أن معظم يهود أمريكا يتركزون في عدد قليل من المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، وبخاصة في مدينة نيويورك وولاية كاليفورنيا. وتبدو أهمية هذا التركيز إذا ما ربطناه بالنظام الانتخابي في البلاد: فكل ولاية لها نفس العدد من الأصوات الانتخابية التي تمثلها في الكونجرس وهذه الأصوات تتوزع بحسب عدد سكان الولاية. وبالإضافة إلى ذلك فان انتخابات الرئاسة تسير في كل ولاية على مبدأ «كل شيء أو لا شيء»، وذلك بغض النظر عن عدد الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح بمعنى أن المرشح الفائز يحصل على كل الأصوات الانتخابية في الولاية. وهذا المبدأ يبرز أهمية الفوز بالولايات المزدحمة بالسكان، وذلك على اعتبار أن نيويورك وكاليفورنيا وبنسلفانيا والينوي وماساشوستس وأوهايو تتحكم جميعا في 178 صوتا انتخابيا من مجموع الأصوات اللازمة للفوز بانتخابات الرئاسة وعددها 226 صوتا. ومن المعتقد أن 75٪ من اليهود الأمريكان يقطنون هذه الولايات الست، في الوقت الذي يتركز فيه 40٪ من مجموعهم في مدينة نيويورك وحدها. وبالإضافة إلى النفوذ الذي أحرزته المؤسسات الصهيونية المترابطة في الولايات المتحدة، فان اليهود الأمريكان ينفقون أموالا طائلة في الدعاية الانتخابية، مما يجعلهم يلعبون دورا خطيرا في انتخابات الكونجرس والرئاسة-وقد قدر أنهم أنفقوا في الانتخابات النيابية في عام 1970 ما مقداره 64 مليون دولار لإنجاح المرشحين الديمقراطيين(2)، وهذا هو السر في تملق الساسة والرؤساء الأمريكان للصهيونيين منذ رئاسة ولسون حتى الوقت الحاضر. كما أن هناك عوامل أخرى تفسر هذا الاتجاه من جانب المسئولين الأمريكان: فثمة بعض الأمريكان الذين يؤمنون بإخلاص بما جاء في الإنجيل من عودة اليهود إلى أرض الميعاد، هذا في الوقت الذي امتعض فيه الأحرار في العالم الجديد من موجة اللاسامية التي اشتدت في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر، ثم أزعجتهم قسوة النازيين بحيث ساندوا استقرار اليهود في فلسطين. بل إن بعض الأمريكان أبدوا تخوفهم من احتمال توجه اليهود إلى الولايات المتحدة للإقامة فيهما إذا. ما أوصدت

أبواب فلسطين في وجوههم[3]. وأهم من هذا كله أن الولايات المتحدة، وقد فشلت في تكتيل المشرق العربي خلال العقدين الأخيرين ضد الاتحاد السوفيتي، مالت إلى أن تطبق في المنطقة ذلك المبدأ الذي طبقته في أوروبا والشرق الأقصى من حيث الارتكاز إلى حليف قوي في منطقة معادية وجعله نقطة الارتكاز الرئيسية، ولو أن الحلف الأمريكي-الإسرائيلي غير المعلن لم يسفر عن وجهه بصراحة بسبب خوف الأمريكان من إغضاب العالم العربي بأسره إلى غير رجعة.

وكانت الخطوة الأولى في تفاصيل هذه الصداقة الطويلة التي ربطت بين الرؤساء الأمريكان والدوائر الصهيونية هي الزيارة التي قام بها وزير الخارجية البريطاني-جيمس آرثر بلفور-إلى الولايات المتحدة بعد وقت قليل من دخول أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء في أبريل 1917. وكان الهدف من هذه الزيارة هو الحصول على مساندة الولايات المتحدة للخطوة التي كان مجلس الوزراء البريطاني يفكر في اتخاذها بصدد مساندة آمال الصهيونيين. فالولايات المتحدة كانت قد حشدت قوتها ومواردها الضخمة لخدمة مجهود الحلفاء الحربي في أوروبا، وكان من المتوقع أن تلعب دورا رئيسيا في تسويات الصلح-ومن ثم فان إصدار الرئيس الأمريكي تصريحا قاطعا مواليا للصهيونية كان من شأنه أن يبدد مخاوف البريطانيين من احتمال عزلة بلادهم السياسية بصدد المسألة الفلسطينية. وطبقا للمعلومات المتوفرة لدينا لم تتناول مباحثات الوزير البريطاني مع الرئيس الأمريكي المسألة الصهيونية العامة أو شروط التصريح البريطاني المحتمل الخاصة بالتعاطف مع الأهداف الصهيونية، ولكن الرئيس ولسون أكد لبلفور-عن طريق القاضي برانديس، وهو أبرز زعماء الصهيونيين الأمريكان، وكان صديقا حميما للرئيس الأمريكي-موافقته على مثل هذه الخطوة. ثم تساءلت الحكومة البريطانية بعد ذلك عما إذا كان الرئيس الأمريكي على استعداد لإصدار تصريح علني يوافق فيه على وعد بلفور (الذي كان حينئذ على شكل مشروع)، ووافق. على الصيغة البريطانية الأصلية التي ما لبثت أن تعدلت بعد أن راجعها مجلس الوزراء البريطاني. ولم يدل ولسون بموافقته العلنية على النص النهائي لوعد بلفور[4] إلا في أغسطس حين بعث برسالة تحية إلى اليهود الأمريكان الذين عقدوا اجتماعهم بمناسبة. السنة الجديدة،

هذا برغم أن وزير الخارجية الأمريكي روبرت لانسنج (Lansing) كان معاديا للصهيونية، فنصح الرئيس بعدم إرسال هذه الرسالة على اعتبار أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع تركيا وأن اليهود ذاتهم قد اختلفوا حول الصهيونية وأن كثيرا من المسيحيين سيبدون معارضتهم لتسليم الأراضي المسيحية المقدسة لليهود.

وحتى قيام إسرائيل في عام 1948 كانت علاقات أمريكا بالقضية الفلسطينية تقوم على الأساس الرسمي الوارد في الاتفاق الأمريكي-البريطاني الموقع في عام 1924 والذي وافقت الولايات المتحدة بمقتضاه-باعتبارها دولة غير مشتركة في عضوية عصبة الأمم-على الانتداب على فلسطين واضطلاع بريطانيا بهذه المهمة. وقد تضمنت مقدمة الاتفاق-بناء على طلب تقدمت به الحكومة البريطانية النص الكامل لصك الانتداب، الأمر الذي جعل البعض فيما بعد يدعون أن للولايات المتحدة الحق في أن تستشار حول إجراء أي تعديل في شروط الانتداب. على أن المواد الهامة في الاتفاق الأمريكي-البريطاني كانت تهدف إلى ضرورة تمتع الرعايا الأمريكان «بكل الحقوق والامتيازات التي تخلعها نصوص الانتداب على رعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم». وكان هذا الاتفاق وغيره من الاتفاقات المشابهة المتعلقة بالانتدابات الأخرى في الشرق الأوسط، ناتجة عن ضغط المؤسسات الأمريكية في سبيل الحصول على فرص تجارية في البلدان الواقعة تحت الانتداب في الشرق الأوسط، وذلك تحقيقا لمبدأ الباب المفتوح الذي سبق أن عرضنا له بصدد التنقيب عن النفط واستثماره.

وحين تقرر انتداب بريطانيا على فلسطين تضمنت بنوده شروط إنشاء وطن قومي لليهود وإقامة وكالة يهودية مهمتها «تقديم النصح والمعونة للإدارة الفلسطينية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بإقامة الوطن القومي لليهود» كما نص صك الانتداب على تسهيل هجرة اليهود وإقامتهم «دون أضرار بحقوق ووضع العناصر الأخرى من السكان». ولكن عرب فلسطين قاوموا المخططات البريطانية-الصهيونية منذ البداية وفي عام 1936 نشبت الثورة الفلسطينية الكبرى التي استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939. وحينئذ كانت بريطانيا في موقف لا تحسد عليه ففي خلال عامي 1938 و 1939 اشتدت الدعاية النازية والإيطالية في

التنديد بالسياسة البريطانية في العالم العربي، واستغلت فرصة ازدياد الهجرة اليهودية لتوجه اللوم إلى بريطانيا وتضعها في مركز حرج جدا[5].

ولهذا فان توتر الموقف الدولي خلال الشهور التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية قد دفع بريطانيا إلى اتباع سياسة تهدف إلى تهدئة العالم العربي الذي يتحكم في شريان المواصلات الإمبراطورية، البريطانية. وفي 17 يناير 1939 صدر كتاب أبيض بريطاني اشتمل على المقترحات الجديدة التي كانت تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في غضون عشر سنوات، على أن تحدد علاقاتها. ببريطانيا بمعاهدة تكفل لكل من الدولتين احتياجاتها التجارية والاستراتيجية في المستقبل. وكان البريطانيون بعد مرور ثلاث سنوات على نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى لا يزالون يأملون في التوفيق بين العرب واليهود. وفيما يتعلق بالهجرة أشار الكتاب الأبيض إلى ضرورة تحديدها بإضافة 000 ,70 يهودي خلال السنوات. الأربع التالية، على أن تتوقف بعد خمس سنوات ويتحدد شراء اليهود للأراضي. وقوبل الكتاب الأبيض بالمعارضة من جانب كل من العرب واليهود. وحينئذ وجدت الحكومة البريطانية نفسها تواجه موقفا صعبا مليئا بالتناقضات والأخطار. حقيقة أن المصالح الإمبراطورية قد أملت عليها ضرورة الإبقاء على علاقات حسنة مع العرب، إلا أن ضغط الساسة العرب عليها لم يكن فعالا. وكان من الطبيعي أن تكون الحكومة البريطانية اكثر عطفا على المطالب العربية، وبخاصة ما لم يهدد منها السيطرة البريطانية على فلسطين (ومما يجدر ذكره أن سيطرة بريطانيا على الأراضي المتاخمة لقناة السويس من ناحية الشمال كانت تحتل مكانا هاما في خطتها الخاصة بخلق وطن قومي لليهود في فلسطين خاصة بعد ازدياد الملاحة والمواصلات الجوية) وفي نفس الوقت ازداد النقد العلني في بريطانيا لمنح تنازلات على حساب اليهود، في الوقت الذي نظم فيه اليهود الهجرة غير المشروعة على مدى أوسع من ذي قبل حتى نشوب الحرب العالمية الثانية-وحينئذ أجل الزعماء اليهود والعرب تنازعهم مع بريطانيا وظلت فلسطين هادئة نسبيا حتى عام 1942. إلا أن الدوائر الصهيونية-وقد أعلنت سخطها على السياسة البريطانية وبخاصة فيما يتعلق بفحوى الكتاب الأبيض-أخذت تشدد ضغطها على البيت الأبيض والكونجرس لمساندة أهدافها، وان لم يستطع الصهيونيون قبيل نشوب

الحرب العالمية الثانية أن يجعلوا الحكومة الأمريكية تعدل سياستها الرسمية- فقد رفضت وزارة الخارجية المحاولات المتكررة التي بذلها الصهيونيون لحملها على التدخل، وأكدت من جديد أن الولايات المتحدة لا تضطلع بأي مسئولية عن إدارة الانتداب في فلسطين أو عن تنفيذ وعد بلفور. ولم يحصل الصهيونيون إلا على ترضية بسيطة على شكل تعبير عن العطف إزاء مأساة اليهود الأوروبيين والإعجاب بالعمل الذي قام به الصهيونيون بصدد تطوير فلسطين من الناحتين الاقتصادية والثقافية. ولم يتأثر موقف الولايات المتحدة الرسمي هذا كثيرا بالتحذيرات الصادرة عن رجال الدين في الشرق الأدنى أو عن شركات البترول بقدر ما تأثر بسعي الولايات المتحدة إلى الحياد وعدم تحمل مسئوليات في الشرق الأدنى-ومن ثم عدم إعلانها الانحياز سواء إلى جانب العرب أو إلى جانب الصهيونيين. فإزاء الأزمات التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، هناك ما يدل على أن بعض موظفي وزارة الخارجية الأمريكية قد أدركوا تدهور وضع بريطانيا الدولي، ولهذا لم يكونوا يميلون إلى مضاعفة متاعبها باتخاذ موقف يؤدي إلى ازدياد سخط العالم العربي في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تحاول المحافظة على مواقعها في هذه البقعة ذات الأهمية الاستراتيجية بغية مواجهة العدوان الفاشي المتزايد[6].

وحين انحسرت الحرب عن الشرق الأوسط شدد الصهيونيون نضالهم ضد سياسة الكتاب الأبيض فعقدوا ما بين 9 و 11 مايو 1942 مؤتمرا طارئا لصياغة أهداف ما بعد الحرب وذلك في فندق بلتمور بنيويورك. وقد حضر المؤتمر ستمائة مندوب معظمهم من اليهود الأمريكان وان يكن قد اشترك فيه أيضا كثير من الزعماء الصهيونيين الأوروبيين وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية منهم حاييم وايزمان ودافيد بن جوريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وقد ناقش المؤتمر شكاوى اليهود من الإدارة البريطانية وتقرر الإصرار على أن يقوم في فلسطين «كومنولث يهودي يصبح جزءا من كيان العالم الديمقراطي الجديد»، وأكد بن جوريون أن القوة ستستخدم لتنفيذ هذا الهدف إذا ما اقتضى الأمر بما في ذلك فتح باب الهجرة إلى فلسطين على مصراعيه أمام اليهود تحت أشراف الوكالة اليهودية[7]. وهذا القرار الذي كان مصدره سيطرة بن جوريون على

المؤتمر يعد خروجا على الأساليب الفابية التي سبق أن اتبعها وايزمان الذي كانت خطته تقتضي قيام الدولة اليهودية بالتدريج عن طريق تشجيع الهجرة وقيام أغلبية يهودية في الوقت الذي تضطلع فيه بريطانيا بالانتداب. ولم تكن خطة بن جوريون ناتجة عن أحداث أوروبا بقدر ما كان مرجعها عدم استطاعة اليهود الاعتماد على بريطانيا في ذلك الوقت بغية التوصل إلى أغلبية يهودية في فلسطين بالتدريج عن طريق الهجرة، وبالتالي لا يمكن تحقيق الأغلبية اليهودية ثم الدولة اليهودية إلا بتحدي إنجلترا والعرب واصطناع العنف.

وقد احتج كثير من اليهود الغربيين المعتدلين على قرارات مؤتمر بلتمور التي على أي حال حظيت بموافقة المجلس العمومي للمنظمة الصهيونية في القدس (10 فبراير 1942) وبذلك أصبحت السياسة الرسمية للصهيونية العالمية. وكان معنى مقررات بلتمور ازدياد قناعة الصهيونيين بعدم جدوى سياسة الاعتدال والاعتماد على بريطانيا، وألا بد من السعي إلى كسب مساندة الولايات المتحدة. خاصة وأن انتصار الحلفاء في العلمين وشمالي أفريقيا قد ابعد الخطر الفاشي عن الشرق الأوسط، الأمر الذي شجع الصهيونيين على تجاهل القومية العربية. وبالإضافة إلى ذلك فقد ازداد النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة في محاولة للتأثير في الرأي العام والدوائر السياسية الأمريكية. ولما تأكد الصهيونيون من نجاح مساعيهم في الولايات المتحدة، فانهم-وقد ضاقوا ذرعا بالقيود المفروضة على الهجرة- اخذوا يصعدون نضالهم في فلسطين ضد بريطانيا. وهكذا نظم اليهود في فلسطين حملة منظمة ضد الحكومة وكثرت حوادث الإرهاب. ورغم أن الوكالة اليهودية وعدت بالتعاون ضد الإرهابيين، فأنها لم تفعل شيئا يذكر بهذا الصدد. واهم من هذا أن مركز ثقل الحركة الصهيونية قد انتقل في أعقاب مؤتمر بلتمور من إنجلترا إلى الولايات المتحدة، وبدا أن الرأي العام الأمريكي يميل إلى العطف على الحركة الصهيونية بتأثير العدد الكبير من اليهود الذين يتمتعون بنفوذ كبير وبخاصة في نيويورك. واتخذ الكونجرس الأمريكي قرارا بتعضيد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين- فأصدر في يناير 1944 قرارا بتشجيع الهجرة اليهودية غير المحدودة وقيام دولة يهودية-وكان هذا القرار يحظى بتأييد الحزبين الوحيدين في الولايات

المتحدة وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. وفي مارس 1944 أكد الرئيس روزفلت للزعماء الصهيونيين أن الحكومة الأمريكية لم تبد في أي وقت موافقتها على الكتاب الأبيض وأنه يأمل «أن يحظى الذين يسعون إلى إقامة وطن قومي لليهود بالإنصاف التام». وفي تلك الأثناء واصل الرئيس الأمريكي التعبير عن شدة اهتمامه بالقضية الصهيونية وأكد للزعماء الصهيونيين في عدة مناسبات عطفه الشخصي على أمانيهم الخاصة بقيام الوطن القومي اليهودي وفتح الأبواب للهجرة غير المحدودة إلى فلسطين.

ولكن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تعترض على اتجاه الرئيس روزفلت خاصة وان كبار مسئوليها-وعلى رأسهم وزير الخارجية ستيتنيوس-كانوا شديدي العداء للصهيونية، وأن النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة وموقف بعض المسئولين الأمريكان وتصريحاتهم قد أثارت قلقا شديدا في العواصم العربية. فقد احتج كل من نوري السعيد-رئيس وزراء العراق-والأمير محمد علي-ولي عهد مصر-إلى السفيرين الأمريكيين في بغداد والقاهرة على التصريحات الموالية للصهيونية الصادرة في الولايات المتحدة، وسلم وزير مصر المفوض في واشنطون إلى وزير الخارجية الأمريكية مذكرة تلفت النظر إلى «الأثر السيئ الذي أحدثته النشاطات الصهيونية في العالمين العربي والإسلامي والى احتمال تأثيرها في مجهود الحلفاء الحربي» وفي رسالتين وجههما الملك عبد العزيز آل سعود إلى الرئيس الأمريكي في أبريل ومايو 1943 طالب العاهل السعودي الرئيس بتزويده مسبقا بأي معلومات عن أي خطوات ذات طابع جدي مما قد تعتزم الحكومة الأمريكية اتخاذه بالنسبة إلى فلسطين. وفي الرد الذي وجهه روزفلت إلى العاهل السعودي في 26 مايو أشار إلى ترحيب أمريكا الشديد بالتوصل إلى اتفاق ودي حول فلسطين بين العرب واليهود والى أن الحكومة الأمريكية ترى في كل الأحوال «أنها لن تتخذ أي قرار يغير الوضع الأساسي لفلسطين دون إجراء مشاورات كاملة مع كل من اليهود والعرب». وفي أوائل عام 1941 استاءت وزارة الخارجية الأمريكية حين علمت بأن مشروعات قرارات تستند إلى برنامج بلتمور قد قدمت إلى الكونجرس بتأثر من الصهيونيين، وكانت تخشى أن يؤدي صدور مثل هذه القرارات إلى عرقلة المفاوضات الجارية مع ابن سعود حول بناء خط أنابيب عبر شبه الجزيرة العربية وهي الأنابيب

التي كان القادة العسكريون الأمريكان يعتبرونها حيوية بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة. وصدق توقع وزارة الخارجية حين توالت على العاصمة الأمريكية احتجاجات حكومات مصر والعراق ولبنان والسعودية واليمن. و قد أوضحت واشنطون أن هذه القرارات، حتى لو جرت الموافقة عليها، لا تلتزم السلطة التنفيذية، وبادر روزفلت إلى تأكيد ما سبق أن صرح به لابن سعود من حيث أن الحكومة الأمريكية لا تزال ملتزمة بما سبق ان صرحت به من أنها لن تتخذ أي قرار من شأنه وأن يجرى تعديلا على وضع فلسطين قبل إجراء مشاورات مع كل من العرب واليهود-ووجهت تأكيدات مماثلة إلى كل عن مصر واليمن.

وكما سبق للرئيس ولسون أن وافق على وعد بلفور وأرسل لجنة كنج-كرين، فكذلك استقبل الرئيس روزفلت في 9 مارس 1944 كلا من دكتور وايز ودكتور سلفر وهما من رجال الدين اليهود وخولهما (طبقاً لما ذكرته الصحف) أن يعلنا أن «الساعين إلى إقامة وطن قومي لليهود سينصفون بصفة قاطعة في حالة التوصل إلى قرارات في المستقبل» وأن الولايات المتحدة لم تبد على الإطلاق موافقتها على الكتاب الأبيض الصادر في عام 1939 وأن الرئيس «سعيد لان أبواب فلسطين مفتوحة اليوم أمام اللاجئين اليهود»، ومن جديد كان على وزارة الخارجية أن تخفف من وقع مثل هذه التصريحات-فقيل للنحاس باشا، رئيس وزراء مصر، أن التقارير الصحفية عن تصريحات الرئيس دقيقة من حيث الجوهر وان تكن قد صدرت التعليمات إلى البعثات الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة وبغداد بأن تلمح إلى أن الرئيس الأمريكي قد أشار إلى «وطن قومي» لا إلى اصطلاح «كومنولث» الوارد في القرارات المقدمة إلى الكونجرس، وأن الحكومة الأمريكية لم تتخذ أي موقف من الكتاب الأبيض، وان ما سبق تأكيده من ضرورة استشارة كل من العرب واليهود لا يزال ساريا. وعلى أي حال فان التصريح الذي أدلى به روزفلت للزعماء الصهيونيين يسجل وبداية اتجاه جديد فمنذ ذلك الوقت كانت السياسة الأمريكية الخاصة بفلسطين توضع خطوطها النهائية في البيت الأبيض، وفي بعض الأحيان كانت تتم صياغتها من وراء ظهر وزارات الحربية والبحرية والخارجية، على اعتبار أن هذه الوزارات كان لا بد أن تواصل معارضتها الشديدة لمساندة الولايات المتحدة للصهيونية. فقد اتضح لهذه

الوزارات أن تحقيق الأماني الصهيونية سيلحق الضرر بوضع أمريكا في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية، لان من شأنه زعزعة أوضاع العالم العربي وتمهيد السبيل لتغلغل الاتحاد السوفيتي[8].

واتضح غموض روزفلت إزاء القضية الفلسطينية أثناء عودته من مؤتمر يالتا في عام 1945 حين جرت مقابلة قصيرة بينه وبينة ابن سعود-وكان وزير الخارجية ستيتيوس قد رتب هذه المقابلة بهدف تعزيز الامتيازات النفطية الأمريكية وضمان نزول الطائرات الأمريكية إلى أراضي السعودية. وكان الرئيس الأمريكي واثقا من أن تأثيره الشخصي سيقنع الملك عبد العزيز باتخاذ موقف مرن إزاء المطالب الصهيونية، خاصة وان لديه سلاحا آخر هو المساعدة التي كانت تقدمها واشنطون للسعودية منذ عام 1943 طبقا لقانون الإعارة والتأجير. ولكن العاهل السعودي عبر عن معارضة العرب الشديدة لخطة روزفلت التي كانت تستهدف جعل فلسطين ملجأ للمشردين من اليهود، بحيث أثر في الرئيس الأمريكي الذي أكد له في هذه المناسبة، ومرة أخرى في 5 أبريل 1945، أنه لن يسير على سياسة معادية للعرب وأن حكومة الولايات المتحدة لن تجري تعديلا على سياستها الأساسية الخاصة بفلسطين «دون إجراء مشاورات مسبقة كاملة مع كل من العرب واليهود». وهكذا أثرت المقابلة في الرئيس الأمريكي الذي صرح فيما بعد للقاضي بروسكاور Broskauer رئيس اللجنة الصهيونية الأمريكية بأنه لا يمكنه أن يعمل شيئا فيما يتعلق بفلسطين. ومن المحتمل أن مساعد الرئيس ديفد نايلز David K. Niles[9] قد أصاب كبد الحقيقة حين عبر عن شكوكه القوية في قيام إسرائيل لو امتد العمر بالرئيس روزفلت.

وعلى أي حال فان موقف الولايات المتحدة خلال هذه الفترة كان شديد التأثر بوجهات نظر متضاربة في داخل حكومة البلاد ذاتها. فمصالح أمريكا الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط قد أصابت نموا ضخما منذ الحرب العالمية الثانية، كما اتضحت أهمية المنطقة باعتبارها مركزا للمواصلات بحيث أصبحت مثار اهتمام كبير لدرجة أن الرئيس ترومان قد بعث في سبتمبر 1946 بجورج برونل Brownell إلى العواصم العربية باعتباره ممثلا شخصيا له وفوضه في التفاوض من أجل عقد اتفاقيات خاصة بالنقل الجوي باعتباره مندوبا عن شركات الطيران الأميركية. و قد وقعت

اتفاقية ثنائية بهذا الصدد في يونية 1947 بين الولايات المتحدة ومصر، وتلت ذلك اتفاقيتان مماثلتان مع سوريا ولبنان. إلا أن تطور القضية الفلسطينية عرقل عقد اتفاقية جوية بين الولايات المتحدة والعراق وقد عبر برونل فيما بعد عن ذلك بقوله: «إن بعض التصريحات التي أدلى بها مسئولون أمريكيون حول القضية الفلسطينية قد أغضبت بعض المسئولين العراقيين بحيث اخبر ممثلونا بعدم إمكان عقد اتفاق. من أي نوع. ومن الصعب أن نبالغ في وصف الشعور السائد حول هذا الموضوع في كل الدول الإسلامية». إلا أن الاهتمام بحقوق الطيران كان لا يعادل الاهتمام بالمؤسسات النفطية الأمريكية. وقد نجحت هذه المساعي إلى حد كبير فبحلول عام 1947 كانت المؤسسات البترولية الأمريكية تمتلك ما يقرب من 42٪ من بترول الشرق الأوسط، وذلك بعد تضاعف الإنتاج الأمريكي وطاقة التكرير الأمريكية في منطقة الخليج خلال الحرب. ورغم ذلك فان المؤسسات النفطية كانت تتطلع إلى المزيد إذ أن جيمس ترى دوس James Terry Duce نائب الرئيس التنفيذي لارامكو قد عقد العزم على زيادة نصيب شركته من احتياطي نفس الخليج في الوقت الذي عمل فيه على ضمان صداقة الحكومة السعودية. إلا أنه هو وغيره من موظفي شركات النفط قد رأوا أن احتدام قضية فلسطين قد يؤدي إلى أضعاف احتمالات الحصول على امتيازات إضافية وحقوق مد الأنابيب عبر الأراضي العربية.

والحق أن مسئولي وزارة الدفاع والخارجية كانوا شديدي الاهتمام بالممتلكات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط. ولقد صرح رؤساء الأركان المشتركون للرئيس ترومان بأن الحصول على النفط العربي يعد مسألة ذات أهمية قومية كبرى يجب وضعها في عين الاعتبار حين اتخاذ أي قرار حكومي حول القضية الفلسطينية. وقد أشار ترومان في مذكراته إلى أن وزير الحربية فورستال قد صرح له باستمرار باحتمال سد العرب-الساخطين على الأمريكان طريق الوصول إلى «الكنوز البترولية الكامنة في أتراضيهم». والواقع أن اهتمام وزير الدفاع باحتياطيات النفط ما لبث أن أورثه رعبا من الضغوط الصهيونية على الحكومة، ومن ثم ما أكده باستمرار من ضرورة إخراج المسألة الفلسطينية عن مجال السياسة. وكان يشارك فورستال جزعه كل من وزير الخارجية جيمس بيرنز James Burns ولوي هندرسون

وزميلا هذا الأخير في مكتب الشرق الأدنى جوردون ميريام وإيفان ولسون. وقد كتب ترومان بهذا الصدد: «كانوا جميعا بدون استثناء تقريبا يعارضون فكرة الدولة اليهودية. فلقد كان بعض دبلوماسيينا يشبهون معظم الدبلوماسيين الإنجليز في أنهم يرون ضرورة تهدئة الحرب بسبب وفرة أعدادهم وسيطرتهم على مثل هذه الكمية الضخمة من الموارد النفطية». وكان بعضهم-على أي حال ميالين إلى العرب-وذلك بعد أن تلقوا مرانهم الدبلوماسي في العالم العربي، وبخاصة منهم أولئك الذين تلقوا دراساتهم في الجامعة الأمريكية في بيروت ومن قضوا سنوات في الخدمة القنصلية أو الدبلوماسية في مختلف المدن والعواصم العربية بحيث احتكوا بالعالم العربي وبالعقلية العربية دون غيرهما.

ورغم ذلك فقد وجدت عوامل أخرى أثرت بدورها في كل من البيت الأبيض والكونجرس لصالح الصهيونيين وكان العامل الرئيسي في ذلك هو الرأي العام الأمريكي الذي تأثر كثيرا بمحنة اللاجئين اليهود، هذا بالإضافة إلى الأهمية التي علقها الزعماء السياسيون الأمريكان على الأصوات اليهودية في نيويورك والينوي وبنسلفانيا والولايات الأخرى التي تضم مدنها جاليات يهودية. وأهم من هذا كله أن معظم اليهود الأمريكان قد انحازوا إلى الصهيونية فلقد تنبأ الزعيم الصهيوني بن جوريون خلال الحرب بدمار يهود أوروبا وضعف أنصار الصهيونية، ومن ثم ما ارتآه من ضرورة كسب حليف جديد وقوي إلى جانب القضية الصهيونية وهذا الحليف هو الحكومة الأمريكية ذاتها وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بحشد اليهود الأمريكان في حملة شاملة وديناميكية. وقد نجحت هذه الخطة وأصبح لليهود الأمريكان ثقلهم الخاص بالنسبة إلى تطور موقف الولايات المتحدة من القضية الطينية، وبخاصة حين كشفت أهوال معسكرات الموت وبؤس اللاجئين وأصبحت الصهيونية هي الاتجاه الغالب لدى هذه الكتلة اليهودية ذات الموقع الاستراتيجي. واشتدت حملة التبرعات لصالح من نجوا من اليهود و«الملجأ» الفلسطيني وبلغت هذه التبرعات بحلول عام 1947 ما مقداره مائة مليون دولار سنويا، وهو مبلغ يربو بكثير على ما كانت تجمعه وتنفقه أية مؤسسة خيرية أو أية مجموعة جنسية أمريكية أخرى. وأهم من هذا أن اليهود الأمريكان-بتوجيه من الزعماء الصهيونيين-قد جرى حشدهم لإغراق البيت

الأبيض والكونجرس بالبرقيات والعرائض التي جرى إرسالها من شتى أنحاء البلاد.

وهكذا فحين تولى هاري ترومان الرئاسة على أثر موت روزفلت في عام 1945 ما لبث أن تمت استمالته تماما إلى وجهات النظر الصهيونية. فإلى جانب تعاطفه العميق-اللاجئين اليهود، كان على استعداد للاستجابة لنصائح كثير من الليبراليين الموالين للصهيونية الذين كان يثق في نزاهتهم-ومنهم اليانور روزفلت أرملة الرئيس الراحل ولهمان Lehman حاكم نيويورك والذين كان بإمكانهم أن يزودوا الحزب الديمقراطي بالأموال والأصوات اليهودية(10). وهكذا كان اتجاه ترومان أكثر وضوحا فحين تبوأ الرئاسة كانت مشكلة اللاجئين اليهود الأوروبيين قد احتدمت للمرة الأولى بالشكل الذي لم تتخذه في عهد روزفلت.

ولما كان ترومان لا يحظى بهيبة سلفه، فانه اضطر إلى الاستجابة للضغوط السياسية العنصرية التي لم تكن الصهيونية الأمريكية أقلها، ومن ثم ميله إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في الوقت الذي رأى فيه أن الأمر يحتاج في المستقبل القريب إلى مد يد المساعدة ليهود أوروبا. وتحقيقا لهذا الهدف أرسل إلى تشرشل في 24 يولية 1945، أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام، مذكرة قصيرة عبر فيها عن أمله في أن تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لإزالة القيود الواردة في الكتاب الأبيض، وأن يبلغه تشرشل بآرائه الخاصة بتسوية القضية الفلسطينية وذلك حتى يتسنى لهما مناقشة المسألة بصورة أكثر تحديدا، وقبل أن يتلقى ردا على هذه المذكرة كان حزب المحافظين قد هزم في الانتخابات، وكان الرئيس الأمريكي قد قرر ضرورة إرسال مائة ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين في اقرب وقت مما أدى إلى دهشة كليمنت إتلى رئيس الوزراء البريطاني الجديد وأرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا الجديد. ولم يمض وقت طويل حتى كان أتلى وبيفن، في سورة غضبهما على ترومان، يتهمانه بأن من وراء مساندته للهجرة اليهودية إلى داخل فلسطين دوافع يتعلق معظمها بالسياسة الداخلية. وفي 16 سبتمبر أبدت بريطانيا اعتراضها على اقتراح ترومان-وحينئذ قررت الوكالة اليهودية اصطناع العنف مع السلطات البريطانية في فلسطين.

ومرت الأسابيع قبل أن ترد الحكومة البريطانية على اقتراح ترومان- وحين تم ذلك جاء ردها على شكل حل وسط: إذ اقترحت تشكيل لجنة تحقيق أمريكية-إنجليزية لدراسة أوضاع اللاجئين واقتراح الحل المنشود- وكان معنى اقتراحها هذا تحميل الولايات المتحدة قسطا من المسئولية. وقبل ترومان العرض البريطاني بشرط أن يقتصر التحقيق على فلسطين، ووافق أتلى وبيفن على ما عرضه ترومان باعتباره الوسيلة الوحيدة لضمان اشتراك أمريكا، وان يكن بيفن قد حذر من أن الحكومة البريطانية لا يمكنها قبول طرد اليهود من أوروبا أو أن توافق على أن تشكل فلسطين وحدها الحل لمشكلة إعادة توطين يهود أوروبا. وبعد أن اتصلت اللجنة بشتى الأطراف العربية والصهيونية وضمت تقريرها الذي صدر في أول مايو 1946. وقد عرض هذا التقرير للأحوال السيئة التي يعانيها اللاجئون اليهود الأوربيون، وأشار إلى أن فلسطين وحدها الحل لمشكلة إعادة توطين يهود أوروبا. وبعد أن اصدر 100,000 رخصة هجرة في الحال. ورفض التقرير إقامة دولة عربية أو دولة يهودية، واقترح نظاما لا تتوقف فيه الهجرة اليهودية على موافقة العرب ولا تستمر في فلله بصورة تؤدي إلى أغلبية يهودية، وأوصى باستمرار الانتداب إلى أن يحل الوقت الذي يمكن فيه تنفيذ اتفاقية تقيم وصاية في البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة، وزكى إقامة دولة اتحادية. وأما التوصيات الأخرى التي أوردها التحقيق فقد شملت فتح باب الهجرة أمام اليهود دون قيد أو شرح وإلغاء قوانين عام 1940 الخاصة بالأراضي[11] وزيادة التسهيلات الخاصة بنشر التعليم وتحقيق التقدم الاقتصادي.

وكان موقف بريطانيا من تقرير اللجنة الإنجليزية-الأمريكية يتصف بالبرود في الوقت الذي كانت تواجه بريطانيا هجمات الإرهابيين اليهود في فلسطين حيث نسفت الكباري ودمرت السكك الحديدية وبثت الألغام في مراكز البوليس والبنوك ومحطات السكك الحديدية وهوجمت معسكرات الاعتقال وأطلق سراح المهاجرين اليهود غير الشرعيين الذين اشتدت الحملة لإدخالهم إلى فلسطين. وبالإضافة إلى هذا فأنها وهي تواجه المشاكل في مصر وأوروبا والهند، كانت غير مستعدة لتحمل نتائج السماح بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين إذ أن تنفيذ ذلك كان يقتضي استقدام مزيد من

القوات البريطانية للمحافظة على الأمن والنظام، مما يكلف الحكومة مزيدا من النفقات، هذا في الوقت الذي لم تكن تود فيه إغضاب العرب الذين كانت تحاول استمالتهم جريا وراء محاولتها تكتيلهم من اجل الدفاع عن الشرق الأوسط[12]. لهذا كله طالب بيفن الولايات المتحدة بتأجيل إصدار التقرير إلى أن تجري مناقشات مشتركة بين الطرفين. ولكن واشنطن لم تعر هذا الطلب التفاتا، فنشر التقرير في أول مايو 1946 كما سبق أن ذكرنا وصرح ترومان في نفس اليوم بموافقته على توصيات اللجنة فيما يتعلق بدخول مائة ألف لاجئ يهودي إلى فلسطين دون أدنى تأخير. وحينئذ احتج بيفن لدى واشنطن، وطلب من أتلى أن يعبر عن غضب الحكومة البريطانية من «انعدام المسئولية بصورة منقطعة النظير في فترة تشهد توترا حادا يتخلله سفك دماء الجنود البريطانيين على أيدي الإرهابيين اليهود». أما أتلى فقد ذهب إلى أن من واجب الولايات المتحدة أن تتحمل نفقات تنفيذ التوصيات إذا ما أصرت على ذلك. وقد وافقت واشنطن على هذا الاقتراح، فطلب بيرنز من الكونجرس أن يقر منحة قدرها خمسون مليون دولار وقرضا قدره 250 مليون دولار من أجل تنفيذ الاقتراح. ولكن أتلى لجأ إلى أسلوب التسويف فطالب بأجراء مزيد من المحادثات حول الخطوة التالية الواجب اتباعها[13] خاصة وان العرب والصهيونيين لم يقبلوا توصيات اللجنة التي لم تعد أن تكون انعكاسا لسياسة الحكومة الأمريكية ولمشاعر الشعب الأمريكي في ذلك الوقت. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة ترغب في تخفيف آلام اليهود الأوروبيين، لم تكن ترغب في إغضاب كل من حليفتها بريطانيا والدول العربية. وهكذا أضاف التقرير تعقيدا جديدا إلى موقف معقد بالفعل بحكم أن كلا من البريطانيين والأمريكان لم يكن في استطاعتهم قبول توصيات اللجنة ومساندتها. ولهذا قرر ترومان تأجيل قراره. وفي يونيه عين لجنة جديدة-تتكون من وزراء الحربية والخارجية والمالية مهمتها توجيه النصح إليه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية وما يتصل بها من مشاكل. وقد قدمت توصيات اللجنة إلى هيئة أخرى تضم كلا من هربرت موريسون (الوزير البريطاني) وجريدي Grady (الوزير الأمريكي). وبعد أن أجرت الهيئة الجديدة مناقشاتها في لندن أوصت بقيام دولتين في فلسطين-إحداهما يهودية والأخرى عربية-تحت إشراف

بريطانيا. وجعلت المزيد من الهجرة اليهودية متوقفا على موافقة كل من العرب واليهود.

ورغم أن لجنة موريسون-جريدي، التي أوصت بإقامة اتحاد فدرالي في فلسطين، كانت من الناحية الظاهرية لجنة إنجليزية-أمريكية، فان القرار الذي توصلت إليه لم يزد عن كونه صيغة إنجليزية وافق عليها الأمريكان. فهو قد أكد المصالح البريطانية من جديد حين نص على الإبقاء على السيطرة الإنجليزية الفعالة على بقعة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الشرق الأوسط، في الوقت الذي كانت تبدي فيه الدول العربية إصرارها على التخلص من بقايا النفوذ الأجنبي(14).

على أن الرئيس الأمريكي، بعد أن أبدى بعض التردد، أعلن في 12 أغسطس انه لا يستطيع مساندة مقترحات موريسون-جريدي «في شكلها الأخير باعتبارها خطة إنجليزية-أمريكية». وقد جاء رفض ترومان لتوصيات اللجنة نتيجة لكل من المساعي التي بذلها أعضاء بارزون في الكونجرس (بما في ذلك ليندون جونسون) كانوا يخشون إغضاب ما يسمى «بالأصوات اليهودية» في عام تجري فيه انتخابات الكونجرس، والضغوط الصهيونية في واشنطن. وقد لاحظ دين اتشيسون-وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت أن وجهات نظر الرئيس تتلخص في أمرين لا ثالث لهما هما. (1) هجرة مائة ألف من اللاجئين اليهود الأوروبيين إلى فلسطين في الحال، (2) التصميم على عدم الاضطلاع بأي مسئولية سياسية أو عسكرية تنفيذا لهذا القرار. ويبرر ترومان في مذكراته بوقفة على الوجه التالي «في الوقت الذي اشتدت فيه المطالبة في الولايات المتحدة بضرورة عمل شيء ما، كانت البلاد غير مستعدة لمواجهة أخطار ومسئوليات قد تتطلب منا اللجوء إلى القوة العسكرية». وكان في الواقع قد استطلع رأي هيئة الأركان المشتركة التي أوصت بعدم استخدام القوات الأمريكية لتنفيذ توصيات اللجنة الإنجليزية-الأمريكية وبعدم اتخاذ أي إجراء قد تترتب عليه نتائج في فلسطين لا تستطيع القوات البريطانية أن تسيطر عليها، أو يكون من شأنه إغضاب العرب على الدول الغربية وتحولهم صوب المعسكر السوفيتي(15). وفي 4 أكتوبر 1946 وجه الرئيس ترومان تحيته السنوية إلى اليهود الأمريكان بمناسبة عيد الغفران وفيها زكى فتح باب هجرة اليهود إلى فلسطين على مصراعيه

دون انتظار لحل المشكلة وطالب بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين في الحال وتقسيم فلسطين وفقا للمقترحات التي طالبت بها الوكالة اليهودية. ومرة أخرى حذر لوي هندرسون دين اتشيسون من أن اتجاه الرئيس يهدد بصورة خطيرة «وضعنا الثقافي (في الشرق الأوسط) وهو الوضع الذي بذلت جهود مضنية في سبيل إرسائه طوال المائة سنة الأخيرة، كما يهدد مصالحنا التجارية والاقتصادية، بما في ذلك امتيازات النفط وحقوق الطيران والمواصلات اللاسلكية». كما أثار تصريح ترومان موجة شديدة من النقد والاحتجاج في الولايات المتحدة. أما رد الفعل العربي فقد جاء على شكل رسالة بعث بها الملك ابن سعود إلى الرئيس الأمريكي. وفي رد ترومان على الملك العربي ذهب إلى أن مساندة قيام دولة يهودية كانت دائما من الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية ولا تتضمن «إجراء معاديا للشعب العربي[16]».

واشتد غضب الدوائر البريطانية وبخاصة معظم البريطانيين المتصلين بشؤون الشرق الأوسط-من موقف ترومان الذي تجاهل وجهات نظر خبرائه وأقحم نفسه على المشكلة الفلسطينية مما زادها تعقيدا دون أن يبدي أي استعداد للاضطلاع بأي مسئولية سياسية أو عسكرية عن حلها. وفي 14 فبراير 1947 صرح بيفن بأنه سيعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة. ولم يكن بيفن حين اتخذ هذا القرار على يقين من أن الانسحاب من فلسطين اصبح حتميا، إذ كان يأمل أن تطلب الأمم المتحدة من بريطانيا البقاء في فلسطين باعتبارها «شرطيا» مسئولا عن الأماكن المقدسة. أما المجلس الصهيوني الأمريكي، فقد دعا-عقب تصريح الوزير البريطاني-إلى عقد مؤتمر طارئ بصورة عاجلة وذلك لمناقشه الخطط التي من شأنها إقناع الحكومة الأمريكية بمساندة مطالب الصهيونيين في الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت اشتد الإرهاب الصهيوني في فلسطين وازدادت الهجرة غير الشرعية بهدف إرغام بريطانيا على التسليم بقيام الدولة اليهودية.

وفي أوائل أبريل 1947 طالبت بريطانيا رسميا بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة لبحث القضية الفلسطينية. وحين اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أبريل وبدأت مناقشة عضوية لجنة التحقيق المقترحة لبحث القضية الفلسطينية اقترح الروس قصر الاشتراك فيها على الخمسة

الكبار. إلا أن الوفدين الأمريكي والبريطاني أبديا اعتراضهما على ذلك واقترحا بدلا من ذلك تشكيل لجنة من ممثلي الدول الصغيرة المحايدة التي ليست لها «مصالح خاصة». وأخذ بالاقتراح الإنجليزي-الأمريكي-وتقرر أن تتألف اللجنة من مندوبي إحدى عشرة من الدول الصغرى[17] وما أن انعقد الاجتماع الأول للجنة في 26 مايو حتى صرح بيفن في خطاب ألقاه في مؤتمر حزب العمال في 29 مايو بأنه شخصيا لن يتقيد بأي قرار تتخذه الأمم المتحدة بخصوص فلسطين إلا إذا جاء بإجماع أمراء، (وقد عرض الكسندر كادوجان وجهة النظر هذه رسميا على الأمم المتحدة في 20 نوفمبر حين أعلن أن بريطانيا لن تضطلع بأي مسؤولية عن تسوية تضمها الأمم المتحدة إلا إذا قبلها اليهود والحرب). وكان معنى ذلك عدم التوصل إلى أي تسوية على الإطلاق-فلقد اتضح للجميع، ولبريطانيا بوجه خاص، أن أي حل لا بد أن يفرض. والآن لنا أن نتساءل ما الدافع وراء هاتين المبادرتين البريطانيتين المتناقضتين اللتين كان لا بد أن تؤديا إلى عرقلة التوصل إلى حل سريع؟ فهل كانا يعنيان تردد بريطانيا في الانحناء أمام ما بدا أمرا محتوما؟ أو أن ساستها كانوا يتوقعون أن تؤدي الفوضى المستمرة إلى استدعاء الإنجليز من جديد لإعادة الأمن والنظام؟ أم أنهم كانوا يسعون إلى إرضاء العرب تحقيقا لأهدافهم الليلة؟ أم أنهم كانوا يخشون التغلغل الروسي بعد أن أيد الروس التقسيم بعد صمت طويل؟ أم أن ذلك كان انعكاسا لغرابة أطوار أرنست بيفن ذاته؟ أم أن تفسيره كامن في جماع لبعض هذه الاحتمالات[18]؟. على أي حال فبمد أن قامت اللجنة بتحرياتها في كل من ليك سكسس والقدس وبيروت وضعت تقريرها في جنيف في 31 أغسطس. وكان أهم ما تضمنه هذا التقرير إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين في أقرب وقت ممكن والحفاظ على وحدة فلسطين الاقتصادية والمحافظة على سلامة الأماكن المقدسة وضمان الوصول إليها، وزكى توصل الجمعية العامة في أقرب وقت إلى أجراء يتيح حل المشكلة الملحة التي يواجهها ربع مليون لاجئ في أوروبا. إلا أن اللجنة اختلفت حول طريقة تنفيذ هذه التوصيات بأغلبية 7 ضد 3 فأوصت الأغلبية بالتقسيم على حين أوصت الأقلية بقيام دولة فيدرالية تشمل كيانين يتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتي. وتقرر بعد ذلك عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة

للبحث في التقريرين، وفي أواسط مايو 1947 ازدادت آمال اليهود في التقسيم حين هاجم المندوب السوفيتي في الأمم المتحدة أندريه جروميكو نظام الانتداب في فلسطين ودمغه بالإفلاس وأيف «آمال اليهود في إنشاء دولتهم». وأضاف جروميكو أن الاتحاد السوفيتي يفضل قيام «دولة عربية يهودية مستقلة وثنائية وديمقراطية متماثلة الأجزاء» على أن يتم بحث احتمال التقسيم إذا ما ثبت أن ذلك متعذر التنفيذ. وكان الروس يهدفون إلى مساندة قيام دولة يهودية عصرية تلعب دورها في القضاء على النفوذ الغربي وبخاصة إذا لم تحل الولايات المتحدة محل بريطانيان بعد انسحابها. ولهذا أيد جروميكو التقسيم علنا في 13 أكتوبر 1947. وكان معنى ذلك أن الكتلة الشرقية في المنظمة الدولية[19] ستحبذ التقسيم وحينئذ بدا أن كل شيء سوف يتوقف على الولايات المتحدة التي كان ثمة اعتراف عام بأنها أقوى دول العالم. وقد التقت زعيمة المعسكر الغربي مع زعيمة المعسكر الشرقي حين اصدر الرئيس ترومان أوامره إلى وزارة الخارجية بمساندة خطة التقسيم. و فسر ذلك فيما بعد على أن هدفه الأساسي هو «المساعدة في التوصل إلى تنفيذ وعد بلفور وإنقاذ ضحايا النازية على الأقل. ولم أكن قد التزمت بأية صيغة معينة لقيام دولة ما في فلسطين أو بأي توقيت معين لتنفيذ ذلك... وغاية ما في الأمر أن سياستنا كانت أمريكية اكثر منها عربية أو يهودية». وفي 17 سبتمبر 1947 أعلن وزير الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعلق «أهمية كبيرة» على خطة التقسيم، وفي 22 سبتمبر أكد لمثلي الدول العربية أن الولايات المتحدة «متفتحة الذهن» فيما يتعلق بمستقبل فلسطين. وفيما بين 25 سبتمبر و 25 نوفمبر عقدت الجمعية العامة 34 اجتماعا لمناقشة القضية الفلسطينية. وفي 11 أكتوبر أعلن المندوب الأمريكي في المنظمة هرشل جونز قرار الرئيس ترومان الخاص «بإقرار المبادئ الأساسية للتقسيم» بشرط «إجراء بعض التعديلات» على أن يتم الاتحاد الاقتصادي بين الدولتين العربية واليهودية وبفتح الباب أمام الهجرة اليهودية غير المحدودة.

وشكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنتين فرعيتين. وفي 16- نوفمبر نوقشت توصيات اللجنة الفرعية رقم 2- وكانت قد أوصت بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية لتدلي برأيها حول صلاحية الأمم المتحدة «لاقتراح

أو فرض أي حل لا يتمشى مع رغبات أغلبت سكان فلسطين» كما أوصت «بحسم مشكلة الوطن اليهودي ومن لا مأوى لهم على أساس دولي»، و «بإنشاء حكومة مؤقتة تمثل شعب فلسطين». وقد صوتت الجمعية العامة على كل من التوصيات على حدة-فرفضت الاقتراح الخاص بعرض القضية الفلسطينية على محكمة العدل الدولية بأغلبية 25 ضد 18 مع امتناع 11 عضوا. كما قررت بأغلبية 21 في مقابل 20 صوتا: أن الأمم المتحدة لها صلاحية فرض حل لا يتمشى مع رغبات أغلبية سكان فلسطين، وتساوت الأصوات بصدد أيجاد حل دولي لتوطين اللاجئين اليهود (16 ضد 16 صوتا مع امتناع 26 عن التصويت). وكان ذلك بمثابة نصر للصهيونيين الذين كانت الولايات المتحدة تقدم لهم كل مساندة. وتم قبول توصيات اللجنة الفرعية رقم 1- وبعد مزيد من مناقشة خطة التقسيم التي تقدمت بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، صوتت الجمعية العامة في 25 نوفمبر على الاقتراح، ووافقت عليه مع التوصية بأجراء بعض التعديلات على المنطقة اليهودية بحيث تعطي يافا ونصف مليون فدان في النقب للدولة العربية. وقد حصل القرار على 25 صوتا في مقابل 13 مع امتناع عشرة أعضاء، وبذلك حصل على نسبة الثلثين اللازمة لإقراره في الجمعية العامة. ومن المشهور أن هذه الأغلبية مرجعها الضغوط والرشوة والخداع والمراوغة التي اصطنعتها الوكالة اليهودية والصهيونيون الأمريكان ومن والاهم بما في ذلك بعض موظفي الحكومة الأمريكية.

وحين ساندت الولايات المتحدة قرار التقسيم كانت تتوقع تنفيذه في أقرب وقت. ولكن حين بدأ عرب فلسطين في مقاومة القرار بحمل السلاح دفاعا عن وجودهم وتصاعدت أعمال العنف في فلسطين، بدا أن هذه المقامرة قد فشلت-وحينئذ أخذ موظفو وزارة الخارجية يخففون بصورة مستترة اندفاع حكومتهم في موالاة الصهيونية، فأوقفت واشنطن الإذن بنقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر. وكان ضغط العرب على كل من الحكومة الأمريكية وشركات النفط يعزز الرأي القائل بوجوب التخلي عن التقسيم دون ضجة. وفي 6 يناير 1948 جرت مقابلة بين في زير الدفاع فورستال[20] وبين مدير شركة سوكوني فاكوم الذي صرح بأن شركته وشركات أخرى متصلة بها أوقفت العمل في

أنابيب النفط السعودية نتيجة لنشوب القلاقل في فلسطين. وفي 21 فبراير وافقت الجامعة العربية على حرمان الشركات الأمريكية من حقوقها الخاصة بأنابيب النفط إلى أن تعدل واشنطن سياستها الفلسطينية، وأعلن رئيس الوزراء السوري جميل مردم انه سيقوم بزيارة إلى الرياض على أمل إقناع عبد العزيز آل سعود باتخاذ إجراءات ضد شركة آرامكو. وعلى حين لم يتدخل البيت الأبيض مؤقتا في شئون وزارة الخارجية التي ضمنت تأييد جورج مارشال، أبدى موظفوها تهربهم المتزايد من موضوع التقسيم. وفي 21 يناير عرض روبرت لوفت وكيل وزارة الخارجية-على فورستال مذكرة كانت هيئة التخطيط في وزارة الخارجية قد أعدتها منذ وقت قصير. وقد جاء في هذه المذكرة أن التقسيم غير عملي وأن الولايات المتحدة غير ملزمة بمساندته في حالة عدم إمكان تنفيذه إلا باللجوء إلى القوة المسلحة، وأن على الحكومة الأمريكية أن تعمل على إلغاء قرار الأمم المتحدة أو تأجيل تنفيذه على أسوأ الفروض. وفي خلال الأسابيع التالية قام لوي هندرسون وموظفو مكتب الشرق الأدنى ببحث هذا الاتجاه بحثا مستفيضا، وفي النهاية أمكنهم إقناع جورج مارشال بوجهة نظرهم. وكانت النتيجة هي مطالبة وارين اولتن-مندوب أمريكا في مجلس الأمن لزملائه في 24 فبراير بأن يقرروا ما إذا كان الموقف في فلسطين يتضمن تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ثم أعلن عن استعداد حكومته من حيث المبدأ للبحث في استعمال القوة المسلحة لإعادة السلام لا لتنفيذ التقسيم. وهكذا نجد أن الولايات المتحدة قد اكتشفت أنها أصبحت طرفا أساسيا في التزام لم تكن على الإطلاق مستعدة لتنفيذه. فعلاقاتها ببريطانيا قد ساءت إلى حد كبير في الوقت الذي كان فيه اشتراكها مع روسيا في إقرار التقسيم-مهما اختلفت دوافع الدولتين مصدر قلق ونقد متزايدين. وبالإضافة إلى ذلك فان دوائر النفط كانت منزعجة على حين أبدت الدوائر العسكرية تخوفها. وأدى كل ذلك إلى مطالبة الولايات المتحدة في 19 مارس 1948 بأن يوقف مجلس الأمن العمل بخطة التقسيم وان يستبدل بها وصاية مؤقتة. وكان ذلك بمثابة تغيير مفاجئ للسياسة التي تحمست لها الدوائر الأمريكية بشدة منذ اقل من ثلاثة شهور. ولو أن خطة الوصاية قدمت في البداية كبديل للتقسيم لاعتبرتها الأغلبية خطة مدروسة وبناءة. إلا أن مجيئها في ذلك

الوقت بالذات كان بمثابة ضربة مصوبة إلى هيبة الولايات المتحدة وتهديد للأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة[21].

أدركت القيادة الصهيونية مدى خطورة التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية، فبذلت أقصى ما في وسعها لإقناع الحكومة الأمريكية بالعودة إلى سياستها السابقة. وقابل وايزمان ترومان في 18 مارس لهذا السبب. ولكن وأرن اوستن ألقى قنبلة في مجلس الأمن في 19 مارس حين زكى إيقاف التقسيم، واقترح اجتماع الجمعية العامة في جلسة خاصة للبحث في إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين «دون المساس بالتسوية التي يمكن التوصل إليها في المستقبل». وألقى هذا التصريح الرعب في قلوب الصهيونيين الذين لاحقوا الرئيس ترومان بالبرقيات والعرائض ونظموا مسيرات اشترك فيها قدماء المحاربين اليهود الأمريكان تعبيرا عن سخطهم. وفي 23 مارس أبرقت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية إلى واشنطن معلنة معارضة الصهيونيين الشديدة لأي تأجيل لإعلان الاستقلال اليهودي. كما قابلت و فود الدول في الأمم المتحدة مشروع الوصاية بامتعاض، إذ اعتبرت «التأخر» ضربة خطيرة لسلطة الأمم المتحدة. والأغرب من ذلك أن بيفن عارض الوصاية لاعتقاده بأن التعديل الذي طرأ على سياسة واشنطن من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى المطالبة بمد أجل الانتداب، في الوقت الذي أقنعته أحداث فلسطين بضرورة استبعاد هذا المد وبخاصة بعد أن تصاعد العنف اليهودي. أما واشنطن فلم تكن لديها فكرة واضحة عن كيفية تنفيذ الوصاية-فقد اعترف فورستال في 29 مارس بأنه لا تتوفر لديه قوات أمريكية، في الوقت الذي صرح فيه ترومان بأنه «لا يرغب في الإدلاء بوعد قاطع بشأن إرسال قوات أمريكية إلى فلسطين». والحق أن حكومة الولايات المتحدة كانت عاجزة عن أن تقدم للأمم المتحدة القوة اللازمة لجعل التقسيم أمرا ممكنا بدون حرب، إذ أن قوتها العسكرية كانت قد استنزفت خلال الحرب العالمية، كما أنها كانت تضطلع بمسئوليات متزايدة في الشرق الأقصى وأوروبا في الوقت الذي كان فيه المجندون الأمريكان يبدون رغبتهم في العودة إلى بلادهم. هذا إلى اعتقاد المسئولين عن تخطيط السياسة الأمريكية بعدم إمكان الركون إلى مساندة الكونجرس أو الأحزاب لسياسة إيجابية في هذا المضمار. وبالإضافة إلى هذا فان العسكريين الأمريكان

قد تنبئوا بأن وجود قوات أمريكية في المنطقة لن يخدم إلا السوفيت. فوجود القوات الأمريكية سيجعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها تساند برنامجا معاديا للعرب وهذا بدوره يسمح للاتحاد السوفيتي بأن يبدو وكأنه الصديق الوحيد للقومية العربية خاصة إذا ما اختارت موسكو التخلي عن القضية الصهيونية. ولهذا السبب وغيره تزايد نشاط وزير الدفاع فورستال في سبيل فصل فلسطين عن السياسة. ولقد صرح أمام لجنة فرعية منبثقة عن لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب (يناير 1948) بأن من المحتمل أن يتدخل الروس في شئون الشرق الأدنى، كما صرح بطريقة غير مباشرة بأن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة منذ شهرين معاد لمصالح أمريكا. ولمح إلى أنه ليس لدى الولايات المتحدة أكثر من 000 ,53 جندي جاهزين للخدمة، في الوقت الذي صرح فيه الجنرال جرونتر للصحافة بأن تنفيذ التقسيم يحتاج إلى عدد يتراوح ما بين 000 ,80 و 000 ,160 جندي. وكان قد سمح لوكالة الاسوشيتدبرس بأن تكشف عن أن المراقبين العسكريين الأمريكان يعارضون التقسيم على أساس أنه يسمح للقوات الروسية بالوجود في البحر المتوسط على مقربة من قناة السويس والمصالح النفطية الغربية. وبالإضافة إلى ذلك كله فان العلاقات الروسية-الأمريكية كانت قد ساءت منذ الوقت الذي اتخذ فيه قرار التقسيم. فروسيا كانت تسعى إلى ضعضعة نظام الإنعاش الأوروبي، في الوقت الذي ازداد فيه النشاط الشيوعي في إيطاليا وفرنسا والصين وكوريا واليونان وإيران وتقدم فيه الاتحاد السوفيتي بمطالب لفنلندة وانهارت النظم النيابية القائمة في البلقان. ومن ثم ما ارتأه مخططو السياسة الأمريكية من ضرورة مواجهة الروس بخطط على مستوى عالمي[22].

وأخيرا تخلت وزارة الخارجية الأمريكية عن مشروع الوصاية وضاعفت جهودها في سبيل الحيلولة دون نشوب حرب شاملة في الشرق الأوسط. وفي أوائل مايو 1948 طلب دين رسك-وكيل وزارة الخارجية الأمريكية-من الصهيونيين أن يؤجلوا إعلان استقلالهم، وآلا فان واشنطن ستعترض على نقل أموال اليهود الأمريكان إلى الدولة الجديدة. ولم يكترث بن جوريون ورفاقه بهذا التهديد، خاصة وان الانتخابات الأمريكية كانت على الأبواب، فرفضوا اقتراح رسك (4 مايو). وبعد أربعة أيام طار موشي شرتوك (شاريت

فيما بعد) وزير الخارجية في الوزارة اليهودية المؤقتة إلى واشنطن لمقابلة مارشال ولوفيت. ولم يوجه الأمريكان إليه تهديدا، بل أشاروا إلى أن القوات العربية النظامية ستغزو فلسطين عقب جلاء الإنجليز «فإذا ما كان اليهود مصرين على متابعة خطتهم، فعليهم إلا يسعوا إلى مطالبة الولايات المتحدة بالمساعدة» إذا ما تقدمت الجيوش العربية إلى داخل فلسطين. وصمم الصهيونيون على إعلان دولتهم وتم ذلك في منتصف ليلة 14 مايو وأطلقوا عليها اسم إسرائيل. وقبل ذلك بيومين وصلت إلى البيت الأبيض رسالة بعث بها وايزمان وطالب فيها باعتراف الحكومة الأمريكية بالدولة اليهودية عقب إعلانها. وحين ناقش الرئيس الاقتراح مع مستشاريه وأبدى ميله إلى الأخذ به عارضه مارشال ولوفيت-ولكنه ضرب بمعارضتهما عرض الحائط، فتم اعترافه بإسرائيل بعد دقائق من إعلان قيامها. وكانت الاعتبارات السياسية من وراء قرار ترومان-فقد كانت انتخابات الرئاسة على الأبواب، بالإضافة إلى رغبة ترومان في أن يسبق الروس في الاعتراف بالدولة الجديدة[23]. وعلى حين رحب الصهيونيون باعتراف الولايات المتحدة بدولتهم هدد العرب بأنهم سيحملون حكوماتهم على توجيه انتقامها إلى المصالح النفطية الأمريكية، وان يكن قد ثبت أن الاعتبارات الاقتصادية قد جعلت هذا التهديد قرارا أجوف: فحين أعلنت إدارة أرامكو بعد قيام إسرائيل عن رغبتها في مد خط التابلاين عبر فلسطين إلى البحر المتوسط تقدمت الحكومة المصرية بعرض مماثل للحصول على حق قانوني في بناء خط تكميلي، وأسرع البرلمان السوري إلى الموافقة على الرخصة اللازمة للمشروع، على حين ظلت العلاقات بين السعودية وأرامكو على خير ما يرام ولم تتأثر بما حدث.

وكان بإمكان ابن سعود أن يتخذ خطوة حاسمة لخدمة القضية العربية وذلك بقطع خط أنابيب التابلاين فلو أنه قام بذلك لتبين العالم الخارجي مدى الظلم الذي حاق بشعب فلسطين، ولأدرك الشعب الأمريكي-الذي أخفيت عنه حقائق الموقف-أخطار سياسة شرق أوسطية مبنية على الاستسلام لضغط أقلية يهودية. وبالإضافة إلى ذلك فان شيخ الكويت أعلن بدوره في يولية 1948 منحه امتيازا لشركة النفط الأمريكية للتنقيب عن النفط وتطويره في نصف المنطقة المحايدة التابع للكويت[24]. ولم يحدث

حينئذ أو بعد ذلك أن جرى توقف خطير في تدفق النفط إلى البحر المتوسط من الآبار التي تمتلكها أرامكو في الشرق الأوسط، وذلك باستثناء فترة قصيرة توترت خلالها العلاقات السورية-السعودية في عامي 1970-1971. أما ما حدث في أواخر عام 1973 وأوائل عام 1974 حين خفضت الدول العربية المنتجة للنفط إنتاجها بهدف الضغط على الغرب لكي يعدل سياسته في الشرق الأوسط فسنتناوله بالتفصيل في موضعه.

ولما كان عام 1948 هو عام الانتخابات الأمريكية، فقد اتجه ترومان إلى إرضاء الصهيونيين ومن ثم الانتصارات التي أحرزوها في الفترة الممتدة ما بين 15 مايو و 2 نوفمبر 1948 وهي كآلاتي:(أ) اتجاه برامج الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة إلى التعاطف مع المطالب الصهيونية. (ب) قرار واشنطن الخاص بتأجيل إرسال العدد الكامل من الضباط لمراقبة الهدنة في فلسطين، ثم قرارها الخاص بعدم إرسالهم. (ج) معارضة الولايات المتحدة. في إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال دورة الخريف في الجمعية العامة للأمم المتحدة. (د) وعد. الحكومة الأمريكية بالاعتراف القانوني بإسرائيل عقب إجراء الانتخابات فيها. (هـ) التصريح الذي أدلى به ترومان حول الحدود خلال الهجوم الذي قام به الإسرائيليون في النقب[25]. وهكذا انحازت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل منذ البداية وأغمض مسئولوها أعينهم عن المشكلات التي ترتبت على قيامها.

فلقد أدى قيام إسرائيل وهزيمة الدول العربية على أرض فلسطين (1948-1949) إلى ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين بارحوا ديارهم إلى البلدان العربية المجاورة، خاصة وان المنظمات الإرهابية الصهيونية قد لجأت إلى استخدام العنف معهم لإرغامهم على الهجرة، وأصبحت الولايات المتحدة مسئولة بصورة أو أخرى عن الوضع الجديد الذي ساهمت في إيجاده-ومن ثم محاولتها إقرار الصلح بين العرب والدولة اليهودية عن طريق الأمم المتحدة، في الوقت الذي سعت فيه إلى كسب صداقة طرفي النزاع والمحافظة على التوازن العسكري بينهما دون أن تزود أيا منهما بالأسلحة. وكان وجه الخطورة في سياسة أمريكا هو أن مسئوليها بالغوا حينئذ، ولسنوات أخرى تالية، في تجسيم الخطر الشيوعي «من الداخل»، ولم يدركوا أن العالم العربي لا يمكن استثارته بالدعوة إلى مقاومة السيطرة

السوفيتية، في الوقت الذي لم يهتم فيه العرب إلا بإقامة العدالة في فلسطين. وهكذا قدمت الولايات المتحدة الوسيط الدولي الدكتور رالف بنش الذي نجح في إنهاء حرب فلسطين بتوقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان ووافقت على الاشتراك في لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة التي كان الهدف منها تحويل اتفاقيات الهدنة إلى صلح بين إسرائيل وجاراتها. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة لم تتنصل من المسئولية المباشرة في فلسطين. ولا شك أن لجنة المصالحة كان لا بد أن يعتريها الضعف الشديد فيما لو لم تحظ بعضوية الولايات المتحدة، بل بزعامتها في الواقع. وهكذا كان على الولايات المتحدة أن تتحسس طريقها على مستويات عدة: فقد كان عليها أن تعيد تخيل علاقاتها بالبريطانيين وأن تعمل على التخفيف من حدة السخط العربي وكسب ثقة وصداقة الحكومات العربية والتوصل إلى صلح بين العرب وإسرائيل. وكان من الطبيعي أن يكون من الصعب التوصل إلى سياسة منسقة ومترابطة بإمكانها تحقيق هذه الأهداف جميعا. فلجنة المصالحة ذاتها قد أصيبت منذ البداية بالشلل لان ممثلي أمريكا فيها، الذين لم يكن أحد من أعضائها في البداية يعرف الكثير عن مشاكل الشرق الأوسط أو على خبرة دبلوماسية من أي نوع، كانوا لا يبقون في مناصبهم لفترة طويلة. فلقد كانوا يأملون التوصل إلى نتائج سريعة، كما أن المصاعب الكبرى التي اعترضتهم جعلتهم يفقدون الاهتمام ويتخلون عن مسئولياتهم بعذر أو بآخر[26]. كما ساندت الولايات المتحدة قيام وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتحملت المسئولية الكبرى عن تمويلها فقد كانت تدفع 70٪ من نفقاتها خلال السنوات التي تلت حرب فلسطين. ولكن اتضح في نهاية عام 1949 أنها لم تلتزم بما سبق أن أكدته للجمعية العامة للأمم المتحدة من أنها ستسير في سياستها إزاء اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الأمم المتحدة الصادر في 11 ديسمبر 1948 الذي نص على ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب فرصة وتعويضهم «طبقا لمبادئ القانون الدولي أو لمبادئ العدالة» عن أملاكهم التي تركوها أو فقدوها أو أصابها الدمار. حقيقة أنها صوتت عاما بعد آخر على إعادة تأكيد هذه المبادئ، إلا أنها سخرت كل نفوذها وطاقاتها لخدمة أهداف مخالفة لذلك تماما-فقد ذهبت إلى عدم إمكان إعادة

اللاجئين إلى ديارهم على اعتبار أن إسرائيل تعترض على ذلك، واتجهت إلى العمل على إعادة توطينهم بشكل ما خارج فلسطين.

وحين فشلت الولايات المتحدة في إقناع العرب بالجلوس إلى مائدة الصلح مع الإسرائيليين، أخذت تسعى إلى تجميد الوضع الذي تمخض عن قيام إسرائيل وذلك حتى لا يتجدد القتال ويوفر التوتر الناشئ عن ذلك الفرصة للاتحاد السوفيتي لكي ينقل نشاطه إلى الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك فان الإنجليز، بحلول عام 1950، كانوا لا يسعون إلى الانفراد بشئون المنطقة خاصة وقد شعروا بقلق وضع قواعدهم في السويس والعراق بل والأردن ومن ثم اقتناعهم بضرورة اشتراك دول غربية أخرى معهم في الدفاع عن الشرق الأوسط. ولهذا فان المبادرتين الغربيتين الرئيسيتين اللتين تم اتخاذهما في هذه المرحلة كانتا متعددتي الأطراف لا مجرد بريطانيتين وهاتان المبادرتان هما البيان الثلاثي والمقترحات الرباعية الخاصة بإنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط. ويتضح لنا من مصير هاتين المبادرتين إلى أي مدى كان مستقبل النفوذ الغربي في المنطقة يتوقف لا على الغرب ذاته بل على اتجاهات قوى جديدة أخذت تشق طريقها في داخل الشرق الأوسط[27]. وفي شهر مايو 1950 جرت محادثات ثلاثية في لندن بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قبل اجتماع مجلس حلف شمال الأطلنطي-حول مختلف المشكلات الأوروبية بين كل من دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكية وارنست بيفن وزير الخارجية البريطانية وروبرت شومان وزير الخارجية الفرنسية. وخلال هذه المحادثات تناول الوزراء الثلاثة الوضع المتوتر في الشرق الأوسط. فهناك حركات معادية للإنجليز وغليان ثوري في كل من مصر وإيران هذا إلى أن لجنة المصالحة الخاصة بفلسطين كانت قد أجرت محادثات في لوزان انتهت بفشل ذريع، في الوقت الذي كانت فيه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد استعصت على الحل. وعلى أمل أيجاد نوع من الاستقرار في الشرق الأوسط أو على الأقل حصر انتشار الفوضى في المنطقة أصدرت الدول الثلاث في 25 مايو 1950 بيانا كان في ظاهره موجها إلى كل من الحكومات العربية وإسرائيل، وان يكن في واقع الأمر موجها إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فلقد جاء في البيان انه يستهدف «الرغبة في مساندة وقيام السلام والاستقرار في

المنطقة... والتصدي باستمرار لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها من جانب أي دولة من دول المنطقة». واعترفت الدول الثلاث في البيان بأن الدول العربية وإسرائيل بحاجة إلى المحافظة على «مستوى معين» للقوات العسكرية بحيث تحافظ على سلامتها ودفاعها الشرعي عن النفس وتلعب دورها في الدفاع عن المنطقة ككل، على أن تبحث طلبات الأسلحة وأدوات الحرب في ضوء هذه المبادئ. ومضى البيان الثلاثي فأشار إلى أن كل الدول التي جرى بيع السلاح لها بالفعل قد أكدت أنها لا تهدف إلى ارتكاب عمل عدواني ضد دولة أخرى، وأن الدول الثلاث ستطالب في المستقبل بتأكيدات مماثلة من أي دولة أخرى في المنطقة قد توافق الحكومات الثلاث على تزويدها بالأسلحة-وإذا ما وجدت أن أيا من هذه الدول تستعد للاعتداء على الحدود أو على خط الهدنة فأنها ستتخذ في الحال داخل وخارج الأمم المتحدة الإجراءات اللازمة لمنع هذا الاعتداء.

ورغم أن دين أتشيسون قد أشار فيما بعد إلى صعوبة تفسير البيان الثلاثي، فقد وافق ترومان عليه وصرح بأنه «سيبعث في الدول العربية وإسرائيل مزيدا من الثقة في أمنها في المستقبل». وكانت الولايات المتحدة قد حذرت إسرائيل قبل عام وطلبت منها التنازل عن أراض في مقابل الأراضي الأخرى التي استحوذت عليها ولم تكن داخلة في مشروع التقسيم، أي أن واشنطن أبدت رفضها لحدود الأمر الواقع كما كانت عليه. إلا أنها ما لبثت في البيان الثلاثي أن اعترفت بهذه الحدود وما تضمنته من خرق لقرارات الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل بريطانيا وفرنسا. وهكذا كان الهدف المباشر من إصدار البيان الثلاثي هو تجميد الصراع العربي-الإسرائيلي بعد أن فشلت مفاوضات الصلح، والحيلولة دون نشوب النزاع المسلح من جديد. ولكنه من جهة أخرى مهد لخطوة أخرى لمح إليها بالفعل-إذ كان يهدف إلى توفير مخرج لإنجلترا من المأزق الذي وجدت نفسها فيه فيما يتعلق بعلاقاتها مع بعض الدول العربية، وبخاصة مصر والعراق، وتقوية الدفاع عن المنطقة بحفز اشتراك كل الأطراف في منظمة إقليمية للدفاع. وكانت الولايات المتحدة قد لمست ضعف مركز بريطانيا في الشرق الأوسط، فأخذ اهتمامها بالمنطقة يزداد، وهو ما يتضح من اشتراكها في إصدار البيان الثلاثي[28].

وعلى أي حال فان البيان لم يحقق الهدف المرجو منه، بل أضاف عاملا جديدا إلى عوامل حقد العرب على الولايات المتحدة والغرب، ومن ثم رفضهم البيان في 21 يونية[29] على اعتبار أنه يتضمن الاعتراف بإسرائيل، ولم يكادوا يلحظون انه في مجموعه يمهد الطريق لربطهم هم وإسرائيل بالدفاع العام عن الشرق الأوسط[30]. ولقد صرح المصريون مرارا وتكرارا بأنهم يمقتون البيان ويعتبرونه تصريحا من طرف واحد لا يتضمن أي حق أو التزام من جانب الدول الثلاث، رغم أن القاهرة حرصت على عدم القول بأنها لن تطلب المساعدة طبقا للبيان في حالة حدوث هجوم إسرائيلي. وفي الواقع أن البيان قد اصبح عديم الجدوى بحلول عام 1955، رغم احتفاظه ببعض الأثر النفسي. فقد رفض الأمريكان عقد أي اجتماعات لتفسير مضمونه، ولم يصرحوا لحليفتيهم بالدور الذي من واجب الأسطول السادس أن يقوم به-بل أشاروا إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الكونجرس دون أن يبدوا استعدادا لمطالبة الكونجرس بمنح الرئيس صلاحيات خاصة لمواجهة حالة مفاجئة، وهو ما فعلوه خلال أزمة الشرق الأقصى التي نشبت في عام 1950 وفي أعقاب أحداث نوفمبر 1956 لمساندة ما عرف باسم مبدأ أيزنهاور الخاص بالشرق الأوسط، ملمحين بذلك إلى أن القيام بأجراء لمواجهة حالة مفاجئة يجب أن يتم عن طريق الأمم المتحدة لا خارجها. مرجع ذلك بطبيعة الحال أن الأمريكان كانوا حساسين لما قد يوجه إليهم من نقد مبعثه ارتباطهم بالدولتين الاستعماريتين الغربيتين وأنهم لم يرحبوا باحتمال التعاون مع بريطانيا وفرنسا في منطقة كانت للدولتين الغربيتين فيها أوضاع خاصة في الأمس القريب[31]. ومما يدل على عدم فاعلية البيان أن الدول الثلاث اختلفت حول فحواه حين خرقته في عام 1956 اثنتان من الدول التي اشتركت في إصداره، كما تخلى عنه الجميع حين نشبت حرب الأيام الستة في 5 يونية 1967. وهكذا فلم تتبين الدول الغربية-وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا-آمال العرب الذين لم يبدوا اكتراثا بالتغلغل الشيوعي بقدر ما آلمهم العدوان الإسرائيلي وخطر التوسع الصهيوني. وكان ذلك من وراء فشل مشروعات الدفاع والأحلاف الغربية في المشرق العربي. فموقف أمريكا المؤيد لإسرائيل قد عرضها للهجوم، ومن ثم فبدلا من عملها على الحيلولة دون تغلغل الاتحاد السوفيتي في

المنطقة قد مهدت له طريق هذا التغلغل، وبخاصة حين حظر تصدير الأسلحة إلى مصر وسوريا اللتين عجزتا عن الدفاع عن حدودهما في مواجهة التحرش الإسرائيلي، مما أدى في نهاية المطاف إلى التجائهما للاتحاد السوفيتي طلبا للأسلحة. وبالإضافة إلى هذا فان سياسة دلاس القائمة على الوصول بدبلوماسيته إلى حافة الهاوية هي التي أدت إلى تأميم عبد الناصر لقناة السويس في يولية 1956 مما جعل الاتحاد السوفيتي يظهر بمظهر نصير العرب في الدفاع عن استقلالهم إزاء «الإمبريالية» الغربية الجديدة.

الهوامش

(1) Max Freedman, The Mikkle East in World Affairs-in: New. Look at the Middle East, p49

(2) Arakie, The Broken Sword of Justice, p166

(3) Agwani, The West Asian Crisis, pp35-6

(4) صرح بلفور ولويد جورج بأنهما كانا يقصدان بإصدار التصريح قيام دولة يهودية في نهاية الأمر. كما أن الصهيونيين ضموا شرق الأردن إلى فلسطين بمعناها الجغرافي من قبل صدور الوعد.

Klieman, op. cit., p. 70 & pp168-9

(5) انظر التفاصيل: لوكاز هرزويز: ألمانيا الهتلرية والعالم العربي-ترجمة المؤلف.

(6) De Novo, op. cit., pp344-5

(7) طالب مؤتمر بلتمور بما يلي: أ) إقامة دولة يهودية تشمل كل فلسطين. ب) إنشاء جيش يهودي.-) إلغاء الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في عام 1939 والسماح بالهجرة غير المحدودة لليهود إلى فلسطين على ألا يتولى البريطانيون الأشراف على هذه الهجرة بل يوضع هذا الأشراف في يد الوكالة اليهودية.

(8) Cf. Arakie, pp38-41.

(9) يشير الفريد ليلنتال (What Price Israel, pp .93 -4) إلى أن نايلز كان من الشخصيات الرئيسية التي لعبت دورا في العمل على قيام إسرائيل. فإزاء مشاغل روزفلت المتعددة المتعلقة بإدارة الحرب ركز شئون الأقليات في يد نايلز الذي ما لبث أن اصبح بمثابة أول سفير يهودي في البيت الأبيض. وفي عهد ترومان كانت المشكلة الفلسطينية من مسئوليات نايلز.

(10) Sachar,Europeleaves the Middle East, pp469-9

(11) تم تقسيم فلسطين طبقا لهذه القوانين إلى مناطق حرم بيع الاراضي لليهود في بعضها، وقيد في بعضها الآخر ولم يقيد في بعضها الثالث. وعلى حين احتجت الهيئات الصهيونية على هذه القوانين فقد وافق عليها العرب.

(12) انظر الفصل التالي.

(13) Cf. Europe leaves the Middle East, pp452-66

(14) Speiser, op. cit., p220

(15) Jansen, The United States and the Palestinian People, p17

(16) Arakie, p. 44 & p48

(17) هي استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وإيران وهولندا. وبيرو والسويد وأوروجواي ويوغوسلافيا.

(18) Speiser, pp221-2

(19) الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا وروسيا البيضاء وبولندة وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا.

(20) كان فورستال يتنبأ بأن موارد نفط الشرق الأوسط ستفوق نفط الكاريبي باعتبارها أكبر مصادر النفط الغربية خلال المعركة العالمية المقبلة ضد الشيوعية. ومما آلم شعوره وأدى إلى انتحاره اتهامه بأنه «أداة لامبرياليي النفط». Lielenthal, p . 99

(21) Speiser, p255

(22) R. Stevens, American Zionism and United States Foreign. Policy, pp186-7

(23) حين زار وايزمان واشنطن في مايو 1948 وعدته الحكومة الأمريكية بقرض قدره مائه مليون دولار وهو مبلغ لم يسبق لدولة عربية أن حظيت به. وفي يناير 1949 اعترفت واشنطن قانونيا بإسرائيل وعينت لها سفيرا في تل أبيب جيمس مكدونالد المعروف بميوله الصهيونية. وفي عام 1950 وقعت الدولتان معاهدة خاصة بالمساعدة طبقا لبرنامج النقطة الرابعة.

(24) لم تكن الكويت والسعودية قد رسمتا الحدود بعد بين نصيب كل منهما في المنطقة المحايدة.

(25) Jansen, op. cit., pp 78-9

(26) Arakie, pp 88-90

(27) Campbell, Defense of the Middle East, pp15-16

(28) Khadduri, Independent Iraq, p347

(29) هذا برغم أن مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان قد قبلت على مضض قيود البيان التي تحكمت في إصدار السلاح إلى الشرق الأوسط حتى عام 1955.

(30) Patrick Seale, The Struggle for Syria, p Pierre Rondot, The Changing Patterns of the Middle 5-34‘. East, pp 102

(31) Arakie, pp 45-6

3 الدفاع عن الشرق الأوسط

قامت السياسة الأمريكية إزاء المشرق العربي خلال فترة ما بين الحربين على التسليم بالنفوذ البريطاني والفرنسي-مما يعكس طبيعة المصالح الأمريكية التي ظلت في معظمها تعليمية ودينية، وذلك باستثناء ما حدث من توسع المصالح النفطية الأمريكية خلال العقد السابق على نشوب الحرب العالمية الثانية. ويرجع بدء استجابة سياسة الولايات المتحدة للظروف الجديدة إلى موقف الشعب الأمريكي من شئون السياسة الخارجية. فهذه السنوات كانت تتميز بالرغبة في العودة إلى «الأيام الخوالي» حين كانت الولايات المتحدة بمنأى عن سياسات أوروبا والمناطق المجاورة لها. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة تتمتع بسمعة طيبة في العالم العربي، مرجعها الاحترام الذي كان يكنه العرب للجهود الأمريكية في مجالات الطب والتعليم والغوث. وقد أدت مبادئ ولسون الخاصة بتقرير المصير إلى تعزيز الصورة المثالية للولايات المتحدة باعتبارها خصما للاستعمار القديم. حقيقة أنها فقدت قدرا من هيبتها حين لم تساند آمال العرب بصورة إيجابية بسبب ضغط الرأي العام الأمريكي والكونجرس صوب العزلة

وعدم التدخل في شئون العالم القديم، إلا أن الصورة المحببة للولايات المتحدة كانت لا تزال ماثلة في وقت كان يزداد فيه عداء العرب لكل من إنجلترا وفرنسا. ومن ثم اقتصرت الدبلوماسية الأمريكية على حماية المصالح الأمريكية الشرعية-أي المصالح التقليدية القائمة على البعثات التبشيرية والمدارس والجهود الخاصة بالغوث والمشروعات التجارية والنشاط الاركيولوجي المتزايد الذي كانت تقوم به الجامعات والمتاحف الأمريكية. فسياسة واشنطن الرسمية كانت تفضل المزايا النسبية للنشاطات الإنسانية على مزايا النشاطات التجارية المحدودة قبل التوسع في صناعة النفط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة وان واشنطن كانت مترددة-كما كان حالها في عهد الرئيس تافت-في مواجهة مسألة ما إذا كان من الممكن تحقيق الأهداف التجارية على طول المدى دون اتباع سياسة متشددة أو مواجهة احتمال التدخل.

وفي خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العظمى كانت الدبلوماسية الأمريكية تعلق أهمية كبرى على بناء الهيكل الجديد للعلاقات الرسمية التي كان يتطلبها التبدل الذي ترتب على اختفاء السيطرة العثمانية وبدء السيطرة الغربية. ولهذا فان كثيرا من التفاوض كان يجري مع كل من بريطانيا وفرنسا إلى أن استطاعت الحركات الوطنية المحلية أن تنجح في أضعاف السيطرة الاستعمارية-وحينئذ بدأت الولايات المتحدة تتعامل مع دول عربية مستقلة أو شبه مستقلة وبالتالي اثر المفهوم الأمريكي لنظام الانتدابات في الجهود الرامية إلى حماية المصالح القائمة والمحتملة. وكانت الولايات المتحدة تقوم باتصالاتها الرسمية مع الدول الواقعة تحت الانتداب عن طريق وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية: وكانت واشنطن تهتم بحقوق الولايات المتحدة ومواطنيها في سوريا ولبنان-مثلا-وعلى الالتزامات التي تضطلع بها فرنسا بصفتها دولة منتدبة. فلقد أصرت حكومة ولسون على أن مساهمة الولايات المتحدة في إحراز النصر المشترك على دول الوسط يعطي مواطنيها حقوقا وامتيازات في الدول الواقعة تحت الانتداب تعدل حقوق وامتيازات الدول المنتدبة، بغض النظر عن عدم اشتراك الولايات المتحدة في عصبة الأمم. وفي أواخر عام 1921 وافقت كل من فرنسا وبريطانيا على منح بعض الضمانات للأمريكان، مما مهد السبيل للتفاوض

حول اتفاقية رسمية تحدد حقوق الأمريكان في الدول الواقعة تحت الانتداب. وكان استمرار الحقوق الناجمة عن الامتيازات الأجنبية هو المسألة الرئيسية التي أصرت عليها الولايات المتحدة. وبعد أن وافق مجلس عصبة الأمم على انتداب فرنسا على سوريا ولبنان، تقرر انسحاب المزايا المترتبة عليه على الولايات المتحدة ورعاياها على قدم المساواة مع الدول الأعضاء في عصبة الأمم ورعاياها. حقيقة أبطلت الحقوق التي حصل عليها الأجانب طبقا للامتيازات الأجنبية، إلا أن فرنسا وافقت على إقامة نظام قضائي يضمن للمواطنين والأجانب حرية العبادة وإدارة المدارس الوطنية وإقامة البعثات الدينية وإدارتها وعدم التفرقة في التجارة والضرائب ومنح الامتيازات التجارية. كما حصل المواطنون الأمريكان على أي امتيازات تمنح لمواطني أي دولة أخرى. وهكذا نظم الاتفاق علاقة أمريكا بالانتداب الفرنسي[1].

وحين نشبت الحرب العالمية الثانية لم تكن الولايات المتحدة قد تغلبت على ترددها فيما يتعلق بالخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية. فلقد كانت دولة صناعية كبيرة تمتاز بالغنى والقوة، وكان رعاياها لا يزالون يأملون في المحافظة على عزلتهم التقليدية عن مشاكل أوروبا والشرق الأوسط. ولكن الأحداث ما لبثت أن زعزعت هذا الاعتقاد القديم-وهو ما اعترفت به وزارة الخارجية حين اتخذت خطواتها الأولى المترددة صوب الاضطلاع بقدر اكبر من النشاط الدبلوماسي في الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين. وقبل اشتراك أمريكا بصورة أشمل في الشئون الدولية للمنطقة كان على الأمريكان أن يقتنعوا بأن الشرق الأوسط حيوي بالنسبة إلى أمنهم القومي، وهو ما لم يكونوا قد اقتنعوا به بحلول عام 1939. ومن الانتصارات السريعة التي أحرزتها دول المحور في أوائل الحرب العالمية الثانية صدمت الأمريكان وجعلتهم يواجهون حقائق توازن القوى. وحين حدث ذلك كانت الولايات المتحدة سعيدة الطالع بحكم أن تاريخ نشاطاتها الإنسانية وتنكبها عن الأطماع الإقليمية كان قد أضفى عليها سمعة طيبة بوجه عام[2]. وفي خلال الحرب لم تلعب الولايات المتحدة سوى دور ثانوي في شئون الشرق الأوسط، وذلك باستثناء حفز استثمار البترول في المملكة العربية السعودية وفتح طريق الخليج العربي إلى الاتحاد السوفيتي عبر

إيران. مرجع ذلك أن المنطقة كانت تدخل في دائرة النفوذ البريطاني في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة في أماكن أخرى، بحيث قنعت بأن تربط نفسها ببريطانيا كلما وجدت أن ذلك يحقق مصالحها كما حدث بالنسبة إلى مركز تموين الشرق الأوسط أو العمليات التي أدت إلى إخراج فرنسا من سوريا ولبنان. أما مركز تموين الشرق الأوسط ومقره في القاهرة- فكان يتولى إدارة الشئون الاقتصادية للمنطقة-وقد أوجدته بريطانيا، ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن اشتركت فيه وكان منذ عام 1941 مسئولا أمام وزير الدولة البريطاني المقيم في العاصمة المصرية. وقد تعاون هذا المركز مع الحكومات المحلية في الإشراف على النقل البحري والمؤن، وكان رأيه حاسما بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي والصناعي في شتى أنحاء الشرق الأوسط. وأما طرد فرنسا من سوريا ولبنان فيرتبط بضعفها على أثر هزيمتها على يد ألمانيا في عام 1940 وخضوعها للسيطرة النازية. ولما كانت بريطانيا تخشى أن يتأثر وضعها في الشرق الأوسط بسبب سيطرة حكومة فيشي-الخاضعة لألمانيا-على سوريا ولبنان، فقد قامت بغزو الدولتين (يونية- يولية 1941) وأخضعتهما لقيادة الشرق الأوسط التابعة لها وربطتهما بمنطقة الإسترليني وأمرت الجنرال كاترو ممثل فرنسا الحرة بإعلان استعداد فرنسا للاعتراف باستقلالهما. وفي 28 سبتمبر 1941 تم إعلان استقلال سوريا، وفي 26 نوفمبر 1941 أعلن استقلال لبنان وما لبثت بريطانيا أن اعترفت قانونا بالجمهوريتين الجديدتين.

واحتفظت الولايات المتحدة بحريتها في العمل حتى انتهاء الانتداب الذي كانت تعتقد انه سيتم على أثر عقد معاهدتين بين كل من الدولتين وفرنسا. وفي عام 1942 عينت جورج وادسورث Wadsworth قنصلا عاما ومندوبا دبلوماسيا لدى سوريا ولبنان. إلا أن فرنسا ما لبثت أن اصطدمت بالسوريين واللبنانيين بسبب مماطلتها في إقرار استقلال البلدين وإجلاء قواتها عنهما وحينئذ لعبت بريطانيا دورها في تهديد الفرنسيين، وتم الاتفاق على جلاء كل من القوات البريطانية والفرنسية.

وكان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد اعترفا في عام 1944 بالاستقلال التام لدولتي المشرق دون قيد أو شرح ودون أي اعتراف بمركز فرنسا الخاص. وكان لبنان بعد استقلاله حريصا على إقامة علاقات طيبة

مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة التي كانت مؤسساتها الثقافية-وخاصة جامعة بيروت الأمريكية-قد ارست قواعد العلاقات الطيبة بين البلدين، وهي العلاقات التي عززتها المبادلات التجارية: فلقد امتدت خطوط الطيران الأمريكية إلى لبنان، كما اصبح ميناء صيدا اللبناني نهاية لخط التابلاين الذي ينقل النفط من المملكة العربية السعودية.

أما التغلغل الأمريكي في العالم العربي فقد بدا في عام 1943 حين انهارت إيطاليا الفاشستية وأدى فتح البحر المتوسط في وجه الملاحة العالمية إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات الشرقية والغربية. فلقد اندفع الخبراء والفنيون الأمريكان من كل نوع إلى المنطقة الممتدة بين مراكش والسعودية وسموا في كثير من الأحوال إلى إيجاد الفرص أمام المشروعات التجارية والمالية الأمريكية وفرضها على منطقة الإسترليني، وبخاصة بعد أن اتضح ضعف السيطرة البريطانية نتيجة لتزعزع مركز بريطانيا الاقتصادي بسبب الحرب العالمية ونمو الروح القومية والوطنية في المشرق العربي. ورغم ذلك فان الولايات المتحدة لم تكن بعد قد حددت لنفسها سياسة شرق أوسطية، ومما يدل على ذلك أن واشنطن كانت أثناء الجدل حول محادثات النفط البريطانية-الأمريكية في عام 1944 تكرر التصريح التالي: «أننا لا نعرف تماما ماهية مصالحنا في الشرق الأوسط، ولكنها تنمو[3]»! وعلى أي حال فقد استطاعت الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1941 و 1945 أن تقيم علاقات متعددة مع دول الشرق الأوسط نتيجة لظروف الحرب التي لم تعد إدارتها في هذه المنطقة من العالم قاصرة على بريطانيا وحدها. فلقد ظهرت القوات الأمريكية في إيران للأشراف على نقل المؤن والمعدات إلى الاتحاد السوفيتي، كما وفدت هذه القوات إلى مصر وفلسطين حيث كانت مكلفة في أغلب الأحيان بتنفيذ مهام فنية متعددة تتصل بالسلاح الأمريكي الذي تم تزويد القوات البريطانية به. كما قام الأسطول الأمريكي والسفن التجارية الأمريكية بدور هام في نقل المؤن والذخائر إلى مسرح الشرق الأوسط وانشأ سلاح الجو الأمريكي سلسلة من القواعد ربطت شمالي أفريقيا بمسرح الهند الصينية بورما. وعززت هذه العلاقات العسكرية بالمنطقة إجراءات اقتصادية متعددة فقد طبقت الولايات المتحدة قانون الإعارة والتأجير على معظم بلدان الشرق الأوسط وساندت ووجهت

مركز تموين الشرق الأوسط وأبدت اهتماما كبيرا بالإجراءات المؤقتة الخاصة بإنتاج النفط.

ورغم ذلك فقد تحملت بريطانيا وحدها في أعقاب الحرب العالمية الثانية كل المسئوليات المرتبطة بالشرق الأوسط، بعد أن لم تجد الولايات المتحدة مبررا لتعديل سياستها الرسمية.. فهي لم تعتقد بعد بأن مصالحها في الشرق الأوسط ترتبط بأمنها القومي، بما في ذلك النفط أو قناة السويس. وقد خرجت بريطانيا من الحرب ومركزها لا يزال قويا من الناحية الظاهرية فقد كانت تتحكم في قاعدة قناة السويس وتعتمد على نظامين مواليين في الأردن والعراق، وتتمتع بسمعة طيبة في سوريا ولبنان وليبيا باعتبارها عاملا فعالا في ضمان استقلال هذه البلدان عن السيطرة الأوروبية. وفي منطقة الخليج والجنوب العربي كانت لها قواعد عسكرية تمكنها من التحكم في هذين المدخلين اللذين يتمتعان بأهمية استراتيجية عالمية. وكانت قواتها العسكرية منتشرة في شتى أنحاء المنطقة التي مكنها مركز تموين الشرق الأوسط من إحراز السيطرة الاقتصادية عليها.

وأبدت وزارة العمال البريطانية التي تولت الحكم في عام 1945 كل الدلالات على رغبتها في التمسك بالمواقع البريطانية التقليدية التي جعلت من بريطانيا الدولة الوحيدة التي تهيمن على شئون الشرق الأوسط(4)، بحيث أبدت استعدادها لإبعاد الدول الكبرى عن التدخل في شئون المنطقة. وبدا هذا في شدة مقاومتها لمحاولات السوفييت الحصول على موطئ قدم في المنطقة وسخطها على التصريحات العلنية والإجراءات الأمريكية المتصلة بالقضية الفلسطينية وهي تصريحات وإجراءات كانت قمينة بغضب العرب على الغرب. وكانت الحرب الباردة قد اشتعلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فما أن أحس الاتحاد السوفيتي بضعف بريطانيا وفرنسا حتى أخذ يبني استراتيجيته على أساس القضاء على المصالح المقررة للدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط. ولهذا ناصرت موسكو كل محاولة تسعى إلى إسراع خطى انسحاب بريطانيا وفرنسا وعزل الولايات المتحدة. فلقد أدرك الاتحاد السوفيتي أنه لا يمكنه أن يصبح عاملا فعالا في شئون الشرق الأوسط عن طريق مراقبة شئونه من بعيد أو إقامة علاقات دبلوماسية

مع مصر في عام 1943 وافتتاح مفوضيات في العراق وسوريا ولبنان في عام 1944. وهكذا أبدت موسكو استعدادا لاتباع سياسة إيجابية في المنطقة بالضغط على أطرافها لا بالمواجهة، ومما يدل على ذلك مطالبتها بالوصاية على إحدى المستعمرات الإيطالية السابقة في شمالي شرق أفريقيا ومماطلتها في سحب قواتها من إيران بما في ذلك من خرق لاتفاقيات صريحة. وكان هذا الاتجاه يتضمن اهتماما بقلب المنطقة العربية[5]. إلا أن ازدياد الضغط السوفيتي على بريطانيا وفرنسا جعل الولايات المتحدة تسعى إلى أيجاد قوات عسكرية لها في الشرق الأوسط والى قبول الالتزامات والزعامة السياسية. ولم تعترض بريطانيا كثيرا على هذا الاتجاه في البداية- فإزاء اضمحلال النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط وازدياد الخطر الروسي، رحبت بريطانيا ترحيبا متزايدا باهتمام واشنطن بشئون المنطقة متناسية- إلى حين-مخاوفها من نتائج التغلغل الأمريكي. وفي نفس الوقت شعرت بريطانيا بحاجتها إلى مساندة فرنسا بحيث أصبحت لا ترحب باختفائها التام من المنطقة كما كان الحال في الماضي. فهي بحاجة إليها في صراعها المتوقع مع دول المنطقة وفي تنافسها المتوقع مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مما يفسر الوفاق الفرنسي-البريطاني الجديد في المشرق[6]. فلقد شكت الولايات المتحدة من أن للاتحاد السوفيتي إصبعا في كل مظاهرة أو تمرد مما صاحب عملية نقل السيادة من بريطانيا وفرنسا إلى الدول العربية التي كانت تسير في طريق الاستقلال التام-ومن ثم لسعيها إلى إبعاد النفوذ السوفيتي عن الدول الجديدة. ففي الأحوال العادية كان الأمريكان قانعين بشرك المبادرة الغربية في أيدي الإنجليز ذوي الخبرة في وسائل العمل على استقرار الشرق الأوسط. ولكن حين بدا أن الاتحاد السوفيتي على استعداد للقيام بنشاط في المنطقة، لم يعد في وسع الولايات المتحدة أن تبقى شريكا سلبيا، فقد كان عليها أن تتدخل في شئون الشرق الأوسط لموازنة القوة السوفيتية[7]. وأذنت أحداث اليونان بخروج الولايات المتحدة عن ترددها وبدء اتباعها سياسة نشطة. فقد نشبت الاضطرابات في اليونان في أعقاب الحرب، وسعت بعض الجماعات الشيوعية إلى الوصول إلى السلطة، في الوقت الذي تقدم فيه الاتحاد السوفيتي إلى تركيا (1945) بمطالب إقليمية وطال مكث قواته في إيران. واضطرت بريطانيا

إلى طلب مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة الموقف في اليونان ومساندة تركيا وإيران في وجه الضغط الروسي. وكان معنى مثل هذا الدعم الأمريكي والمساعدة الاقتصادية التي كانت تحتاجها بريطانيا من أمريكا أن على بريطانيا أن تصيخ السمع لوجهات النظر الأمريكية الخاصة بفلسطين وأن تواجه المساندة السياسية الأمريكية للصهيونية.

وفي 26 فبراير 1947 أعلن الرئيس ترومان أن «أمريكا لا يمكنها، ولا يجب عليها، أن تترك هذين البلدين الحرين (تركيا واليونان) يقفان وحدهما دون أن تمد لهما يد المساعدة-فتركهما وشأنهما ستترتب عليه دلالات واضحة في الشرق الأوسط وفي إيطاليا وألمانيا وفرنسا». وفي اليوم التالي دعا ترومان أعضاء الكونجرس من كلا الحزبين للبيت الأبيض للاستماع إلى مبررات التشريع المزمع إقراره. وبمد أن تبين ترومان أن اتجاه أعضاء الكونجرس يدعو إلى التشجيع دعا إلى جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ في 12 مارس 1947 وفي هذه الجلسة قدم «مبدأه» الهادف إلى إنقاذ شرقي البحر المتوسط من «الخطر الشيوعي» وطالب بتخويله صلاحية تقديم 200 مليون دولار لليونان ومائة مليون دولار لتركيا وذلك على شكل هبات، بالإضافة إلى هيئات ذات خبرة وتسهيلات في التدريب. وكان الموقف بحاجة إلى مثل هذه الإجراءات لان القوات البريطانية كانت قد بدأت تنسحب من اليونان، في الوقت الذي توقفت فيه تماما القروض البريطانية قصيرة الأجل لتركيا. وفي واشنطن لم يحتج الأمر لوقت طويل لملء هذا الفراغ-فقد ساند المجلسان تشريع الرئيس بقوة، ووافق عليه الشيوخ في 22 أبريل والنواب في 9 مايو[8].

وكانت للقرارات الحاسمة التي اتخذتها بريطانيا فيما يتعلق باليونان وتركيا وفلسطين آثارها بالنسبة إلى الشرق الأوسط وعلاقة أمريكا بالمنطقة. ففيما يتعلق باليونان وتركيا استطاع الإنجليز أن ينقلوا المسئولية إلى الولايات المتحدة، وفيما يتعلق بفلسطين حولوا القضية إلى الأمم المتحدة وما لبثوا أن سحبوا قواتهم وإدارتهم وتركوا مصير فلسطين يتقرر بين اليهود والعرب في ميدان القتال. ورغم ذلك فقد ظل الشرق الأوسط يحتفظ بمكانة كبيرة في المخططات البريطانية، فلقد كان بالإمكان التخلي عن بعض المواقع إذا كان من شأن ذلك أن يسهل الاحتفاظ بمواقع أخرى، وبخاصة إذا ما كان

بإمكان القوة الأمريكية أن تملأ الفراغات وتحافظ على قوة الغرب في المنطقة، هذا برغم أن انسحاب بريطانيا من فلسطين وقيام الدولة اليهودية قد أساءا إليها بصفة خاصة وزعزعا ما تبقى من دعائم وجودها في الشرق الأوسط. ذلك أن العرب لم يرغبوا في أن تذكرهم دولة ما بعجزهم عن ضمان أمنهم بأنفسهم: ومن ثم فشل بريطانيا في إقناعهم بإعادة النظر في المعاهدات بحجة «الدفاع المشترك» في الوقت الذي أدى فيه اضمحلال قوة بريطانيا وهيبتها إلى جعل وثائق المعاهدات أمرا مشكوكا فيه إن لم تكن عرضة للإلغاء. وحين أدركت بريطانيا أن قواعدها في السويس والعراق بل والأردن لم تعد مضمونة فان الخطوتين الكبريين اللتين اتخذهما الغرب في هذه المرحلة أي التصريح الثلاثي ومقترحات الدفاع الرباعية-كانتا جماعيتين لا بريطانيتين. ويوضح مصير هاتين المحاولتين إلى أي مدى اعتمد النفوذ الغربي في المنطقة لا على الغرب وحدد، بل على القوى الجديدة التي نمت في المنطقة.

وقد سبق أن رأينا ما كان من أمر التصريح الثلاثي. أما فيما يتعلق بمقترحات الدفاع الغربية فان بريطانيا، وقد فشلت مفاوضاتها مع المصريين في أعقاب الحرب حول إعادة النظر في معاهدة 1936 وإشراك مصر في مشروعات الدفاع عن المنطقة وجعل منطقة قناة السويس قاعدة للخطط الدفاعية الجديدة[9]، أسرعت إلى حلفائها الأمريكان والفرنسيين والأتراك تطلب منهم تأييد سياستها والتوسع لحل المشكلة. وهكذا أمكن لبريطانيا وحلفائها أن يتقدموا في 13 أكتوبر 1951 بمشروع الدول الأربع الذي نص على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول الأربع على قدم المساواة، وحينئذ توافق إنجلترا على سحب قواتها التي لا تخصص للقيادة المتحالفة وتقدم مصر في أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية، على أن يتضمن هذا في حالة الحرب استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات المصرية، كما تكون مصر مقر القيادة المتحالفة وتسلم القاعدة البريطانية في قناة السويس بصفة رسمية إلى مصر، على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة في التحالف، وتشترك مصر اشتراكا كاملا في أدارتها في أوقات السلم والحرب، وفي نظير ذلك تتخلى بريطانيا عن معاهدة 1936 وتسحب القوات البريطانية التي لا تخصص للقيادة بموافقة

الأعضاء المؤسسين، ويرجع تقديم مقترحات الدفاع إلى مصر دون غيرها إلى أنه كان من المعتقد أن بيدها مفتاح الموقف بسبب زعامتها للجامعة العربية ووجود قاعدة قناة السويس على أراضيها فمعنى موافقة القاهرة أن تقتدي بها الدول العربية الأخرى التي رؤى الاتصال بها على أن تؤجل دعوتها حتى يتضح موقف مصر. كما رؤى اطلاع إسرائيل على المشروع وطمأنتها إلى أنه لا يتضمن الأضرار بمصالحها.

وهكذا سجل التصريح الثلاثي ومقترحات الدفاع الرباعية انتقال الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط من حدود اليونان إلى قلب المنطقة ذاتها، فالإجراءان يتصلان بالخطط الغربية المرتبطة بالحرب الباردة[10]، هذا في الوقت الذي تدهورت فيه الأوضاع إلى حد كبير في الشرق الأوسط بعد أن ألغت مصر معاهدة 1936 (أكتوبر 1951) وأممت إيران نفطها. ولما كان قد بدأ اضمحلال قوة بريطانيا في المنطقة التي آذنت بأن تصبح فراغا برغم أهميتها الاستراتيجية، فقد اقتنعت الولايات المتحدة بأن إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، حتى ولو قامت على أسس اكثر تواضعا من حلف شمال الأطلنطي، هو أنجح الوسائل لتقوية أمن المنطقة الداخلي. ولكن ما لبثت أن فشلت الجهود التي بذلت في عام 1951 لحشد كل دول المنطقة في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط-فقد رفضت مصر العرض بعد يومين من تقديم المقترحات الغربية. وعزا الغرب هذا الفشل إلى شدة الصراعات والمنافسات الإقليمية دون أن يدرك السبب الحقيقي لهذا الرفض، وهو نمو الروح القومية التي أبدت مقاومتها لأي ارتباطات بين طرفين غير متكافئين[11].

على أن هذه المرحلة قد تضمنت بوادر تدل على أن واشنطن كانت تشق لنفسها طريقا منفصلا عن «الاستعمار» البريطاني-الفرنسي. فلقد ساندت مخابراتها انقلاب حسني الزعيم في سوريا (1949) على أمل السيطرة على النظام الجديد أو التأثير عليه على الأقل وبعد أن استقر الزعيم في الحكم أخذ يندد بمشروع سوريا الكبرى الذي كان يتبناه الملك عبد الله حاكم شرق الأردن وبمشروع الهلال الخصيب الذي كان يتبناه نوري السعيد. فمن شأن إخراج أي من هذين المشروعين إلى حيز الوجود القضاء على وضعه باعتباره زعيما لدولة عربية مستقلة-ومن ثم كان التجاوؤه إلى القاهرة والرياض

اللتين أبدتا معارضتهما للمشروعات الهاشمية واستعدادهما لمساندة الحكم الجديد في دمشق، وهو الحكم الذي أيدته كل من فرنسا والولايات المتحدة. ورغم أن المفوضية الأمريكية في دمشق توخت الحياد التام إزاء التطورات الداخلية في سوريا، لم يكن خافيا أن السياسة الأمريكية تسعى إلى توثيق علاقات واشنطن بالسعودية بسبب ضخامة الاستثمارات النفطية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية. ولما كان عبد العزيز آل سعود يبدي مقاومة شديدة لمشروع سوريا الكبرى الذي من شأنه أن يعزز قوة منافسيه الهاشميين، ويبدي مساندة للإبقاء على سوريا باعتبارها دولة مستقلة، فقد كانت السياسة الأمريكية أميل إلى الإبقاء على استقلال سوريا. وهكذا لم تكن أحلام حسني الزعيم المرتبطة ببقائه في الحكم تتعارض مع أهداف أمريكا التي كانت ترحب بقيام حركة إصلاحية حقيقية معادية للإقطاع في دمشق خاصة وأن تصريحات الزعيم المعادية للشيوعية قد أدت إلى ازدياد عطف دوائر وزارة الخارجية الأمريكية عليه. ولكن علاقات الصداقة التي ربطت نظام الزعيم بواشنطن ما لبثت أن ضعفت بعد تذبذب موقف دمشق ما بين التفاوض حول المعونة التقنية المحدودة والتنديد العلني بواشنطن بسبب سياستها الموالية لإسرائيل-بل أن أعضاء بارزين في وزارة خالد العظم قد أعلنوا صراحة ميلهم إلى الاتحاد السوفيتي. وفي فبراير 1950 أوضح خالد العظم أن سوريا لن تطلب قرضا من أمريكا وأنها تفضل الاعتماد على نفسها بصدد مشروعاتها الإصلاحية، كما سعت السلطات السورية إلى عرقلة مساعدة الأمم المتحدة بمساندة الولايات المتحدة-للاجئين الفلسطينيين. وقد أدى احتجاج المفوضية الأمريكية في عام 1950 على لهجة الصحف السورية المعادية لأمريكا إلى اشتداد الحملة الصحفية على ما سمي بالتدخل الأمريكي في حرية الصحافة. ومما يدل على عداء السوريين للولايات المتحدة تمزيق العلم الأمريكي وتفجير قنبلة في حديقة المفوضية الأمريكية واتجاه الحكومة السورية إلى فرضت مزيد من الضرائب على السلع الأمريكية. وفي 7 يونيه 1951 رفض خالد العظم علنا المساعدة التقنية الأمريكية المرتبطة ببرنامج النقطة الرابعة-وان يكن كل هذا لم يؤد إلى تقارب دمشق من موسكو. وكان رد سوريا على طلب الأمم المتحدة بتقديم المساعدة لجمهورية كوريا أنها أعلنت مساندتها لكل القرارات المنددة

بالعدوان، مسجلة بذلك موافقتها الضمنية على الإجراء الذي اتخذ في كوريا وأسفها الضمني على المعاملة المختلفة التي يتعرض لها شعب فلسطين[12].

وفي نفس الوقت حاولت الولايات المتحدة مد يد الصداقة للضباط الشبان الذين استولوا على الحكم في مصر في 23 يولية 1952 وكانت المخابرات المركزية الأمريكية قد قامت في أوائل عام 1952 بإيفاد كيرمت روزفلت المدير التنفيذي السابق لإحدى شركات النفط إلى القاهرة لكي يبحث عن العناصر «الديناميكية» في مصر التي بإمكانها القيام بثورة سلمية في البلاد. وقد اتصل كيرمت روزفلت بالضباط الأحرار ورحب بما لمسه من اتجاههم التقدمي وتقديرهم للمسئولية، وأبلغهم بان واشنطن سترحب بتوخيهم الاعتدال الذي من شأنه أن يمكنهم من ضمان صداقة الولايات المتحدة[13]. ولم يدر الأمريكان حينئذ أن مجرى التاريخ وظروف الشرق الأوسط كانت تجري ضد الأمريكان: إذ أن الضباط الذين استولوا على السلطة ما لبثوا أن اتخذوا مواقف معادية لأمريكا والغرب-يستوي في ذلك عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر والسلال ومعمر القذافي. وعلى أي حال فقد أبدت الولايات المتحدة ترحيبها بالثورة المصرية منذ البداية، خاصة وأن العهد البائد كان قد أثار السخط بالصورة التي قوت احتمال نمو الاتجاهات الشيوعية في البلاد[14].

وفي سبتمبر 1952 أخبر مبعوث للسفارة الأمريكية في القاهرة سرا بأن النظام الجديد قد يكون على استعداد للتعاون مع أمريكا والالتزام بتعهدات معينة، بما في ذلك الاشتراك في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط في مقابل المساعدة العسكرية والاقتصادية.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية لا تزال تحاول توضيح الأمر مع المصريين والبنتاجون (وزارة الدفاع) والإنجليز حين تولى أيزنهاور الرئاسة في يناير 1953 وجاء بوزير جديد للخارجية هو جون فوستر دلاس الذي كان أول وزير خارجية أمريكي يزور الشرق الأوسط وينتزع من الرئيس توجيه الشئون الخارجية برغم التقدير المتبادل والتعاون القائمين بينهما. وكان أهم ما يهتم به دلاس محاولة درء الخطر الشيوعي عن الشرق الأوسط. لهذا رأى ضرورة تخفيف حدة التوتر الناجم عن قيام إسرائيل توطئة لتكتيل

المنطقة ضد الاتحاد السوفيتي. وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن دلاس كان يسعى إلى إجراء أي تعديل أساسي على التزام الحكومة الأمريكية الأدبي إزاء وجود إسرائيل وسلامة أراضيها[15]، وهو ما جرى إعلانه في مناسبات عدة منها التصريح الثلاثي. إلا أنه حاول استغلال المساعدات الحكومية الأمريكية لتوجيه سياسة إسرائيل صوب خدمة أهداف الغرب في المنطقة. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت منذ أعقاب حرب فلسطين تستغل تقديم المساعدات لتخفيف حدة الصراعات الناشئة في المنطقة وإيجاد اقتصاديات من القوة والتقدم بحيث تقاوم بريق الشيوعية. وقد استشفت إسرائيل أخطارا بالغة في محاولة دلاس إغراء الدول العربية بعقد تحالف مع الغرب دون مراعاة لآثار هذا الاتجاه على القضية الفلسطينية إذ أنها كانت مقتنعة بأن العرب لن يسخروا قدرتهم العسكرية المتزايدة نتيجة للتحالف إلا ضدها هي. ومع ذلك فان دلاس كان يرى أن اشتراك الدول العربية في حلف مع الغرب من شأنه أن يعرقل قيام هذه الدول بأي إجراء عسكري ضد إسرائيل بمعنى أنه كان يطالب إسرائيل بأن تعهد بسلامتها إلى الولايات المتحدة دون أي التزام رسمي من جانب واشنطن. ولم تكن إسرائيل-من جانبها-على استعداد للموافقة على ذلك، خاصة وأن دلاس في محاولته إرضاء العرب كان يتكلم ويتصرف بأساليب ما لبثت أن استثارت مخاوف الإسرائيليين ومن ذلك التصريح الذي أدلى به بعد توليه منصبه مباشرة وذهب إلى أن الولايات المتحدة تزمع اتباع سياسة تقوم على عدم الانحياز سواء إلى العرب أو إلى إسرائيل[16]. وتعززت مخاوف إسرائيل حين رفض طلبها الخاص بقرض قدره 75 مليون دولار، وتأكدت هذه المخاوف في أكتوبر 1953 حين امتنعت الولايات المتحدة عن تسليمها المساعدة الاقتصادية المخصصة لها بعد أن رفضت تل أبيب الطلب الذي تقدمت به مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بخصوص وقف العمل في مشروع مائي على نهر الأردن إلى أن يبحث مجلس الأمن المشكلة. وكان لذلك كله أثره على الإسرائيليين، خاصة وأن الحكومة الأمريكية كانت تبذل جهدا خاصا لإبداء صداقتها للنظام الجديد في مصر ولأنها كانت قد وضعت بالفعل الخطوة العريضة لمشروع منظمة إقليمية للدفاع تجاهلت فيها إسرائيل منذ البداية.

أما رحلة دلاس التي قام بها إلى الشرق الأوسط في ربيع 1953 فكان الهدف منها البحث عن حل لأربع مشكلات تلوح في أفق المنطقة هي:

أ- ما الذي يمكن عمله لحماية أمن الشرق الأوسط؟

ب- كيف يتسنى للولايات المتحدة أن تساعد المستعمرات الفرنسية والإنجليزية السابقة على المحافظة على استقلالها الوليد؟

جـ- ما الذي يمكن عمله لحفز تطوير اقتصاد بلدان المنطقة؟

د- هل يمكن التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل؟

وقد سجلت زيارة وزير الخارجية الأمريكية بداية بعض الاتجاهات الجديدة في السياسة الأمريكية. فعلى حين أن الهدف الأساسي الخاص بتقوية المنطقة ضد الضغوط الروسية واحتمال العدوان السوفيتي بقي كما هو لم يتغير، فان بعض الأساليب والمداخل قد تغيرت. ويمكن تلخيص ما توصل إليه دلاس، وهو ما سبق أن توصل إليه آخرون ممن عالجوا المشكلة عن كثب، على الوجه التالي:

1- أن أي منظمة دفاع إقليمية سلمية يجب أن تنبع عن رغبات شعوب وحكومات المنظمة المعنية.

2- أن معظم شعوب وحكومات الشرق الأوسط كانت غير مستعدة في ذلك الوقت للارتباط بالغرب في مثل هذه المنطقة الدفاعية[17].

3- أن دول «الحزام الشمالي» للشرق الأوسط كانت أكثر إحساسا بالتهديد السوفيتي، وأنها أكثر دول المنطقة احتمالا لعمل شيء بصددها، وأن موقعها يفوق غيره أهمية في توفير حماية للمنطقة ككل[18]. وبعد عودته من رحلته التي استغرقت 21 يوما زار خلالها منطقة تمتد من البحر المتوسط إلى حدود الصين وتوقف خلالها في مصر[19] والأردن وسوريا والعراق والسعودية، وليبيا وإسرائيل وتركيا والهند وباكستان واصطحب معه خلالها عددا كبيرا من كبار الساسة الأمريكان صرح بما يلي: «أن من الواجب أن تكون سياسات الولايات المتحدة غير منحازة، حتى تتمكن بذلك من إحراز احترام وتقدير كل من الإسرائيليين والعرب». كما أشار إلى أن من واجب الولايات المتحدة أن تخفف حدة السخط العميق الموجه ضدها نتيجة لقيام إسرائيل. فصرح بأنه قد تأكد من أن العرب «يخشون الصهيونية أكثر مما يخشون الشيوعية» وذلك لاعتقادهم بأن «الولايات المتحدة ستساند دولة

إسرائيل الجديدة في توسعها العدواني». وهكذا وضع يده على المشكلة دون أن يحدد العلاج فقد تمسك بشدة بالبيان الثلاثي، برغم إشارته في خطبته إلى أنه غير كاف لتخفيف حدة مخاوف العرب. وكان غامضا في الإشارة إلى كيفية حل النزاع العربي الإسرائيلي. وكل ما صرح به في هذا المضمار هو أن الولايات المتحدة لن تتردد في تسخير نفوذها من أجل تخفيف حدة التوتر في المنطقة خطوة خطوة والتوصل إلى السلام في النهاية. وقد أشار إلى سوء حالة اللاجئين الفلسطينيين والى إمكان توطين بعضهم في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، على أن يتم توطين الباقين في البلدان العربية المجاورة، ويجري تنفيذ مشروعات للري-بهدف كسب مزيد من الأراضي-من الأنهار التي تجري في كل من الدول العربية وإسرائيل. ولكنه لم يدرك مدى عمق كراهية العرب لإسرائيل، وأنهم كانوا يتهمون الولايات المتحدة بأنها لا تسعى إلى تحقيق حل عادل بقدر ما تسعى إلى تكتيل العرب ضد الشيوعية. ولقد صرح دلاس فيما بعد في 26 أغسطس 1955 بأن على إسرائيل أن تدفع تعويضات للاجئين، وان يكن من المحتمل أنها قد لا تتمكن من ذلك دون مساعدة، وبالتالي فبالإمكان إجراء قرض دولي يمكن إسرائيل من دفع التعويضات اللازمة، على أن تساهم الولايات المتحدة بمبلغ كبير في هذا القرض لتحقيق هذا الهدف[20]. وذهب إلى إمكان القضاء على المخاوف بإجراءات أمن جماعي تضمن الحدود القائمة، على أمل أن تقر الأمم المتحدة هذه الإجراءات. كما ذهب إلى أن الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة على التوصل إلى بحث خطوة الهدنة بحيث يتحقق قيام حدود دائمة. وكانت هذه الخطبة الأخيرة[21] محاولة لجس نبض جميع الأطراف، ولكنها جرت في الوقت غير المناسب حين كانت هجمات الفدائيين من قطاع غزة قد تصاعدت بصورة خطيرة. و قد صرح موشي شاريت وزير خارجية إسرائيل-بأن إسرائيل لن تدفع أي تعويضات للاجئين إلى أن يتم رفع الحصار العربي وتؤخذ في عين الاعتبار قيمة الأملاك التي تركها اليهود في البلدان العربية. أما فيما يتعلق بالحدود فقد أعلن شاريت أن إسرائيل لن تقدم أي تنازلات.

وهكذا ربطت الولايات المتحدة بين محاولة تقوية الشرق الأوسط بحيث يواجه التغلغل الشيوعي وبين محاولة تطوير كل موارد المنطقة بقصد رفع

مستوى معيشة سكانها. وكان الأمريكان مقتنعين بأنهم بهذه الطريقة يستطيعون تحقيق الهدف المزدوج الخاص بتجنب التهديد الشيوعي من الداخل وجعل البلدين الممكن الدفاع عنهما اليونان وتركيا الواقعتان على طرف المنطقة-من القوة بحيث يمكن أن يشكلا حاجزا ضد العدوان السوفيتي من الخارج. وفي نفس الوقت كان على الولايات المتحدة أن تتوصل إلى صلح بين العرب وإسرائيل وحتى يتم ذلك عولت على المحافظة على صداقة كلا الطرفين مع إيجاد توازن عسكري بينهما، ومن هنا لم تضع الخطط لتزويد أي من الطرفين بالسلاح. ويرتبط بهذه الخطة العامة تدخل الولايات المتحدة بين مصر وبريطانيا بقصد التوصل إلى اتفاقية تضمن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس. وكانت إنجلترا وأمريكا تأملان أن ينضم جمال عبد الناصر إلى أحلاف الشرق الأوسط-وكان عبد الناصر خلال محادثات الجلاء قد جعل ممثلي الغرب يتوقعون ذلك، دون أن يحصل منه الإنجليز ثمنا للجلاء أو الأمريكان ثمنا للوساطة على التزام خاص. ولكن يبدو أن إصرار الدولتين على الحصول على هذه الضمانات كان يحتمل أن يؤدي إلى استحالة التوصل إلى اتفاقية الجلاء، إذ إن عبد الناصر قد ذهب فيما بعد إلى أن «التعاون» الذي يعنيه هو تقوية الجامعة العربية بمعونة الغرب دون أن يتورط في تحالف مع الغرب أو مع تركيا. وعلى أي حال فبعد أن اقترحت لندن استئناف المحادثات حول مستقبل قاعدة قناة السويس، أيدتها الدوائر الرسمية الأمريكية وصرح جون فوستر دلاس بأنه لا يستطيع أن ينتهج سياسة مستقلة عن بريطانيا وفرنسا في شئون الشرق الأوسط. وعلى حين أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن من واجب الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة النظر البريطانية على أساس أن بريطانيا في موقفها إزاء القناة كانت تدافع عن مصالح «العالم الحر» بأجمعه، فان الولايات المتحدة كانت ترى أن عداء العرب لبريطانيا من جراء ماضيها الاستعماري في المنطقة من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هي البترولية بوجه خاص ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية. لذلك اهتمت واشنطون ببذل مساعيها الودية لكي تصل مصر وبريطانيا إلى تسوية سلمية وبذلك يتحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره.

وحين توقفت المحادثات المصرية-البريطانية لجأ الضباط المصريون إلى

أسلوب جديد حين لوحوا بالتحول عن الغرب. ففي ديسمبر 1952 استضافت الحكومة المصرية اجتماعا للدول الأفريقية والآسيوية ظهر خلاله الاتجاه إلى الحياد. وفي أواسط عام 1953 هدد محمد نجيب بأن القاهرة ستضطر إلى الحصول على الأسلحة من مصادر غير غربية-وبالفعل اتخذت الحكومة المصرية خطوات صوب هذا الاتجاه حين عقدت في يناير 1954 اتفاقا تجاريا حول النفط مع الاتحاد السوفيتي، ثم ارتفع التمثيل بين موسكو والقاهرة بعد شهرين إلى مستوى السفارة. وخلال نفس الفترة استعمل الروس الفيتو لأول مرة لصالح بلد عربي، وذلك إنقاذا لمصر من إدانة مجلس الأمن لها بسبب رفضها السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس. ورغم أن كل ذلك لم يؤثر في لندن بحيث تتخلى عن تشددها، إلا أنه أثار مخاوف المسئولين الأمريكان، ففي مارس 1953 ضغط دلاس-الذي كان يقرن الحياد بالشيوعية هو وسفيره في القاهرة على الإنجليز لكي يتساهلوا مع مصر إذ أن واشنطن كانت. ترى أن نظام الضباط الأحرار هو آخر أمل لتطور مصر ونموها وانه أنسب فرصة أمام بريطانيا لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. و قد أدت مكاتبات السفير الامريكي في القاهرة جيفرسون كافري[22] إلى التأثير في وزارة الخارجية الأمريكية، وبالتالي عقدت القاهرة وواشنطن سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتكنولوجية في إطار برنامج النقطة الرابعة، وثقافية في إطار برنامج الفولبرايت. وكانت الضغوط الأمريكية على الإنجليز للتوصل إلى اتفاق مع القاهرة ترتبط بفرضية واشنطن الخاصة بأن الروس لن يقوموا بهجوم صريح على الشرق الأوسط، بل سيسعون إلى ضعضعة المنطقة من الداخل. وقد كتب إيدن بعد ذلك بشيء من الغضب: «استمرت الخلافات الإنجليزية الأمريكية حول السياسة الواجب اتباعها مع مصر. وفي تقرير سنوي أرسله سفيرنا في القاهرة علق بقوله أن السياسة الأمريكية يبدو عليها بوجه عام أنها أسيرة الاعتقاد بأن مصر لا تزال ضحية «للاستعمار» البريطاني، وبالتالي فان مصر جديرة بعطف أمريكا. كما يبدو أنها كانت متأثرة بالرغبة في التوصل إلى حل سريع بأي ثمن وباعتقاد انفعالي بأن كل شيء سيسير على ما يرام بمجرد التوصل إلى الاتفاق... ولا جدال في أن المصريين استغلوا اتجاه أمريكا المثير للشك»[23].

ولعل اكبر دليل على اهتمام الولايات المتحدة بوصول الطرفين إلى اتفاق ما صرح به دلاس بعد التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا مباشرة من أن الحكومة الأمريكية قد بذلت جهدا في سبيل إبرامه، لان حكومة أيزنهاور كانت تعد مشكلة قناة السويس من أخطر المشاكل التي واجهتها وأنها قد طلبت بالفعل من كلا الجانبين أن يعملا بجد وعناية للتوصل إلى حل لها، كما صرح بأن الاتفاقية توفر أساسا جديدا واكثر دواما لاستقرار الشرق الأدنى وأمنه. ومما كان يزيد في تفاؤل بريطانيا والولايات المتحدة بصدد نجاح المفاوضات أن عامي 1953-1954 شهدا تحسنا نسبيا في موازين السياسة العالمية بعد أن خفت حدة الحرب الباردة بعد وفاة ستالين وانتهت الحرب الكورية في يولية 1953 والتقى المعسكران الشرقي والغربي في جنيف للمرة الأولى وأمكنهما في العام التالي التوصل إلى اتفاق حول إنهاء الحرب في الهند الصينية التي كانت قد استمرت أربع سنوات. وفي 14 يولية 1954 صرح تشرشل بأنه اصبح يرى أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في مصر وفي قناة السويس باعتبارها مجرى مائيا عالميا مما يستدعي إلا تختص بريطانيا وحدها بتحمل المسئولية بهذا الصدد، وتكلم عن اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة خاصة بعد امتداد الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي إلى تركيا. ووافقت حكومة ايزنهاور على العرض البريطاني الذي تقدم به تشرشل بشرط أن يطلب المصريون من الولايات المتحدة أن تشترك في الدفاع عن قناة السويس-إلا أن مصر لم توافق على ذلك. ويحتمل أن اشتراك الولايات المتحدة كان من شأنه أن يجعلها تبذل جهودا أكبر لكي تصبح طرفا في المفاوضات. ولكن كيف يمكنها إيجاد حل للمشكلة؟ وأهم من هذا كيف يمكن للولايات المتحدة، دون لجوء إلى القوة، أن تجبر دول الشرق الأوسط على الاعتراف بأولوية مسئولية بريطانيا ومصالحها في المنطقة؟ كان هذا هو جوهر المسألة في الوقت الذي كانت فيه حكومة واشنطن والرأي العام الأمريكي يعارضان في استخدام القوات الأمريكية بأي شكل للدفاع عن القوات البريطانية التي كانت تواجه تحديا من جانب شعوب المنطقة. ومما هو جدير بالذكر أن تشرشل حين اقترح في 17 يناير 1952 أن تعسكر القوات الأمريكية في منطقة قناة السويس لم يجد أذانا صاغية من البيت الأبيض[24].

وعلى أي حال فقد أمكن في نهاية الأمر التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا في 19 أكتوبر 1954 كانت أهم شروطه كالآتي:

1- جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية خلال عشرين شهرا.

2- يسرى الاتفاق حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعه.

3- تبقى بعض أجزاء قاعدة القناة في حالة صالحة وتكون معدة للاستخدام مباشرة في حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أي بلد عربي يكون عند توقيع الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا-وحينئذ تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، على أن تتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية. وفي حالة قيام تهديد بهجوم من الخارج على أي بلد من البلدان سالفة الذكر يجرى التشاور فورا بين الحكومتين. حقيقة أن مصر كسبت بمقتضى المعاهدة جلاء القوات البريطانية، كما تسلمت منشئات قدرها 60 مليون جنيه، إلا أن الشرط الخاص بعودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة في حالة تهديد تركيا كان مثارا لقلق كثير من المصريين الذين استشفوا من ذلك محاولة الغرب لربط البلاد بعجلة الأحلاف، وهو ما سبق لهم مرارا وتكرارا أن اعترضوا عليه (والواقع أن الفقرة الخاصة بتركيا كانت تربط الدفاع عن مصر بحلف الأطلنطي بصورة غير مباشرة). وفي مقابل ذلك حصل المفاوضون المصريون على الشرط الخاص بعدم استطاعة الإنجليز الإفادة من النزاع العربي-الإسرائيلي للعودة إلى قاعدة القناة-إذ اشترطوا أن يأتي الهجوم الذي يقتضي تطبيق المعاهدة من دولة تقع «خارج» الشرق الأوسط.

ولقد وجدت الولايات المتحدة في اتفاقية الجلاء نجاحا كبيرا لسياستها هي بوجه خاص ولسياسة الغرب بوجه عام. فقد رحبت صحيفتا النيويورك تايمز والنيويورك هيرالد تريبيون بالاتفاقية وعبرتا عن رأيهما القائل بأن بريطانيا قد اعترفت أخيرا بأن مصالحها-في عالم متغير-تتحقق بالاتفاق مع مصر لا بإطالة أمد السخط الذي كان ينمو في الشرق الأوسط وكان مصيره إلى الانفجار ما لم تعقد الاتفاقية. وأبدى كل من أيزنهاور ودلاس

سروره، كما رحب بالاتفاقية أصدقاء الولايات المتحدة وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان وعدوها خطوة كبيرة في سبيل استقرار الشرق الأوسط. وبدا أن الاتفاقية مؤذنة بتقارب مصر والغرب، فزارت مصر بعثة تركية على مستوى عال، وهلل منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا للاتفاقية. ورغم ذلك فان الحكومة المصرية كانت حساسة لردود الفعل في داخل مصر وفي بعض أنحاء العالم العربي-فقد لاحظ الوفد التركي الذي تباحث مع جمال عبد الناصر في ديسمبر 1954 أنه برغم الفقرة الخاصة بتركيا، وربما بسببها وبسبب ردود الفعل التي أثارتها في مصر وسوريا والأردن كان من الصعب ضم مصر إلى الحلف المعادي للشيوعية الذي كانت توضع خطوطه العريضة في أنقرة بتشجيع من الولايات المتحدة[25]. وبالإضافة إلى ذلك فان الاتحاد السوفيتي هاجم الاتفاقية وأكدت أذاعته أن الولايات المتحدة ستزود مصر بالأسلحة. فقد اعتبرت موسكو توقيع الاتفاقية خطوة أخرى من خطوات التحالف العسكري الأمريكي البريطاني وتوقعت انضمام مصر إلى سلسلة الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط رغم أن عبد الناصر كان يود اكتساب فسحة من الوقت يستطيع الشعب المصري خلالها أن ينعم بالاستقلال التام بعد احتلال أجنبي استمر أكثر من سبعين عاما قبل أن يحدد موقفه. ففي أواخر عام 1954 كان عبد الناصر يتجه إلى سياسة تحدد فيها اتجاهان:

1- أنه بحاجة إلى فسحة من الوقت يستطيع أن يعود فيها الشعب المصري على فكرة أن بلدا في وضع مصر يجب أن لا يعتمد على الأجانب.

2- أن مصر يجب أن تتمتع بوضعها الخاص وبكبريائها وهما بمقاييسه يعنيان عدم الارتباط بأحلاف عسكرية أجنبية.. حقيقة أنه كان قد وقع اتفاقية مع بريطانيا إلا أن ذلك لم يعد أن يكون نهاية لفصل قديم، ومن ثم كان من الواجب عدم وجود أحلاف جديدة إلا مع الاخوة العرب[26]. ولكي تحافظ مصر على زعامتها للشئون العربية كان عليها أن تفرض الحياد على كل الدول العربية، بحيث لم تكن لتسمح لأي صوت منشق بأن يعلو، على اعتبار أن أي سياسة بديلة كانت تشكل تحديا مباشرا لها. وهكذا بنيت السياسة المصرية على معادلتين متشابكتين: (اولا) أن عدم الانحياز هو الضمان الأساسي للاستقلال. (ثانيا) أن على العرب أن يعتمدوا على أنفسهم وحدهم في شئونهم الدفاعية. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت ثمة

قناعة ضمنية بأن التضامن العربي المستند إلى الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي هما أحسن ضمان لاستمرار الزعامة المصرية.

ورغم اتحاد بريطانيا والولايات المتحدة في مواجهة التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط، فان خططهما تعارضت أحيانا حول كيفية تحقيق هذا الهدف. ولا يمكن حصر الخلافات التي جرت بين الدولتين بسبب صعوبة الاطلاع على الوثائق الرسمية، إلا أن من الواضح أن فشلهما في تنسيق سياساتهما قد أدى إلى ضعف الإجراءات التي اتخذت بالفعل[27]. ويمكن القول بأن بريطانيا كانت تود استغلال مشروعات الدفاع الغربية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من نفوذها في المنطقة، ولهذا فضلت محاولة تبني منظمة دفاع إقليمية يوجهها الغرب، وبإمكانها استدامة الحقوق البريطانية المستقاة من المعاهدات القائمة والتسهيلات العسكرية في بعض الدول العربية تحت صيغة جديدة متعددة الأطراف. وكان هذا الاتجاه يتعارض مع وجهة النظر الأمريكية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط، وهي وجهة النظر التي كانت تضيق بالمواقع التي حصلت عليها بريطانيا، وتفضل «حزاما» شماليا من الدول غير العربية الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي.

فالولايات المتحدة كانت شديدة الاهتمام بتكتيل الدول القريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وهي تركيا وإيران وباكستان، كما اهتمت بتعزيز قواعدها العسكرية في الشرق الأوسط وذلك لربط حلف شمال الأطلنطي بحلف جنوب شرق آسيا (السيتو) وذلك بإنشاء ما يسمى «بالحزام الشمالي» في المناطق الملاصقة لحدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية وتعزيز عمق هذه المنظمة بما يمكن بناؤه أو تأجيره من قواعد عسكرية في المناطق القريبة. وهكذا وقعت الولايات المتحدة في يونية 1951 اتفاقا مع المملكة العربية السعودية أعطاها حق استعمال قواعد الظهران الجوية..

وبعد أن اكتملت حلقات حلف الأطلنطي بانضمام تركيا واليونان، رؤى ربطه بحلف جنوب شرقي آسيا (السيتو)-وتم ذلك في مايو 1954 حين وقعت تركيا وباكستان ميثاق تحالف. وهكذا لم يبق لاستكمال خطة «الاحتواء» برمتها سوى إيران والأراضي العربية، وبخاصة العراق وسوريا ولبنان والأردن. وبات قاب قوسين أو أدنى أن ينضم العراق إلى الميثاق التركي-الباكستاني حين أعلنت بغداد في 25 ابريل 1954 أنها ستتلقى المساعدات الأمريكية هي

الأخرى. وقد استاء الإنجليز لكل هذه التحركات الأمريكية ومن الثابت أن بريطانيا نصحت العراق بتأجيل الانضمام إلى الحلف، لأنها اعتبرت المسئولية الكبرى عن العراق وباكستان تقع على عاتقها، وبالتالي لم ترحب بالتدخل الأمريكي خاصة وان أجل معاهدة 1930 الموقعة بين بريطانيا والعراق كان يوشك أن ينتهي. وفي حال انضمام العراق إلى حلف أمريكي كان لا بد أن تفقد المعاهدة فاعليتها بمرور الزمن ولا يكون ثمة مبرر قوي لتجديدها أو لإجراء المفاوضات حول تعديلها ومن ثم تفقد بريطانيا مركزها القديم في العراق.

وكانت بريطانيا منذ توقيع اتفاقية 1954 مع مصر ترى أن لا شيء يعترض سعيها إلى استعادة المبادرة في الشرق الأوسط. وحين لمست تردد القاهرة في الانضمام إلى الأحلاف، قررت أن عدم اشتراك مصر لا يجب أن يعرقل مشروعاتها، فاستقر قرارها على إن يكون العراق ركيزة للمشروعات الغربية في الشرق الأوسط فيما عرف باسم حلف بغداد وقد أطلق هذا الاسم على الحلف بعد انضمام العراق في 24 فبراير 1955 إلى التحالف التركي الباكستاني الذي انضمت إليه إيران في نفس العام. ونجا أبريل 1955 انضمت بريطانيا رسميا إلى الحلف ووقعت معاهدة جديدة مع العراق بدلا من معاهدة 1930، خاصة وأنها كانت تسعى إلى تجنب احتمال نشوب نزاع مع العراق شبيه بالنزاع المصري-البريطاني حول قناة السويس. وهكذا كان انضمامها إلى الحلف وسيلة للتوفيق بين إجراءاتها العسكرية في الشرق الأوسط وبين الاتجاه القومي السائد . وكانت بريطانيا بانضمامها إلى حلف بغداد تسعى إلى ضرب عصفورين بحجر: فالحلف سلاح عسكري ضد الاتحاد السوفيتي، وهو في نفس الوقت أداة للسيطرة البريطانية والعراقية في العالم العربي. وكان انتوني ايدن يقدر نوري السعيد الذي لم يبد حماسة لخطة «الحزام الشمالي» الأمريكية بل انحاز إلى الخطة البريطانية التي كان الهدف الأساسي منها هو حماية المصالح البريطانية في العالم العربي وبخاصة مصالح بريطانيا البترولية في منطقة الخليج. أما نوري السعيد فقد كان يرى أن العراق اقرب من مصر إلى تركيا وإيران والاتحاد السوفيتي، بحيث كان أميل إلى عقد ميثاق صداقة وأمن شبيه بذلك الذي عقد في عام 1954 بين تركيا وباكستان. وأهم من هذا كله أن نوري لم يكن يؤمن

بالحياد بسبب إدراكه لمدى خطورة الاتجاهات التوسعية الروسية وعدم ثقته بجيوش جيرانه العرب، في الوقت الذي توثقت فيه علاقاته بكل من تركيا وإيران. وكان نوري يمقت كلا من الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي باعتبارهما أدوات للتدخل في شئون آسيا العربية التي كان العراق يعتبرها منطقة، نفوذ له-يأمل في تحقيق أحلامه العريضة بضم سوريا إلى العراق فيما يعرف باسم مشروع الهلال الخصيب الذي كان الهدف منه فرض السيطرة الهاشمية على المشرق العربي وانتزاع زعامة العرب من مصر، كما كان يأمل في مقابل إشراكه العراق في الحلف-أن يؤدي ذلك إلى مساندة بريطانيا والولايات المتحدة له في نوع التسوية التي تضعانها لقضية فلسطين. فقد ارتكزت مصر على الجامعة العربية لحصر العراق على نهر دجلة وعرقلة اتحاد الهلال الخصيب الذي كان الهاشميون يسعون إلى تحقيقه. لهذا لم يكن ثمة أمل كبير في أن يستجيب نوري السعيد في عام 1954 لاقتراح مصر الخاص بالالتفاف حول ميثاق الضمان الجماعي: خاصة وانه كان مقتنعا بعدم إمكان الدفاع عن العراق دون مساندة من الغرب وتركيا وإيران. هذا إلى سعيه إلى مصادقة تركيا وإيران بهدف حتى الأكراد وجعل قبوله لمشروعات الدفاع الغربية وسيلة لانتزاع المبادرة من مصر. فلو اصبح العراق نقطة الارتكاز في نظام الدفاع الجماعي الغربي لأفاد من تدفق الأسلحة والأموال الغربية ولسارت الدول العربية الأخرى وراء زعامته ولنجا الشرق الأوسط من الشيوعية ولو وجهت مصر أما بالعزلة أو بالسير في ركاب العراق. ولم يبد نوري حماسة لمشروع «الحزام الشمالي» الأمريكي خوفا من إغضاب بريطانيا، خاصة وان المشروع لم يتوخ ضم العرب إليه- ومن هنا كان من رأيه أن انضمام العراق إلى الحلف التركي-الباكستاني سيؤدي إلى عزلة بغداد عن الدول العربية بدلا من توليها قيادتها. وهكذا واجه نوري مشكلة وضع خطة لجعل العراق واسطة العقد بين الدول العربية وجاراتها الشمالية والدول الغربية.

وكان نجاح السياسة البريطانية في عقد حلف بغداد بمثابة نقل مركز ثقل نظام الدفاع عن الشرق الأوسط إلى العالم العربي تحت زعامة بريطانيا لا الولايات المتحدة التي لم تشأ الانضمام صراحة إلى الحلف بصفة أصلية حتى لا تتعرض للسخط الذي قد يثيره في المنطقة وحش لا تغضب إسرائيل

التي أعلنت عداءها للحلف. فقد آثرت واشنطن التمسك بأي فرصة للتعاون مع السعودية ومصر، كما لم تكن تود أن تثير تحركا روسيا جديدا في المنطقة أو أن تطرح مناقشة في مجلس الشيوخ حول إبرام المعاهدة مما يزج بسياساتها الشرق أوسطية في خضم السياسات المحلية. لهذا اكتفت بالاشتراك في الحلف بصفة مراقب تاركة الزعامة لبريطانيا التي كانت تأمل في انضمام الأردن ولبنان ولا تستبعد انضمام سوريا ومصر بعد ذلك. ولقد أبدى نوري السعيد أسفه لهذا التردد الأمريكي الذي عرض الحلف لمزيد من النقد باعتباره أداة بريطانية ولأنه بدلا من ربط سلامة العراق بالغرب بوجه عام وبذلك يمكن تجنب الوقوع تحت سيطرة دولة واحدة سمح لبريطانيا «بأن تخرج من الباب لتعود من جديد من النافذة». على أن الولايات المتحدة: برغم عدم اشتراكها في مفاوضات حلف بغداد، أبدت مساندتها له حين قدمت معوناتها لتركيا وعقدت معاهدة المساعدة المتبادلة مع باكستان (19 مايو 1954) وعرضت مساعدتها العسكرية على العراق.

ومن أهم ملامح تطور حلف بغداد إن الترتيبات التي اتخذت لتشكيله كانت نابعة من المنطقة ذاتها وهذه مسألة غير واضحة. فبعد أن أبدى دلاس وجهة نظره بدأت تركيا مرحلة التنفيذ دون أن تخطو الولايات المتحدة فيما بين عامي 1953 و 1956 أي خطوة نحو تشكيل الحلف، بل أنها لم تدخله بصفتها عضوا أصيلا وذلك رغبة منها في المحافظة على الحياد بين العرب وإسرائيل التي رأت فيه تقوية للعرب وتهديدا لسلامتها. وهكذا ولد الحلف ضعيفا لعدم اشتراك الولايات المتحدة فيه، مما أدى بالدول التي وقعت عليه إلى الاعتقاد بأن واشنطن قد تخلت عنها. كما غضبت فرنسا نتيجة لتجاهلها الذي اعتبرته تجاهلا لمصالحها، وبخاصة حرصها على استقلال سوريا الذي كان ثمة زعم بأن الكتلة الحاكمة في دمشق تتهدده. إلا أن استبعاد فرنسا كان مرتبطا بسياستها في شمال أفريقيا، وبالتالي فان دخولها كان كفيلا بتصعيب مهمة التفاوض مع العرب. وقد أدى هذا الاستبعاد إلى فقدان فرنسا حماستها للاشتراك مع حليفتيها في شئون الشرق الأوسط. وأخيرا فان عبد الناصر وغيره اعتبروا حلف بغداد من بنات أفكار دلاس، ومن ثم حملوا الولايات المتحدة مسئولية خروجه إلى

حيز التنفيذ، وبالتالي ركزوا هجومهم عليه وعلى الغرب بما فيه الولايات المتحدة. وهكذا عم السخط العالم العربي ضد حلف بغداد في الوقت الذي قرر فيه الاتحاد السوفيتي اتباع سياسة نشطة في الشرق الأوسط.

فالعرب قد اصطنعوا الحياد بين المعسكرين المتخاصمين، وهو ما نلمسه من عدم اشتراك أي دولة عربية إلى جانب «الحلفاء» أثناء الحرب الكورية. فهم خلال الفترة التي اصطنع فيها الاتحاد السوفيتي سياسة الانكماش في فترة ما بين الحربين وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يشاهدوا جنديا روسيا ولم يحسوا باحتمال حدوث أي عدوان سوفيتي، في الوقت الذي كانت تموج فيه المنطقة العربية بجيوش الدول الغربية و «العالم الحر». حقيقة أن بعض الساسة العراقيين كانوا يقدرون مخاوف تركيا وإيران وذلك نتيجة لصلاتهم الدينية بإيران ولان بعض العراقيين نشئوا في ظل الحكم العثماني وكان لا يزال لهم أصدقاء في تركيا. إلا أن الجيل العراقي الجديد لم يكن ملما باللغة التركية، ولم يهتم إلا بإجلاء القوات البريطانية عن أراضيه والتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية. ويقال أحيانا أن الغرب لم يكتشف حياد العرب إلا حين توجه عبد الناصر إلى باندونج (أبريل 1955) ثم أشترى سلاحا سوفيتيا في أواخر ذلك العام. إلا أن الاتجاه إلى الحياد كان واضحا للعيان في سوريا خلال عامي 1950-1951: فقد نادى به كثير من الساسة الجدد قبل نشوب الثورة المصرية. وكان حياد سوريا بمثابة نزعة عاطفية ناتجة عن شكاوي عدة: فهناك الذكريات المريرة لعهد الانتداب الفرنسي والسخط الناتج عن الهزيمة في حرب فلسطين ومساهمة الغرب في خلق إسرائيل. وعزز كل هذه المشاعر الاتجاه إلى رفض اتحاد سوريا والعراق تحت وصاية الغرب، وخشية الحرب الحديثة، وانتشار وجهة النظر التي مفادها أن الاستقلال خرافة وان سوريا لا بد أن تواجه ضغوط الدول الكبرى[28]. وهكذا كان العرب يفكرون في حصر إسرائيل أكثر مما يفكرون في حصر الشيوعية الدولية، ويسعون إلى إجلاء القوات البريطانية عن أراضيهم اكثر من سعيهم إلى المساهمة في «الدفاع عن الحرية». وكانوا اكثر اهتماما بالصراع الإقليمي في سبيل الزعامة الذي أشعلته بريطانيا حين سعت إلى ضرب مصر بالعراق جريا وراء سياسة «فرق تسد» من اهتمامهم بالحاجة إلى جبهة متحدة في وجه الخطر الخارجي، خاصة وان

مخاوف بريطانيا والولايات المتحدة كانت تجعلهما غير متنبهتين لتفاصيل السياسات العربية وعلاقات الدول العربية بعضها ببعض، مما جعلهما تخطئان في الحكم على مزاج العرب وتنحازان دون قصد إلى جانب أو آخر من أطراف النزاعات الناشبة بين الدول العربية. فقد بدت الدولتان الغربيتان في أحيان كثيرة وكأنهما تنظران إلى الشرق الأوسط بمنظار مصالحهما وتعتبران المنطقة من ملحقات الدبلوماسية الأوروبية أو مجرد ساحة من ساحات الحرب الباردة، ولم يحدث إلا نادرا أن نظرتا إلى المنطقة على ضوء التوترات المحلية الكامنة فيها. وهكذا تحطمت خطط الدفاع الغربية على صخرة الصراعات المحلية الناشبة في المنطقة، خاصة وان الاتحاد السوفيتي لم يقف مكتوف الأيدي إزاء هذه الخطط، بل اشتد في معارضتها ومد يد الصداقة إلى القوى الحربية المعادية للغرب وأحلافه. فقد رأت موسكو أن عليها أن تشن هجوما مضادا في وجه التهديد العسكري لجناحها الجنوبي، في الوقت الذي قسم فيه الحلف صفوف العرب بإرغامهم على تحديد موقفهم بوضوح: أما مع الغرب أو ضده. وهكذا وفر حلف بغداد للاتحاد السوفيتي حلفاء طبيعيين ممن فضلوا البقاء على الحياد، ووجدت موسكو لزاما عليها أن تبذل المساعدة لأصدقائها الجدد سواء عن طريق الدعاية أو بمدهم بالأسلحة والمساندة الدبلوماسية والمساعدة الاقتصادية.

وهكذا ساعد حلف بغداد على التقارب بين العرب والسوفييت إذ اصبح دعاة الحياد في الوطن العربي حلفاء طبيعيين للاتحاد السوفيتي ضد الغرب، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي منذ الحرب العالمية الثانية، أو على الأقل منذ وفاة ستالين في عام 1953 قد اطرح سياسة العزلة وبرز باعتباره إحدى الدولتين الأعظم والأقرب إلى الشرق الأوسط. وفي غداة افتتاح مؤتمر باندونج في 16 أبريل 1955 أذاعت الحكومة السوفيتية مذكرة سجلت اشتراكها الرسمي في سياسات الشرق الأوسط. وكانت هذه المذكرة على جانب كبير من الأهمية، لا بسبب انتقادها لحلف بغداد و «للضغط الذي تباشره الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لدفع الدول العربية إلى الانضمام إلى منظمة عسكرية ستكون امتدادا لحلف الأطلنطي»، بل لأنها أوضحت أن للاتحاد السوفيتي الحق في التدخل في شئون هذا الجزء من العالم. فلقد جاء في هذه المذكرة أن موسكو «ستعرض الأمر على الأمم المتحدة

فيما لو أصرت لندن وواشنطن على متابعة هذا الهدف» وان «الحكومة السوفيتية ستهتم بالموقف لان إقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة يمس الاتحاد السوفيتي بصورة مباشرة». ومن الطبيعي أن ترحب سوريا ومصر بهذا الاتجاه السوفيتي في الوقت الذي قررتا فيه الالتزام بسياسة الحياد «الإيجابي» التي تقررت في باندونج. ورحبت الصحافة المصرية ترحيبا شديدا بمهاجمة السوفييت لحلف بغداد، وأحست بأن الدول الثلاث الكبرى في الشرق الأوسط قد أصبحت أربعا، وأن الدولة الرابعة-أي الاتحاد السوفيتي-تبدي ميلا إلى الضغط الشديد صوب الاتجاه الذي كانت السياسة المصرية قد. أشارت إليه بالفعل. فها هي ذي لندن وواشنطن اللتان لا تفكران في بذل المساعدة إلا في مقابل الخضوع لإرادتهما قد فضلتا بغداد على القاهرة. وكانت النتيجة هي أن القاهرة وقد وجدت حليفا له وزنه، سارت قدما في خطة الحياد وأخذت تهاجم الأحلاف وتسعى جاهدة إلى الحيلولة دون انضمام مزيد من الدول العربية وخاصة الأردن إلى المشروعات الغربية. وهكذا اخذ جمال عبد الناصر يتهم نوري السعيد بمساندة السياسة الاستعمارية البريطانية في العالم العربي وبأنه ركيزة للسياسة البريطانية والحارس العربي لحلف بغداد. ولم يكن من الصعب على عبد الناصر أن يقنع العرب والعالم الخارجي بهذه الحقائق، خاصة وان الواعين من القوميين العرب كانوا يفسرون الميل إلى بريطانيا على أنه يعني التعاون مع الاستعمار والمصالح البريطانية التي ساندت الصهيونية العالمية لا مصالح العرب. وكان دلاس لا يخفي جزعه من الهجوم العنيف الذي تجاوبت أصداؤه في المشرق العربي ضد العراق وحلف بغداد. فقد كان يخشى أن يؤدي تحدي الولايات المتحدة لاتجاه الوحدة العربية الذي تزعمه عبد الناصر إلى ضعف احتمال كسب جانب مصر والسعودية[29] وتكتيلهما في صف المشروعات الغربية المعادية للاتحاد السوفيتي. ومن هنا ما صرح به دلاس في أواخر أبريل 1956 لبعض مراسلي الصحف في واشنطن من أن الإنجليز قد انحرفوا بخطته الخاصة بحلف لا يشمل إلا البلدان التي تقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي وان هذا الانحراف يعد أحد الأخطاء العديدة التي ارتكبتها بريطانيا في الشرق الأوسط. أما بريطانيا فقد استاءت من هجوم عبد الناصر على حلف بغداد وعلى مشروعاتها في الشرق الأوسط. ولهذا يؤكد

لورد بيرد وود في ترجمته لنوري السعيد[30] أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد صممت على القضاء على عبد الناصر قبل وقت طويل من رفضها تمويل السد العالي، وأن هدف حملة 1956 هو إسقاط عبد الناصر تمهيدا لزعامة نوري السعيد بهدف جر الدول العربية إلى سلسلة الأحلاف الغربية المرتكزة على حلف بغداد أو المرتبطة به.

ولكن الغرب حاول أن يثني مصر عن المضي قدما في اتجاهها الجديد بمد يد المساعدة لها وخاصة فيما يتعلق ببناء السد العالي. وكان دلاس يعتقد أن تكاليف المشروع ليست باهظة وان الانهماك فيه من شأنه أن يشغل عبد الناصر فترة قد تمتد خمسة عشر عاما بحيث لا يمكنه إثارة المتاعب في وجه الغرب في الشرق الأوسط[31]. ولكن مصر من ناحيتها نعت على الغرب انه لم يساعدها على التسلح بحيث تستطيع ردع التحرش الإسرائيلي. ذلك أن جلاء القوات البريطانية قد أزاح حاجزا هاما بين إسرائيل ومصر ووفر لمصر وضعا أحسن لفرض حصار شديد في قناة السويس في وجه السفن الإسرائيلية. كما أن إسرائيل رأت أن إنهاء النزاع المصري البريطاني سيؤذن بانضمام مصر إلى حلف ترعاه أمريكا ولا تدخله إسرائيل التي يتعرض أمنها بالتالي للأخطار-ونظرت بعين الشك إلى أي محاولة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا لتوثيق علاقاتهما بالعرب عن طريق الزج بهم في حلف دفاعي إقليمي. فحين عرضت الولايات المتحدة الأسلحة على العراق من أجل إقامة «الحزام الشمالي» وحين باركت مشروع حلف بغداد فيما بعد، شنت إسرائيل والمتعاطفون معها حملة شديدة ضد سياسة تزويد العرب بالأسلحة. فإسرائيل لم تبد عطفا كبيرا على محاولات الولايات المتحدة لبناء حاجز في وجه التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط. ورغم كل ذلك فان إسرائيل كانت تتجه بثبات صوب الولايات المتحدة نظرا للمساعدات المستمرة التي كانت تتلقاها منها، وبسبب تدهور علاقاتها بالاتحاد السوفيتي منذ أوائل عام 1953 على أثر محاكمة بعض اليهود في الاتحاد السوفيتي وفي بعض دول الكتلة الاشتراكية وبخاصة تشيكوسلوفاكيا[32]. وحاول الإسرائيليون تعويق التصديق على معاهدة الجلاء بإثارة مشكلة حرية الملاحة في قناة السويس وذلك بإرسال سفينة (بيت جاليم) لعبور القناة وتزويد أصدقاء إسرائيل في بريطانيا بفرصة تتيح لهم

التحرك ضد المعاهدة فيما لو اعترضت مصر السفينة. كما حاول عملاء إسرائيل في القاهرة تدمير بعض المنشئات الأمريكية بقصد تخريب العلاقات المصرية-الأمريكية[33]. ورأى بن جوريون الذي تولى رئاسة الوزارة في أوائل عام 1955 إن اتفاقية الجلاء قد تستتبع أخطارا جديدة بالنسبة لإسرائيل، خاصة وانه كان يلمس بدء مرحلة جديدة من الصداقة المصرية-البريطانية التي كان يبدو أن الاتفاقية قد آذنت بها. لهذا اتبع خطة تقضي بتعكير «شهر العسل الجديد» بين مصر والغرب، كمقدمة لفرض الصلح على العرب بالقوة. وفي 28 فبراير 1955 ضربت إسرائيل غزة بالمدافع وقتلت قواتها عددا من رجال الحامية المصرية بعد أن أغارت على مركز القيادة المصرية. وكان هذا الحادث من العوامل الرئيسية التي زادت في حدة التوتر في الشرق الأوسط بالشكل الذي ما لبث أن هدد المخططات الغربية بالفشل- إذ كيف توفق الولايات المتحدة وبريطانيا بين السياسة الإسرائيلية وبين آمال العرب في الحرية والاستقلال وتصحيح الخطأ الذي ارتكب في فلسطين؟ وهكذا كان الوجود الإسرائيلي وسياسة إسرائيل العدوانية من العوامل التي حطمت آمال الغرب في تكتيل العرب في أحلاف عسكرية ضد الاتحاد السوفيتي.

فلقد اتهمت مصر الغرب بأنه يقيم توازنا في السلاح في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ولوحت لبريطانيا والولايات المتحدة بأنها قد تضطر إلى شراء حاجتها من الأسلحة من المعسكر الشيوعي فيما لو لم يقدم لها الغرب السلاح اللازم للدفاع عن نفسها-وكان عبد الناصر يواجه ضغوطا شديدة من زملائه العسكريين الذين أثبتت لهم حادثة غزة مدى ضعف التسلح المصري. والحق أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تستغلان تزويدهما لدول المنطقة بالأسلحة كأداة سياسية فهما تودان الحصول على ثمن سياسي في نظر الأسلحة الحديثة التي تبيعانها والخبراء الذين تقدمانهم للمعاونة في التدريب. فالدولتان كانتا ترسلان إلى أصدقائهما في العراق والأردن والسعودية ولبنان كميات كبيرة من الأسلحة التي تفوق نوعيتها ما تقدمانه للدول الأخرى وبخاصة مصر وإسرائيل، مما دعا كلا من هاتين الدولتين إلى السعي إلى الحصول على السلاح من مصادر أخرى لا تخضع للقيود التي كانت تفرضها بريطانيا والولايات المتحدة. أما فيما

يتعلق بإسرائيل فان بريطانيا خشية إثارة شكوك العرب قدمت لها الحد الأدنى من الأسلحة الجديدة. وأما بالنسبة إلى مصر فأنها جعلت من إمدادها بالسلاح أداة لمفاوضاتها مع القاهرة حول قاعدة السويس. ولما كانت بريطانيا ترشح العراق لمنافسة مصر في زعامة المشرق العربي، فمن المحتمل أنها كانت تأمل أن يؤدي تهديد مصر بمنافسة العراق، بالإضافة إلى ضغوط أخرى، إلى جعل مصر تخضع لسياستها[34]. وفي أغسطس 1955 فشلت كل جهود مصر في الحصول على السلاح من الغرب.

وكان الأمريكان قد عرضوا المساعدة العسكرية في عام 1954 بشروطهم المعتادة التي تتضمن قبول بعثة عسكرية. وقد رفض عبد الناصر هذا العرض على أساس أنه لا يستطيع-من الوجهة السياسية قبول الشروط الأمريكية ولكن ما لبث أن بدأت المفاوضات حول شراء مصر لأسلحة أمريكية. وكانت مطالب مصر في هذا المضمار متواضعة، وكان اتجاه عبد الناصر إلى أمريكا ثراء الأسلحة دليلا على رصيد حسن النية الموجود في مصر والعالم العربي بوجه عام تجاه أمريكا. وقد تم الاتفاق على تزويد مصر بأسلحة يبلغ ثمنها 27 مليون جنيه، ولو أن عبد الناصر صرح بأن ما لديه من الدولارات هو نفس المبلغ المطلوب وأنه لا يستطيع إنفاق كل دولاراته على الأسلحة-ملمحا بذلك إلى رغبته في دفع الثمن بالعملة المصرية. وكان بإمكان الأمريكان أن يصلوا إلى حل، ولكنهم لم يدركوا أن المسألة مستعجلة وهامة، أو ربما أيقنوا في مرحلة تالية أن بيع السلاح لمصر مستحيل من الناحية السياسية. وهكذا توقفت المفاوضات في أغسطس 1955[35] وبذلك فقدت أمريكا فرصة ممتازة كان بإمكانها استغلالها لتخفيف حدة العلاقات العربية-الإسرائيلية. ورغم أن المسئولين الأمريكان كانوا يتوقعون أن يقبل عبد الناصر مصيره باستسلام، إلا انه ما لبث أن كسر احتكار السلاح الذي كان يفرضه الغرب في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وأمكنه في شهر سبتمبر الحصول على كميات كبيرة من السلاح من المعسكر الاشتراكي. وكانت لهذه الخطوة آثار بعيدة المدى في المشرق العربي-فلقد كانت الصفقة «التشيكية» بمثابة مسمار دق في نعش التصريح الثلاثي بعد أن قلبت توازن التسلح الذي كان التصريح يهدف إلى استدامته، وان تكن فرنسا قد بادرت إلى مد إسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة لموازنة الأسلحة التي حصلت

عليها مصر من تشيكوسلوفاكيا من حيث النوع على الأقل[36].

وكان معنى الصفقة التشيكية أن مصر لن تنضم إلى حلف بغداد. وليس من المؤكد ما إذا كانت كل من سوريا واليمن ستنضم إلى الحلف لولا احتمال الحصول على سلاح من الاتحاد السوفيتي[37]. فقد تخلت اليمن في أعقاب الحرب العالمية الثانية عن عزلتها التقليدية وسعت إلى استبدال العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة بعلاقاتها السابقة بدول المحور. وكانت الاتصالات الأولى بالأمريكان قد جرت في عام 1930 حين زار صنعاء كل من تشارلز كرين وتويتشل لمساعدة الأمام في استثمار موارده الطبيعية. وفي أبريل 1946 تم عقد معاهدة تجارة وصداقة مع الإمام يحيى، ثم ما لبثت أن أقيمت علاقات دبلوماسية عادية بين واشنطن وصنعاء. وفي 4 مايو 1946 تم عقد اتفاقية بين البلدين بهدف توثيق العلاقات بينهما، ثم قدمت الولايات المتحدة لليمن قرضا قدره مليون دولار مما يدل على اعتراف الولايات المتحدة بأهمية بلد يقع على طرف منطقة ذات موقع إستراتيجي هام وهذا العامل هو أيضا المسئول عن إدخال اليمن إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 1947. وفي غضون ذلك وقعت اليمن والولايات المتحدة اتفاقية قدمت للأمام بمقتضاها تسهيلات ائتمانية قدرها مليون دولار بهدف شراء المواد الأمريكية الزائدة عن الحاجة. وفي يولية 1947 زار سيف الإسلام عبد الله الولايات المتحدة حيث قابل الرئيس ترومان وأجرى مباحثات مع عدد من رجال الصناعة الأمريكان. أما في عهد الإمام أحمد فقد حافظت اليمن على سياسة الحياد كما حافظت على علاقاتها بالغرب وبخاصة الولايات المتحدة التي أنشأت مفوضية دائمة في تعز بعد أن كان يمثلها الوزير المفوض في جدة. وكانت اليمن على استعداد لقبول المساعدة الأمريكية، وان تكن بعض الدوائر الحكومية اليمنية قد قاومت بشدة فكرة قبول المساعدة الأمريكية وحاولت موازنة ذلك بعقد صفقات مماثلة مع السوفيت[38].

على أن اليمن وسوريا لم تنضما إلى حلف بغداد وكذلك الحال بالنسبة إلى السعودية التي تضامنت مع مصر في مقاومة الأحلاف. في أوائل عام 1956 كان أنصار عبد الناصر في الأردن قد أغروا عمان بعدم دخول الحلف برغم إيفاد رئيس الأركان العامة للإمبراطورية البريطانية (الجنرال تمبلر)

للتفاوض من أجل تحقيق هذا الهدف. بل إن مصر وحليفاتها شجعت الملك حسين في مارس 1956 على طرد القائد البريطاني للجيش الأردني الجنرال جلوب، وما لبث الملك الأردني أن أنهى حلفه مع بريطانيا بعد ذلك بعام (وقد ثبت أن بريطانيا لم تفق من كل هذه اللطمات التي وجهت إلى نفوذها وهيبتها في المشرق العربي[39]). وكان كل ذلك من النتائج المباشرة لصفقة الأسلحة التشيكية التي تحمس لها العرب باعتبارها نموذجا لتحدي الغرب الذي أذلهم وزرع إسرائيل على أراضيهم. فالعرب قد أيقنوا أن ليس بإمكانهم الاعتماد على حسن نية الغرب من اجل الحصول على الأسلحة، واعتبروا الاتحاد السوفيتي دولة قوية بإمكانها أن تمد لهم يد المساعدة لمقاومة الضغوط الغربية دون أن يضطروا إلى اعتناق المبادئ الشيوعية. وفي الحال قرر مجلسا النواب السوري واللبناني تهنئة جمال عبد الناصر على عقد الصفقة، في الوقت الذي أجمعت فيه الصحافة العربية على الترحيب بالقرار بل أن نوري السعيد ذاته قد أقر هذه الخطوة وبعث برسالة تهنئة إلى عبد الناصر[40]. كما بدأ الاتحاد السوفيتي بعد عقد صفقة الأسلحة يبدي مساندة لحركة الوحدة العربية التي كانت موسكو منذ قيام الجامعة العربية تعتبرها أداة للسياسة الإمبريالية. أما الغرب فقد اشتد هجومه على عبد الناصر وأتهمه بفتح الباب الخلفي للشرق الأوسط أمام الشيوعية[41]. وأسرعت واشنطن بإيفاد جورج آلن وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط إلى القاهرة لتحذير عبد الناصر من مخاطر الخطوة التي أقدم عليها. ولكن عبد الناصر لم ينحن أمام ضغوط الغرب أو يغير الاتجاه الجديد الذي سار فيه.

ولم يفقد الغرب الأمل برغم كل هذا. فحين أعربت الحكومة السوفيتية (أكتوبر 1955) عن استعدادها لتمويل السد العالي، اتفق ايدن ودلاس على أن من الكوارث أن تعتاد مصر على أن تكون عميلا (تجاريا) للروس، فاتفقا على مساعدة عبد الناصر وواصلا بيع الأسلحة له. وعرضت واشنطن ولندن مساعدتهما من جديد على أن تتعهد مصر بتقديم السد العالي على ما عداه من المشروعات وترفض المساعدة التي قد تأتيها من مصادر شيوعية. ولكن عبد الناصر لم يقبل هذه الشروط، ولمحت الصحف المصرية إلى أن الروس قد تقدموا بشروط أفضل لتمويل السد، وفي نفس الوقت كانت

توجه الاتهامات إلى المساعدات الأمريكية على اعتبار أنها على عكس المساعدات السوفيتية كانت تهدف إلى ربط الدول التي تتلقاها بالسياسة الأمريكية بصورة أو أخرى.

ويبدو أن واشنطن ولندن كانتا تقدران مخاوف العرب من التسلح الإسرائيلي، فحاولتا في أوائل نوفمبر أن تقوما بالوساطة لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي. ففي 9 نوفمبر كرر أيزنهاور عرضه الخاص بقيام أمريكا بصفة رسمية بضمان الحدود العربية-الإسرائيلية بعد الاتفاق عليها. وفي نفس اليوم عرض ايدن وساطته في خطبة ألقاها في النانشن هاوس أشار فيها إلى التوتر المتزايد في الشرق الأوسط، واتهم فيها الروس بتدبير مشروعات شريرة حين قدموا الأسلحة إلى مصر، وعرض تسوية بين العرب وإسرائيل تستند إلى قرارات الأمم المتحدة على أساس حل وسط يقبله العرب والإسرائيليون. وكانت الدولتان الغربيتان طيلة النصف الأول من عام 1955 تدرسان عناصر تسوية للمشكلات الثلاث الرئيسية القائمة بين العرب وإسرائيل: اللاجئون والقدس والحدود-كما كانتا على استعداد لإقراض إسرائيل المال اللازم لدفع تعويضات للاجئين في مقابل الأملاك التي فقدوها. ولكن العرب لم يتنازلوا عن وجهة نظرهم الخاصة بوجوب إتاحة الفرصة للاجئين لكي يعودوا إلى ديارهم-وتحقيقا لهذا الهدف كان من الواجب تعديل حدود إسرائيل بحيث تتمشى مع قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وهو القرار الذي من شأن العودة إليه أن تضم بيوت معظمهم دولة عربية. ولم يكن الإسرائيليون على استعداد للسماح بالعودة إلا لعدد قليل نسبيا من اللاجئين. وبدا أن الأمل الوحيد هو التوصل إلى حل وسط يتيح لبعضهم العودة على أن يتم توطين الباقين في الدول العربية المجاورة. إلا أن هذه المحاولة من جانب الدولتين الغربيتين لم تكلل بالنجاح-فقد استشفت منها إسرائيل ضرورة قيامها بإرجاع أراض إلى العرب وذلك بتقسيم الأراضي التي حصلت عليها طبقا للنظام الذي أقامته هدنة 1949[42] هذا في الوقت الذي وافق فيه عبد الناصر والعرب على تطبيق قرارات الأمم المتحدة: فقد رحبت الدول العربية بخطبة ايدن لأنها أشارت إلى وجوب مراعاة تسوية الحدود لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1947 بالإضافة إلى الوضع القائم بالفعل[43]. ولهذا فان تعنت إسرائيل

كان هو السبب في فشل مبادرة التسوية في عام 1955. وليس ثمة دليل على ما يذهب إليه بيرجر[44] من أن هذا العرض الغربي كان جزءا من خطة مصرية بريطانية لحل النزاع العربي الإسرائيلي وأن جمال عبد الناصر كان على استعداد للتنازل عن بعض المطالب المصرية-برغم شدة معارضة مواطنيه وغيرهم من العرب في مقابل تجميد بريطانيا لحلف بغداد وتعهدها بأن لا تحاول ضم دول عربية أخرى إليه. والجدير بالذكر أن هذا العرض الغربي قد جاء على أثر تحول مصر إلى الاتحاد السوفيتي بحيث أدى رفض إسرائيل لمساعي ايدن وأيزنهاور إلى تقوية جمال عبد الناصر وإضعاف نوري السعيد.

وفي أبريل 1956 أكد عبد الناصر اتجاهه إلى الحياد حين اعترف بالصين الشعبية. ويعزو سير همفري تريفيليان[45] هذا الاعتراف إلى ما ترامى إلى عبد الناصر من أن ايدن اقترح خلال زيارة بولجانين وخروشوف إلى لندن أن تقوم الأمم المتحدة بالعمل على حظر إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط وان الروس اقترحوا على القاهرة الاعتراف بالصين الشعبية توطئة للحصول منها على الأسلحة إذا ما تقرر هذا الحظر. ومهما كانت مبررات هذا الاعتراف، فانه أدى إلى استياء دلاس وسعيه إلى ضعضعة هيبة عبد الناصر في العالم العربي ومن ثم ما بيته من إعلان رفضه لتمويل السد العالي خاصة وأنه بات يعتقد أن الأعباء التي سيلقيها بناء السد على الشعب المصري ستجعل أي دولة متصلة بالمشروع مكروهة جدا[46]. كما أنه استاء من محاولة عبد الناصر ضرب الغرب بالشرق ووصفها بأنها «ابتزاز» لكلا المعسكرين هذا في الوقت الذي ازدادت فيه المعارضة في داخل الولايات المتحدة لمساعدة مصر في بناء السد، وبخاصة من جانب الصهيونيين الذين شنوا حملة ضد حظر مصر مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، ومن جانب أعضاء الحزب الديمقراطي الجنوبيين الذين خشوا أن يؤدي بناء السد العالي إلى الأضرار بمصالح زراعي القطن من الأمريكان. وبالإضافة إلى ذلك كله فان الكونجرس كان غير مستقر حول مفهوم المعونات الأجنبية بوجه عام، فاقترح أن يكون 80٪ من مساهمات أمريكا في مثل هذه المساعدات على شكل قروض. هذا إلى أن مساندي دلاس من الجمهوريين استاءوا مما اعتبروه انحيازا من جانب عبد الناصر

إلى موسكو. ولكي يكشف دلاس مدى جدية العروض السوفيتية الخاصة بالسد العالي تنكر لوعوده السابقة وجاء رفضه لمساعدة مصر بطريقة مسرحية جارحة ثم تلته بريطانيا. وكان موقف دلاس العلني الذي أشار إلى ضعف الاقتصاد المصري مرتبطا بسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية. فلقد كان ثمة اتجاه في وزارة الخارجية يميل إلى المزايدة على الاتحاد السوفيتي بهذا الصدد، في الوقت الذي كان فيه الكونجرس يبدي ميلا إلى قطع المساعدات عن البلدان التي تحاول الإفادة من كلا المعسكرين. وقد رفض دلاس كلا الاتجاهين، على اعتبار أن المزايدة على الروس تمكنهم من إحراز نصر دعائي رخيص وتؤذن بإنضاب موارد الولايات المتحدة، وأن قطع المعونة عن مصر ينم عن قصر نظر، على اعتبار أنه قد يؤدي إلى إرغام البلدان المحتاجة إلى المعونة على مد يدها للاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي يكون معنى هذا الأجراء أن هدف المعونات الأمريكية هو «شراء» الصداقة. وقد أدت محاولة التوصل إلى حل وسط بين هذين الاتجاهين المتعارضين إلى كثير من الجدل حول السياسة الواجب اتباعها إزاء الدول المحايدة. وحينئذ بدا عبد الناصر للأمريكان وقد ازداد ميله إلى الشيوعية, وأن اتجاهاته السياسية لها أثرها على أصدقاء أمريكا وعلى الدول المحايدة- فقد بدأ للجميع أن ضرب الشرق بالغرب أفيد من الانحياز الواضح إلى أحد المعسكرين. ولما كان دلاس يعتقد أن ظروف الاتحاد السوفيتي الاقتصادية لا تمكنه من تقديم الأموال اللازمة لبناء السد العالي، فانه رأى أن من المفيد أن توضح الولايات المتحدة للبلدان الصديقة بالعمل لا بالقول أن تسامحها مع بلدان تفضل البقاء خارج نطاق المحالفات الغربية لا يعني اتباع موقف سلبي إزاء الإهانات التي يوجهها عبد الناصر للغرب بأعماله المتكررة التي تنم عن العداء. وكان من المتوقع أن يمتد أثر ضعضعة الولايات المتحدة لهيبة عبد الناصر إلى أوسع مدى-ومن ثم الطريقة الجارحة التي تم بها رفض تمويل السد العالي.

ولم يتردد عبد الناصر في الرد على إهانة دلاس فأعلن في 26 يولية 1956 تأميم قناة السويس للإفادة من دخلها في تمويل السد العالي. وآذن هذا القرار بفترة جديدة من تاريخ الشرق الأوسط وعلاقات العرب بالغرب بوجه عام وبالولايات المتحدة بوجه خاص.

الهوامش

(1) De Novo, pp.321-3.

راجع الفصل السابق فيما يتعلق بالاتفاقية الإنجليزية-الأمريكية الخاصة بفلسطين.

(2)Ibid, pp 393-4

(3)Speiser, p1-4

(4) وصف آرنست بيفن المنطقة عام 1945 بأنها «القصبة الهوائية للإمبراطورية البريطانية» (Speiser, p. 170) وفي 22 يناير 1948 صرح في مجلس العموم بما يلي: «إن لنا في الشرق الأوسط صداقة طويلة مع العرب. وقد صرحت مرارا وتكرارا للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن الشرق الأوسط عامل حيوي بالنسبة إلى السلام العالمي وأنه كذلك خط الحياة بالنسبة إلى الكومنولث البريطاني». نفس المصدر، ص 214.

(5) Speiser,p185

(6) نفس المصدر، ص 105، ص 247

(7) Eisenhower, Waging Peace, p 25

(8) Sacher, Europe leaver the Middle East, pp 381-3

(9) راجع كتابنا: تاريخ العلاقات المصرية البريطانية (1936-1956).

(10) هناك تساؤل حول من الذي بدأ الفعل أو رد الفعل في الشرق الأوسط: الاتحاد السوفيتي أم الغرب ! وليس ثمة دليل على أن الاتحاد السوفيتي، في الوقت الذي انزعجت الولايات المتحدة من مخططاته الخفية، كان يهدف إلى اتخاذ مبادرات في الشرق الأوسط من شأنها الأضرار بالمصالح الغربية: راجع أيضا:. 8. McLane, Soviet Middle East Relations, p. Fleming, The Cold War & its Origins, Vol. I

(11) CF. Halpern, The Politics of Social Change in the . Middle East and North Africa, pp. 393ff

(12) CF. Lenczowski, The Middle East in World Affairs.pp. 51-347.

(13) راجع Miles Copeland, The Game of Nations-ولو أن كثيرا من معلومات هذا الكتاب مبالغ فيها بحيث تحتاج إلى توخي الحذر في الأخذ بها.

(14) في محادثة جرت بين كافري ومحمد نجيب أشار كافري إلى أن حكومته تخشى تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية شعبها، وعرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها في هذا الأمر.. كما تحدث عن ضرورة ارتباطنا بأحلاف (العالم الحر) راجع مذكرات اللواء محمد نجيب-مجلة الحوادث اللبنانية-بتاريخ 26/10/1973.

(15) كان دلاس في عهد ترومان عفوا في الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة ومن ثم إلمامه التفصيلي بالقضية الفلسطينية. وفي عام 1949 جرت مواجهة بينه وبين الصهيونيين حين تقدم لشغل مقعد في مجلس الشيوخ عن مدينة نيويورك، ولكن تغلب عليه هربرت لهمان المعروف بالصهيونية المتطرفة. ولما كان دلاس مسيحيا شديد التدين فانه كان يعارض الخطط الصهيونية التي كانت تهدف إلى جعل القدس عاصمة للدولة اليهودية ويبدي حماسته لتدويل المدينة. وقد

أدت اتجاهاته هذه المعروفة إلى فشله في الانتخابات.

Robinson Beal, John Foster Dulles, pp115-16.

(16) لم يأخذ العرب التصريح الخاص بحياد أمريكا مأخذ الجد-إذ اعتقدوا بأن الولايات المتحدة صديقة لإسرائيل وحامية لها. ولقد صرح أيزنهاور بما يلي: «لا أعرف ماذا كنت أعمل لو كنت رئيسا حين أثيرت مسألة استقلال إسرائيل. أما الآن فإسرائيل دولة ذات سيادة، ونحن قد تعهدنا بالتزامات سنحافظ عليها». Arakie, p. 109

(17) يرجع تردد العرب في الانضمام إلى الأحلاف الغربية في تلك الآونة إلى الأسباب الآتية:

أ-لم يقبلوا وجود إسرائيل الذي اعتبروه من صنع الإمبريالية الغربية.

ب-اعتبر العرب بقايا الاستعمار الغربي في العالم العربي أكثر تهديدا لاستقلالهم ورخائهم من الإمبريالية السوفيتية البعيدة نسبيا.

جـ-شك القوميون العرب في علاقة التبعية التي يتضمنها التعاون العسكري مع الغرب الذي اعتبروه استعمارا جديدا.

د-كانوا يرغبون في عدم تحول بلادهم إلى ميادين قتال نتيجة لامتداد مسارح الحرب إلى أراضيهم في المستقبل.

(18) Campbell, p.49.

(19) أوضح دلاس في القاهرة - في عرض محادثاته مع نجيب وعبد الناصر وغيرهما من الشخصيات البارزة-انه يتوقع أن تنضم مصر إلى الحلف الغربي المعادي للروس.. CF. Nutting, Nasser, p. 50

(20) كان من المتوخى أيضا أن يزور إيران، ولكنه عدل عن ذلك بعد أن لمس مدى انشغال السلطات الإيرانية بالنزاع مع بريطانيا حول النفط.

(21) أشار دلاس في هذه الخطبة إلى أن دول «الحزام الشمالي»-تركيا وإيران وباكستان-أكثر شعورا «بالخطر الروسي» من الدول العربية، والى أن نظاما للأمن الجماعي لا يمكن فرضه من الخارج، بل لا بد أن ينبع من الداخل نتيجة للشعور بالمصير المشترك والخطر المشترك. وعلى حين تنتظر الولايات المتحدة خلق ارتباط هدفه الأمن المشترك، فبإمكانها المساعدة في تقوية الدفاع المشترك عن البلدان التي تسعى إلى تقوية نفسها لا ضد بعضها البعض أو ضد الغرب، بل لمقاومة التهديد المشترك لكل «الشعوب الحرة».

Gallman. Iraq under General Nuri, p22

(22) كان كافري يشبه عبد الناصر بأتاتورك أو ديفاليرا ويعتبره ثوريا معتدلا من الواجب تشجيعه باعتباره درعا واقيا ضد الشيوعية.

(23) Eden, Full Circle, pp284-5

(24)Fitzsimons, Empire by Treaty, pp108-9

(25) Lacouture, pp209-10

(26) Seale, The Struggle for Syria, pp. 186ff

(27) Britain's Moment, pp180-1

(28) The Struggle for Syria, p101

(29) ردت مصر على حلف بغداد بعقد حلف عسكري مع سوريا والسعودية ثم مع اليمن، أطلق عليه اسم «الحزام الجنوبيد في مقابل «الحزام الشمالي» وهو الاسم الأصلي لحلف بغداد. ويرجع

اشتراك الملك سعود في مهاجمة حلف بغداد-برغم صداقته لأمريكا-إلى ما اعتقده من أن الحلف سيضع المشرق العربي تحت سيطرة الهاشميين الأعداء التقليديين، لآل سعود.

(30) Quoted in: Ionides Devide and Lose, pp141-3

(31) Finer, Dulles over Suez, p37

(32) Lenczowski, The Middle East in World Affairs, pp423-4

(33) Safran, The United States and Israel, pp235-6

(34) Hurewitz, Middle East Politics, pp461-4

(35) Trevelyan, The Middle East in Revolution,pp26-7

(36) Arakie, p118

(37) وقعت سوريا واليمن في عام 1956 اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي لشراء الأسلحة. وافتتح الاتحاد السوفيتي سفارة في كل من ليبيا وتونس.

(38) The Middle East in World Affairs, p. 577 &p558

(39) Middle East Politics, p463

(40) B. Lewis, The Middle East and the West, p132

(41) بعد أسابيع قليلة من عقد صفقة الأسلحة (التشيكية) افتتح مركز ثقافي سوفيتي في القاهرة. وفي يناير 1956 تم عقد اتفاقية بين مصر والاتحاد السوفيتي بقصد التعاون في مجال الذرة. وفي يولية أرسلت بعثة تجارية سوفيتية دائمة إلى القاهرة. ومن الطبيعي أن يستتبع عقد صفقة الأسلحة وصول خبراء عسكريين روس إلى مصر وإيفاد بعثات عسكرية مصرية إلى الاتحاد السوفيتي.

(42) Hurewitz, op. cit., p466

(43) Arakie, pp40-2

(44) Berger, The covenant the Sword, p195

(45) Op.cit., p34

(46) Eistnhower, op. cit., p32

4 مبدأ أيزنهاور ونظرية ملء الفراغ

كان لتأميم قناة السويس صداه في الوطن العربي باعتباره مثلا يحتذى في مناهضة السيطرة الغربية. أما الغرب فقد اعتبر القرار لطمة موجهة إليه فقد خشيت الدول الغربية أن يكون له صداه في الدوائر العربية، وخاصة في البلدان الخاضعة للاحتكارات الغربية التي كان من المتوقع أن تقتدي بمصر. ومنذ اللحظة الأولى بدا أن حكومتي لندن وباريس-وثيقتي الصلة بشركة قناة السويس-قد قررتا ضرب مصر ضربة قوية يكون لها صداها في العالم العربي: فقد احتجتا على قرار التأميم وبدا من احتجاجهما انهما لن توافقا على استلام مصر للقناة حتى بعد انتهاء امتياز الشركة، ثم جمدت بريطانيا والولايات المتحدة أرصدة مصر وحجزت فرنسا جميع أرصدة مصر وأموالها. وحاولت الدول الثلاث التشهير بقرار الحكومة المصرية الذي اعتبرته تهديدا للملاحة العالمية، ولمحت إلى أن رئيس مصر ربما استخدم القناة لأغراض سياسية قومية. كما قررت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية منه اللحظة الأولى استخدام

القوة وبدأتا في القيام بالاستعدادات اللازمة. إلا أن الولايات المتحدة لم تشاطر بريطانيا وفرنسا اتجاهاتهما، خاصة وأن تأميم القناة لم يصبها كما أصاب لندن وباريس-فلم يكن يمر بقناة السويس سوى 15٪ من البترول الأمريكي المستورد. وبالإضافة إلى ذلك فان واشنطن كانت تخشى ثورة العرب الذين يمتلكون معظم بترول الشرق الأوسط، وأن يؤدي لجوء بريطانيا وفرنسا إلى استخدام القوة ضد مصر إلى حرب عالمية قد تدفع مصر والعرب جميعا إلى جانب الاتحاد السوفيتي بصورة نهائية، خاصة وأن دلاس قد أبدى جزعه للهجوم العنيف الذي تجاوبت أصداؤه في الشرق الأوسط ضد العراق وحلف بغداد وكان يخشى أن يؤدي تحدي أمريكا لاتجاه الوحدة العربية الذي يتزعمه عبد الناصر إلى ضعف احتمال اكتساب جانب مصر والعربية السعودية وتكتيلهما في صف المشروعات الغربية ضد الاتحاد السوفيتي. ولما كانت الولايات المتحدة على وشك خوض معركة انتخابية لتجديد رئاسة أيزنهاور، فأنها كانت تفضل حسم الخلاف سلميا عن طريق المؤتمرات. ورغم عدم ميل دلاس لحياد عبد الناصر وتقاربه مع الكتلة السوفيتية، فان وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن على استعداد لإسقاطه من الحساب باعتباره حالة ميئوسا منها. فهي تهتم بالعلاقات الأمريكية-العربية بوجه عام، ومن ثم اعتقاد مسئوليها بضرورة الإبقاء على حل وسط مؤقت مع الزعيم المصري حتى يمكن التوصل إلى حل للمشكلة، وترى أن السياسة الأمريكية لا يجب أن تأخذ شكلا متشددا بالرغم من الاستفزازات التي وجهها عبد الناصر إلى الغرب بوحه عام والولايات المتحدة بوجه خاص. ورغم أن الدوائر الرسمية في واشنطن لم تكن توافق على استيلاء عبد الناصر على مؤسسة أجنبية، فإنها كانت تعارض كذلك في استعمال القوة دفاعا عن المصالح الغربية. وفي سياق الاتصالات التالية التي جرت بين واشنطن ولندن وباريس حاول دلاس أن يثني باريس ولندن عن اتخاذ إجراء عسكري ضد عبد الناصر في الوقت الذي وعدهما بمساندته الكاملة لاسترجاع حقوقهما بأساليب لا تتميز بالعنف وان تكن غامضة وغير مؤكدة[1]. وهكذا نجد دلاس يدلي في 3 أغسطس بتصريح جاء فيه: «إن من غير المعقول أن تستغل دولة واحدة لمصلحتها الخاصة وحدها مجرى مائيا يخضع لنظام دولي أقرته معاهدة وقع عليها وتتوقف

عليها حياة عدد من الدول». وكانت الولايات المتحدة في اليوم السابق قد اشتركت مع بريطانيا وفرنسا في تأكيد الصفة الدولية للقناة، ولوحت معهما بأن الإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية «يعرقل حرية وأمن القناة بالشكل الذي أكدته اتفاقية 1888». فرغم أن الدول الثلاث لم تعارض التأميم باعتباره حقا من حقوق سيادة الدولة، إلا أنها اعتبرت الخطوة التي اتخذتها مصر «انتهاكا للحقوق الأساسية للإنسان».

أما الاتحاد السوفيتي فقد ساند مصر في موقفها الذي كان يستند إلى حق الحكومة المصرية الشرعي في ممارسة سيادتها على أراضيها وأكد اهتمامه بحرية الملاحة في القناة. وصرح خروشوف بأن مصر قد تصرفت تماما في نطاق حقوقها وأنها لم تخرق القانون الدولي بأي شكل من الأشكال وأن التأميم على أي حال لم يمس مصالح الغرب فيما يتعلق بحرية المرور في القناة. ولم ترفض الحكومة السوفيتية فكرة مؤتمر لندن الذي اقترحه دلاس لمناقشة النتائج المترتبة على تأميم القناة، وان أعلنت أنه يعد تدخلا في شئون مصر وذهبت إلى أن بالإمكان تسوية مشكلة القناة تسوية سلمية. وندد الاتحاد السوفيتي بشدة بمحاولات الغرب للضغط على مصر، وطعن في الأساس الذي دعيت طبقا له الدول التي اشتركت في مؤتمر لندن على اعتبار أن أغلبيتهم كانت في التكتلات العسكرية الغربية: كحلف الأطلنطي وحلف بغداد وحلف جنوب شرقي آسيا. أما مصر فقد رفضت الاشتراك في المؤتمر ودعت الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة الموقعة في عام 1888 والدول التي تمر سفنها في القناة إلى مؤتمر عالمي هدفه عقد اتفاق يؤكد ضمان حرية الملاحة، وبنت موقفها على أن مؤتمر لندن ليس له حق مناقشة مسألة تتعلق بسيادتها. ووقفت إلى جانبها جميع البلدان العربية التي استنكرت تلويح فرنسا وبريطانيا باستخدام القوة وهددت باتخاذ إجراءات إيجابية ضد الدولتين. وشهد يوم 16 أغسطس الذي افتتح فيه مؤتمر لندن إضرابا عاما في كل البلدان العربية التي وقفت تساند مصر وتشد أزرها.

وفي مؤتمر لندن نوقشت مختلف المقترحات وبسطت الدول الغربية الثلاث وجهات نظرها، ثم تبلورت خطتها في اقتراح تقدم به دلاس وأدخلت عليه بعض التعديلات وأقرته الدول الثلاث ومعها خمس عشرة دولة من الدول الأربع والعشرين المشتركة في المؤتمر. وقد نص اقتراح دلاس على أن

الحل السليم يجب أن يحترم حقوق مصر المستمدة من سيادتها، بما في ذلك حقها في تعويض عادل منصف نظر استخدام القناة ويضمن من جهة أخرى حرية الملاحة في القناة باعتبارها ممرا مائيا دوليا طبقا لاتفاقية الآستانة. أما مؤتمر لندن الثاني فقد انعقد في 31 سبتمبر وقرر تشكيل «جمعية المنتفعين بقناة السويس» التي تمخض عنها تفكير دلاس وكان الهدف منها في الأصل هو أن تقوم بتسليم رسوم المرور في القناة التي كان من المتوقع أن تقتسم فيما بعد بين مصر وشركة القناة المؤممة، وأن تراقب حرية الملاحة في القناة التي ضمنتها المعاهدات. وقد تشكلت هذه الجمعية في أكتوبر 1956، ولكن سرعان ما اتضح أن دلاس كان يعتبرها أداة لتحصيل الرسوم بالنيابة عن مصر، مما أغضب كلا من إنجلترا وفرنسا. وفي 11 سبتمبر أجاب ايزنهاور على سؤال وجه إليه في مؤتمر صحفي بأنه لن يكون طرفا في العدوان، ملمحا إلى أن بريطانيا وفرنسا لا عبد الناصر هما المعتديتان. وبعد يومين ألقى دلاس قنبلة ففي مؤتمر صحفي بشأن جمعية المنتفعين أعلن أن الولايات المتحدة غير مستعدة لمساندة الجمعية باستعمال القوة وأن الجمعية «لا يقصد منها أن تضمن أي شيء لأي طرف». وهكذا اتسعت شقة الخلاف بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية. فلقد لجأت بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن لكي تظهرا للرأي العام العالمي أنهما قد استهلكتا كل الوسائل بحيث لم يبق أمامهما سوى التدخل المسلح. وكان الإنجليز قد أبدوا رغبتهم من قبل في اتخاذ هذه الخطوة، ولكن دلاس رجاهم ألا ينفذوها وقدم مشروع «جمعية المنتفعين» للضغط على عبد الناصر وإرغامه على التفاوض. و قد رجع وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا من مناقشات مجلس الأمن وقد فشلا في إغراء دلاس بأن ينصح سفن الولايات المتحدة بدفع رسوم المرور في القناة إلى جمعية المنتفعين بدلا من الحكومة المصرية. وحينئذ تهيأ الجو للاتفاق الثلاثي البريطاني-الفرنسي-الإسرائيلي[2] على مهاجمة مصر وهو ما بدأ تنفيذه في 29 أكتوبر.

وفي 5 نوفمبر بعث الزعيم السوفيتي بولجانين بعدد من الخطابات إلى واشنطن ولندن وباريس وتل أبيب وطلب من الرئيس أيزنهاور أن يصدر تعليماته إلى الأسطول السادس لكي يتعاون مع الأسطول السوفيتي والقوات الجوية السوفيتية لإيقاف المعتدين. وأفهم بولجانين كلا من ايدن ورئيس

الوزراء الفرنسي جي موليه أن العدوان الثلاثي قد يؤدي إلى إشعال حرب عالمية ثالثة وأن الاتحاد السوفيتي شديد التصميم على استعمال القوة للقضاء على المعتدين وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط. واهم من هذا ما أشار إليه الزعيم السوفيتي من ضعف بريطانيا وفرنسا في مواجهة الاتحاد السوفيتي واحتمال تعرض الدولتين الغربيتين للهجوم بالصواريخ الموجهة. ووجه بولجانين أشد خطاباته لهجة إلى بن جوريون وفيه جاء أن وجود إسرائيل ذاته موضع للتساؤل. وبدا لبعض الوقت أن الحكومة السوفيتية قد قررت إرسال قواتها إلى الشرق الأوسط. في الوقت الذي اشتعلت فيه ثورة المجر. ويتضح من التوقيت السوفيتي أن التهديدات التي وجهتها موسكو لم تصدر إلا بعد التأكد من أنه لن يتلوها تدخل عسكري. ولم ترسل خطابات بولجانين إلى كل من لندن وباريس وتل أبيب إلا بعد أن اتضح أن الولايات المتحدة لن تتدخل، ولم يصدر التصريح الرسمي السوفيتي الخاص بإرسال «المتطوعين» إلى مصر (١١ نوفمبر) إلا بعد أن بدأ تنفيذ قرار وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن بمبادرة من الولايات المتحدة.

أما أيزنهاور ودلاس فقد غضبا لان إنجلترا وفرنسا لم تأخذا رأيهما حين قررتا شن الهجوم المسلح على مصر، فقد كانا ينظران إلى الموقف من زاوية انتخابات الرئاسة المقبلة والموقف في الشرق الأوسط واحتمال تدخل الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط بقواته المسلحة[3]. فحين بدأ العدوان الثلاثي أحس دلاس باحتمال انهيار كل ما سعى إليه وتفاءل بصدده كحلف شمال الأطلنطي واحتواء الاتحاد السوفيتي. واعتقد أن الموقف قد يؤدي إلى الانهيار السياسي في الشرق الأوسط ونشوب حرب عالمية ثالثة. فالعمل الذي أقدمت عليه حليفتا الولايات المتحدة الغربيتان كان يبدو مؤذنا بضياع كل آسيا من قبضة الغرب في الحرب الباردة. على اعتبار أن الدول المستقلة حديثا عن الاستعمار الغربي كان لا بد أن تجد في الاتحاد السوفيتي نصيرا لها وأن تقارن الدعاية السوفيتية بالأعمال التي تقترفها الدولتان الغربيتان وهي أعمال لا تخرج عن نطاق سجلهما الاستعماري السابق. هذا إلى أن الولايات المتحدة رأت أن استيلاء فرنسا وبريطانيا على قناة السويس لا بد وان يستتبع حرب عصابات شبيهة بتلك التي كانت تواجهها فرنسا في الجزائر، وأن هجوم الدولتين على مصر سيؤدي إلى إغلاق قناة السويس

وتخريب أنابيب النفط المتدفق من الخليج وان أوروبا الغربية ستعاني عجزا كبيرا في البترول-وهو ما حدث بالفعل-خاصة وأن حصول بريطانيا وفرنسا على البترول الأمريكي يتطلب دولارات لا تمتلكها الدولتان. وهكذا فان السياسة الأمريكية بدت متناقضة وملتوية[4]، فمن ناحية كان التحالف الغربي عرضة للانهيار إذا لم تقف الولايات المتحدة بثبات إلى جانب بريطانيا وفرنسا، كما كان أيزنهاور بوجه خاص حزينا للخلاف الذي نشب بينه وبين يده اليمنى بريطانيا. ومن ناحية أخرى فلم يكن دلاس هو المعارض الوحيد للكولونيالية الغربية، بل كان يشاركه في ذلك معظم الأمريكان الذين كانوا يشعرون بأن بريطانيا لا تزال تعيش في القرن التاسع عشر. وبالإضافة إلى ذلك فان دلاس قد استشاط غضبا لان العمل الذي أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا قد حال بينه وبين تنفيذ ما خططه من تدابير إزاء ثورة المجر وآذن بانهيار الأمم المتحدة، في الوقت الذي غضب فيه أيزنهاور لان حلفاءه قد أعلنوا الحرب على مصر دون أخذ إذنه أو إحاطته علما بنواياهم. وكان الرجلان يخشيان قوة الاتحاد السوفيتي ومخططاته ومناصرته لجمال عبد الناصر والقومية العربية، ويشكان في أن موسكو تزمع إرسال قوات إلى الشرق الأوسط بحجة الوقوف إلى جانب مصر والعرب[5]. وهكذا ضغطت واشنطن على لندن وباريس وأرغمتهما على عدم متابعة أهدافها-ففي صبيحة يوم 6 نوفمبر اتصل مكميلان-وزير مالية بريطانيا-بواشنطن وطلب منها المساعدة المالية لمواجهة تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، بما في ذلك حصة بريطانيا في صندوق النقد الدولي. وكان رد واشنطن أنها لن توافق على دعم بريطانيا ماليا إلا إذا أعلنت وقف إطلاق النار في منتصف ليلة نفس اليوم[6] ووافق ايدن على ذلك وتلته فرنسا وإسرائيل.

وهكذا أثبتت حملة السويس أن بريطانيا لم تعد الدولة العظمى التي عرفها العالم حتى ذلك الوقت بحيث يمكنها إملاء إرادتها سواء باللجوء إلى القوة المسلحة أو بالتهديد باستعمالها أو بتصدر موائد المؤتمرات الدولية-بل لقد أثبتت حملة السويس أن زعامتها للعالم الغربي قد أفلتت منها بعد أن خرجت الولايات المتحدة من عزلتها واتبعت سياسة عالمية إيجابية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان دلاس شديد الشعور بهذا الدور الجديد الذي خلع على الولايات المتحدة، فحاول أن يلقن حلفاءه الغربيين الدرس

الخاص بأن زعامة. الغرب قد انتقلت من أوروبا إلى العالم الجديد. فحين احتدمت أزمة السويس كان على الولايات المتحدة أن تختار ما بين تنديد الأمم المتحدة بحلفائها أو أن تتولى هي مهمة هذا التنديد، واضعة بذلك نفسها على رأس الكتلة الحيادية العربية-الآسيوية بهدف الحيلولة دون تزعم الاتحاد السوفيتي للجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ قرار بالأغلبية ضد إنجلترا وفرنسا، وأن يكن موقف الولايات المتحدة يتضمن إهانة كبرى في نظر الملايين من شعوب الحلفاء الغربيين. فإذا ما نجحت الأمم المتحدة في وقف القتال تدعمت سلطتها وأمكن استعمالها في مناسبات أخرى. وهكذا صوتت الولايات المتحدة في جانب قرار وقف إطلاق النار الذي حصل على أغلبية 64 صوتا ضد 5 أصوات.

وكان من المقيض للظروف أن تكشف عن ثمن «التهدئة». ففي اليوم التالي لتزعم دلاس للأمم المتحدة في التنديد بالدول الثلاث المعتدية، توجه إلى المستشفى حيث وضع الخطوط العامة لمبدأ أيزنهاور الذي أعد العدة لتنظيم شئون الشرق الأوسط بالدبلوماسية السرية وتوزيع الأموال سرا واصطناع القوة والانفراد بالعمل. وهكذا انتقل دلاس من مرحلة الدفاع البليغ عن ميثاق الأمم المتحدة إلى محاولة سد ثغرة كبيرة في مخطط تطويق العالم الشيوعي واستكمال امتداد «السلام الأمريكي» إلى شتى أنحاء العالم. فعلى حين أن الولايات المتحدة قبل أزمة السويس كانت في أغلب الأحوال الشريك الأصغر لبريطانيا، وكانت السياسة الأمريكية تبدو حينئذ وقد حكمتها ضرورة دعم قوة المنطقة وبالتالي مساندة بريطانيا بتفضيل بعض دول المنطقة دون إغضاب بعضها الآخر والاحتفاظ بعلاقات ودية مع الجميع، فإنها بعد أزمة السويس طفقت تراجع سياستها على أثر انهيار النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط نتيجة لحملة السويس وازدياد التغلغل السوفيتي في المنطقة. فقبل انقشاع آخر آثار حرب السويس سعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ الخطوة الأخيرة في عملية تدخلها في شئون الشرق الأوسط والى أن تتحمل وحدها مسئولية الدفاع عن نفوذ الغرب في المنطقة. فانهيار وضع بريطانيا منذ عام 1945 قد سجل انهيار النظام الذي قام منذ جيل وهذا العامل في حد ذاته كانت له أهميته، على اعتبار أن انسحاب بريطانيا قد ترتبت عليه سلسلة من الثورات السياسية في الشرق

الأوسط. ومن زاوية السياسة الدولية أدى هذا الانسحاب إلى التنافس المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط لان هوايتهول أصبحت عاجزة عن تحمل عبء الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط في وجه سياسة سوفيتية نشطة سواء أكانت هذه السياسة محتملة أو واقعة بالفعل هذا في الوقت الذي سعت فيه مصر إلى فرض زعامتها في المشرق العربي مستعينة في ذلك باستغلال تناقضات السياسة الدولية والمحلية. حينئذ كان يبدو وضع الغرب يواجه خطرا مزدوجا: (أولا) التهديد الذي يمثله تزايد نفوذ عبد الناصر وتفسيره الخاص لنوع القومية العربية التي يدعو إليها والتي وضحت معاداتها للغرب (ثانيا) ازدياد النفوذ السوفيتي الناتج عن الموقف الذي اتخذته موسكو خلال حرب السويس، وهو الموقف الذي أثر إلى حد كبير في الجماهير العربية التي اعتبرته المسئول الأول عن فشل العدوان الثلاثي. وهكذا فحين اهتزت هيبة بريطانيا وقوتها في الشرق الأوسط خشيت واشنطون أن تتعرض «للخطر السوفيتي-الناصري» آخر الحكومات الحربية الصديقة وما تبقى من القواعد الغربية واحتياطيات البترول في المنطقة. ومن ثم أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو صد هذا الزحف والقضاء عليه حيثما كان ذلك ممكنا. وكانت النتيجة هي تحول الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين أوائل عام 1957 وأواسط عام 1958 إلى مجال للصراع الدبلوماسي الذي كاد يصل إلى حافة الحرب بين الولايات المتحدة تساندها بعض الحكومات العربية، والقومية العربية على النمط الناصري يساندها السوفيت.

وكتمهيد لاضطلاع الولايات المتحدة بمسئولياتها الجديدة كان لا بد من تصفية آثار العدوان. فما حل 22 ديسمبر 1956 حتى كانت بريطانيا وفرنسا قد جلتا عن مصر، وبعد ذلك بشهر جلت إسرائيل عن سيناء مفسحة الطريق لقوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة التي كانت في طريقها لشغل مركز قيادتها في غزة. إلا أن بن جوريون-فيما وصفه ايدن في مذكراته «بالشجاعة الممتازة»-كان لا يزال يتحدى ضغط أيزنهاور المتواصل عليه من أجل الجلاء عن قطاع غزة وموقع شرم الشيخ على مضيق تيرن. وفي أواسط فبراير 1957 ذهب دلاس إلى أن الولايات المتحدة قد بذلت أقصى ما في وسعها لتسهيل مهمة انسحاب إسرائيل، وأن بذل جهد آخر

من شأنه أن يهدد النفوذ الغربي حين يقتنع العرب بأن الولايات المتحدة تطوع سياستها لرغبات الصهيونيين الأمريكان، وأن أمل العرب الوحيد هو في الارتباط الشديد بالاتحاد السوفيتي ومن ثم ما كان من اصطناع واشنطن لكل من الضغط واللين مع إسرائيل. ففي برقية بعث بها ايزنهاور إلى بن جوريون حذر من أن تحدي إسرائيل «سيعكر العلاقات (بينها) وبين دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك الولايات المتحدة». ورد الإسرائيليون على هذا التحذير بأنهم على استعداد لان يستغنوا عن مساعدة الولايات المتحدة ولان يحرضوا على شن حملة سياسة كبرى من جانب الصهيونيين في واشنطن. حينئذ اتحد كل من دلاس ووزير الخزانة جورج همفري وممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة هنري كابوت لودج في الاعتقاد بأن «على البيت الأبيض أن يتصدى لكل من الكونجرس وإسرائيل». وفي تلك الأثناء تكونت أغلبية كبيرة في الأمم المتحدة تطالب بالعقوبات وتقدمت الكتلة العربية-الآسيوية بمشروع قرار يطالب بقطع كل معونة عن إسرائيل إذا لم يكتمل انسحابها. وفي ١١ فبراير سلم دلاس إلى السفير الإسرائيلي أبا إيبان مذكرة تضمنت ما أزمعت الولايات المتحدة تقديمه لإسرائيل في مقابل انسحابها-ففي مقابل «الانسحاب الإسرائيلي السريع وغير المشروط» تتعهد الولايات المتحدة بأن تعلن اعتبارها خليج العقبة «مياها دولية لا يحق لأي دولة أن تعرقل المرور الحر فيها» وان الولايات المتحدة على استعداد «لممارسة حق المرور الحر والبريء والانضمام إلى الآخرين لضمان الاعتراف العام بهذا الحق». وبمعنى آخر كانت الولايات المتحدة على استعداد لإرسال سفينة أمريكية تخترق مضيق تيران مع ما يتضمنه ذلك من مقامرة واشنطن بسمعتها وسلطتها في سبيل المحافظة على حرية المرور. كما أكدت الولايات المتحدة للإسرائيليين أن الأمم المتحدة ستضع قوات في غزة بإمكانها الحيلولة دون غارات الفدائيين الفلسطينيين عبر الحدود. ولكن الإسرائيليين لم يرضخوا إلا أمام الضغط المتزايد من جانب حكومة ايزنهاور التي كادت تصدر قرارا من الأمم المتحدة بقطع كل أشكال المساعدة لإسرائيل سواء أكانت مساعدات عامة أم خاصة. وسلم بن جوريون بالمطالب الأمريكية في الوقت المناسب بهدف الحيلولة دون التصويت على مشروع القرار. وجلا الإسرائيليون عن غزة في 7 مارس،

وفي 16 مارس جلوا عن شرم الشيخ حيث تقرر إرسال قوات الطوارئ الدولية حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه التوصل إلى إجراءات دائمة تضمن حرية الملاحة[7]. وهكذا كانت إسرائيل هي المستفيد الوحيد من العدوان الثلاثي-فقد ضمنت حرية الملاحة في مضيق تيران وأمكنها تفادي هجمات الفدائيين من قطاع غزة نتيجة لوجود قوات الطوارئ الدولية على الجانب المصري من خطوط الهدنة. وازدادت هيبة أمريكا في العالم العربي مؤقتا نتيجة لموقف واشنطن الصلب دفاعا عن حقوق مصر، ولكنها لم تلبث أن ضعفت نتيجة لدفاع دلاس علنا عام 1957 عن مبدأ حرية الملاحة في خليج العقبة-وما لبثت دعاية القاهرة أن ذهبت إلى انه على الرغم من إصرار واشنطن على انسحاب إسرائيل من مصر، فأنها تعهدت في الواقع بضمان أهداف إسرائيل من الحرب بما في ذلك فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية[8].

وهكذا تهيأ الجو للسياسة الأمريكية الجديدة التي أذن بها إعلان مبدأ أيزنهاور الذي كان الهدف منه مواجهة ما اعتقد دلاس وايزنهاور انه تهديد روسي داهم للشرق الأوسط خلال فترة القلق التي تلت العدوان الثلاثي. فقد اعتقد دلاس أن الروس قد ينتهزون الفرصة لمحاولة السيطرة على المنطقة أما عن طريق الهجوم المسلح أو عن طريق التآمر الداخلي، خاصة وان القوات السوفيتية البرية والبحرية والجوية كانت محتشدة على أهبة الاستعداد على حدود الشرق الأوسط في بلغاريا ومنطقة البحر الأسود وأوكرانيا والقوقاز وأواسط آسيا. هذا إلى أن الغزو البريطاني-الفرنسي الفاشل قد أعقب فراغا في النفوذ حين تضعضع وضع بريطانيا في العالم العربي، وبذلك انهار رادع قوي للتغلغل الشيوعي من وجهة النظر الأمريكية، خاصة وقد دل تدخل الاتحاد السوفيتي العسكري في المجر على استعداده لاستعمال القوة المسلحة في مناطق أخرى وبخاصة في العالم العربي. لهذا اتضح لدلاس وجود ثلاثة أشياء ما يستطيع السوفيت إنجازه-مغريات التدخل-عدم وجود أية روادع أخلاقية. هذا إلى اقتران التهديد العسكري بخشية التآمر الداخلي-فقد تمهد السبيل للتغلغل والدعاية الشيوعيين بفعل الأزمة المالية التي حلت بالبلدان التي حرمت من الموارد البترولية نتيجة لإغلاق قناة السويس وتخريب أنابيب النفط المارة عبر سوريا أثناء العدوان

الثلاثي. وبدا حينئذ أن تخلي الغرب التدريجي عن حقوقه وقواعده منذ العدوان الثلاثي قد نقل ميزان الالتزام والقوة في نطاق نظام الأمن الغربي من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة وبالتالي تحول الردع الغربي للوجود السوفيتي في الشرق الأوسط من الاعتماد على الأسلحة التقليدية التي يديرها الإنسان في قواعدها الأرضية إلى الاعتماد على الأسلحة النووية الأوتوماتيكية التي يزداد تمركزها في البحار. حقيقة أن الولايات المتحدة حصلت على قواعد في المغرب وليبيا والسعودية وتركيا، إلا أنه جرى تجنب هذه القواعد خشية أن تعتبر توسعا إقليميا وتؤدي إلى اضطرابات وطنية معادية للولايات المتحدة. وهكذا ازداد التركيز على الأسطول السادس الرابض في البحر المتوسط والذي كان حجمه يتزايد باستمرار. وهذا الأسطول مزود بمظلة جوية وبقوات مقاتلة، وبإمكانه-في حالة نشوب أي أزمة-أن يستدعي الإمدادات الأمريكية من أوربا، خاصة وقد تحسن النقل الجوي سواء من القارة الأوروبية أو من الولايات المتحدة[9].

وهكذا قرر أيزنهاور ودلاس التصدي للروس في الشرق الأوسط-وقد أدلى دلاس بالتصريح التالي «إن زعماء الشيوعية الدولية سيركبون كل المخاطر من أجل السيطرة على الشرق الأوسط»-وكان هدف واشنطن من إعلان مبدأ أيزنهاور ما يلي:

أولا: إفهام الروس أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض غمار الحرب في سبيل التصدي لغزوهم للشرق الأوسط.

ثانيا: تقوية الحكومات الصديقة التي يتهددها عبد الناصر وأعوانه.

ثالثا: إيجاد وسيلة أخرى-غير المعاهدات والمحالفات-بإمكان الحكومات التي تخشى تهديد السوفيت أو عبد الناصر أن تلجأ إليها من أجل الارتباط بوضوح بالولايات المتحدة.

حقيقة أن مبدأ ايزنهاور قد أشار حين صدوره إلى توفر الحماية اللازمة للتصدي للعدوان السافر وحده، ولم يشر إلى خطر الناصرية إلا باعتبارها عدوانا من جانب دولة «تسيطر عليها الشيوعية الدولية». إلا أن الأحداث قد أثبتت أن ذلك لا يعدو أن يكون صياغة دبلوماسية الهدف منها إعطاء المبدأ شكله الدولي اللازم وتسهيل تحقيق الهدف الخاص بتكتيل الحكومات الصديقة حوله بصراحة. إلا أن الحكومة الأمريكية لم تقيد حريتها في

العمل-فهي في حل من أن تفسر المعنى الذي تعلقه على مبدئها وفق ما يحلو لها. وكتمهيد لإصدار المبدأ أصر دلاس برغم معارضة مجلس الشيوخ-على مساندة قرار الأمم المتحدة الخاص بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي استولت عليها خلال الحرب الأخيرة: فقد كان يود أن يوفر مناخا مناسبا في العالم العربي لإعلان السياسة الأمريكية الجديدة التي كانت واشنطن تتوقع أنها ستجد قبولا عاما. فقد كان من المتوقع أن تشعر دول حلف بغداد بأن أزرها قد اشتد كما لو كانت الولايات المتحدة قد اشتركت بالفعل في الحلف، كما سيرحب نقاد الحلف وأعداؤه في العالم العربي وخارجه بعدم انضمام الولايات المتحدة إليه. أما إسرائيل فقد كان من المتوقع أن ترحب بتدخل الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط ومحافظتها على استقلال الدولة اليهودية وسلامة أراضيها. كما كان من المتوقع أن يرحب أصدقاء الولايات المتحدة الأوروبيون بزعامتها الصلبة، في الوقت الذي سيرحب فيه المواطنون داخل الولايات المتحدة بعدم تعميم المعونات على دول المنطقة: إذ أن الدول التي تتعهد بمقاومة الشيوعية هي وحدها التي تستحق المساعدة دون اشتراط اشتراكها في نظام الأمن الغربي. وكان دلاس من جانبه على يقين من ضرورة انفراد الولايات المتحدة بتوزيع المساعدات المرتبطة بمبدأ ايزنهاور. فلا شيء-في رأيه-يشجع على انتشار الشيوعية مثل ارتباط الولايات المتحدة بكل من بريطانيا وفرنسا.

وفي أول عام 1957 أخبر ايزنهاور زعماء الكونجرس بأن «الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا». ومنذ ذلك الوقت سيطرت على سياسات واشنطن الخاصة بالشرق الأوسط فكرة «ملء الفراغ» الناتج عن اطراد ضعف بريطانيا وفرنسا وبدء اختفائهما من المنطقة-باعتبارهما قوتين سياسيتين-نتيجة لحرب السويس. وفي 5 يناير-في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تحاول في الأمم المتحدة بالضغط المباشر أن تحقق انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية، حول أيزنهاور نظره إلى الخطر السوفيتي الذي يتهدد الشرق الأوسط. ففي الخطاب الذي ألقاه في الكونجرس في ذلك اليوم صرح بما يلي: «لقد أسهمت الشيوعية الدولية في تفاقم كل هذا القلق (في الشرق الأوسط) بعد أن إثارته.... إن روسيا لا تصطنع في الشرق الأوسط سوى سياسة

القوة فإذا ما وضعنا نصب أعيننا هدفها الصريح الخاص بتحويل العالم إلى الشيوعية، سهل علينا فهم طموحها إلى السيطرة على الشرق الأوسط... (فإذا ما تحقق لها ذلك) تعرضت أوروبا الغربية للتهديد وانهار أثر مشروع مارشال حلف شمال الأطلنطي، وتعرضت شعوب آسيا وأفريقيا الحرة لخطر شديد». ومضى أيزنهاور فاقترح صدور بيان مشترك من جانب كل من الرئيس والكونجرس يتضمن النقاط الثلاث الآتية: (أ) السماح بتعاون الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط لدعم القوة الاقتصادية لهذه الدول-ومن ثم مطالبته المجلس بالموافقة على منحة قدرها مائتا مليون دولار سنويا لكي ينفقها كما يتراءى له. (ب) تخويل الرئيس إنفاق المبالغ التي يتم رصدها بالفعل لمساعدة أي دولة أو مجموعة من الدول تحتاج أما إلى مساعدات أو إلى تعاون عسكري. (جـ) السماح باستعمال «قوات الولايات المتحدة العسكرية لضمان وحماية وحدة أراضي واستقلال الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة حتى يمكنها التصدي للعدوان المسلح الصريح الذي تشنه أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية». وفي 9 مارس وافق الكونجرس على مبدأ أيزنهاور باعتباره قرارا مشتركا. وفي نفس اليوم كلف أيزنهاور جيمس رتشاردز الرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية بالمجلس وهو الذي كان قد تم تعيينه منذ وقت قصير مساعدا للرئيس لشئون الشرق الأوسط-بتقديم مبدئه إلى دول الشرق الأوسط خلال رحلة يقوم بها لشرح أهدافه وكتابة تقارير عن أحسن وسائل تنفيذه. وفي 23 مارس انضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد.

ورغم أن مبدأ أيزنهاور قد وجه إلى الشرق الأوسط ككل (بما في ذلك المنطقة الممتدة من باكستان إلى المغرب)، فانه كان موجها بوجه خاص إلى المشرق العربي حيث كانت النجاحات السوفيتية والنشاطات الشيوعية المحلية أوضح منها في أي مكان آخر. ومن ثم فان مبدأ ايزنهاور كان يكمل مبدأ ترومان الذي ركز على التهديد السوفيتي لدول الحزام الشمالي غير الحربية. وعلى حين أن المبدأ الجديد كان يكمل المبدأ القديم فانه كان يختلف عنه في أنه ألزم القوات الأمريكية بالدفاع عن البلدان التي تواجه التهديد. وكان كل ذلك يعكس مخاوف الولايات المتحدة من أن تواجه وحدها الشيوعية الدولية في منطقة حيوية بالنسبة إلى «العالم الحر» كالشرق الأوسط.

فلقد كان من الواجب تحديد الخطر بوضوح وتحريك الإرادة الأمريكية لمواجهته، بحيث لم يعد ثمة مجال للمساومة أو لإنصاف الحلول-فعلى الدولة العربية التي تقبل المبدأ أن تعلن صراحة وقوفها ليس فقط ضد الاتحاد السوفيتي بل أيضا ضد دولة عربية مجاورة توصف بأنها واقعة تحت سيطرة الشيوعية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك فحين طالب مبدأ ايزنهاور بالوقوف ضد المعسكر الشرقي، فانه سد الطريق أمام احتمال تعاون العرب مع الغرب دون شروط سياسية. وكان كل ذلك من نقاط ضعف السياسة الجديدة المرتبطة بالمفهوم التحكمي للشئون الدولية المرتبط باسم جون فوستر دلاس. حقيقة أن صياغة مبدأ أيزنهاور حاولت تجنب بعض الأخطاء التي ارتكبت خلال تشكيل حلف بغداد وأثناء أزمة السويس، وأن واضعيه لم يسعوا إلى الضغط على مزيد من الدول العربية لدفعها إلى الانضمام إلى أحلاف عسكرية جديدة. وحقيقة أيضا أن المبدأ لم يشر إلى التدخل العسكري في أي من البلدان إلا إذا رغبت في مثل هذه المساعدة وكانت جديرة بها (وكان من المفروض أن يقتصر التدخل على حالة التعرض لهجوم «الشيوعية الدولية» أو أي بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية وبذلك يتسنى تجنب حالة الصراعات الناتجة عن منافسات محلية). وحقيقة كذلك أن أيزنهاور قد فاق ايدن في تفهمه للنتائج المترتبة على العدوان الثلاثي في العالم العربي، إلا انه أخذ بوجهات نظر بعض الزعماء الغربيين الخاصة بنوعية العلاقات التي كانت تربط بين عبد الناصر وبين الاتحاد السوفيتي فهو ودلاس لم يلحظا الاختلافات الهامة بين الشيوعيين وبين القوميين الراديكاليين من أمثال عبد الناصر والبعثيين، وأخطئا فهم الصراعات العربية الداخلية التي كانت مظاهر لتسابق دول المنطقة من أجل السيطرة وللتغييرات الاجتماعية الداخلية-واعتبراها مظاهر للانحياز في الحرب الباردة[10].

ويشبه مبدأ أيزنهاور حلف بغداد من حيث أنه لم يأت في الوقت المناسب. فلقد حذر نهرو أيزنهاور من أن المبدأ سيضاعف ثورات الشرق الأوسط بدل القضاء عليها، إذ من شأن الانقسامات المترتبة عليه أن تضعف المشرق العربي وتفتح مزيدا من الثغرات أمام التغلغل الشيوعي بدلا من تحقيق هدفه الأساسي الخاص بتقوية الدول العربية حتى تستطيع التصدي للضغط

السوفيتي. وكان رد الفعل العربي إزاء صدور. مبدأ ايزنهاور متوقعا فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع العالم العربي، فعليها أن تنسى «الحرب الصليبية» ضد الشيوعية وأن تهتم بالمواجهة العربية-الإسرائيلية. و قد جرحت الإشارة إلى (الفراغ) كبرياء العرب، ولهذا فقد واجه صدور مبدأ أيزنهاور التنديد من جانب القاهرة ودمشق وغرهما من دوائر الوحدويين العرب الذين ذهبوا إلى أن الولايات المتحدة تدعي الدفاع عنهم ضد الخطر الشيوعي الوهمي، على حين أن الخطر الحقيقي نابع من وجود إسرائيل وأطماع فرنسا وبريطانيا الاستعمارية. وهكذا شك الوحدويون العرب في مبدأ أيزنهاور واعتبروه دليلا على أن الولايات المتحدة تبحث عن حجة لإدخال قواتها العسكرية في المشرق العربي بقصد مساعدة أنظمة الحكم البغيضة ومواجهة الحركات التقدمية التي تسعى إلى التحرر القومي. ورفض عبد الناصر وجود فراغ في الشرق الأوسط وأعلن أن المنطقة مليئة بالعرب الذين بإمكانهم الدفاع عن استقلالهم عن كل من الشرق والغرب فيما لو حصلوا على المال والسلاح وأن حياد العرب في الحرب الباردة لازم لأمنهم وللسلام العالمي. وقد أعلن عبد الناصر أنه يرفض وجود منطقة نفوذ أمريكية أو شيوعية-سوفيتية في الشرق الأوسط وأن مبدأ ايزنهاور لا يعدو أن يكون محاولة من جانب الولايات المتحدة لعزل مصر، وبالتالي فهو استمرار لسياسة عدوان السويس. ولكن بأساليب أكثر غموضا، وهدفه-كهدف هذه السياسة-هو القضاء على زعامة مصر للقومية العربية. أما الروس فقد نددوا بمبدأ أيزنهاور باعتباره محاولة من جانب الولايات المتحدة للاضطلاع بمسئوليات بريطانيا وفرنسا السابقة، وتحقيق السيطرة العسكرية الأمريكية، ورحبوا بطبيعة الحال بازدياد هيبتهم في العالم العربي نتيجة للمنعطف الجديد الذي سارت فيه السياسة الأمريكية. وكان ردهم المباشر على سياسة واشنطن الجديدة هو اقتراح إصدار بيان مشترك من جانب الدول الأربع الكبرى حول الشرق الأوسط-فالسوفيت كانوا يأملون في إيجاد قاعدة لمساومة الغرب بعرض مشروع حظر تصدير الأسلحة إلى المنطقة العربية في مقابل إيقاف الولايات المتحدة لإجراءاتها الدفاعية عن دول الشرق الأوسط المجاورة للاتحاد السوفيتي-وهو ما نادى به خروشوف علنا في عام 1957 ردا على مبدأ ايزنهاور. وبطبيعة الحال لم

ترحب الدول الغربية الثلاث بالعرض السوفيتي، وذلك لأنها لم تكن على استعداد للاعتراف (بالوجود) الروسي في الشرق الأوسط، ولمحت إلى (خرافة) عدم اشتراكها في سباق التسلح في المنطقة. ففي خلال احتكار الدول الغربية الثلاث لتصدير الأسلحة إلى المنطقة كان بإمكانها أن تذهب إلى أنها لا تفعل اكثر من منح الأسلحة لدول المنطقة وفقا لمتطلبات الأمن الداخلي والدفاع عن النفس تطبيقا لما نص عليه البيان الثلاثي-هذا برغم أن الدول الغربية كانت تحرص على إقامة نوع من توازن التسلح وحاولت المحافظة على هذا التوازن بالتهديد بالتدخل إذا ما اعتدت إحدى دول المنطقة على حدود دولة أخرى أو خرقت خطوط الهدنة(11).

والآن لنا أن نتساءل: هل كان ثمة مبرر لمخاوف وزير الخارجية الأمريكية من التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط؟ لقد حصل رتشاردز خلال جولته على موافقة رسمية حارة على المبدأ من جانب كل من العراق (العضو في حلف بغداد) ولبنان وليبيا وترحيبا أكثر تحفظا من جانب السعودية واليمن وإسرائيل. أما الأردن التي كانت تمزقها الخلافات الداخلية بحيث لم تستطع إعلان موافقتها على المبدأ الأمريكي، فقد اقتصرت على إفهام المسئولين الأمريكان أنها تعطي موافقتها. وباستثناء كل هذا فقد كان التنديد بالمبدأ هو الأعم الأغلب في العالم العربي، بحيث أدى إعلانه إلى نمو التضامن العربي الذي كان يتزعمه جمال عبد الناصر وقد فشل رتشاردز في تنفيذ خطته الخاصة بالتوجه إلى الأردن، وذلك بسبب نشوب أزمة حادة في ذلك القطر وفرت أول اختبار عملي للسياسة الأمريكية كما فسرها مبدأ أيزنهاور. وحين عاد رتشاردز إلى الولايات المتحدة صرح بأنه استطاع توزيع مائة وعشرين مليون دولار رصد نصفها للمساعدات الاقتصادية، وأبدى تفاؤلا شاركه فيه مسئولون آخرون، رغم أن بعثته لم تحقق شيئا جديدا: فكل الذي استطاع التوصل إليه هو الحصول على موافقة علنية على مبدأ ايزنهاور من جانب الدول التي كانت قد أعلنت بالفعل اتباعها لنفس السياسة التي أعلنها المبدأ الجديد. وفي نفس الوقت جرت محاولة لجعل العاهل السعودي-الملك سعود-منافسا لعبد الناصر في زعامة العرب، وذلك باستغلال وجود الأماكن الإسلامية المقدسة في بلاده وطرح فكرة «المؤتمر الإسلامي» وذلك استغلالا للدين في السياسة وجعله أداة لمقاومة الشيوعية-هذا برغم

أن المساعي التي بذلت لإخراج فكرة المؤتمر الإسلامي إلى حيز التنفيذ لم تصل به إلى مستوى الحلف بالصورة التي ذهب إليها عبد الناصر. وزار الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق واشنطن أثناء زيارة الملك سعود عاهل السعودية للرئيس ايزنهاور. وتناقش المسئولان العربيان باستفاضة حول مشاكل الشرق الأوسط وعملا على إزالة الشكوك القائمة بين الأسرتين الهاشمية والسعودية تمهيدا لتقاربهما في وجه الأفكار الثورية التي كان عبد الناصر يعمل على نشرها. وهكذا وضع سعود وعبدالاله الحجر الأساسي في «حلف الملوك» الذي ما لبث أن اتسع نطاقه بمرور الزمن حين انضم إليه حسين ملك الأردن. وقد رسخت هذا الحلف سلسلة اللقاءات التي جرت بين الحكام الثلاثة: فزار سعود بغداد في مايو 1957 وفي نهاية الزيارة صدر بيان يهاجم الشيوعية والإمبريالية والصهيونية، كما تبودلت الزيارات من جديد في الرياض وعمان. وأمضى عبد الإله في طريق عودته من واشنطن بعض الوقت في الرباط حيث حاول اجتذاب الملك محمد الخامس إلى معسكر «المحافظين»[12].

على أن الملك حسين كان قدساير تيار القومية العربية على النمو الناصري فقام في مارس 1956 بإعفاء الضابط البريطاني الشهير الجنرال جون باجوت جلوب من منصبه بصفته مستشارا للحكومة الأردنية وقائدا عاما للجيش الأردني. وتجاوبا مع المد القومي العربي ولىّ حسين وزارة وطنية يرأسها سليمان النابلسي ضمت بعض الناصريين والبعثيين وغيرهم من القوميين. إلا أنه ما لبث أن تعلل بما أعلنه النابلسي من اعتزامه إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، واستجابة لمبدأ ايزنهاور ندد في أبريل 1957 بأساليب الشيوعية الدولية وأقال حكومة النابلسي مما آذن بنشوب قلاقل واسعة النطاق. وأبدت الحكومة الأمريكية في عدة مناسبات رغبتها في مساندة الملك حسين تطبيقا للبيان الثلاثي ولمبدأ أيزنهاور وهددت الدول المجاورة للأردن إذا ما تدخلت في شئونه، وأعلنت أن استقلال الأردن وسلامة أراضيه أمر حيوي بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة والسلام العالمي، وأصدرت أوامرها للأسطول السادس بالتحرك صوب شرقي البحر المتوسط. كما حشد العراق قواته استعدادا للتدخل إذا ما تدخلت سوريا، ووضع الملك سعود قواته المرابطة في الأردن تحت تصرف الملك حسين.

وإزاء هذه المساندة المتعددة الأطراف اصطنع الملك حسين شجاعته المعهودة وأمكنه السيطرة على الموقف. وكانت مصر والسعودية قد تعهدتا في أعقاب طرد جلوب بمساندة حسين ماليا تعويضا له عن المساعدة التي كانت تقدمها له بريطانيا، ولكنهما لم تحققا وعدهما ولهذا تحملت الولايات المتحدة العبء وزودت الأردن بحوالي خمسين مليون دولار سنويا خلال السنوات العشر السابقة على حرب يونية 1967. وهكذا انتقل الأردن من جديد إلى المعسكر الغربي. وقد احتوت هذه الأزمة الأردنية على كل مقومات الحرب الباردة التي بدأت تحتدم في المشرق العربي بين عبد الناصر وبين الولايات المتحدة وحلفائها من العرب. وفي نفس الوقت كان الاتحاد السوفيتي يرسل تحذيراته مصحوبة بقدر كبير من الجلبة والدعايات الضخمة. ونشطت مخابرات عدد كبير من الدول في المنطقة: فتدفقت الأموال بغزارة لحياكة المؤامرات والمؤامرات المضادة، وكانت محطات الإذاعة، سرية وعلنية، تبث سيلا من الدعاية والإثارة. وكان الأسطول السادس يتحرك بصفة دورية في مظاهرات دبلوماسية. وفي الغرب جرى تداول الكثير عن دور عبد الناصر في هذه الحرب السرية، بما في ذلك المعارك العنيفة التي كان يشنها «صوت العرب» وتقديم المعونات للصحف العربية والمحاولات المزعومة لاغتيال الزعماء العرب والتآمر في صفوف الضباط العرب والنشاط التجسسي الذي كان يقوم به الملحقون العسكريون المصريون في العواصم العربية. ولم يسمع الرأي العام العربي إلا قليلا عن سلسلة المحطات الإذاعية- وعددها إحدى عشر طبقا لما ذكره عبد الناصر، وكان غربيون يديرونها وينظمونها-التي كانت تبث الدعاية ضد مصر وحلفائها وعن الأموال التي كانت تنفقها العراق والسعودية لرشوة الصحف والتخلص من عبد الناصر.

وانصب على سوريا ضغط كل من حلف بغداد والسياسة الأمريكية الجديدة، وكانت النتيجة هي تطلع الزعماء السوريين من بعثيين وشيوعيين وقوميين راديكاليين إلى مصر والاتحاد السوفيتي. فرغم تخلص سوريا من القوات الإنجليزية والفرنسية في عام 1946، فقد حافظت على ولائها للغرب طيلة السنوات العشر التالية-فكل من حسني الزعيم والشيشكلي قد أقام علاقات وثيقة مع فرنسا. وخلال فترة طرح مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط في عامي 1954 و 1955 خرجت سوريا على هذا التقليد للمرة

الأولى حين تحررت من أحابيل الوصاية الغربية لتنضم رسميا إلى مصر والحياد. فقد أوضحت انتخابات عام1954 أن النظام الاجتماعي لم يصمد أمام القلاقل والانقلابات العسكرية التي تميزت بها السنوات الماضية، ودلت على أن الرأي العام العربي قد اخذ بمبدأ الحياد. وأظهرت الانتخابات أن كل الساسة الأكثر نفوذا وفاعلية في السياسة السورية قد التزموا برفض المعاهدات والأحلاف، بل وقطع كل الروابط الرسمية مع الغرب. ولاحظت القاهرة وموسكو هذا المؤشر الذي تجاهلته لندن وبغداد-ولا بد أن عبد الناصر الذي كان قد وقع اتفاقية الجلاء قبل الانتخابات بأسبوع قد شجعته نتائجها وألهمته بانتهاج مبدأ الحياد قبل أن يعتنقه بعد عودته من مؤتمر باندونج (أبريل 1955)[13]. ومما ساعد على انتهاج سوريا لسياسة الحياد أن روابطها مع فرنسا كانت أقوى منها مع بريطانيا وأن فرنسا ذاتها كانت تعارض حلف بغداد، ومن المحتمل أنها كانت تعتبر الوفاق السوري-المصري أهون ضررا من الوفاق السوري-العراقي (وكما تصدت مصر لتحركات العراق، فكذلك قاومت فرنسا-حتى عام 1956 تحركات بريطانيا، بحكم أن الفرنسيين كانوا غيورين على نفوذهم التجاري والسياسي والثقافي، وهو كل ما بقي لهم بعد انهيار حكمهم في الشام، وانهم لم ينسوا الدور الذي لعبته بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية لطردهم من سوريا ولبنان). ورغم ذلك فان اتجاه سوريا إلى الحياد لم يكن بالأمر الهين بحكم أن الساسة والضباط السوريين كانوا يضمون فئات لها علاقات منوعة مع الفرنسيين أو البريطانيين أو المصريين أو السعوديين أو العراقيين، وان بعضهم كانوا يقبضون إعانات من أطراف عدة، على حين أن بعضهم الآخر كانوا يشكون في كل القوى الأجنبية[14]. وكانت الاتجاهات القومية قوية في سوريا، ورأى الكثيرون-وبخاصة الشباب المتعلمون الذين أخذوا يفرضون أنفسهم على الحياة السياسية بعد الحرب-أن النفوذ البريطاني لا يقل خطورة عن النفوذ الفرنسي. فهم يلومون بريطانيا للدور الذي لعبته في مأساة فلسطين التي كان لها تأثير عميق عليهم، وخشوا أن تعمل بريطانيا على ضم سوريا إلى العراق تحقيقا لمشروع الهلال الخصيب الذي كان يداعب طموح نوري السعيد، وأن يؤدي ذلك إلى ربط سوريا بالإمبرياليين، وعرقلة كل مساعي الوحدة العربية التي آمن بها السوريون إيمانا شديدا

وذلك بحكم أن بريطانيا والبيت الهاشمي سيعمدان إلى قصر الوحدة على البلدان العربية التي يسعون إلى السيطرة عليها (العراق-سوريا-الأردن) واستبعاد مصر باستمرار. واهم من هذا أن السوريين الواعين قد أدركوا ضعف بلادهم نتيجة لسلسلة الانقلابات التي جرت فيما بين عامي 1949 و 1957، بحيث تجاذبتها شتى الاتجاهات، في الوقت الذي تدخل فيه الجيش السوري في السياسة واثر الساسة المدنيون في قطاعات مختلفة من ضباطه تحقيقا لمأربهم السياسية، خاصة وأن انقلاب 1954 الذي قضى على الشيشكلي ذي الميول المصرية قد ساعد على قيام حكومة مدنية برلمانية متقلبة الاتجاهات مما جعل انضمام سوريا إلى حلف بغداد أمرا ممكنا. لهذا اتجه السوريون إلى دعم قواتهم المسلحة بشراء الأسلحة من المعسكر الشرقي-ومن هنا نجد سوريا تسبق مصر في تحدي احتكار الغرب للسلاح في الشرق الأوسط، وذلك حين وقعت عقدا صغيرا مع المعسكر الشرقي في عام 1954. ولكن لم يحدث حتى فبراير 1955 أثناء أزمة حلف بغداد-أن سجل السوفيت أول نصر دبلوماسي لهم في العالم العربي حين وضعوا سوريا علنا تحت حمايتهم. فقد ردت تركيا والعراق على أنباء عقد التحالف السوري-المصري-السعودي بالتهديد وتقديم مذكرات شديدة اللهجة إلى سوريا، وأشيع أن الدولتين قد قامتا في 20 مارس بحشد القوات والأسلحة على الحدود السورية. واحتجت سوريا في 22 مارس على المذكرات التركية شديدة اللهجة التي لم تكترث «بحق سوريا الطبيعي-باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة-في اتباع السياسة التي تمليها مصلحتها القومية». وحينئذ تدخل الاتحاد السوفيتي-ففي 23 مارس ابلغ وزير الخارجية السوفيتي-مولوتوف-المبعوث السوري في موسكو أن «الاتحاد السوفيتي يساند موقف سوريا وهو على استعداد لأن يقدم لها المساعدة أيا كان نوعها وذلك محافظة على استقلال سوريا وسيادتها». وقد أشادت الصحف العربية وإذاعة «صوت العرب» بالضمان الذي قدمه مولوتوف، وأشارت إلى أن العرب قد وجدوا أخيرا نصرا لقضاياهم وأن الدول الغربية ليست هي الحكم الوحيد في شئون الشرق الأوسط وان الدول العربية قد حصلت على حريتها في العمل. ثم جاء بعد ذلك تفاوض سوريا مع الاتحاد السوفيتي حول صفقة أسلحة اكبر من سابقتها، وذلك نتيجة للغارات التي كانت تقوم بها إسرائيل على

الأراضي السورية ولتهديدات تركيا وعدم رغبة أمريكا وبريطانيا في تقديم الأسلحة خارج نطاق معاهدات الدفاع وامتناع فرنسا التي كانت الدولة التقليدية التي تزود سوريا بالأسلحة-عن تسليح العرب بعد نشوب ثورة الجزائر وقد بدأت المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي في صيف 1955 ووقعت الاتفاقية في الخريف وتلتها اتفاقيات أخرى. وقد قدر أن سوريا قد اشترت من المعسكر الشرقي في الفترة الواقعة ما بين عامي 1954 و 1957 أسلحة ثمنها 100 مليون جنيه[15].

وكان اتجاه سوريا إلى الحياد بمثابة منعطف جديد في سياستها الخارجية بحيث جاء بمثابة تغيير شامل في موازين السياسة الدولية. فقد انفسح المجال واسعا أمام تدفق المعونات من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية: من أسلحة وتجارة وتسهيلات ائتمانية وأرصدة وتبادل للزيارات من كل لون، كما انفسح أمام ازدياد النفوذ المصري بشكل واضح في سوريا وفي الشئون العربية[16]. إلا أن اتجاه سوريا نحو مصر والاتحاد السوفيتي لقي معارضة في الداخل والخارج، وذلك رغم أن نظام الحكم القائم قبض بحزم على ناصية الموقف، مما ألجأ أعداءه إلى التفكر في إعداد ثورة مسلحة بهدف تغيير الخط السياسي الذي كانت سوريا تسر عليه.. وهؤلاء كانوا يشكلون بعض الدوائر في سوريا، ومنهم منفيون في الخارج-وبخاصة في بيروت-أبدوا استعدادهم للتعاون مع العراق وبريطانيا والولايات المتحدة. وهكذا أشيعت قصص لا أساس لها من الصحة عن وجود مطارات سوفيتية ومتطوعين روس في سوريا وكان معظم هذه الإشاعات من تلفيق مصادر عربية في بيروت وبغداد، وكان الهدف منها إغراء الولايات المتحدة بتقديم المساعدة لإسقاط نظام الحكم السوري وحصر نفوذ عبد الناصر. وقد يكون تفسير المؤامرات التي حيكت ضد سوريا أنها رد فعل دفاعي إزاء انهيار تصور ايدن ونوري السعيد لعالم عربي يتزعمه العراق ويرتبط ببريطانيا عن طريق حلف بغداد، وتوقف نجاح ممثل هذه الخطة على السيطرة على سوريا وعزل قاعدة المعارضة في مصر. ولكن عبد الناصر قلب المائدة على رؤوس أعضاء حلف بغداد وضمن تبعية سوريا له بعد أن أصبح له فيها مرتكز قوي. وهكذا كان هدف العراق والغرب في عام 1956 هو إرغامه على التراجع عن سوريا والقضاء على النفوذ المصري في آسيا

العربية فلقد أيقنت بريطانيا وحلفاؤها في العراق أنه لا يمكن كبح جماح عبد الناصر والدفاع عن مراكز القوى القديمة في العراق والأردن والخليج إلا باستعادة المبادرة في سوريا. ومن ناحية أخرى بدت المؤامرة وكأنها محاولة أخيرة من جانب العراق لتوحيد الهلال الخصيب تحت تاج مشترك. ورغم أن نوري السعيد والإنجليز لم يبدوا حماسة ظاهرية لهذه الآمال في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، فإنها لم تعد مثار اعتراض كبير نظرا لصراع بغداد ولندن مع عبد الناصر. فعداء فرنسا والسعودية ومصر لمشروع الهلال الخصيب في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد حال دون تحمس بريطانيا له بعكس ما كان عليه الحال في أواسط الخمسينات. فلقد ساءت العلاقات البريطانية-السعودية نتيجة للنزاع حول واحات البوريمي، على حين أن إصرار فرنسا على الاحتفاظ «بحقوق خاصة» في سوريا لم يعد أمرا واقعيا حين لم تعد بريطانيا هي منافسها الوحيد في الشام. وما حل ربيع عام 1956حتى كانت بريطانيا على استعداد لتقديم المساعدة للعراق بهدف انتزاع سوريا من النفوذ المصري على اعتبار أن ذلك يشكل الخطوة الأولى في انتزاع المبادرة في آسيا العربية.

أما موقف الولايات المتحدة من التآمر البريطاني-العراقي على سوريا، فإنها لم تبد اهتماما في أواسط الخمسينات سواء بالأحلام الهاشمية أو بالمصالح البريطانية.

وكانت النجاحات التي أحرزها الشيوعيون في سوريا، لا النفوذ المصري، هي التي جعلتها تبدي استعدادها للاشتراك في المؤامرة الهادفة إلى إسقاط الحكم الوطني، دون أن تسعى إلى ضم سوريا إلى العراق وهو ما كان الملك سعود، صديق أمريكا، غير مستعد للموافقة عليه، وكذلك الحال بالنسبة إلى عبد الناصر العدو اللدود لحلف بغداد[17]. وقد تآمرت بريطانيا على الحكم الوطني في سوريا في الوقت الذي شنت فيه حملة السويس، وان يكن من المشكوك فيه أن يكون ثمة تنسيق بين العمليتين:. فالأمريكان كانوا طرفا في التآمر على سوريا، على حين نددوا بالعدوان على مصر. والعراقيون كانوا طرفا في المؤامرة على سوريا ولكنهم أبدوا استياءهم لتواطؤ فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل. أما الفرنسيون فقد اشتركوا في العدوان على مصر وان لم يشتركوا في التآمر على سوريا، على حين أن بريطانيا كان لها إصبع

في كلتا العمليتين، وان لم يحط كثير من المسئولين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية وغيرها من الإدارات الحكومية علما بما يجري تخطيطه، ورغم أن من الممكن ألا يكون قد جرى تنسيق دقيق بين العمليتين، إلا أنهما كانتا تشتركان في السعي إلى تحقيق هدف واحد هو القضاء على عبد الناصر وعرقلة امتداد النفوذ السوفيتي والمصري في آسيا العربية أي انهما كانا جزءا من استراتيجية واحدة[18].

وصمدت سوريا للمؤامرات وما لبثت أن ردت الكيل للغرب ففي 10 يناير 1957، بعد أيام قليلة من تقديم رسالة ايزنهاور إلى الكونجرس، أصدرت الحكومة السورية بيانا أبدت فيه رفضها لنظرية «الفراغ»، ونفت أن تكون المصالح الاقتصادية ذريعة لإعطاء أي دولة الحق في التدخل في شؤون المنطقة، كما نفت وجود أي تهديد شيوعي مباشر للعالم العربي، ولمحت إلى أن الإمبريالية والصهيونية هما الخطران الرئيسيان اللذان يحيقان بالعرب. واتضح لمصر وحليفتها سوريا أن التدخل الأمريكي في الشئون العربية باسم مقاومة الشيوعية كان ينذر بسلبهما زمام المبادرة الذي كانا قد خاضا في سبيله المعارك منذ عام 1955. وتحول سخطهما على السيطرة الأمريكية إلى عداء صريح في ربيع 1957 حين اتضح أن رحلة جيمس رتشاردز قد أدت إلى إعادة تشكيل محالفات الشرق الأوسط بصورة معادية لهما. وحين هبت الولايات المتحدة لمساعدة الملك حسين خلال الأزمة الأردنية وصل غضب مصر وسوريا منتهاه فالملك حسين بمساعدة أمريكا قد تخلص من الزعماء السياسيين-الذين هم أقرب من الناحية الأيديولوجية إلى العناصر الراديكالية والثورية التي كانت الركيزة الأساسية لنظامي مصر وسوريا واستبدل بهم حكمه المستند إلى العناصر العسكرية التقليدية والتنظيمات العشائرية. وكان هذا التحول بمثابة الهزيمة الكبرى الأولى التي تعرضت لها الناصرية في آسيا العربية[19].

وجرت الأحداث سراعا في سوريا. ففي 6 أغسطس 1957 وقع خالد العظم-وزير الدفاع-معاهدة مع السوفييت الذين قدموا لسوريا بمقتضاها مساعدات اقتصادية وتقنية واسعة النطاق. وفي 23 من نفس الشهر طردت سوريا ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكان الذين اتهموا بالتآمر لقلب نظام الحكم، وفي 17 تولى عفيف البزري الذي اعتبرته واشنطن ذا ميول سوفيتية

القيادة العامة للجيش. وكل هذا كان مثار قلق الولايات المتحدة التي وجدت فيه ما يؤيد أوهامها الخاصة بالهجوم الشيوعي على الشرق الأوسط وقرب استيلاء السوفييت على الحكم في سوريا. وفي 18 أغسطس نشرت صحيفة نيويورك تايمز ما يلي: «إن المشكلة الكبرى التي ستواجه مستر دلاس وغيره من كبار الدبلوماسيين الغربيين هي ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة وجيران سوريا الموالين للغرب السماح بقيام دولة تدور في فلك السوفييت أو ما يشبه ذلك إلى حد كبير في قلب الشرق الأوسط». ولكن هل كانت هذه التطورات الداخلية في سوريا من النوع الذي يؤذن بالتدخل الأمريكي تطبيقا لمبدأ أيزنهاور؟ إن الولايات المتحدة حين نظرت إلى الصراعات العربية باعتبارها صراعا بين الشرق والغرب قد سلبت دبلوماسيتها كثيرا من المرونة[20]. والحق أنها قد دبرت انقلابا تقوم به المعارضة السورية وبعض العسكريين السوريين لإسقاط الحكومة الوطنية، على أن تعزز هذا الانقلاب تحركات عسكرية على الحدود التركية والعراقية والأردنية واللبنانية وأن يقوم الأسطول السادس بتحركات بحرية أمام الساحل السوري إذا ما اقتضى الأمر. وقد أكد الرئيس أيزنهاور في مذكراته وجود هذه المؤامرة التي دبرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الشرق الأوسط للتدخل في سوريا وإسقاط الحكومة الوطنية في دمشق وأنه كان على استعداد لمواجهة ما كان يعتبره مجازفة بحرب عالمية نووية[21].

وفشلت المؤامرة لان بعض الضباط السوريين الذين تم الاتصال بهم بلغوا الحكومة بما يدبر ضدها. وحينئذ اتهمت الحكومة السورية الولايات المتحدة والعراق وبريطانيا بتدبير المؤامرة، وطردت بعض الموظفين الأمريكان العاملين في السفارة الأمريكية في دمشق وبالتالي طلبت الولايات المتحدة من السفير السوري أن يبارح واشنطن. وبدا أن إسقاط الحكم القائم في دمشق لن يتأتى إلا بالتدخل المسلح، ولهذا فضلت قوى التآمر محاصرة سوريا ريثما تسنح الفرصة المواتية. وفي 24 أغسطس بارح واشنطن لوي هندرسون-وكيل وزارة الخارجية واحد كبار الخبراء في شئون الشرق الأوسط[22] للقيام برحلة إلى المنطقة هدفها التشاور مع جارات سوريا باستثناء إسرائيل. وفي أنقرة تباحث هندرسون مع مندريس ومع ملكي العراق والأردن اللذين توجها إلى العاصمة التركية للتشاور معه، ثم طار إلى

بيروت للالتقاء بالرئيس كميل شمعون قبل أن يعود إلى أنقرة لإجراء مزيد من المباحثات مع مندريس وعبد الاله ورئيس الأركان العراقي. وهكذا أقنع هندرسون جميع الأطراف المعنية بالخطة الأمريكية، وأبدى مندريس تفاؤله على حين سلم بن جوريون بضرورة امتناع إسرائيل عن القيام بعمل ضد سوريا برغم قناعته بأن سوريا قد تحولت إلى الشيوعية. ومن الطبيعي أن تثير زيارة هندرسون معارضة شديدة فقد اتهمت موسكو واشنطن بالتمهيد للتدخل المباشر، ووصفت القاهرة هندرسون بأنه «خبير في تدبير الانقلابات» وبأنه يعد العدة لعزل سوريا: فالولايات المتحدة وقد فشلت في قلب نظام الحكم السوري أخذت تعد العدة لاستعداء جارات سوريا ضدها.

وحين عاد هندرسون إلى واشنطن سجل شدة اهتمام هذه الجارات بتكدس الأسلحة السوفيتية في سوريا وازدياد التهديد الشيوعي لها. وصرح هندرسون في بيان رسمي قرىء على مراسلي الصحف في 5 سبتمبر بأن الموقف شديد الخطورة، وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن التقرير المبدئي الذي قدمه دلاس قد أشار إلى «القلق العميق» الذي عم المنطقة نتيجة لاحتمال وقوع سوريا ضحية للشيوعية الدولية وتحويلها إلى «قاعدة لمزيد من التهديد لاستقلال وسلامة المنطقة». وحينئذ أبدى ايزنهاور استعداده لتنفيذ السياسة التي تضمنها مبدؤه فيما يتعلق بمساعدة الدول التي تواجه التهديد-فصدرت الأوامر بضرورة الإسراع في تقديم الأسلحة إلى الأردن ولبنان والعراق والسعودية، وقام الأسطول السادس بتحركات أمام الساحل السوري ودعا أيزنهاور الشعب السوري إلى «العمل على تخفيف حدة الجزع الذي تسببت فيه الأحداث الأخيرة» بمعنى تحريض الشعب السوري على القيام بالثورة، ووعد جيران سوريا بالمساعدة فيما لو قرروا اتخاذ إجراءات «لحماية أنفسهم». وشنت سوريا حملة عنيفة على محاولة التدخل في شئونها، ونفت أنها مثار تهديد لأي من جاراتها، وساند الشعب السوري حكومته في موقفها-هذا على حين حركت تركيا قواتها على الحدود السورية، رغم كونها أقل جارات سوريا عرضة للتهديد، إذا ما كان ثمة تهديد على الإطلاق. وحين أعلن دلاس أن تركيا تواجه خطرا عسكريا متزايدا نتيجة «للحشد الكبير للأسلحة في سوريا»، لم يصدق أحد في الشرق الأوسط هذا الزعم لان الجيش السوري الصغير لم يزد عدد قواته على 50,000

مقاتل لا خبرة لهم بالقتال، وكانت المصلحة القومية تقتضي حشدهم على الجبهة الإسرائيلية، على حين أن أسلحته كانت جديدة ولم يكن أفراده قد تلقوا بعد التدريب الكافي عليها هذا في الوقت الذي بلغ فيه الجيش التركي نصف مليون مقاتل قامت الولايات المتحدة بتدريبهم لمدة عشر سنوات، وكان بإمكان تركيا أن تستند إلى معونة حلف شمال الأطلنطي الذي كانت قد انضمت إليه. وهب الاتحاد السوفيتي للتنديد بالتدخل الأمريكي، ففي 13 سبتمبر ندد رئيس الوزراء الروسي بولجانين بحشد القوات على حدود سوريا لشن ما وصفه بالهجوم الذي خططت له الولايات المتحدة، وهدد بأن مهاجمة سوريا «لن تقتصر آثارها على هذه المنطقة وحدها» وكان رد دلاس على ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة (19 سبتمبر) هو أن تركيا هي التي تواجه الخطر من جهة الشمال من جانب الاتحاد السوفيتي ومن ناحية الجنوب من جانب الأسلحة السوفيتية في سوريا. ورست سفينتان حربيتان سوفيتيتان في ميناء اللاذقية السوري.

والحق أن الولايات المتحدة قد أخطأت حين تخيلت أن سوريا قد تحولت إلى الشيوعية، خاصة وأن الضغط على سوريا وتسليح جاراتها والقول بأنها تهدد السلام قد أدى إلى تقوية حكام دمشق بدل إضعافهم. فقد خفتت الأصوات الموالية للغرب في سوريا وانقطع اتصال دمشق السلمي بالغرب ولجأ السوريون إلى الاتحاد السوفيتي طلبا للمساعدة. وهبت موسكو لمساندة سوريا في مواجهة التدخل الأمريكي وكانت قد اقترحت في 3 سبتمبر للمرة الثالثة-في مذكرة وجهتها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إصدار بيان رباعي يحث على عدم اللجوء إلى القوة في المنطقة. وكان مصير هذه المقترحات من جديد هو الرفض من جانب الدول الغربية[23]. والى جانب إتاحة التدخل الأمريكي في شئون سوريا الفرصة للاتحاد السوفيتي لكي يؤكد وجوده في الشرق الأوسط، فان حشد القوات التركية على الحدود السورية قد أدى إلى انفضاض الحكومات العربية الموالية للولايات المتحدة عن صفوف الغرب. فقد أكدت لبنان والأردن اللتان كانتا قد تلقتا أسلحة أمريكية لمواجهة «الخطر السوري» إخلاصهما للتضامن العربي-بل أن الملك حسين توجه إلى إيطاليا إبداء لرغبته في عدم التدخل ضد سوريا. وتراجع العراق محافظة على أنابيب نفطه المارة بسوريا، بل إن

نوري السعيد ذاته الذي اشتركت مخابراته في المؤامرة التي تم اكتشافها قام بزيارة دمشق حيث أعلن اتفاقه الكامل مع الحكومة السورية. وصرح الملك سعود بأنه لم يواجه أي تهديد، بل انه تحول إلى الاهتمام بالخطر الإسرائيلي وبخليج العقبة وشكا من بطء الحكومة الأمريكية في تسليمه الأسلحة التي وعدته بها. وهكذا أثرت في العالم العربي الأنباء القائلة بأن الولايات المتحدة تسعى إلى سحق سوريا بمساعدة تركيا، بحيث بات من المستحيل بالنسبة إلى الحكومات شديدة الإخلاص لواشنطن أن تتخذ موقفا صريحا من الممكن تفسيره على انه يعني مساندة هذه الخطوة. وأعتقد الكثيرون أن واشنطن تبحث عن حجة لتطبيق مبدأ أيزنهاور واتضح لهم عدم استعدادها لاتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة العروض السوفيتية الخاصة بالمساعدة، وأنها لم يعد أمامها سوى التراجع وهي تتلقى اللوم والهجوم نتيجة لمعارضتها للخير الذي كان من الممكن أن يترتب على هذه المساعدة. وهكذا بات من الواضح أن حكومة الولايات المتحدة قد قامت بأعمال لا جدوى من ورائها تمخضت عن إلحاق أضرار فادحة بمركز الولايات المتحدة، واستغلت مصر والاتحاد السوفيتي هذا الموقف وقررتا التنديد بالولايات المتحدة وهي تحاول التراجع. وهكذا فشلت واشنطن في زحزحة سوريا عن محور القاهرة موسكو، بل إن الإجراءات التي اتخذتها قد عجلت بسلسلة الأحداث التي أفضت إلى اتحاد مصر وسوريا فيما عرف باسم الجمهورية العربية المتحدة التي قامت في أول فبراير 1958 والحق أن حدة البلدين كانت في مصلحة الاتحاد السوفيتي على طول المدى. ذلك أن النجاحات التي حققها الشيوعيون السوريون في الفترة الممتدة ما بين عامي 1954 و 1958 لم تجد قبولا لدى كثير من الساسة العرب. ولولا اتحاد مصر وسوريا لربما اتجه المحافظون السوريون إلى الدول الغربية بعد ذلك يطلبون منها التدخل، أو لربما تدخلت الدول الغربية دون دعوة من أحد. وهكذا كان حل عبد الناصر للحزب الشيوعي السوري ثمنا قليلا دفعه الروس لتجنب مثل هذه الحلول للمشكلة الشيوعية في الشرق الأوسط، بمعنى أن اتحاد سوريا مع مصر كان مصباح أتلامان للروس رغم أنهم لم يدركوا ذلك في حينه. كما أنه طمأن الغرب بعض الشيء بعد أن أوقف عبد الناصر المد اليساري في الشام، وقضى على

التوتر الذي أزعج الغرب ودول حلف بغداد.

وكان لظهور الجمهورية العربية المتحدة أثره العميق بالنسبة إلى مجريات الأحداث في المشرق العربي والى علاقة المنطقة بالقوى العالمية. فقد برز جمال عبد الناصر في أعقاب حملة السويس باعتباره زعيما للقومية العربية- التي كانت تساندها الشعوب الأفريقية والآسيوية التي اعتبرت نفسها جبهة معادية للاستعمار، كما كان يساندها الشيوعيون كسبا لصداقة العرب وحظي بولاء أغلبية الجماهير العربية التي كانت تلبي أوامره لا أوامر حكوماتها وبخاصة إذا ما كانت هذه الحكومات موالية للغرب. وكانت الأهداف التي نادى بها عبد الناصر هي: (أ) تصفية جميع مناطق النفوذ الأجنبية في العالم العربي سواء أكانت اقتصادية أم سياسية (ب) قيام كتلة عربية مستقلة عن الشرق والغرب تسعى إلى تحقيق مصلحة العرب وحدهم وفق ما يحددونه هم لا لأي مصدر آخر (جـ) تحقيق وحدة العرب السياسية «من الخليج إلى المحيط». وتحقيقا لهذه الأهداف رفض عبد الناصر كل الأحلاف ومعاهدات الدفاع الغربية وشن حملة واسعة النطاق على النفوذ الغربي في العالم العربي وتعاون مع الاتحاد السوفيتي بصفة وقتية في نضاله ضد الغرب، وجعل من «الحياد الإيجابي» مبدأ وقبل المعونة السوفيتية في المجالات التقنية والاقتصادية والعسكرية «بدون شروط». وهكذا أدت الحرب الباردة إلى انقسام الحكومات العربية بصدد السياسة الخارجية إلى معسكرين رئيسيين: أحدهما بزعامة العراق، وكان يرى أن تطبيق «الناصرية» في مجال السياسة الخارجية مجازفة محفوفة بالمخاطر من شأنها أن تتيح المجال للتغلغل الشيوعي وأنها ستؤدي إلى خضوع العالم العربي للسيطرة السوفيتية-الشيوعية. أما الناصرية التي حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية فقد أنكرت وجود أي تهديد مباشر من جانب الاتحاد السوفيتي أو الشيوعية، وذهبت إلى أن مشروعات الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور-إنما تسعى إلى الزج بالعرب في أتون الحرب الباردة التي لم تكن للعرب مصلحة فيها، واعتبرت هذه المشروعات شكلا جديدا من «الإمبريالية الجماعية» التي تستهدف في المحل الأول إخضاع العرب للغرب تحت ستار الدفاع عنهم وإنقاذهم من العدوان السوفيتي والتغلغل الشيوعي. وبالإضافة إلى

ذلك فان أحداث عام 1957 قد أدت إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وبين كل من مصر وسوريا بحيث بدا أن الاتحاد السوفيتي هو صديق العرب المخلص الذي لا يخفي أي مصلحة خاصة بحيث ازدادت شعبيته في الوقت الذي انهار فيه الوجود السياسي البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط في أعقاب حملة السويس الفاشلة وانتقل لواء زعامة الغرب إلى الولايات المتحدة التي ارتفعت مكانتها مؤقتا في عام 1957 نتيجة لموقفها خلال أزمة السويس.

وعلى حين رفضت مصر وسوريا مبدأ أيزنهاور، فقد قبلته لبنان التي انقسم مواطنوها إزاءه إلى فريقين-فقد وافقت قطاعات واسعة من الطائفة المارونية والمنظمات السياسية اليمينية-مثل الكتائب والحزب القومي السوري-على المبدأ، على حين تصدت له بقية البلاد بما في ذلك أغلبية كبار الزعماء المتنفذين من مسلمين ومسيحيين وربما أغلبية الشعب. فقد ذهب معارضو مبدأ ايزنهاور إلى أن قبول لبنان الرسمية له زج بها في أتون الصراع بين الشرق والغرب لصالح المعسكر الغربي بحيث انحازت إلى الولايات المتحدة ضد كل من مصر وسوريا، وأن الحكومة بعملها هذا قد خرقت سياسة لبنان التقليدية القائمة على الميثاق الوطني الذي أمكن التوصل إليه في عام 1943 وتضمن المبادئ الآتية:

أولا: يظل لبنان دولة مستقلة ذات سيادة فمن واجب المسيحيين أن يمتنعوا عن طلب الحماية الأجنبية (الغربية، وبخاصة الفرنسية) وإلا يسعوا إلى وضع لبنان تحت السيطرة أو النفوذ الأجنبيين-وعلى المسلمين بدورهم ألا يحاولوا توحيد لبنان مع سوريا بأي شكل من الأشكال أو أن يزجوا بالبلاد في أي صورة من صور الاتحاد العربي.

ثانيا: لبنان بلد ذو «وجه» عربي ولغته العربية، وهو يشكل جزءا من العالم العربي، وان يكن له بالإضافة إلى ذلك-«طابع» خاص. ورغم عروبة لبنان فانه لن يقطع علاقاته الثقافية والروحية بالحضارة الغربية، وهي العلاقات التي ساعدته على إحراز درجة من التقدم يحسد عليها.

ثالثا: يتعاون لبنان مع كل الدول العربية وهو عضو في الأسرة العربية بشرط أن تعترف الدول العربية باستقلاله وسيادته في داخل حدوده الحالية. وعلى لبنان في علاقاته بالدول العربية-ألا ينحاز إلى فريق ضد آخر.

رابعا: توزع المناصب العامة بالتساوي بين أتباع الديانات المعترف بها، ولكن تكون الأفضلية في مجال الوظائف الفنية للكفاءة بغض النظر عن الاعتبارات العقائدية. وتوزع المناصب الكبرى في البلاد على الأساس التالي: رئيس الجمهورية ماروني، رئيس الوزراء مسلم سني، رئيس البرلمان مسلم شيعي.

وقد أدى قبول لبنان لمبدأ أيزنهاور إلى الزج بالبلاد في أتون الحرب الباردة. فقد استقبل رتشاردز استقبالا حارا في البلاد حيث كان الرئيس كميل شمعون ووزير خارجيته دكتور شارل مالك ملتزمين بسياسة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة مع الدول الغربية. وكان مالك قد تولى وزارة الخارجية في نوفمبر 1956، وكان من رأيه أن لبنان ليس له مستقبل إذا ما قطع علاقاته مع الغرب، ولهذا لم يقطع لبنان علاقاته بفرنسا وبريطانيا خلال أزمة السويس، مما عرض زعماء الحكومة اللبنانية وأنصارها المباشرين لهجوم شديد من جانب القاهرة والكتلة السوفيتية وبالتالي جعلهم يبحثون عن سند يشد أزرهم حين يحين يوم الحساب الذي لا ريب فيه. ولما كان شمعون ومالك يعتقدان أنهما يواجهان التهديد من جانب القوى الناصرية والشيوعية فانهما اتجها إلى توثيق علاقاتهما بالولايات المتحدة، ومن ثم قبولهما لمبدأ أيزنهاور في 16 مارس 1957. وما حل الصيف حتى كانت إذاعة القاهرة تشن حملة ضخمة ليس فقط ضد حكومات الأردن (التي قطعت علاقاتها بالقاهرة في 9 يونية) ولبنان والعراق والسعودية، بل والولايات المتحدة التي وجه إليها الاتهام الخاص بأن «استعمارها» يشن حربا مكشوفة ضد العرب[24]. ولما كانت الحكومتان المصرية والسورية قد اعتقدتا بأن حكومة لبنان قد انضمت إلى معسكر الأعداء بحيث باتت مثار تهديد لسلامتهما، فقد سعتا بجد إلى الإطاحة بها، هذا في الوقت الذي لم يقتصر فيه الهجوم الشديد المتواصل على الحكومة اللبنانية على الصحافة والإذاعة المصرية والسورية، بل أنها تعرضت كذلك للهجوم من جانب الاتحاد السوفيتي وأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط. وحين أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا عمت المظاهرات بيروت وطرابلس وصيدا وصور تعبيرا عن الابتهاج وجرت مصادمات بين المتظاهرين والبوليس في طرابلس. وفي 24 فبراير 1958 زار عبد الناصر دمشق، وأثارت زيارته حماسة غير متوقعة في

لبنان فعبر آلاف اللبنانيين[25] من بيروت وطرابلس وصيدا وصور ومدن أخرى الحدود إلى دمشق للانضمام إلى الجماهير السورية في التعبير عن ابتهاجها وتقديم آيات الاحترام والتبجيل للزعيم العربي، كما استقبل عبد الناصر وفودا وشخصيات لبنانية. وحينئذ ازدادت مخاوف بعض الفئات اللبنانية-وبخاصة الموارنة-التي اعتقدت أن استقلال لبنان معرض للخطر، مما زاد في وحدة الانقسامات والشكوك وأثار القلاقل المتزايدة.

وفي 8 مايو 1958 قتل نسيب المتني رئيس تحرير جريدة التلغراف البيروتية، وكان ناصري الاتجاه ومن المناوئين للرئيس شمعون. وأدى هذا الحادث إلى احتدام الموقف المتوتر في لبنان فقد ألقت المعارضة تبعة مقتل المتني على أعوان الحكومة ودعت إلى إضراب عام حتى يستقيل شمعون. وأدى الإضراب إلى نشوب القلاقل والصراع المسلح بين مختلف الفئات المتناحرة، ثم ما لبث أن تحول إلى تمرد مسلح. واستطاع الجيش اللبناني البالغة قوته 9,000 مقاتل حصر التمرد دون أن يقضي عليه: فقد خشي قائده الجنرال فؤاد شهاب أن ينقسم الجيش وهو الضمانة الباقية للوحدة الوطنية-على أساس طائفي إذا ما حاول اصطناع الشدة لقمع التمرد تلبية لطلب رئيس الجمهورية ومن ثم رفضه الانحياز إلى أنصار رئيس الجمهورية وعمله على قصر دور الجيش على الفصل بين الفريقين المتحاربين. وهكذا احتدمت الأزمة اللبنانية[26] التي كانت تستمد جذورها من تاريخ لبنان ذاته مضافا إليه عامل جديد له أهميته هو ما كان كثير من اللبنانيين يعتبرونه التحاما متزايدا بين الحكومة اللبنانية وسياسة الولايات المتحدة المناوئة لعبد الناصر الذي سعى-في سياق الحملة التي شنها على مبدأ أيزنهاور إلى تشجيع قيام «جبهة وطنية متحدة» في لبنان تضم أعداء شمعون من المسلمين والمسيحيين الذين ذهبوا إلى أن من واجب لبنان أن يلعب دورا أكبر في الشئون العربية-على حين أن شمعون كان يرى أن من واجب لبنان أن ينسحب تماما من أفق السياسة العربية. وكانت المخابرات الأمريكية قد سعت إلى إنجاح أنصار شمعون في الانتخابات التي أجريت في أواخر عام 1957، في الوقت الذي ارتبطت فيه الأزمة اللبنانية باقتراح تعديل الدستور اللبناني بقصد تمكين كميل شمعون من تولي رئاسة الجمهورية لفترة أخرى. ومما زاد في تعقيد الأزمة اللبنانية أن أعداء شمعون طلبوا من الجمهورية

العربية المتحدة أن ترسل إليهم الأسلحة التي تمكنهم من الدفاع عن مواقعهم وان القاهرة قد استجابت لطلبهم. وازداد نشاط المكتب الثاني (المخابرات السورية) بتوجيه من عبد الحميد السراج رجل الأمن القوي في «الإقليم الشمالي» من الجمهورية العربية المتحدة الذي قيل أن له يدا في تحريك أحداث لبنان.

وقد شكا شمعون إلى السفير الأمريكي مما اعتبره دليلا على تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شئون لبنان، وادعى أن الحرب الأهلية من تدبير الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي-ومن ثم طلبه المساعدة من الولايات المتحدة، مدعيا أن عبد الناصر يبذل جهودا ضخمه لإسقاط نظام حكمه، وأن كل نظام موال للغرب في الشرق الأوسط-بما في ذلك الأردن والعراق-سيسقط في يد عبد الناصر فيما لو لم تقدم له الولايات المتحدة يد المساعدة. ورد السفير على شمعون بأن الأدلة التي قدمها ليست نهائية واستبعد احتمال تطبيق مبدأ أيزنهاور بإنزال جنود البحرية الأمريكان إلى الأراضي اللبنانية. ولكن الحكومة الأمريكية لم تتسم بمثل هذا التحفظ خاصة وقد جرى تخريب مكتبة مكتب الاستعلامات الأمريكي في طرابلس في 10 مايو 1958. وفي 13 مايو ناقش أيزنهاور ودلاس مدى استجابة الولايات المتحدة لطلب المساعدة إذا ما تقدم به شمعون رسميا، وكان موقفهما دليلا على اضطراب سياسة واشنطن إزاء الشرق الأوسط في ذلك الوقت. فقد اعترف دلاس بأن شمعون قد أخطأ حين حاول تجديد مدة رئاسته مما زاد في حدة الصراعات بين المسلمين والمسيحيين وبأن سياسته الموالية للغرب قد عمقت الصراعات في البلاد. ولكن أيزنهاور ذهب إلى أن «وراء كل شيء اعتقادنا الراسخ بأن الشيوعيين هم المسئولون أولا وأخيرا عن المشكلة»[27] والى أن شمعون أقدر ساسة لبنان وانه لا شك سيوافق على عدم ترشيح نفسه للرئاسة مرة اخرى إذا ما تأكد من أن الذي سيليه شخص قوي ومخلص في اتجاهه نحو الغرب. وعلى حين أن دلاس كان يرى أن إرسال قوات أمريكية إلى لبنان لا شك سيثير ردود فعل قوية في الشرق الأوسط حيث يحتمل تفجير أنابيب النفط المارة بسوريا وسد قناة السويس وانتشار موجة السخط بين الجماهير العربية بالصورة التي قد تشل فعاليات العراق والأردن بحيث لا يستطيعان التعاون مع الغرب، وحدوث رد فعل قوي

من جانب الروس إلا أن أيزنهاور كان يعتقد أن العمل الحاسم والقوي من جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يردع الروس وبخاصة إذا لم تمتد العمليات الأمريكية إلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط. وهكذا لم يعر كل من دلاس وايزنهاور اهتماما بمشاكل السياسة اللبنانية بقدر ترحيبهما بالفرصة التي سنحت أمامهما ليعلنا للروس وأصدقاء موسكو بما في ذلك عبد الناصر أن الولايات المتحدة، برغم اتباعها سياسة حذرة خلال أزمة السويس، لا تخشى التدخل عسكريا لمساندة أصدقائها-فقد وجدا في لبنان «استفزازا شيوعيا جديدا» يشكل حلقة في الهجوم السياسي الذي يشنه السوفيت في العالم الثالث، بحيث لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي. ولهذا قرر أيزنهاور تأكيد استعداد الولايات المتحدة لمساعدة شمعون وفق شروط معينة: فعليه أن يتخلى عن فكرة تجديد رئاسته وان يتعزز طلبه لمساعدة الولايات المتحدة بمساندة بلد آخر، وان تكون مهمة إرسال القوت الأمريكية هي حماية أرواح وأملاك الأمريكان ومساعدة الحكومة الشرعية في لبنان-بشرط إلا يتم التدخل إلا إذا استنفذت كل الوسائل الأخرى. وفي نفس الوقت كانت وحدات بحرية-برية أمريكية تابعة للأسطول السادس تتحرك صوب شرقي المتوسط، على حين استنفرت القوات الأمريكية المحمولة جوا والموجودة في القواعد الأوروبية.

وفي 21 و 22 مايو على التوالي قدمت الحكومة اللبنانية شكواها إلى كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن. فبعد أن رفضت الحكومة اللبنانية حلا وسطا تقدمت به الجامعة العربية قدمت شكواها إلى مجلس الأمن حيث اتهم شارل مالك الجمهورية العربية المتحدة «بالتدخل القوي غير الشرعي والذي ليس له ما يبرره» في شئون لبنان، وذلك بتزويد المتمردين بكميات ضخمة من السلاح وتدريب الإرهابيين واستعمالهم بصورة مباشرة وشن حملة إذاعية وصحفية معادية. وفي 11 يونية قرر مجلس الأمن إرسال مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة إلى لبنان للتأكد من عدم وجود تسلل للرجال وتهريب للأسلحة عبر حدود لبنان. ولم تكن مهمة مراقبي الأمم المتحدة بالسهلة لكون المنطقة جبلية ولان الحكومة اللبنانية لم تكن تسيطر إلا على 18 كيلومترا من حدودها مع سوريا البالغة 324 كيلومتر. وهكذا ذكر المراقبون في تقريرهم المبدئي أنه لا توجد أدلة كثيرة على حدوث «تدخل

واسع النطاق» من الخارج. وفي أواسط يونية نشب القتال العنيف من جديد وكرر شمعون مطالبته الولايات المتحدة بإرسال المساعدات. وهكذا يبدو لنا أن عرض لبنان للمشكلة على مستوى الأمم المتحدة لم يكن سوى تمهيد لتدخل خارجي يمكن شمعون من الاحتفاظ بمنصبه ويكبح جماح جمال عبد الناصر ويضعضع هيبته ومكانة الجمهورية العربية المتحدة في العالم العربي ويوجه ضربة شديدة إلى المعارضة التي كانت تضم كل أعدائه الشخصيين وأعداء أنصاره. ورغم اتهام الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة بالتدخل في شئون لبنان الداخلية، فقد اتفقت واشنطن مع لندن على العمل المشترك إذا ما اقتضى الأمر. وفي 25 مايو سلم سلاح الطيران الملكي البريطاني أسلحة إلى الحكومة اللبنانية واشترطت الولايات المتحدة ألا يعني تدخلها المساس بالمسألة الدستورية الداخلية. وحين صرح شمعون في 8 يولية لأول مرة بأنه سيستقيل حين تنتهي فترة رئاسته في 23 سبتمبر بدا أن الموقف على وشك الانفراج دون تدخل أمريكي. إلا أن شمعون كان يعد العدة لطلب المساعدة من دول حلف بغداد الإسلامية-وبخاصة العراق- التي كان من المتوخى أن تناقش المسألة اللبنانية في اجتماع تقرر عقده في استنبول يوم 14 يولية. وفي أثناء زيارة قام بها نوري السعيد إلى لندن أوضح في مؤتمر صحفي انه يعتقد أن من واجب الدول الغربية أن تتدخل لمساندة الحكومة اللبنانية ضد ما ادعى انه تدخل روسي عن طريق عبد الناصر، ولمح إلى أن العراق أو الاتحاد الهاشمي[28] قد يرسل قوات إلى لبنان إذا ما طلب شمعون ذلك. أما الإنجليز فقد كانوا في أعقاب السويس اكثر حذرا، خاصة وان نوري السعيد لم يكن يستهدف لبنان بقدر ما كان يستهدف الجمهورية العربية المتحدة ذاتها فقد اعتقد أن من الممكن فصل سوريا عن مصر إذا ما جاءتها مساعدة من الخارج. ولما عاد إلى بغداد للإعداد لاجتماع استنبول الحاسم صدرت الأوامر إلى فرقتين عراقيتين بالتوجه إلى شمال الأردن. وأدرك الضباط الوطنيون والقوميون في الجيش العراقي أن هذا الإجراء ليس سوى تمهيد للتدخل في شئون لبنان، وهو أمر لن يتأتى إلا بغزو سوريا، على اعتبار أن لبنان والأردن ليست لهما حدود مشتركة. ولما تحركت القوات العراقية بحجة تلبية الأوامر الصادرة إليها ما لبثت أن اكتسحت العاصمة بغداد وأسقطت نظام الحكم القائم في 14

يولية 1958.

وفي 15 يولية نزلت قوات جنود البحرية الأمريكان وعددهم 5,000، بناء على دعوة من الحكومة اللبنانية إلى جوار مطار بيروت، وان يكن هذا الإجراء متصلا بنشوب الثورة في العراق. فقد تجمعت معلومات لدى المخابرات الأمريكية مفادها أن عملية ذات ثلاث شعب هدفها الإطاحة بنوري السعيد والأسرة الحاكمة في العراق وشمعون وحسين قد بدأ تنفيذها مؤخرا، وذلك بمساندة الجمهورية العربية المتحدة إن لم يكن بتدبير منها. لهذا قررت أن كميل شمعون جدير بمساعدة الولايات المتحدة طبقا لمبدأ أيزنهاور. وكان الرئيس الأمريكي على استعداد إذا ما دعت الضرورة للقيام بعمل أوسع في الشرق الأوسط-فأرسل تحذيرا إلى عبد الناصر عن طريق السفير الأمريكي في القاهرة حتى لا تتدخل الجمهورية العربية المتحدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد القوات الأمريكية في لبنان. كما نزلت القوات البريطانية جوا في الأردن بعد أن نسقت بريطانيا خططها مع الولايات المتحدة بهدف حصر آثار الثورة العراقية التي شك الغرب في اشتراك عبد الناصر في تدبيرها. وندد عبد الناصر والاتحاد السوفيتي بالتدخل الأمريكي باعتباره عملا عدوانيا ووعدت مصر ثوار العراق بمساعدتهم ضد أي هجوم خارجي وطار عبد الناصر إلى موسكو للتباحث مع خروشوف، وكان هدفه هو الحصول على تأكيد من موسكو بالمساعدة ضد امتداد التدخل الغربي إلى دمشق وبغداد، وان يكن في نفس الوقت يهدف إلى التأكد من أن الروس هم الآخرون لن يتدخلوا أو يقوموا بإجراء من شأنه أن يوفر حجة للتدخل الغربي أو يحولوا الشرق الأوسط إلى ميدان قتال نووي. وبدلا من أن يعد خروشوف بالمساعدة في الدفاع عن الجمهورية العربية المتحدة والعراق-وهي مهمة صعبة لا يمكن تنفيذها ألا بخوض حرب نووية بسبب وجود تركيا وإيران كفاصل بين الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية-اكتفى خروشوف بالتهديد والدعوة إلى مؤتمر قمة خماسي تشترك فيه الهند. وكان مصير الاقتراح الروسي هو الرفض، في الوقت الذي أمكن فيه حل المشكلة اللبنانية واستقرت فيه الأوضاع في العراق وفي الشرق الأوسط بعد هذه الفترة العاصفة. فقد بقيت القوات الأمريكية في لبنان ثلاثة أشهر ولم تجل إلا بعد أن تعاون السفير الأمريكي والقائد العام

للقوات البحرية الأمريكية وشمعون والجنرال فؤاد شهاب الذي لم يلبث أن تولى رئاسة الجمهورية في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسوية الخلافات الداخلية وإعادة الاستقرار إلى البلاد بعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها من التدخل. فحين أرسلت واشنطن قواتها إلى لبنان كانت تسعى إلى تحقيق أهداف ثلاثة (أ) لفت نظر الاتحاد السوفيتي إلى أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض غمار الحرب دفاعا عن الشرق الأوسط إذا ما لزم الأمر. (ب) كشف عدم جدية تهديد روسيا بالتدخل العسكري (جـ) إفهام العرب أن الاتحاد السوفيتي لن يخوض الحرب دفاعا عنهم، وان الهدف الوحيد من التهديدات التي كان يوجهها هو كسب الأنصار في المنطقة العربية- وكانت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان تدركان أن الهدف من التهديدات السوفيتية هو الدعاية. وهكذا أوضحت الولايات المتحدة لحكومة صديقة في الشرق الأوسط أنها على استعداد لبذل المساعدة عند الضرورة، كما أثبتت للعرب أن التهديدات السوفيتية التي بولغ في أثرها خلال حرب السويس لا تستهدف سوى الدعاية لا التنفيذ الفعلي. على أن حكومة رشيد كرامي المعتدلة نسبيا ما لبثت أن ألغت مبدأ أيزنهاور وفرضت بعض القيود على شركات النفط في لبنان. ولكن حين. سقطت حكومة كرامي في عام 1960 أكدت حكومات لبنانية متعاقبة علاقات لبنان مع الغرب، في الوقت الذي كانت تجاهر فيه بالحياد، وأعطت ضمانات للاستثمارات الأجنبية ضد التأميم وأعلنت كراهيتها للشيوعية، وبقيت بعيدة إلى حد كبير عن مختلف التكتلات العربية.

وقد خرجت الولايات المتحدة من الأزمة اللبنانية وقد فقدت نظاما شديد الولاء للغرب، كان بمثابة الركيزة الأساسية لحلف بغداد الذي ما لبث أن اضمحل بعد خروج الحكومة العراقية الجديدة منه. فلقد شعر العراقيون قبل أحداث 14 يولية (تموز 1958) أنهم يرزحون تحت حكومة رجعية عديمة الكفاءة تخدم مصالح الغرب اكثر مما تخدم الشعب العراقي. وكان الدليل على ذلك هو انضمام العراق إلى حلف بغداد الذي بدا لا باعتباره حلفا عسكريا ضد روسيا، بل باعتباره أداة بوليسية شبيهة بالحلف المقدس الذي عرفته أوروبا خلال القرن التاسع عشر هدفها القضاء على الحركات الراديكالية أو الثورية التي دمغت بالشيوعية دون تمييز. وهكذا

حطمت الثورة العراقية خلال ساعات الدعامة الأساسية للسياسة البريطانية والأمريكية في العالم العربي وانهارت آمال لندن وواشنطن في تسخير العراق والسعودية لزج الهلال الخصيب بما في ذلك سوريا-في نظام الأحلاف الغربية وعزل مصر إلا إذا اختار عبد الناصر أن يصبح ذيلا لنوري السعيد. وانتهت بذلك فترة عاصفة من تاريخ الشرق الأوسط منيت خلالها السياسة الأمريكية بفشل يشبه ذلك الذي منيت به فرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي. حقيقة أن واشنطن حاولت وقف تيار الناصرية وحصر النفوذ السوفيتي وتكتيل دول المنطقة إلى جانبها. إلا أن عبد الناصر ضم سوريا وانهار حلف بغداد وتحول العراق عن الغرب و آثر لبنان-الذي كان يعتبر حليفا للولايات المتحدة الحياد. أما الملك سعود الذي علقت عليه آمال كبار فقد التزم الغموض، على حين اصبح الأردن الذي تم «إنقاذه» مؤقتا يفتقد الأمن والاستقرار شأنه في ذلك شأن ملكه حسين. وبالأجمال فقد تبخرت كل المكاسب التي كانت الولايات المتحدة قد أحرزتها حين اعترضت على الحمل الذي قامت به حليفتاها في عام 1956 على حين ازداد النفوذ السوفيتي.

وانتهت لعدة سنوات فترة التدخل العسكري المباشر من جانب الدول الغربية في المنطقة الرئيسية من العالم العربي فقد اعترفت الدول العظمى «بحياد» المنطقة، وسعت خلال السنوات العشر التالية إلى قصر منافساتها على محاولة إحراز النفوذ عن طريق النشاط الإذاعي وبذل المساعدات الاقتصادية وتقديم السلاح. ومن ثم تراجع الوجود العسكري والإداري البريطاني والفرنسي إلى أطراف العالم العربي. وهكذا تقرر مصير سوريا باتحادها مع مصر وانتهت محاولات بريطانيا والولايات المتحدة والعراق والاتحاد السوفيتي للتأثر على شئونها الداخلية، كما قضت ثورة 14 يولية 1958 على الوجود البريطاني في العراق[29]. وكان التدخل الأمريكي والبريطاني في لبنان والأردن-وهدفه وقف سلسلة ردود الفعل التي أثارتها الثورة العراقية التي كان يخشى أن تؤدي إلى إسقاط حكومات هذين البلدين-هو آخر محاولة من جانب الغرب للقيام بدور حاسم في الشئون العربية الداخلية. فمنذ عام 1959 بقيت القرارات الحاسمة التي تقرر مصير العرب في أيديهم هم، وذلك باستثناء حالة أو حالتين على أطراف المنطقة[30]. أما

الفراغ الذي قيل انه نتج عن هزيمة بريطانيا وفرنسا في حرب السويس فلم تملاه روسيا أو الولايات المتحدة سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية الدبلوماسية. فقد فشلت محاولات الولايات المتحدة المرتبطة بمبدأ ايزنهاور نتيجة للصراعات العربية المحلية ودعم الاتحاد السوفيتي لمصر وسوريا ومناوأته للمشروعات الأمريكية. أما أهداف السوفييت في الشرق الأوسط خلال عامي 1959 و 1960 فليست واضحة تماما، فقد حققت موسكو إلى حد كبير هدفها الرئيسي الخاص بتفكيك حلف بغداد وعرقلة محاولات الغرب لاحتكار النفوذ في البلدان العربية. وهكذا لم تعد الدول الغربية قادرة على تأكيد سلطتها السياسية كما كان الحال في السابق. إلا أن أهدافا أوضح لم تتم صياغتها بالنسبة إلى الشرق الأوسط: فهل كان الروس مهتمين بالوحدة العربية، مثلا، أو بضرب نظام عربي بأخر (عبد الناصر ضد عبد الكريم قاسم) بهدف زيادة الاختيارات السوفيتية؟ وهل كانوا مهتمين بإجراء إصلاحات تقدمية وبتحقيق الاشتراكية في نهاية الأمر؟ وهل عاودهم الاهتمام بالشيوعية العربية التي كان قمعها العلني في عام 1959 سببا رئيسيا في التحولات السياسية في الشرق الأوسط؟ يبدو أن الروس لم يواجهوا هذه التساؤلات وأنهم بحلول عام 1960 كانوا قد تحولوا إلى أفريقيا: ومن ثم قل اهتمامهم بالشرق الأوسط. حقيقة استمر تحالف موسكو مع العرب كما استمرت مساندتها لقضاياهم: إلا أن حماسة موسكو بهذا الصدد قد قلت بحيث لم يعد الروس يشعرون بضرورة معاملة أصدقائهم العرب بنفس المجاملة والاحترام اللذين أبدوهما في عام 1955. وعلى أي حال فان النفوذ الروسي في العالم العربي لم يضعف نتيجة للمعاملة السيئة التي لقيها الشيوعيون في الجمهورية العربية المتحدة بعد عام 1959 وفي العراق بعد سقوط عبد الكريم قاسم في عام 1963. فقد كان الروس لا تزال لهم الأفضلية على الأمريكان والإنجليز والفرنسيين، بحيث قويت العلاقات العربية-السوفيتية منذ عام 1963[(31)]. حقيقة أن الروس كانوا يسعون خلال الستينات إلى تأمين أنفسهم ضد الأحلاف الغربية في الشرق الأوسط إلا أن انهيار حلف بغداد قد خفف مخاوفهم بصدد أمنهم، بحيث يمكن القول بأن الروس أصبحوا يهدفون إلى تقوية وجودهم البحري في المتوسط، والحصول على موطئ قدم في مناطق بترول الشرق الأوسط.

كما لم تملأ الفراغ الناتج عن انهيار النفوذ الغربي في الشرق الأوسط وفق ما كان يود عبد الناصر كتلة متحدة من الدول العربية. فطالما بقيت الجمهورية العربية المتحدة متحدة أمكنها توفير بؤرة للاستقرار المحتمل في المنطقة. إلا أن العراك المستمر بين عبد الناصر والحكومات العربية الأخرى وانهيار الجمهورية العربية المتحدة في عام 1961 قد أوجدا وضعا هشا بدت فيه إسرائيل باعتبارها أقوى دولة عسكرية في المشرق العربي، خاصة وان العراق قد استنزفت طاقاته الصراعات الداخلية والحرب الكردية وان عبد الناصر-وقد جرح انفصال سوريا كبرياءه سعى إلى تعويض خسارته في اليمن حيث نزفت مصر دماء وأموالا وطفق يحمل «الرجعية والقصور» ما حدث في سوريا ويشنها حربا صليبية على النظم الملكية في شتى أرجاء العالم العربي، ويتبنى الراديكاليين والثوريين من كل لون ويشن حملة دعائية متصلة ضد الغرب-وهو لا يدري انه بذلك يستنزف مصر ويمزق شمل العرب الذين كانوا في أمس الحاجة إلى تخطي مظاهر التخلف التي أورثها إياهم الاستعمار والاستبداد على حد سواء بحيث يمكنهم في الوقت المناسب أن يواجهوا أعداءهم وهم راسخو القدم.

الهوامش

(1) The Middle east in World Affairs, p. 514.

(2) اشتركت إسرائيل في العدوان الثلاثي لخشيتها من الأسلحة السوفيتية التي حصلت عليها مصر وبخاصة طائرات الميج والاليوشن التي شكلت خطرا على مدنها. وكانت إسرائيل تهدف إلى تدمير الأسلحة السوفيتية قبل أن يتدرب الجيش المصري على استعمالها.

(3) كتب أيزنهاور أنه كان على الولايات المتحدة في هذه الأزمة أن تتصدى للإنذارات السوفيتية وأن تتأكد من أنها لن تعدو أن تكون ضجة فارغة، وأنه لولا مثل هذه المواجهة لكان من المشكوك فيه أن يقتصر دور السوفييت على المناورات الدبلوماسية. Waging Peace, p .41

(4) من أدلة ذلك أن أيزنهاور لم يكن ضد اللجوء إلى القوة المسلحة ضد عبد الناصر حتى «لا يوضع مصير أوروبا الغربية في يد دكتاتور». وكان من رأيه أن اللجوء إلى القوة قد يبدو ضروريا وأن العمل العسكري السريع في مثل هذه الحالة يجب أن يكون من القوة بحيث يتم بنجاح وفي أقرب وقت وأن أي إجراء آخر قد يخلق مشاكل جديدة.. Waging Peace, pp .43 -4

(5) Ibid, pp90-1

(6) Dulles over Suez, p428

(7), Arakie, p. 127- Schmidt, Armaggedon in the Middle East.pp132-3

(8) The Middle East in World Affairs, p. 521.

(9) Middle East Politics, pp70-71

(10) Robert Stevens, Nasser, pp255-6

(11) Middle East Politics, pp453-4

(12) The Middle East in World Affairs, p. 296.

(13) The Struggle for Syria, p 185.

(14) Malcolm Kerr, The Arab Cold War, p. 3.

(15) The Struggle for Syria, pp233-4

(16) Ibid, p. 251.

(17) Ibid,pp263-6

(18) Ibid,p.280.

(19) Ibid, p.289.

(20) The Struggle for Syria, pp291-5

(21) Waging Peace, pp198-202

(22) كان هندرسون قد أشترك في حسم مشكلة بترول إيران في عام 1953، كما اشترك في صياغة مبدأ أيزنهاور.

(23) The Struggle for Syria, pp. 296- 7 & pp300-1

(24) The Struggle for Syria, p. 290.

(25) قدر عدد اللبنانيين الذين عبروا الحدود إلى دمشق بما يتراوح بين 000 ,300 و 000 ,350

(26) Cf. Fahim Qubain, Crisis in Lebanon (MEI, 1961).

(27) Eisenhower, op. cit., p. 266.

(28) تشكل الاتحاد الهاشمي من الأردن والعراق ردا على اتحاد سوريا ومصر.

(29) انسحب العراق من حلف بغداد وذلك في 24 مارس 1959.

(30) Kerr, The Arab Cold War, pp6-7

(31) Mc. Lane, Soviet-Middle East relations, p. 9.

5 الاستقطاب وحرب الأيام الستة

أدى انهيار النفوذ الفرنسي والبريطاني في الشرق الأوسط وهو الذي أسمت فيه الولايات المتحدة حين دقت الأسافين المتتالية في البنيان الاستعماري الذي أقامته حليفتاها سعيا وراء الانفراد بالنفوذ في المنطقة واطرح الاتحاد السوفيتي لسياسة الانكماش التي اتبعها، أو فرضت عليه، في أعقاب ثورة أكتوبر 1917، إلى تصدي الولايات المتحدة للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة التي امتدت إليها الحرب الباردة وما تضمنته من احتمالات المواجهة بين الدولتين الأعظم. فمنطقة الشرق الأوسط، بما فيها العالم العربي، تشكل مركزا عالميا للمواصلات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى كلا المعسكرين الشرقي والغربي ومن ثم وزنها بالنسبة إلى الاستراتيجيات العالمية. كما أنها مستودع للنفط الذي يغذي الصناعات الغربية واليابانية، وسوق واسعة توفر مجالا للنفط الاقتصادي من جانب الاحتكارات الأمريكية والغربية الكبرى التي اختلفت أساليبها من الناحية الظاهرية عن احتكارات الاستعمار

القديم، خاصة وأنها على استعداد لتقديم بعض التنازلات حرصا منها على تآلف القوى الحاكمة وإيجاد نوع من الاشتراك في المصالح بما يرضي الطرفين، ولم تجعل الاحتلال العسكري شرطا أساسيا لاستمرارية مشروعاتها الاقتصادية، وان لم تتورع عن إقامة القواعد العسكرية في المواقع الهامة الواقعة على الأراضي العربية أو بالقرب منها وتدبير الانقلابات بين آن و آخر دفاعا عن مصالحها. كما بذلت الولايات المتحدة بعض الجهود لحفز الحكومات الموالية لها على القيام ببعض الإصلاحات العصرية في الوقت الذي نجد فيه أن الأسلوب الأمريكي في الإنجاز التقني محبب ومرغوب فيه على نطاق واسع وان الصفوة التي تتولى الزعامة والقيادة ملمة بالثقافة والتكنولوجيا الغربية وباللغة الإنجليزية. ولكن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع تفادي مشكلات الصراع بين الحكومات العربية وعدم الاستقرار السياسي ومخلفات عهد السيطرة الاستعمارية الغربية وتخوف الرأي العام العربي من «الإمبريالية الجديدة» ونمو القومية الراديكالية وانقسام العرب ما بين ثوريين ومحافظين والتغيير الذي طرأ على موقفها ذاتها من التزاماتها العالمية. كما أنها لم تستطع أن تبرر للرأي العام العربي دوافع مساندتها لإسرائيل وتزويدها بالدعم المالي والعسكري مما أظهرها بمظهر المتحدي للمشاعر العربية والتجني على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد سبق أن رأينا أن حكومة ايزنهاور لم تتفهم طبيعة الأوضاع في العالم العربي بعد أن أعماها الخوف من الشيوعية التي اعتبرتها واشنطن-لا القومية العربية المناضلة-المحرك الرئيسي لأحداث المنطقة، بكل ما يتضمنه ذلك من تجاهل لطبيعة التغييرات التي كان يمر بها العالم العربي. إلا أن عهد جون كنيدي الذي بدأ في أوائل عام 1961 قد تميز بمحاولة اتباع أساليب جديدة، إن لم يكن الرئيس الجديد قد وضع استراتيجية كان من نتائجها مراجعة الخطوة العامة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية. فقد بدأ كنيدي عهده بمحاولة ارتياد «الآفاق الجديدة» وحاول تفهم العالم الثالث وخالف اتجاه جون فوستر دلاس إزاء الحياد، فلم يناصبه العداء. وتصور كنيدي أن الشرق الأوسط أحد الآفاق الجديدة، و آثر في معالجة شئونه الاستفادة من تجارب أخصائيين على خبرة طويلة بشئون المنطقة-

ومن ذلك انه عين مدير الجامعة الأمريكية بالقاهرة جون بادو سفيرا لبلاده في مصر، على أمل أن يضيق شقة الخلاف مع القاهرة، خاصة وأن سجل بادو لم يتضمن أية ميول معادية لمصر. كما عين وليم بولك الذي كان يعمل بمركز هارفارد لدراسات الشرق الأوسط مستشارا في هيئة التخطيط السياسي التي كان يرأسها والت روستو الباحث بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. ولكن ذلك لا يعني أن كنيدي قد قلب سياسة أمريكا العربية رأسا على عقب: إذ أن السياسة الجديدة كانت تحتوي على بعض عناصر السياسة القديمة ولكن بعد أن أعيدت صياغتها بحيث غدت اكثر إيجابية وربطت بصورة أوثق بإمكانيات الولايات المتحدة، خاصة وان كنيدي قد اطرح أسلوب الإنذار والضغط الاقتصادي وحاول إقامة علاقات إنسانية مع الزعماء العرب عن طريق المراسلة الشخصية، وأبدى اهتماما بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعرض وساطته في سبيل التوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية، وأوجد نوعا من التفاهم بين واشنطن والقاهرة أدى إلى بناء الأسس العملية التي يمكن من خلالها إدارة وتطوير العلا قات المصرية-الأمريكية. فلقد تم الاتفاق بين الطرفين-بناء على اقتراح من عبد الناصر على تجميد القضية الفلسطينية على اعتبار أن كلا من مصر وأمريكا لم تكن على استعداد لتغيير موقفها من إسرائيل وان من الأجدى التركيز على مجالات أخرى قد تؤدي إلى تفاهم جديد أو على الأقل إلى إزالة سوء التفاهم القديم. ورغم أن اتجاه جون كنيدي كان له وقع حسن في العالم العربي إلا أن الساسة الإسرائيليين رفضوا إعادة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مما أدى إلى فشل الوساطة الأمريكية. فإسرائيل المعتمدة على المساندة الأمريكية المطلقة لم تبد أي استعداد لتقديم تنازلات من شأنها أن تخفف حدة التوتر وتمهد السبيل لحل مقبول. وليس من المستبعد ما يذهب إليه بونداريفسكي(1) من أن إسرائيل والولايات المتحدة قد وقعتا في يولية 1952 اتفاقية سرية بصدد المساعدة في ضمان الأمن المتبادل، وهي المعاهدة التي التزمت إسرائيل طبقا لها بالمساهمة مع الولايات المتحدة في «الدفاع» عن الشرق الأوسط، وأن هذا الاتفاق لم يتكشف قبل تسع سنوات. وشهد عهد كنيدي أيضا توقيع اتفاقية أمريكية-إسرائيلية (1963) لتزويد إسرائيل بصواريخ (هوك) وكانت المساندة الأمريكية لإسرائيل حتى ذلك الوقت تعتمد

على الأسطول السادس وعلى حث أمريكا حلفاءها الأوروبيين (فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية) على تسليح إسرائيل.

وعلى حين كانت الولايات المتحدة مشغولة بأزمة الصواريخ في كوبا (1962) وهي الأزمة التي كانت تنذر بمواجهة نووية بينها وبين الاتحاد السوفيتي اتخذ عبد الناصر قراره الخاص بمساعدة الثورة اليمنية، مما أدى إلى مساندة كل من السعودية والأردن للقوى الملكية. وعلى حين سلمت واشنطن بالثورة اليمنية باعتبارها حقيقة واقعة وتعبيرا عن القومية العربية الراديكالية، فأنها طمأنت السعودية ضد أي تهديد مصري في نفس الوقت الذي بذل فيه كنيدي منذ البداية محاولات لكي تسحب مصر قواتها. وفي 25 أكتوبر 1962 كتب كنيدي إلى فيصل آل سعود يؤكد له التزام الولايات المتحدة التام بالمحافظة على سلامة أراضي السعودية، وفي الشهر التالي كتب إلى كل من فيصل وحسين وعبد الناصر مقترحا الخطوة العريضة لتسوية يمنية تتضمن اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري في الوقت الذي قام فيه سرب من المقاتلات الأمريكية باستعراض في الأجواء السعودية تحذيرا لعبد الناصر من مهاجمة أراضي المملكة. ورغم ضغط كل من السعودية والأردن على الولايات المتحدة حتى لا تعترف بالجمهورية اليمنية إلا أن واشنطن واصلت مساعيها في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية. فكنيدي كان يسعى إلى إزالة كل ما قد يؤدي إلى توتر العلاقات مع مصر، في الوقت الذي كانت فيه السفارة الأمريكية في الرياض تخشى أن يؤدي استمرار التدخل السعودي في اليمن إلى مواجهة السعودية بمصاعب داخلية قد تعص ف بها وبالمصالح النفطية الغربية. وفي 19 ديسمبر اعترفت واشنطن بالنظام الجمهوري، على حين تعهدت حكومة اليمن باحترام المعاهدات الدولية وبأن تعيش في سلام مع كل جيرانها. ولكن فيصل والبدر لم يصيخا سمعا للوساطة الأمريكية التي وجدت قبولا لدى كل من عبد الناصر والسلال-إذ كانت الخطة السعودية تقتضي مساندة الملكيين بالمال والسلاح بهدف استنزاف عبد الناصر، وضعضعة مكانته في العالمين العربي والإسلامي[2].

وجاء مقتل كنيدي في عام 1963 بمثابة صدمة للعالم العربي الذي كان يعتبره الزعيم الغربي الوحيد الجدير بالثقة، خاصة وان خلفه ليندون

جونسون كان معروفا بالميل إلى إسرائيل. وكان عبد الناصر يشك في قدرة جونسون على حل القضايا الدولية المعقدة ولا يثق فيه ورغم أن جونسون كتب بعد توليه إلى الزعماء العرب بنفس الأسلوب الذي انتهجه كنيدي بعد انتخابات عام 1960 إلا أن ميوله السابقة وعدم خبرته بالشئون الدولية باعدت بينه وبين مصر وبقية العالم العربي طيلة السنوات التالية. حقيقة أن حكومة جونسون قد تابعت نفس السياسة الأمريكية السابقة، إلا أن الأسلوب الذي اتبعته والوضع المتغير الذي واجهها قد جعلا تطبيقها للخطوط العريضة لسياستها أقل ترابطا خاصة وان تولى جونسون قد جاء في الوقت الذي ازداد فيه تورط أمريكا في فيتنام مما يحتمل انه لم يتح لها في البداية فرصة لإعادة تقييم سياستها العربية. وفي أواخر عام 1965 ظهرت شواهد بارزة على التغيير حين اعتقدت الدول العربية الراديكالية أن ثمة اتجاها إلى قيام حلف إسلامي بمبادرة من السعودية يضم إيران والأردن، وان الولايات المتحدة من وراء هذا المشروع الذي فسر على انه محاولة للقضاء على الثورة اليمنية والسيطرة على اليمن والجنوب اليمني، وبدلا من حث مصر على الانسحاب من اليمن بدأت استراتيجية. أخرى تفرض على مصر أن ترسل جزءا كبيرا من قواتها إلى اليمن خاصة وقد جندت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قوة من المرتزقة تحارب ضد مصر في اليمن. فتحدي عبد الناصر للأنظمة المحافظة في شبه الجزيرة العربية ما لبث أن واجه معارضة كل من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين كانتا حساستين لكل ما قد يتهدد نفس المنطقة، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي ساند الثورة اليمنية حرصا منه على إنهاء الوجود العسكري البريطاني في عدن وضعضعة نظم الدفاع الغربية في شبه الجزيرة العربية.

وسرعان ما وقر في ذهن جونسون أن عبد الناصر يتحدى النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ويرفض كل الطلبات الأمريكية ويعبئ الجماهير العربية ضد السياسات الأمريكية: فقد تحدت القاهرة السياسة الأمريكية في الكونجو حين ساندت حكومة الكونجو المركزية، وفي مصر ذاتها جرت مظاهرات في القاهرة أدت إلى إحراق مكتبة السفارة الأمريكية وأسقطت طائرة أمريكية عبرت أجواء مصر عن طريق الخطأ، وأدانت مصر التدخل الأمريكي في فيتنام وأخذت تلعب دورا هاما داخل مجموعة عدم الانحياز

ضد الاستعمار الغربي كما أخذت تخلع الصبغة الاشتراكية على اقتصادها. وحين افهم جونسون عبد الناصر أن الولايات المتحدة ستوقف معونتها الاقتصادية ما لم تتبع القاهرة سياسة اكثر ودا إزاء الولايات المتحدة، كان رد عبد الناصر في خطبة ألقاها في ديسمبر 1964 أن بإمكان مصر الاستغناء عن المعونة الأمريكية إذا ما ارتبطت هذه المعونة بشروط سياسية، وطلب من الأمريكان أن يأخذوا معونتهم ويشربوا من البحر الأحمر، فإذا لم يكفهم فليشربوا من البحر الأبيض !! وحينئذ قرر جونسون وقف مبيعات القمح لمصر، رغم أن واشنطن لم تقطع علاقاتها مع القاهرة. ومنذ ذلك الوقت تدهورت العلاقات الأمريكية-المصرية، وفسر العرب موقف أمريكا على انه محاولة أخرى من جانبها لعزل عبد الناصر والقضاء على الثورة العربية، وبالإضافة إلى ذلك فان ماضي جونسون الذي عرف عنه الميل إلى إسرائيل وادعاءات الدوائر الإسرائيلية الرسمية بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب الدولة الصهيونية في حالة أي صدام مع العرب، مما زاد في قناعة العرب بأن الولايات المتحدة شديدة الارتباط بإسرائيل(3) وبأن ثمة تواطؤا بين الدولتين لإخماد جذوة الثورات العربية الراديكالية التي دمغت بعداء الولايات المتحدة والسير في ركاب الاتحاد السوفيتي والشيوعية الدولية. فإلى جانب مناصبة الولايات المتحدة العداء لعبد الناصر، فإنها لم تبد ارتياحها لاتجاهات الثورة العراقية منذ أن أحاط الشيوعيون بعبد الكريم قاسم الذي هدد الكويت في عام 1961 (وهو ما اعترضت عليه واشنطن). وبعد سقوط قاسم في عام 1963 وتوثق العلاقات المصرية-العراقية في عهد عبد السلام عارف رددت بعض الدوائر الغربية الإشاعات عن اشتراك مصر والعراق في خطة تهدف إلى الاستيلاء على نفط الخليج وشبه الجزيرة، وفي نفس الوقت تصدت الولايات المتحدة للمحاولات المتكررة من جانب نظام الحكم الراديكالي في سوريا لدعم كل محاولات الإطاحة بالنظام الملكي في الأردن(4).

وكانت واشنطن في عهد جونسون تبدي ضيقا بقلة مردود المساعدة الأمريكية في مجال التطور الاقتصادي في الدول النامية وتشك في النوايا السياسية والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث وتواجه العنف العنصري في المدن الأمريكية والمعارضة المتزايدة لحرب فيتنام.

وحين ازدادت التزامات الولايات المتحدة في فيتنام ساءت علاقاتها بالعالم الخارجي وانتهت فترة مد يد الصداقة التي تميز بها عهد كنيدي الذي كان لا يعارض التغيير الثوري ويعتبره أمرا حتميا، ذلك أن نظرة جونسون إلى العالم كانت تتسم بالمحافظة، ومن ثم شكه في الحركات الثورية وفي زعماء العالم الثالث المستقلين الذين كانوا يتكلمون عن بناء الاشتراكية في بلادهم، لهذا لم تكترث الحكومة الأمريكية بسمعة بلادها في الخارج وقل استعدادها لبذل النفقات بهدف القضاء على الفقر في الداخل معتمدة في تنفيذ سياستها على القوة الأمريكية وحدها. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تقارب الدول النامية ذات الأنظمة الراديكالية مع الاتحاد السوفيتي الذي لم يتردد في دعم هذه الدول جريا وراء سياسته الخاصة بمساندة حركات التحرر الوطني ضد المؤامرات الإمبريالية، مما ساعد على إيجاد نوع من الاستقطاب بدت فيه موسكو نصيرة للتقدم وحركة التاريخ، على حين بدت واشنطن نصيرة للنظم المحافظة وللدولة الصهيونية، مما جعلها موضعا للشك المتزايد وأضعف موقفها بصفة مطردة. وحينئذ نظر العرب إلى الولايات المتحدة نفس نظرتهم القديمة إلى بريطانيا فاعتبروها «شرطي» العالم ولم يجدوا فرقا جوهريا بينها وبن الدول الاستعمارية القديمة، واتهموها بمعاداة قوى الثورة والتغيير والتطور واعتبروا وجودها «استعمارا جديدا». ومما زاد في شكوك العرب بوجه خاص أن مقاليد الولايات المتحدة في عهد جونسون وقعت في أيدي ثلاثة من الصهيونيين هم: آرثر جولدبرج سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة الذي صرح في اكثر من مناسبة بأنه صهيوني متحمس، ووالت روستو مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي، ويوجين روستو (شقيق والت) وكيل إدارة الشئون السياسية، كما ضم مستشارو الرئيس المقربون عددا كبيرا من ذوي الميول الصهيونية بما في ذلك نائب الرئيس هيوبرت همفري. وهكذا نجد جونسون يؤكد لرئيس الوزراء الإسرائيلي في يونية 1964 أن الولايات المتحدة تؤازر إسرائيل وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما هوجمت الدولة الصهيونية. وفي ربيع 1965 سلم السفير الأمريكي في القاهرة (لوشيوس باتل) عبد الناصر مذكرة جاء فيها أن الحكومة الأمريكية مستعدة لبيع مزيد من الأسلحة لإسرائيل وأن على العرب أن يفهموا أن إثارتهم مشكلة نتيجة لهذا البيع قد تؤدي إلى رد فعل

جماهيري قد يؤثر في موقف أمريكا «غير المنحاز» إزاء المشكلة العربية-الإسرائيلية ولا يشجعها على مواصلة تحديد بيع أسلحتها لإسرائيل. وفي يونية 1966 أعلن ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي انه تلقى تأكيدا بأن الولايات المتحدة ستحافظ على توازن القوى في الشرق الأوسط وان ذلك يشكل ثورة في التفكير الأمريكي[5].

لهذا كله ازداد توثق العلاقات بين الدول العربية الراديكالية (مصر-سوريا-العراق-الجزائر-اليمن) التي تعرضت للضغط والاستفزاز الأمريكيين وبين الاتحاد السوفيتي الذي قدم لها مختلف ألوان الدعم والمساندة ونبهها هي وغيرها إلى خطورة المخططات العسكرية الغربية في الشرق الأوسط، فمنذ أوائل الخمسينات دأب الاتحاد السوفيتي على تنبيه الدول العربية إلى خطورة مشروعات الأحلاف الغربية ففي 21 نوفمبر 1951 قدمت الحكومة السوفيتية مذكرات[6] إلى حكومات مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن وإسرائيل نبهت فيها إلى أن مقترحات الدفاع الرباعية التي قدمت إليها لإنشاء قيادة مشتركة في الشرق الأوسط وإيجاد قوات عسكرية أجنبية على أراضي مصر وغيرها من بلدان المنطقة إنما تهدف إلى ربط قيادة الشرق الأوسط المقترحة بتنظيمات كتلة الأطلنطي بالصورة التي تؤدي إلى فقدان هذه البلدان لاستقلالها وسيادتها وإخضاعها لدول كبرى تسعى إلى استعمال أراضيها وتسخير مواردها لخدمة أهدافها العدوانية والزج بها في الإجراءات العسكرية لحلف الأطلنطي الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية. وأعادت هذه المذكرات السوفيتية إلى الأذهان مساندة الاتحاد السوفيتي لها فيما يتعلق بجلاء القوات الأجنبية عن مصر وسوريا ولبنان وأنكرت ما يشاع من تهديد الاتحاد السوفيتي لها. وحين سعت الدول الغربية إلى إنشاء حلف بغداد أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية تصريحا حول الأمن في الشرق الأوسط[7] احتجت فيه على الحلف ونبهت إلى أن من شأنه عزل العراق عن البلدان العربية الأخرى وتعكير العلاقات بين هذه البلدان ومساعدة الدول العدوانية التي تحاول آن تبذر بذور الخلاف بين دول المنطقة خدمة لمصالحها العسكرية الاستراتيجية. واحتجت الحكومة السوفيتية على الضغط على سوريا وغيرها من البلدان العربية بهدف الزج بها إلى الحلف ونفت آن تكون للاتحاد السوفيتي نوايا

عدوانية، ملمحة إلى أن التهديد مصدره مخططو الأحلاف العدوانية والباحثون عن القواعد العسكرية التي تهدد أراضي الاتحاد السوفيتي القريبة من الشرق الأوسط. وقد كللت هذه السياسة السوفيتية بالنجاح حين اتجهت بعض الدول العربية-وفي مقدمتها مصر وسوريا-إلى الحياد وقاومت الأحلاف الغربية وكسرت احتكار السلاح واتجهت إلى الدول الاشتراكية للحصول على السلاح اللازم للدفاع عن أراضيها. لقد ساند الروس مصر مساندة تامة خلال أزمة السويس وكان لهم دورهم الرئيسي في إفشال العدوان الثلاثي، كما ساندوا سوريا في عام 1957 و 1958 ضد تحرشات دول حلف بغداد ففي 10 سبتمبر 1957 وجه رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي إلى رئيس وزراء تركيا احتجاجا(8) على حشد القوات التركية على الحدود السورية وحث تركيا على عدم الاشتراك في عمل مسلح ضد سوريا، ملوحا بأن نشوب الحرب في الشرق الأوسط لا بد أن يزعزع مركز تركيا في المنطقة. ودعما لسوريا ضد مخططات دول حلف بغداد قدم لها الاتحاد السوفيتي السلاح،كما قدمه لكل من العراق الجمهوري ومصر واليمن والجزائر، ومنذ عام 1967 قدم الاتحاد السوفيتي السلاح لكل من السودان واليمن الديمقراطية الشعبية، وفي السنوات الأخيرة قدمه لليبيا الجمهورية..

وكانت مصر منذ عقد صفقة الأسلحة «التشيكية» في عام 1955 تعتمد في تسليح قواتها على العتاد الروسي والخبراء السوفييت، كما كانت ترسل ضباطها باطراد إلى دول المعسكر الاشتراكي للتدرب على الفنون العسكرية واستخدام الأسلحة الجديدة. وفي المجال الاقتصادي ساعد الروس مصر على بناء السد العالي وأنشئوا فيها عددا من مصانع الصلب أهمها مصنع حلوان وأقاموا شبكة كهربائية تمتد من أسوان إلى القاهرة وبنوا عدة مصاف للنفط وخزانات ومحطات إضافية لتوليد الكهرباء وترسانة في ميناء الإسكندرية الذي أدخلوا فيه بعض التحسينات وقدموا العون اللازم لمعاهد التدريب الفني وأنشئوا في أنشاص أول مفاعل نووي اكتمل العمل فيه في عام 1961 وأرسلوا إلى مصر كميات ضخمة من السلع الصناعية. وفي سوريا مول الروس مشروعات تتعلق بالطرق والسكك الحديدية وأنشئوا مصنعا للسماد و آخر لعربات السكك الحديدية وخزانات للري وأبحاثا

تتعلق بحسن استغلال مياه نهر الفرات والتنقيب عن النفط. أما العراق فقد نمت علاقاته التجارية مع الاتحاد السوفيتي في أعقاب ثورة 1958 وما حل خريف عام 1969 حتى كان الروس-وفق ما أوردته المصادر العراقية قد أكملوا 34 مشروعا في الوقت الذي كانوا فيه يسهمون في 48 مشروعا آخر ويقدمون للعراق كميات ضخمة من الأسلحة. وفي اليمن الجمهوري عمق الروس ميناء الحديدة وبنوا مطارا بالقرب من صنعاء وطريقا بين الحديدة وتعز ومصنعا للسماد ومصائد للأسماك ومستشفى وعدة مدارس بالإضافة إلى الأسلحة التي ازداد حجمها بازدياد الحرب الأهلية.

وفي المشرق العربي ازداد سباق التسلح بين «دول المواجهة» وإسرائيل من جهة وبين الدول العربية الراديكالية والدول المحافظة من جهة أخرى. وعلى حين حصلت الدول الراديكالية على أسلحتها من الاتحاد السوفيتي، حصلت إسرائيل والدول المحافظة على أسلحتها من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وكان هدف الولايات المتحدة من قراراتها الخاصة بتزويد بعض بلدان الشرق الأوسط بالأسلحة هو المحافظة على التوازن وذلك بالحيلولة دون وصول دولة معادية للوضع الإقليمي القائم في المنطقة إلى حيز من القوة يتيح لها النجاح في تحدى الوضع. وقد فشلت هذه السياسة لأنها لم تمنع نشوب الحرب بين باكستان والهند، أو بين الأردن وإسرائيل، أو بين مصر والسعودية (أبان حرب اليمن) أو بين المغرب والجزائر. أما فيما يتعلق بالنزاع بين إسرائيل وجاراتها فقد فشلت هذه السياسة باستمرار طالما أن إسرائيل لا تستطيع مواجهة الخسائر البشرية الناتجة عن استمرار الصراع واصطناع الدفاع ومن ثم سعيها بمختلف الوسائل إلى إحراز القدرة على توجيه الضربة الأولى بهدف «إجهاض» أي استعدادات لشن الهجوم عليها. كما أن سياسة الموازنة الأمريكية قد بدت صعبة التطبيق وبخاصة فيما يتعلق بالتحكم في المدى الزمني والإقليمي للحروب عن طريق تحديد كميات قطع الغيار وغير ذلك من العتاد بما في ذلك الوقود والذخيرة. هذا إلى أن عدم رغبة واشنطن في الزج بنفسها في الصراعات المحلية خشية اصطدامها بالاتحاد السوفيتي قد بدت شائكة طالما أنها قد التزمت بمساندة الحكومات والأنظمة الموالية سواء بأشكال سافرة أو مستترة وأنها قد اصطنعت التهديد والوعيد بين آن و آخر، ملوحة بالأسطول السادس وبقواتها

المنتشرة في المنطقة وفي قواعد دول منظمة الأطلنطي.

والحق أن سباق التسلح في الشرق الأوسط قد أدى إلى ازدياد تعقيد أوضاع المنطقة على المستويين الإقليمي والمحلي. فقد أدت سياسة «التوازن» التي اتبعتها واشنطن إلى تقوية إسرائيل باطراد، خاصة وان الدوائر الأمريكية وجدت نفسها ملزمة بمساندة الدول الموالية لها وبخاصة إسرائيل- والتصدي للوجود السوفيتي في بعض الدول ذات الأنظمة الراديكالية التي كانت تضم عددا من الخبراء السوفييت والتي شكت واشنطن في أن الاتحاد السوفيتي يهدف إلى إقامة قواعد عسكرية فيها، ومن الواضح أن واشنطن لم تكن تتورع عن اللجوء إلى كافة الوسائل التي تتيح لها التخلص من النفوذ السوفيتي في البلدان العربية الراديكالية-وهكذا بدت أهمية إسرائيل بالنسبة إلى المخطط الأمريكي المناوئ لمصر وسوريا والهادف إلى ضعضعة مكانة عبد الناصر إن لم يكن إزاحته نهائيا وإعطاء العرب الراديكاليين درسا لن ينسوه بإفساح المجال للدول المحافظة لكي تتصدر الموقف والتمهيد للقضاء على النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ومن ثم فنحن نؤيد ما يذهب إليه أنور السادات[9] من أن خطة حرب 1967 كلها قد وضعت في وزارة الدفاع الأمريكية وان العسكريين والخبراء الأمريكان قد باركوها. فواشنطن حريصة على الاحتياط ضد تحول الدول العربية الراديكالية إلى دول تابعة لموسكو وإقامة الروس قواعد عسكرية فيها، خاصة وقد انحاز الروس إلى العرب ضد إسرائيل وشجعوا الدول الصديقة على السعي إلى قلب الأنظمة العربية المحافظة والموالية للغرب ونصبوا أنفسهم نصيرا وحاميا لقضية العرب في نزاعهم مع إسرائيل ونددوا بمساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل ولم يدخروا وسعا في تأكيد المطالب العربية سواء عن طريق الدعاية أو في مجلس الأمن حيث استعمل مندوبو الاتحاد السوفيتي حق الفيتو لوقف القرارات المؤيدة لإسرائيل وتصدوا لكل ما يمكن أن يؤدي إلى إدانة الدول العربية. كما نؤيد ما يذهب إليه الوزير البريطاني السابق انتوني ناتنج في كتابه عن عبد الناصر من أن حرب يونية 1967 قد نشبت نتيجة لاستجابة العسكريين الإسرائيليين التامة للمخططات الأمريكية وعملهم على استفزاز عبد الناصر وإظهاره بمظهر المعتدي والقيام بحملة دعائية واسعة النطاق لكسب عطف الرأي العام العالمي على الدولة الصهيونية. وتنفيذا لهذه الخطة قامت

إسرائيل بغارات كبرى ضد الأردن وسوريا ولبنان، وسربت الدوائر الإسرائيلية معلومات موجهة تذهب إلى أن تل أبيب ستقوم إذا احتاج الأمر بالزحف على دمشق التي كانت قد وقعت مع القاهرة معاهدة دفاع مشترك. حينئذ يبدو «زعيم الأمة العربية» مطمئنا إلى وجود قوات الطوارئ الدولية على حدوده الشرقية في الوقت الذي تواجه فيه كل من عمان ودمشق الضربات الإسرائيلية المتتالية، فلا يبقى أمامه إلا التخلي عن زعامته أو دخول حرب لم يستعد لها، فتحقق إسرائيل وحدها أهداف الغرب من عدوان 1956 الذي فشل نتيجة لالتفاف الرأي العام العالمي حول مصر واشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لأسباب مختلفة في التصدي للعدوان على دولة صغرى من جانب اثنتين من الدول الكبرى وصنيعتهما إسرائيل. أما في عام 1967 فقد انعكست الآية حين صورت إسرائيل نفسها بمظهر الحمل الضعيف المعتدى عليه من جانب العالم العربي بأسره!!

ولقد ذهبت كثير من المصادر الغربية إلى أن حرب 1967 كانت حربا لم يرغب فيها أحد وأنها نشبت لتصاعد الأحداث وعدم استعداد أي طرف للتراجع في الوقت الذي لم تصطنع فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الحزم مع أصدقائهما. إلا أن الذاهبين هذا المذهب يتجاهلون الأسباب الحقيقية وراء هذه الحرب، وهي أسباب معقدة وعميقة الجذور نمت بصورة غير منتظمة في مراحل عدة خلال السنوات العشر التي أعقبت حرب السويس وكانت إسرائيل أثناءها تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف التي فشلت في تحقيقها في أعقاب حرب السويس، أي احتلال سيناء وإسقاط عبد الناصر وضمان الملاحة في قناة السويس بالإضافة إلى خليج العقبة. وإسرائيل التي عرضت خدماتها على بريطانيا وفرنسا في عام 1956 كانت على استعداد لعرض نفس الخدمات على واشنطن في عام 1967، فتلعب دور مخلب القط دون أن يظهر المعتدي الحقيقي للعيان خشية إغضاب الرأي العام العربي-تماما كما حدث في عام 1956. وهكذا فان أزمة عام 1967 قد ارتبطت ليس فقط بمخاوف العرب وشكاواهم من إسرائيل، بل أنها ارتبطت كذلك بمجرى الثورة العربية المعادية للإمبريالية، وهي الثورة ذات الأبعاد الاجتماعية بكل ما صاحبها من صراعات بين الأنظمة العربية والزعماء العرب، وتقلبات الموقف الدولي الأوسع. وبالإضافة

إلى هذا فهناك أعمال إسرائيل وسياستها: فمن العوامل الرئيسية التي مست التوازن الذي أقيم في أعقاب حرب السويس وأدت إلى عدم الاستقرار، ذلك القرار الذي اتخذته إسرائيل من جانبها وحدها لتحويل مجرى نهر الأردن وتطويرها لمفاعل ذري كان من الواضح أنه يمكنها بمرور الزمن من إنتاج الأسلحة النووية-وكلا هذين العاملين قد أديا إلى إسراع خطى سباق التسلح بين العرب وإسرائيل وتدفق كميات ضخمة من الأسلحة على الشرق الأوسط. ولا شك في أن سياسة الولايات المتحدة كانت من العوامل التي زادت اضطراب أحوال المنطقة، إلا أن ثمة عاملا أخر لا يقل أهمية عن ذلك هو مدى فهم عبد الناصر والاتحاد السوفيتي للسياسة الأمريكية. فالأعمال التي قام بها عبد الناصر والتي استغلت لتحميله مسئولية نشوب حرب 1967 لا يمكن فهمها إلا إذا ربطناها بتأثير تفسيره لنوايا إسرائيل بالصورة العالمية العامة التي كانت تنمو في مخيلته. فقد اعتقد بأن ثمة حملة أمريكية هدفها القضاء على زعماء العالم الثالث الراديكاليين المعادين للاستعمار أو العمل على قطع علاقاتهم بالاتحاد السوفيتي وهي الحملة التي اعتقد أنها تضعه في عداد الضحايا المحتملين بعد أن جرى عزل مصر على أثر انفصال سوريا[10]. ومما له دلالته بهذا الصدد أن كثيرا من المصادر الغربية تحاول أن تحمل الاتحاد السوفيتي هو الآخر مسؤولية الخطوة الأولى التي أدت إلى الحرب-فهي تذهب إلى أن موسكو هي التي أشارت على عبد الناصر بحشد قواته في سيناء بعد أن وصلتها معلومات مفادها أن إسرائيل تهدد سوريا، وذلك على أثر بعض التصريحات التي أدلى بها مسئولون إسرائيليون في أعقاب أعمال العنف بين إسرائيل وسوريا. واستكمالا لهذا المخطط الأمريكي-الإسرائيلي الذي أعد له بمهارة نجد أن أحد كبار عملاء المخابرات المركزية مايلز كوبلاند ينشر في أعقاب الحرب مباشرة كتابه «لعبة الأمم» الذي يبدو من الواضح أن هدفه المباشر هو هدم عبد الناصر نهائيا بإظهاره بمظهر المتواطئ مع المخابرات المركزية التي يلمح الكتاب إلى أنها قد نسقت مع «الضباط الأحرار» حتى قبل أن يستولوا على السلطة. وسرعان ما ترجم كتاب «لعبة الأمم» إلى اللغة العربية ووزعت منه آلاف النسخ في العالم العربي بهدف تدمير صورة عبد الناصر لدى الجماهير العربية وإظهار المخابرات المركزية بمظهر من يعرف كل شيء

ويحتاط لكل شيء والويل كل الويل لمن يعترض طريقها!

وما أن وقع عبد الناصر في الفخ المحكم الذي أعد لتدميره وذلك حين أمر قواته في 14 مايو 1967 بأن تحتشد في سيناء ثم طلب من قوات الطوارئ الدولية أن تنسحب من منطقة حدود الهدنة بين مصر وإسرائيل، حتى استعد «صقور» إسرائيل لتصعيد الموقف وقفل باب التراجع من ورائه. وأخطأ يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة حين أصر على سحب القوات الدولية كلها إن لم يتسن إبقاؤها كلها، وبذلك طرح على بساط البحث بصورة ضمنية مسألة حرية الملاحة في مضايق تيران التي أعلنت إسرائيل مرارا أن قفلها في وجه سفنها يعد بمثابة أتعلان للحرب. وبعد أن انسحبت قوات الطوارئ الدولية أعلن عبد الناصر في 23 مايو إغلاق مضائق تران، وبذلك مضى شوطا بعيدا في تصعيد الأزمة دون أن يقدر أثر هذه الخطوة، مستندا إلى فهم خاطئ للموقف الدولي ولمدى قوة إسرائيل وخطورة الكمين الذي أعده له «صقور» إسرائيل المستندين إلى قوة الولايات المتحدة وأسطولها وقواتها الأطلسية ومعلومات مخابراتها. فلقد تصور أن الموقف الدولي شبيه بذلك الذي أحاط بأزمة السويس، وأن استرداده لزعامته التي ضعضعها كل من انفصال سوريا وحملة اليمن وموجة النقد الموجهة إليه من كثير من العواصم العربية، وبخاصة عمان والرياض، لن تترتب عليه نتائج وخيمة طالما أن الطيران المصري بالذات كفيل بردع العدوان الإسرائيلي إذا ما حدث إلى أن تقرر الأمم المتحدة وقف إطلاق النار، بشرط ألا يكون هو البادئ بالعدوان.

ولقد ساند ليندون جونسون إسرائيل طيلة أزمة مايو 1967 مع حرصه في نفس الوقت على ألا تؤدي مساندته هذه إلى مواجهة من الاتحاد السوفيتي. فقد سبق أن المحنا إلى انحيازه لإسرائيل منذ أن كان أحد أقطاب الكونجرس، ونضيف هنا أنه كان قد عارض سياسة أيزنهاور خلال أزمة السويس، وأنه حين انتقلت إليه مقاليد السلطة في أمريكا كان من المتوقع أن يوجهها لصالح إسرائيل. فأصوات اليهود تشكل مصدرا هاما من مصادر السلطة في أمريكا، في الوقت الذي تعني فيه القوات الإسرائيلية القوة في الشرق الأوسط. وقبل عدة شهور من أزمة مايو 1967 كان جونسون قد طلب القيام بدراسة-تحت إشراف السفير جوليوس هولمز للتغلغل الروسي

في الشرق الأوسط وانعكاساته على سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أقنعته الدراسة بأن «الخطر الكامن وراء كل حادثة حدود في الشرق الأوسط ليس مجرد نشوب الحرب بين الإسرائيليين والعرب، بل حدوث مجابهة بين الاتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين». كما أنه عزا أزمة مايو 1967 إلى «ازدياد استفزاز إسرائيل على أيدي عناصر تتمركز في سوريا» متجاهلا الأسباب الأخرى التي ظلت متراكمة طيلة نصف قرن من الزمان أو ربما أكثر من ذلك. وفي 23 مايو صرح جونسون بأن إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية قد أضاف بعدا جديدا وخطرا إلى الأزمة وأن الولايات المتحدة تعتبر الخليج مياها دولية كما تعد إغلاقه عملا غير مشروع قد يلحق بالسلام العالمي أبلغ الأضرار. وأضاف أن حق المرور البحري أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى المجتمع الدولي، ملمحا إلى أن حق إسرائيل في المرور من خليج العقبة يشكل جزءا من الالتزام الأمريكي في عام 1957 في مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء وقطاع غزة.. ومن الواضح أن واشنطن كانت تود العمل عن طريق الأمم المتحدة أو بالاتفاق مع الدول البحرية إذا ما ثبت أن مساعي الأمم المتحدة غير عملية. كما لم يستبعد كلية احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في نهاية المطاف، وان كان من المستبعد قيام الولايات المتحدة بالتدخل العسكري المنفرد. فلقد عرضت على مجلس الأمن مشروع قرار أكدت فيه الحاجة إلى «التقاط الأنفاس» مطالبة في نفس الوقت ببقاء خليج العقبة مفتوحا إلى أن يتسنى التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات، وقامت بجهد مكثف لإنشاء جبهة متحدة من الدول البحرية لاختراق مضائق تران. إلا أن الدول البحرية لم تتحمس للاشتراك في خطة قد تؤدي إلى استخدام القوة ولم يتحمس أحد في الولايات المتحدة للقيام بالعمل المنفرد الذي حذر أيزنهاور من الأخذ به.

وهكذا تضمنت أزمة 1967 صدى عجيبا لما حدث في عام 1956 وذلك حين سعت الولايات المتحدة إلى تشكيل جمعية للمنتفعين بخليج العقبة، سعيا وراء تأكيد حق المرور البحري في مضايق تيران. وكانت هذه المحاولة اقل نجاحا من جمعية المنتفعين بالقناة التي اقترحها دلاس: ففي عام 1967 كانت الولايات المتحدة هي التي أبدت استعدادها لاقتحام خليج العقبة، إلا

أن بريطانيا و فرنسا واثنتي عشرة دولة بحرية أخرى على الأقل من بين الدول التي دعيت للاشتراك قد اعتذرت عن ذلك بلباقة. ورغم المساندة السافرة من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل، فقد كانت ثمة عوامل تملي على الساسة الأمريكان توخي ضبط النفس من الناحية الظاهرية على الأقل. فهناك حرب فيتنام والرغبة في المحافظة على حسن نية الدول العربية النفطية وخشية تحركات الاتحاد السوفيتي. ورغم أن جونسون سعى إلى التوصل إلى تفاهم مع الاتحاد السوفيتي حول عدم تدخل الدولتين العظميين في الأزمة، واقترح على رئيس الوزراء السوفيتي في 22 مايو القيام بجهد مشترك لتهدئة الموقف، إلا أنه حاول الضغط على مصر باستعراض القوة، كما حاول الاحتياط ضد تدخل الروس لترجيح كفة العرب. فلقد تحركت بعض قطع الأسطول السادس صوب مكان مجهول في شرقي البحر المتوسط، ووصلت إلى مسافة قريبة من السواحل المصرية قبيل اندلاع الحرب، وذلك ضمانا لحماية إسرائيل أيا كانت الظروف. ومنذ شهر مايو كانت القوات الأمريكية في غربي ألمانيا «في حالة تأهب للتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط» وذلك رغم أن المسئولين الأمريكان كانوا على ثقة من قدرة إسرائيل العسكرية وأن المخابرات المركزية كانت متأكدة من أن إسرائيل ستلحق بالعرب هزيمة سريعة في حالة نشوب القتال. ولسوف تمر سنوات طويلة قبل أن تتضح تفاصيل الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في حرب يونية 1967، وان يكن من الواضح أن واشنطن قد ضمنت تفوق إسرائيل في السلاح على كل الدول العربية، وأنها ضمنت لها في حالة اندلاع الحرب تدخلها العسكري إذا كان ثمة ما يوحي بأي نصر مصري(11). فالحكومة الأمريكية كانت واثقة أن مصر وسوريا والعراق قد وقعت في أيدي الروس، ومن ثم سعيها إلى الاعتماد على حلفائها في المنطقة-وعلى رأسهم إسرائيل-لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق إيقاع الهزيمة بأصدقاء الاتحاد السوفيتي توطئة لتهديد النفوذ السوفيتي في المنطقة، وبعد ذلك يكون من السهل التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل بعد أن يدفع العرب وبخاصة عبد الناصر «شيئا ما» ثمنا لهزيمتهم ويتبينوا أن الاعتماد على الاتحاد السوفيتي لعبة خاسرة.

أما الروس فيبدو أنهم بعد نشوب الأزمة قد اختلفوا حول السياسة

الواجب اتباعها في العالم العربي، ومن ثم عدم توصلهم إلى خط سياسي واضح إلى أن داهمتهم الأحداث، فهم قد وجهوا نداءات مستعجلة إلى كل من عبد الناصر واشكول حتى لا يقوم أي منهما بشن الهجوم. وطبقا لما ذكرته المصادر الفرنسية أخبر الروس المصريين والسوريين عن طريق سفيريهم في موسكو ليس فقط أنهم لن يساندوهم إذا ما هاجموا إسرائيل (على اعتبار أن ذلك يعني مجازفة موسكو بمواجهة الولايات المتحدة) بل أيضا انهم لن يقدموا المساعدة العسكرية للدولتين الحربيتين في حالة قيام إسرائيل منفردة بشن الهجوم. وليس ثمة دليل على أن عبد الناصر طالب الروس بمساعدة عسكرية أو أنه كان يرغب في مثل هذه المساعدة. فرغم انه صرح مرارا بأن الولايات المتحدة تساند إسرائيل على طول الخط، فانه لم يكن يرغب في تحول الصراع مع إسرائيل إلى مواجهة بين الدولتين الأعظم بصورة تستتبع دمار الشرق الأوسط بصورة أكيدة، وان يكن قد اعتبر المساندة الروسية وسيلة للحيلولة دون التدخل الأمريكي بشرط إلا يكون هو البادئ بالعدوان. وقد يكون الدافع من وراء التحذيرات التي وجهها الروس لعبد الناصر واشكول في 27 مايو هو ما أشيع من أن كلا من مصر وإسرائيل كانت تعتقد أن الجانب الآخر على وشك شن الهجوم. وفي هذا اليوم وسط إشاعات بأن الحرب توشك أن تندلع، استقبل جونسون وزير الخارجية الإسرائيلية ابا ايبان ووعده بأن الولايات المتحدة ستحافظ على التعهدات التي قطعها ايزنهاور عام 1957 بصدد مساندة إسرائيل في حق المرور الحر والبريء في خليج العقبة، وكان جونسون على ثقة من أن مصر لا تريد-أو لا تستطيع-شن هجوم شامل، ولكن ايبان اخبره بأن إسرائيل قد تهجم-وفي هذه الحالة يمكنها أن تلحق هزيمة سريعة ليس فقط بمصر بل بأي جبهة من الدول العربية، وحينئذ صرح له جونسون «ببطء شديد وبأسلوب إيجابي جدا» بأن إسرائيل لن تقف بمفردها إذا ما قررت أن تتصرف على مسئوليتها الخاصة، وفي صبيحة 5 يونية 1967 حسمت إسرائيل الحرب بتدميرها المفاجئ للطيران العربي معتمدة في ذلك على المعلومات التي استقتها من المصادر الأمريكية. ثم قامت قواتها البرية باحتلال قطاع غزة ومهاجمة القوات المصرية في سيناء وهي القوات التي راحت ضحية أخطاء ومعلومات المخابرات المصرية وسوء تقدير القيادة للموقف وعدم

وجود غطاء جوي وتشويش سفينة التجسس «ليبرتي» التي كانت راسية قرب سواحل سيناء على مقربة من ميدان القتال. ثم استدارت آلة الحرب الإسرائيلية فاحتلت القطاع العربي في القدس والضفة الغربية، وفي النهاية تحولت إلى الجبهة السورية فاحتلت مرتفعات الجولان. وتم ذلك كله في ستة أيام، خاصة وانه لم توجد خطة عربية سليمة لمواجهة الموقف برغم قيام القيادة المصرية-الأردنية-السورية المشتركة ومبادرة العراق إلى مساندة دول المواجهة بعد بدء القتال.

وحين نشبت الحرب ساندت الولايات المتحدة إسرائيل برغم مبادرتها إلى إعلان حيادها ولو أن طبيعة هذا الحياد قد تعدلت بعد ذلك حين صرح ناطق باسم البيت الأبيض بأن الحياد لا يعني «عدم الاكتراث» بل «عدم الاشتراك في الحرب»، وما لبث التأييد الأمريكي لإسرائيل أن ازداد بمضي الوقت، بما في ذلك من كانوا يعارضون حرب فيتنام. ولما كانت واشنطن حريصة على تجنب المواجهة مع السوفييت، فقد وضع «الخط الساخن» على أهبة الاستعداد، وان يكن جونسون قد عمد إلى تأخير مباشرة الضغط الأمريكي من اجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، إلى أن انتصرت إسرائيل على الجبهات الثلاث. فقد ذهب المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة-آرثر جولدبرج-إلى أن انسحاب إسرائيل إلى حدود 4 يونية لن يؤدي إلا إلى تأكيد إغلاق مصر لخليج العقبة، وهو ما تعارضه الولايات المتحدة بكل ما لديها من وسائل-هذا في الوقت الذي شجعت فيه الولايات المتحدة حركة المتطوعين الأمريكان من غير العسكريين لسد العجز في داخل إسرائيل الناتج عن التعبئة العامة. أما فيما يتعلق بالبيان الثلاثي فقد أعلن جونسون التزامه بسلامة أراضي كل دول الشرق الأوسط وان لم يتخذ أي أجراء سواء قبل نشوب الحرب أو بعده لتنفيذ هذا التعهد.

ومن الطبيعي أن يكون موقف العرب من الولايات المتحدة عنيفا وحادا خاصة وأن عبد الناصر اتهم الطيران البريطاني والأمريكي صراحة بالاشتراك في قصف المطارات المصرية. فقد قطعت كل من سوريا والجزائر والعراق والسودان علاقاتها مع واشنطن على حين هبطت لبنان بعلاقاتها إلى مستوى المفوضية. كما أوقفت تسع دول عربية (العراق-الكويت-الجزائر-السعودية-ليبيا-البحرين-قطر-سوريا-لبنان) ضخ النفط إلى الولايات المتحدة

وبريطانيا، وأممت الجزائر المؤسسات النفطية الأمريكية والبريطانية وهوجمت السفارات الأمريكية في البلدان العربية، على أن جونسون صرح في 13 يونية بأن بلاده «تسعى إلى تحقيق السلام في المنطقة» وفي 16 يونية صرح «بأن من الواجب سحب القوات بالتأكيد، ولكن يجب أيضا الاعتراف بحقوق الحياة القومية وتوفير حل لمشكلة اللاجئين وحرية صيانة الملاحة البحرية البريئة وتحديد سباق التسلح واحترام الاستقلال السياسي وسلامة الأراضي». ولكنه من ناحية أخرى أبدى عدم حماسته للعودة إلى حدود 4 يونية على اعتبار أن ذلك لا يخدم السلام بل من شأنه أن يؤدي إلى تجدد القتال. وقد أكد مشروع أمريكي المبادئ الخمسة السابقة التي أعاد جونسون تأكيدها خلال لقائه برئيس الوزراء السوفيتي في جلاسبورو، إلا أن العرب رفضوا الشروط الأمريكية بعد أن اتضح لهم أن عملا قويا من نوع الإجراء الذي اتخذه أيزنهاور في عام 1957 هو وحده الكفيل بإجلاء الإسرائيليين عن الأراضي التي احتلوها وبإعادة الثقة لدى العرب في أي مبادرة أمريكية لحل الموقف بعد أن أيقنوا من تحيز السياسة الأمريكية.

والحق أن هزيمة العرب في حرب الأيام الستة كانت أيضا هزيمة للاتحاد السوفيتي والسلاح السوفيتي وبالتالي كان على موسكو أن تعمل على استعادة هيبتها ونفوذها في المنطقة. فبعد أن قررت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار استعمل كوسيجن الخط الساخن في 10 يونية وحذر واشنطن من مغبة تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة (فيما يتعلق بوقف إطلاق النار على الجبهة السورية) ولوح بأن الاتحاد السوفيتي في حالة عدم إيقاف إسرائيل للعمليات الحربية بدون شروط سيتخذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك الإجراءات العسكرية. وحينئذ أمر جونسون الأسطول السادس الذي كان محرما عليه حتى ذلك الوقت أن يقترب من الساحل السوري إلى مسافة تقل عن 100 ميل بألا يتقيد بذلك، بمعنى أن الولايات المتحدة أبدت استعدادها لمقاومة التدخل الروسي في الشرق الأوسط. ولكن موسكو لم تتردد في إعادة بناء القوة العسكرية العربية بأسرع ما يمكن. حقيقة أن الروس لم يقدموا الأسلحة لمصر وسوريا في أثناء الحرب، وذلك أما لان الوقت لم يسعفهم أو لرغبتهم في تفادي الاصطدام بالأمريكان. إلا أن موسكو وعدت حتى قبل أن يتوقف القتال بتقديم الطائرات والدبابات

الجديدة لمصر وسوريا تعويضا لها عن الأسلحة التي جرى تدميرها. وبعد أسبوعين من انتهاء القتال (23 يونية) تم تسليم الدفعات الأولى من التعزيزات الروسية وتوجه بودجورني إلى القاهرة لدراسة الموقف يرافقه رئيس أركان الجيش السوفيتي المارشال زخاروف. وكانت سياسة عبد الناصر تجاه الاتحاد السوفيتي بعد الهزيمة مركبة: فقد لمس اتجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى دخول مرحلة الوفاق، فصمم على أن يشرك موسكو في أزمة الشرق الأوسط إلى اكبر حد يمكنه بالجهود الدبلوماسية من أن يتغلب على الآثار المدمرة التي خلفتها الهزيمة-فإذا ما أمكن التوصل إلى تسوية سلمية معقولة بمساعدة السوفييت كان بها، وإلا فسيكون السوفييت مضطرين إلى تقديم العون المادي الذي يحتاج إليه وبالتالي يرتفع بالنزاع من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي من اجل معادلة التفوق على المستوى المحلي[12]. وما حلت أواخر عام 1967 حتى أمكن تعويض نسبة كبيرة من خسائر مصر وسوريا بأسلحة حديثة، كما قدم الاتحاد السوفيتي مزيدا من الأسلحة من آن إلى آخر كلما دعت الضرورة سواء تعويضا لأسلحة جرى تدميرها أو لأخرى عفي عليها الزمن أو مجاراة للأسلحة التي كانت تحصل عليها إسرائيل سواء من الولايات المتحدة أو من غيرها. ولم يقف الالتزام العسكري الروسي عند شحن الأسلحة وتدريب الضباط والفنيين: فحين تصاعدت حرب الأعصاب والاستنزاف على طول قناة السويس في عام 1969 اشترك الروس بالتدريج في الدفاع عن مصر وبحلول ربيع عام 1970 أصبح الطيارون والمدفعيون الروس يشتركون في العمليات على طول الضفة الغربية لقناة السويس، وبحلول أوائل عام 1971 كان حوالي 2,000 روسي يشتركون في عمليات قتالية من نوع أو آخر في مصر، وكان معظم هؤلاء يعملون في تشغيل مواقع صواريخ سام 3، كما كان حوالي مائتي طيار روسي يقودون الطائرات الروسية الجديدة من طراز ميغ 21. وكان هدف الروس من كل ذلك هو العمل على أيجاد توازن بين العرب وإسرائيل-وهو التوازن الذي اعتبروه الشرط الوحيد لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وقد استغل الروس أزمة 1967 في تعزيز قواتهم البحرية في البحر المتوسط بالصورة التي أدت إلى تعديل توازن القوى في المنطقة. وكان الوجود البحري الروسي في البحر المتوسط قد بدا في أوائل الستينات وما

حل عام 1968 حتى بلغ تعداد هذا الأسطول ما بين 35 و 55 قطعة بما في ذلك الغواصات والسفن المقاتلة والكاسحات الإلكترونية وسفن التموين. وقد قلد الأسطول السوفيتي الأسطول السادس من حيث التزود بالوقود والتموين وأجراء الإصلاحات في عرض البحر، واختبرت لتحقيق هذا الهدف حوالي خمسة خلجان آمنة تقع في المياه الدولية بالقرب من بعض الجزر والسواحل. وبعد حرب 1967 حصل الاتحاد السوفيتي على امتيازات بحرية في الإسكندرية وبور سعيد واللاذقية كما أخذت الوحدات البحرية السوفيتية تقوم بزيارات ودية لكل من يوغسلافيا والجزائر والمغرب-بل أنها كانت تزور مالطة لإجراء بعض الإصلاحات. وهكذا لم يعد البحر المتوسط حكرا على الأسطول السادس برغم أن الروس لم يكونوا يهدفون إلى التصدي العسكري للأسطول السادس، بل كانوا يسعون إلى أن يكون لهم وجود بحري يستغلونه عند الضرورة. ويشك بعض المراقبين في إمكان مواجهة الأسطول السوفيتي للأسطول السادس ويعتقدون بأن هدف موسكو ليس المواجهة العسكرية بل شل حركة الأسطول السادس حتى لا يتمتع بنفس الحرية التي تمتع بها في عام 1958 خلال الأزمة اللبنانية. وازداد النفوذ الروسي في كل من مصر وسوريا نتيجة تزويد موسكو للبلدين بالأسلحة والخبراء العسكريين والمعونة الاقتصادية والمساندة السياسية. بل إن بودجورني خلال زيارته لمصر قد طالب بمركز قيادة في الإسكندرية للسفن السوفيتية في البحر المتوسط في الوقت الذي كان فيه عبد الناصر يجزم بأن الأمريكان يستخدمون إسرائيل لفرض نظام جديد في المنطقة. كما كان قد توصل إلى أن تعزيز الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط هو في مصلحة عالم عدم الانحياز كله، على اعتبار أنه يوازن الوجود البحري الأمريكي ويضع حدا لكون البحر المتوسط بحيرة أمريكية.

ومما لا شك فيه أن وجود الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط قد اثر في الصراع بين الشرق والغرب ففي خلال الخمسينات وحتى عام 1967 كان قسط كبير من تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها فيما يتعلق بالشرق الأوسط وشمالي أفريقيا يقوم على افتراض أن الغرب يتمتع بمطلق الحرية في القيام بعمل عسكري وبحري في شتى أنحاء البحر المتوسط. فأعمال كبرى مثل المظاهرات التي قام بها الأسطول السادس

على طول شواطئ شرقي البحر المتوسط خلال الأزمة الأردنية التي نشبت في أبريل 1957 ونزول القوات الأمريكية إلى لبنان في يولية 1958 وظهور القوات الجوية الأمريكية في السعودية في عام 1963 أثناء الحرب اليمنية- كل ذلك نفذ والأمريكان مطمئنون إلى انهم لا يتوقعون تحديا عسكريا جديا من جانب الاتحاد السوفيتي. إلا أن هذا الاطمئنان الأمريكي لم يعد ممكنا بعد عام 1967 حين أصبح الوجود الأمريكي يواجه التهديد، فقد أصبح التدخل الأمريكي ضد أي ثورة قد تنشب في المنطقة-مثل ما حدث حين نشبت الثورة في ليبيا في عام 1969 يتطلب تدبر احتمال تدخل السوفيت إلى جانب الثورة. وكان مجرد وجود الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط- يعززه الطيران السوفيتي الذي اتخذ قواعد له في مصر يتضمن في الواقع شكلا سلبيا من أشكال التدخل-وكانت النتيجة هي توفير[13] درع واق لأنواع من الحركات والأنظمة المعادية للغرب مقرونا بازدياد اعتماد الحكومات العربية على قوة السوفيت وحسن نياتهم. وبالإضافة إلى ذلك فان جلاء الإنجليز عن منطقة الخليج قبل نهاية عام 1971 قد نقل الصراع بين الدولتين الأعظم إلى شرقي السويس. فقد أدى الانسحاب البريطاني من المنطقة إلى نمو النفوذ الروسي في اليمن وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وأعلن الاتحاد السوفيتي أن له مصالح في الخليج مما تدل عليه الزيارات التي تقوم بها السفن الروسية للمنطقة. وحينئذ أطلقت الولايات المتحدة يد إيران واعتمدت عليها في رعاية المصالح الغربية في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى التي تحتوي على كميات ضخمة من مخزون النفط العالمي وطفقت تحاول إنشاء قواعد عسكرية في المناطق الهامة من بعض دول الخليج والجزر الواقعة قرب مداخله. ولما كان للسوفيت أسطول كبير في مياه المحيط الهندي ووجود بحري عند مداخل البحر الأحمر وفي ميناء أم قصر العراقي فقد وقفت الولايات المتحدة موقف المترقب من التسهيلات الجوية والبحرية التي يتمتع بها الاتحاد السوفيتي من الصومال إلى سومطرة إلى عدن إلى العراق. إلا أن الاتحاد السوفيتي أعلن أنه يعتبر الخليج منطقة أمن جنوبية بالنسبة إلى استراتيجيته وأنه لا يستطيع أن يقف موقف المتفرج على ما يجري وهو مكتوف اليدين. ونتيجة للخلافات المحلية في منطقة الخليج وانتقال تنافس الدولتين الأعظم إليها أخذت

تشهد تسابقا حادا في الحصول على الأسلحة الحديثة المعقدة سواء من الاتحاد السوفيتي أو من الولايات المتحدة أو بريطانيا وفرنسا.[14].

وكان كل ذلك من النتائج المباشرة وغير المباشرة لحرب الأيام الستة التي كانت بدورها نتيجة للاستقطاب بين الشرق والغرب.

ولقد أوضحت هذه الحرب عدة نقاط:

أولا: أن بإمكان حرب محلية أن تؤدي إلى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين ازدادت مداخلاتهما بأطراف الصراع العربي-الإسرائيلي.

ثانيا: أن التغيير الذي قد يطرأ على توازن القوى المحلية لا يستلزم تغييرا مشابها في توازن القوى بين الدولتين الأعظم في المنطقة، وان بإمكان الاتحاد السوفيتي أن يفيد من هزيمة أصدقائه العرب لتقوية موقفه. وفي الوقت الذي أذلت فيه الهزيمة كلا من مصر وسوريا وأفقدتهما بعض أراضيهما نجدها تهز النظام الأردني الذي لم يعد يستطيع أن يعمل مستقلا عن مصر أو يحافظ على النظام فيما تبقى له من أراض. وقد أبقى الملك حسين على علاقاته بالولايات المتحدة وان يكن قد واجه ضغوطا داخلية كانت تدفعه إلى التحول صوب الاتحاد السوفيتي، مما دفع الولايات المتحدة إلى تعويضه عن خسائره حتى لا يقع في أيدي السوفيت في الوقت الذي زودت فيه إسرائيل بطائرات الفانتوم ومكنتها بذلك من المحافظة على تفوقها الجوي على جيرانها. ولم يقتصر أمر العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية بعد عام 1967 على ذلك بل إن علاقات الدولتين-وفق ما أشار إليه دبلوماسي أمريكي في رسالة إلى جريدة التايمز اللندنية في عام 1971 قد أصبحت أوثق بكثير مما كانت عليه العلاقات الأمريكية-البريطانية في الماضي. ففي ديسمبر 1970 أوقف مجلس الشيوخ الأمريكي القانون الذي كان يحرم على الولايات المتحدة إرسال قوات إلى إسرائيل قبل الحصول على موافقة الكونجرس، كما أعفيت من الضرائب الإعانات التي يقدمها الأمريكان لليهود ولإسرائيل[15] وأصدرت المحكمة العليا تفسيرا يسمح للأمريكان بالتصويت في الانتخابات الإسرائيلية وبالخدمة في القوات المسلحة والإدارة المدنية الإسرائيلية دون أن يفقدوا جنسيتهم الأمريكية. ومنذ عام 1967 قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل طائرات وصواريخ وأجهزة إلكترونية تفوق

من حيث النوع ما قدمته لحلفائها في منظمتي شمال الأطلنطي وجنوب شرقي آسيا، كما زودتها بأحدث المعلومات الخاصة باستعمال الأسلحة النووية في الوقت الذي لم تخضع فيه إسرائيل للضغط الأمريكي في سبيل توقيع معاهدة حظر استعمال الأسلحة النووية. وأغرب من هذا كله أن شغل الوظائف الكبرى المتصلة بالشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية كان لا يتم إلا بموافقة القيادة اليهودية الأمريكية. وأخيرا يبدو أن إسرائيل-دون أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها تحظى بحصانة عملية ضد اللوم العام أو حتى النقد[16]. وفي مقابل ازدياد توثق العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية ضعفت علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية المعتدلة التي اعتبرت مساندة الولايات المتحدة الصريحة لإسرائيل عملا معاديا لحقوق العرب ومصالحهم هذا في الوقت الذي ضعف فيه مركز الولايات المتحدة بالنسبة إلى إسرائيل-على الأقل لأنه أصبح بإمكان الدولة الصهيونية أن تتجاهل نصيحة الولايات المتحدة وأن تدافع عن مصالحها الحيوية وأن تحرز مركز قوة بالنسبة إلى جاراتها العربيات.

ومنذ انتهاء الحرب بالصورة التي ترضي واشنطن سعت الولايات المتحدة إلى إظهار نفسها بمظهر من يسعى إلى التوصل إلى تسوية سلمية نهائية تحل محل اتفاقيات الهدنة التي ثبت عدم جدواها في المحافظة على السلام. وقيل الكثير عن أن الغرض من التوصية المرغوب فيها-بالإضافة إلى انسحاب القوات-هو أن تشتمل على كل المسائل الرئيسية التي يتضمنها النزاع العربي-الإسرائيلي: الحدود اللاجئون حرية الملاحة إنهاء حالة الحرب الاعتراف بحق كل الدول في الحياة تحديد تصدير الأسلحة إلى غير ذلك. وكانت ثمة أسباب وجيهة من وراء التظاهر ببذل هذا الجهد: فالسعي إلى تسوية متفق عليها من شأنه أن يقلل الأخطار المحيطة بالسلام ويضعف المزايا التي بإمكان الروس الحصول عليها باستغلال النزاع العربي-الإسرائيلي. ويرضي إسرائيل ويمهد لعودة العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة والعالم العربي. ولا تزال الولايات المتحدة تسعى إلى موقف وسط بين ادعاءات إسرائيل المتطرفة ومطالب الدول العربية في الوقت الذي تسعى فيه إلى الحيلولة دون تدهور نفوذها لدى العرب. وهي لا ترغب في الارتباط التام بقضية إسرائيل، لان قبولها الصريح لوجهة نظر إسرائيل الخاصة بعدم التخلي

عن أي أرض عربية إلا كجزء من تسوية شاملة قد أدى إلى اقتناع العرب بانحياز الولايات المتحدة التام[17]. وفي نفس الوقت أخذ الروس يحثون على الاعتدال في العالم العربي مستعينين في ذلك بتوثيق علاقاتهم مع مصر. فقد كانت موسكو تأمل بانتهاجها سياسة واقعية أن تكبح جماح كل من الراديكالية العربية والاتجاهات المحافظة في العالم العربي. وكان نظام عبد الناصر هو اكبر حليف للروس في نضالهم ضد التطرف العربي. وبدا ذلك بوضوح متزايد بمرور الشهور والأعوام وكان لا معدى من أن تكون مصر أحيانا عبئا ثقيلا على الروس خاصة وأن مشروعات مساعدة مصر كانت تستنزف الموارد الروسية. ومع ذلك فلم يكن ثمة بديل معقول إذا وضعت في عين الاعتبار التزامات الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. فما دامت موسكو غير مستعدة للتنصل من هذه الالتزامات على مدى ملموس، كان من واجبها تقوية نظام حكم القاهرة بحيث يستطيع المحافظة على التوازن بين مختلف القوى العربية المتطرفة وهذا مما يفسر ضخامة المعونات العسكرية الروسية لمصر بعد حرب الأيام الستة وازدياد التغلغل الروسي في شتى مرافق الحياة المصرية. وهذا النشاط لم يكن يشكل جزءا من تخطيط ثوري على النمو القديم بل على العكس كان القصد منه حفز الاعتدال في العالم العربي وفق ما كانت تراه موسكو[18]، وذلك باعتباره مرحلة من مراحل تهدئة الوضع في الشرق الأوسط ومن ثم التقاؤها مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتسوية أزمة الشرق الأوسط مع اختلاف كل منهما في شروط مثل هذه التسوية فعلى حين أصر الاتحاد السوفيتي على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة قبل إبرام الاتفاق تبنت الولايات المتحدة سياسة «الخطوة خطوة» على أساس «قطعة من الأرض مقابل قطعة من السلام».

وهكذا كانت الدولتان الكبريان في صف التوصل إلى تسوية سلمية حرصا منهما على تجنب نشوب مواجهة بينهما. والروس يساندون العرب بالدرجة التي تجعل العرب معتمدين على الاتحاد السوفيتي دون أن يصل بهم الأمر إلى العمل على إلحاق هزيمة كاملة بإسرائيل. وإدراك الروس لخطورة الموقف هو الذي جعلهم لا يزودون مصر بعد حرب 1967 بالأسلحة الهجومية مثل قاذفات القنابل بعيدة المدى والصواريخ بعيدة المدى-مما

يفسر مطالبة المصريين بانسحابهم قبيل حرب أكتوبر 1973. ورغم أن الأمريكان لأسباب داخلية معروفة أبدوا قدرا أقل من ضبط النفس في تزويد إسرائيل بالأسلحة، فمن الواضح أنهم ربطوا مصالحهم الاقتصادية بالعمل على التوصل إلى تسوية سياسية. وما لبث الانفراج الدولي أن اصبح عاملا جديدا في العلاقات الروسية-الأمريكية مما جعل رغبة الروس في تشجيع التجارة مع الولايات المتحدة وعرقلة التقارب بين الولايات المتحدة والصين عاملا يوحي باستعداد الروس لتقديم تنازلات للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كما أن الموقف الداخلي في العالم العربي ما لبث أن أصبح أكثر مواتاة للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل خاصة وأن الأنظمة المعتدلة- التي هي أكثر استعدادا من النظم الراديكالية لعقد صلح مع إسرائيل-قد عززت مواقعها فيما بين عامي 1970 و 1972. فأنور السادات الذي تولى الحكم في مصر بعد وفاة عبد الناصر في سبتمبر 1970 قد ضرب اليسار الذي كان يتزعمه علي صبري، على حين قضى الملك حسين على قوة الفدائيين في الأردن وقمع جعفر النميري في السودان تمردا شيوعيا وقضى الملك الحسن الثاني في المغرب على محاولتين انقلابيتين على الأقل. وفي سوريا حل حافظ الأسد محل الجناح اليساري لحزب البعث العربي الاشتراكي على حين أوضح الرئيس سليمان فرنجية في لبنان أنه ركيزة للاعتدال واكثر قدرة من سابقه على مواجهة الفدائيين الفلسطينيين.

وكانت المحاولة الأساسية للتوصل إلى تسوية في أعقاب حرب 1967 ترتكز على القرار رقم 242 الذي أصدره مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967 بناء على اقتراح المندوب البريطاني اللورد كارادون. ونظرا لان هذا القرار كان محور محادثات السلام التي تلت الحرب فإننا نؤثر هنا أن نورد بنوده كاملة وهي كالآتي:

1- يتطلب تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط على أساس المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي جرى احتلالها (في النص الفرنسي ولكن النص الإنجليزي يقول من أراض جرى احتلالها) نتيجة للنزاع الأخير.

ب- إنهاء حالة الحرب واحترام السيادة والحدود الإقليمية والاستقلال

السياسي لكل دول المنطقة وحقها في أن تعيش بسلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها محمية من التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

2- يؤكد مجلس الأمن ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

جـ- ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق تدابير منها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

3- يطلب من الأمين العام أن يعين مبعوثا خاصا يوفد إلى الشرق الأوسط لإجراء اتصالات والعمل على أن تستمر هذه الاتصالات بالدول المعنية بغية تحقيق اتفاق ومساندة الجهود التي يمكن أن تؤدي إلى حل سلمي متفق عليه وفقا للأحكام والمبادئ التي يتضمنها هذا القرار.

4- يطلب من الأمين العام أن يقدم في أقرب فرصة إلى مجلس الأمن تقريرا عن مدى تقدم جهود المبعوث الدولي.

وكان معنى هذا القرار أن على الإسرائيليين أن ينسحبوا من الأراضي العربية المحتلة في مقابل إنهاء العرب لحالة الحرب واعترافهم بإسرائيل داخل حدود آمنة. وعلى حين أن العرب فسروا نص القرار على انه يعني انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة وأصروا على ضرورة حدوث هذا الانسحاب قبل البدء بالمحادثات طبقا للقرار، ذهب الإسرائيليون إلى انه قد ترك الباب مفتوحا للاحتفاظ ببعض الأراضي وأصروا على ضرورة بدء العرب للمفاوضات المباشرة معهم قبل أن يتقرر مصير الأراضي المحتلة. وهكذا استندت إسرائيل على قوتها بعد حرب الأيام الستة، وأخطأ مسئولوها حين اعتقدوا بأنهم قد أحرزوا التفوق المطلق على جيرانهم بحيث يمكنهم أن يفرضوا عليهم شروطهم كاملة وبذلك ارتكبوا نفس الحماقة التي ارتكبتها أوروبا في فترة تفوقها حين استثارت غضب العالم بأسره، ثم استهلكت قواها في حروب كلفتها ثمنا فادحا وأدت إلى انحسار زعامتها للعالم.

وحتى حرب أكتوبر 1973 استمر الخلاف حول تفسير القرار برغم انه لم يكن من الصعب التوفيق بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية. فالإسرائيليون كانوا يطالبون «بحدود آمنة ومعترف بها» وتسليم العرب بأن

لهم حقا في الحياة على حين كان العرب يبدون رغبتهم في تصحيح الخطأ الذي ارتكب في فلسطين وازالة آثار العدوان الإسرائيلي. وفي الوقت الذي كان فيه الإسرائيليون يبالغون في إبداء مخاوفهم الخاصة بأن العرب يفكرون في القضاء على اليهود، مستغلين بذلك بعض التصريحات اللامسئولة والدعائية التي أدلى بها بعض المسئولين العرب، فان إسرائيل سيطرت على أراض تبلغ مساحتها ستة أضعاف مساحتها عام 1948.

وهكذا فشلت الجهود المضنية التي بذلها بالنيابة عن الأمم المتحدة الدكتور جونار يارينج سفير السويد في الاتحاد السوفيتي، وللخروج من هذه الدائرة المغلقة التي تتحمل إسرائيل مسؤولية إيجادها لتعنتها ورغبتها في فرض شروطها وتحقيق بعض الأحلام التوسعية تحت ستار «الحدود الآمنة» جرت خلال عام 1969 محادثات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومحادثات أخرى بين الأربعة الكبار في مواجهة معارضة إسرائيلية قوية مبعثها شك تل أبيب في وجود مخطط يهدف إلى فرض تسوية قد تتيح للعرب التهرب من شرط التفاوض المباشر أو غير المباشر حول معاهدة الصلح. وحرصا من الولايات المتحدة على كسر هذه الدائرة المغلقة فأنها تصدت للسعي إلى التوصل إلى اتفاق يحقق أهدافها في الشرق الأوسط مستندة في ذلك إلى نص القرار (242) وروحه بالشكل الذي يحقق أهداف طرفي النزاع. وبذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق شبيه بذلك الذي وقعت فيه بريطانيا قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية حين حاولت في مؤتمر المائدة المستديرة أن توفق بين وجهتي النظر العربية والصهيونية. وسبب المأزق في الحالتين واحد، وهو أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة قد ربطت مخططاتها في الشرق الأوسط بدعاة الصهيونية المتطرفين الذين ثبتوا أقدامهم في فلسطين ثم راودتهم أحلام توسعية على حساب العرب الآمنين. فنتيجة للمساندة الفعالة من جانب الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية تم إحباط المخططات الأمريكية-الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى إسقاط الأنظمة الراديكالية العربية وبخاصة في مصر وسوريا-وبالتالي فشلت محاولات نسف سمعة الاتحاد السوفيتي وتأثيره في العالم العربي. كما أن بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا، التي تعتمد على بترول الشرق الأوسط، قد عارضت العدوان الإسرائيلي منذ أواخر 1967. لهذا كله اضطرت

الدبلوماسية الأمريكية إلى ممارسة نشاط كبير لستر تأييدها لإسرائيل وتأمين تسوية سياسية في الشرق الأوسط ملائمة للولايات المتحدة، دون أن يغرب عن بال مخططي السياسة الأمريكية أن إسرائيل حليف قوي يعتد به. فإنجازها العسكري في عام 1967 كان مثار حسد رؤساء هيئة الأركان الأمريكان الفاشلين في فيتنام، وقواتها الجوية توفر رادعا يعتد به ضد الهجمات السورية والعراقية والليبية على حلفاء الولايات المتحدة. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة بين فرنسا والهند التي تتمتع بالاختيار النووي، والتي يوفر تقدمها التكنولوجي عاملا مطمئنا للمسئولين الأمريكان الذين برغم فيتنام كانوا لا يزالون يعلقون ثقة كبيرة على التفوق الحاسم الذي توفره الآليات. وأخيرا فان اعتماد إسرائيل الاقتصادي والعسكري على الولايات المتحدة كان من المتوقع أن يستمر، ومن ثم توقع الدوائر الأمريكية المسئولة أن يستمر الحلف الإسرائيلي الأمريكي الذي يستهدف المحافظة على السيطرة الأمريكية وخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة وضعضعة النظم المعادية للولايات المتحدة وطرد الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط.

الهوامش

(1) بونداريفسكي، سياستان إزاء العالم العربي، ص 330

(2) Cf. Nutting, Nasser, p. 340.

(3) Agwani, M.S., The West Asian Crisis, p. 38.

(4) Lenczowski, Soviet Advances in the Middle East p. 57.

(5) Arakie, op. cit., pp134-5.

(6) The Policy of the Soviet Union in the Arab World pp40-3

(7) Ibid,pp45-7.

(8) Ibid,pp92-4.

(9) مذكرات السادات-جريدة السياسة الكويتية-بتاريخ 12/12/1976.

(10) Stevens, Nasser,p. 436.

(11) محمد حسنين هيكل الصراع مع الولايات المتحدة-هل كان ضروريا

(12) هيكل: الطريق إلى رمضان، ص 149-150

(13) Lenczowski, Soviet Advances in the Middle East, p. 158.

(14) راجع بحثنا «حاجة منطقة الخليج إلى منظمة إقليمية». أنظر أيضا: Tahtinen, Arms in the Persian Gulf

(15) في خلال السنوات العشرين الأولى من حياة إسرائيل بلغت المساعدات الأمريكية (الرسمية والأهلية) للدولة الصهيونية 3600 مليون دولار.

(16) Arakie, pp181-2.

(17)John Campbell, American Search for Partners-in: Hure. 203- 200. witz, Soviet-American Rivalry in the Middle East, pp

(18) Mc. Lane, op. cit., p. 33.

6 الانفراج الدولي وحرب أكتوبر

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يعزز قدرة مصر وسوريا على الدفاع عن أراضيهما، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر أغسطس 1967 على تعديل في برنامج المعونة الخارجية عن أية دولة تقطع علاقاتها الدبلومصاسية بالولايات المتحدة، وفي أواخر شهر أكتوبر اتخذ مجلس النواب الأمريكي قرارا بمنع استيراد القطن طويل التيلة من مصر والسودان وذلك اثر مناقشة «مشحونة بالانفعالات المعادية للعرب». وكان الرئيس جونسون قد وجه وزارة الخارجية لتبدأ المحادثات مع إسرائيل حول بيع القاذفات النفاثة الأسرع من الصوت، مشيرا إلى صفقة الخمسين طائرة من طراز فانتوم التي أعلن في أواخر العام التالي عن التوصل إلى اتفاق حول بيعها لإسرائيل. وقد اتضح الموقف الأمريكي في الرد على المقترحات السوفيتية التي قدمت للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في أواخر عام 1968 والتي نصت على موافقة الدول الأربع على تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت عام 1967. فقد لمحت واشنطن إلى أنها ترى أن يكون الانسحاب جزءا من تسوية يتفق عليها بين الأطراف دون تقيد

بحدود 4 يونية 1967، خاصة وأنها لم تقتنع بأن نزع السلاح الجزئي لسيناء كما اقترح الاتحاد السوفيتي يوفر شروط الأمن اللازمة لتحقيق السلام. وحين بدأت اجتماعات الدول الأربع الكبرى في أوائل عام 1969 قدمت الولايات المتحدة مشروعا طالب بنزع السلاح في سيناء وترك مصير غزة وشرم الشيخ لمفاوضات تجريها مصر مع إسرائيل وأغفل موضوع حقوق الشعب الفلسطيني وتجاهل مسألة مدينة القدس ولم يشر إلى الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة. وهبط مستوى المحادثات الرباعية بسبب الأزمات التي كانت تثيرها الولايات المتحدة داخل الاجتماعات ثم بسبب اتجاهها في نفس الوقت إلى تقديم مبادرات فردية إلى الأطراف المعنية مباشرة-بل إنها ما لبثت في أكتوبر 1970 أن طالبت بوقف المحادثات الرباعية وذلك بعد أن تقدمت بالمبادرة التي حملت اسم وزير الخارجية الجديد وليم روجرز-ثم أعلنت في أواخر عام 1971 أنها ترفض بصفة نهائية الاشتراك في هذه المحادثات[1]. وهكذا يبدو لنا أن واشنطن قد تابعت هدفها الخاص بالانفراد بالوساطة بين أطراف النزاع بهدف توجيه المفاوضات التي تحقق أهدافها الخاصة في الشرق الأوسط وعلى رأسها طرد الاتحاد السوفيتي من المنطقة. وهكذا فحين تولى ريتشارد نيكسون في أوائل عام 1969 طلب وزير خارجيته روجرز من وكيل الوزارة جوزيف سيسكو أن يعد «ورقة عمل» جاء فيها أن الطريق الوحيد لوقف ازدياد النفوذ السوفيتي هو وضع حد للنزاع ولاعتماد العرب على المساعدة السوفيتية.

وفي 23 يولية 1969 اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات الإسرائيلية والمصرية على خط جبهة قناة السويس فيما عرف باسم «حرب الاستنزاف» واستخدمت إسرائيل طائرات الفانتوم التي زودتها بها أمريكا للتغلغل في أعماق مصر وضرب بعض الأهداف الحيوية، مما أدى إلى ازدياد اعتماد مصر على المساعدة السوفييتية وبخاصة في مجال الطيران والدفاع الجوي، وإبداء عبد الناصر رغبته في أن تقوم الولايات المتحدة بمساع جديدة لضمان التوصل إلى تسوية. وفي ديسمبر 1969 ناقش روجرز قضايا السلام والانسحاب وطالب بإجراء «تعديلات طفيفة» على حدود إسرائيل، كما كانت عليه في عام 1949، بما في ذلك احتلال إسرائيل لقطاع غزة (وان لم يشر إلى ذلك صراحة). وقد رفض عبد الناصر مقترحات روجرز بصفة

غير رسمية لأنها لم تطلب من إسرائيل الانسحاب من شرم الشيخ أو من قطاع غزة ولم تنص فيما يتعلق بالأردن على انسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية والتوصل إلى تسوية بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين كما رفضتها إسرائيل باعتبارها «تهدئة للحرب». وفي فبراير 1970 وجه نيكسون خطابا إلى الكونجرس تناول فيه دور أمريكا في الشئون الخارجية خلال السبعينات ونبه الاتحاد السوفيتي إلى استحالة قبول هيمنة إحدى الدولتين الأعظم على الشرق الأوسط، كما ربط أهمية المنطقة من الناحيتين السياسية والاستراتيجية بسلامة وأمن البحر المتوسط وأوروبا. ورغم أن رسالة نيكسون تنبأت بمزيد من تنصل الولايات المتحدة من مسئولياتها العسكرية المباشرة في آسيا وأوروبا، فإنها أوضحت بصورة قاطعة للمرة الأولى منذ صدور مبدأ أيزنهاور أن واشنطن تعتزم التصدي لأية محاولة من جانب الاتحاد السوفيتي لمنع الولايات المتحدة من دخول المنطقة. وقد هاجم الروس وأصدقاؤهم من العرب نيكسون واتهموا الولايات المتحدة بالإمبريالية والتآمر على الأمة العربية[2] وفي 22 يونية 1970 اقترح روجرز وقف إطلاق النار على جبهة السويس لمدة ثلاثة أشهر على الأقل على أن يعقب ذلك بيان تصدره كل من مصر وإسرائيل عن طريق جونار يارينج ينص على موافقتهما على تطبيق القرار رقم 242 بكامل تفاصيله واستعدادهما لتعيين ممثلين يشتركون في المحادثات تحت إشراف يارينج بهدف اعتراف الطرفين بسيادة كل منهما وانسحاب إسرائيل. وقدمت مبادرة روجرز إلى مصر كما قدمت مقترحات مشابهة لحكومات إسرائيل والأردن والاتحاد السوفيتي، وحث روجرز الدول العربية وإسرائيل على «وقف التراشق بالنار والبدء في المحادثات». ورغم أن نص المقترحات الأمريكية لم ينشر فان الصحفي الأمريكي دانا آدمز شميت[3] استطاع أن يحصل على فحواها من مصادر في وزارة الخارجية الأمريكية. وأهم ما تضمنته هذه المقترحات الأمريكية انسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية وإنهاء حالة الحرب واتفاق الطرفين على حدود آمنة ونزع السلاح من بعض المناطق وحرية الملاحة في مضايق تيران وقناة السويس وحسم قضايا اللاجئين وفقا لشروط الاتفاقيات التي يمكن التوصل إليها بين الأردن وإسرائيل واعتراف الطرفين بسيادة كل منهما واستقلاله السياسي وحق العيش في سلام داخل حدود آمنة-على أن

تقدم الاتفاقية إلى مجلس الأمن لإبرامها، وتتعهد كل من أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا ببذل مساعيها الودية لضمان الموافقة على شروطها. أما عن طريقة التوصل إلى الاتفاق النهائي بين مصر وإسرائيل فقد اقترح روجرز أن تجري البلدان محادثات غير مباشرة على نمط محادثات رودس، وفي أوائل أغسطس نشرت جريدة النيويورك تايمز المقترحات الأمريكية الخاصة بتسوية أردنية-إسرائيلية وأهمها انسحاب إسرائيل مع إجراء تعديلات على الحدود وتمهد الأردن بمنع الفدائيين من شن الغارات من أراضيها، وتوصل البلدين إلى اتفاق حول وضع القدس الموحدة وتحديد كل لاجئ موقفه من الرجوع إلى إسرائيل.

وفي 23 يولية 1970 أعلن عبد الناصر قبوله لمبادرة روجرز كما وافق عليها كل من الأردن وإسرائيل وأيدها الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا، ولم يرفضها سوى سوريا والعراق والفدائيين الفلسطينيين-وكان هؤلاء الأخيرون قد هددوا الملك حسين بالقضاء على حكمه إذا ما وافق على المبادرة. ولكن ما لبث أن اعترض التنفيذ الفعلي للمبادرة الأمريكية ما عرف بمشكلة الصواريخ، وهي عبارة عن الخلاف الذي ثار بين مصر وإسرائيل حول توقيت إدخال صواريخ دفاع جوي إلى المنطقة التي شملها التسكين العسكري بموجب المبادرة على الجانب المصري لوقف إطلاق النار. فلم تمض أيام على قبول المبادرة حتى صور الإسرائيليون مصر أمام العالم بأنها تستعد للعدوان بتحريك الصواريخ إلى مواقع قريبة من قناة السويس[4]، ومن ثم تراجعهم عن الانسحاب الذي نصت عليه المبادرة. ومن هنا يبدو لنا أن الهدف المباشر لمبادرة روجرز هو تحقيق بعض المكاسب التكتيكية لا التوصل إلى تسوية لمشكله الشرق الأوسط. فلم يؤد وقف إطلاق النار[5] إلا إلى تجميد الموقف لصالح إسرائيل، وإنعاش أمل واشنطن في خفض المساعدة العسكرية الروسية لمصر، والإمعان في تمزيق وحدة الصف العربي وعزل الفلسطينيين الذين ما لبثوا أن أصبحوا هدفا سهلا للملك حسين.

فما أن قبلت مصر المبادرة الأمريكية حتى قام الفلسطينيون بسلسلة من المظاهرات العنيفة في عمان وبيروت ومدن أخرى، دمغ خلالها عبد الناصر بالخيانة ووصفت مبادرة روجرز بأنها مؤامرة أمريكية تستهدف حرمان الفلسطينيين من حقوقهم العادلة. وما لبث الفلسطينيون أن

اصطدموا بالقوات الأردنية في شهر سبتمبر (أيلول) 1970. وفي خلال هذه الأزمة هددت سوريا بإرسال دبابات لمساعدة الفدائيين مما أدى إلى تعقيد الموقف. فلو اتضح أن الملك حسين-سيخسر الموقف لتمهد السبيل لاحتمال التدخل الإسرائيلي لقصف الدبابات السورية والصواريخ التي حركتها مصر إلى حافة قناة السويس. وفي 19 و 20 سبتمبر عبرت الدبابات السورية الحدود الأردنية وفى يوم 21 اتفق نيكسون ورابين سفير إسرائيل في واشنطن على هجوم إسرائيل فيما لو وصلت الدبابات السورية إلى عمان. وكان من الواضح أن الولايات المتحدة ستحمي ظهر إسرائيل بالأسطول السادس خاصة وان الملك حسين طلب المساعدة الأمريكية وان واشنطن رأت في سقوط الملك الأردني انهيار وقف إطلاق النار ومساعي السلام. وأهم من هذا أن مستقبل السلام العالمي كان في الميزان: فسقوط الملك حسين كان لا شك سيؤذن ببدء سلسلة من الأحداث المتفجرة التي قد تؤذن باندلاع حرب كبرى في الشرق الأوسط وربما خارج نطاقه: إذ معنى سيطرة الفدائيين على عمان انهيار وقف إطلاق النار على الجبهة الأردنية بسقوط دولة الأردن وقيام دولة الفدائيين وقد يؤدي ذلك إلى تدخل العراق (التي كان لها 20 ألف جندي في الأردن) وسوريا لحماية الدولة الفلسطينية التي لم تكن إسرائيل لتسمح بقيامها. وهكذا كان بالإمكان نشوب الحرب من جديد بين العرب وإسرائيل على طول نهر الأردن وربما إلى عمان ودمشق وجنوبي لبنان. وفي مثل هذه الحالة كان لا بد من تدخل السوفيت حين يستأنف القتال بين مصر وإسرائيل على طول قناة السويس، مع ما يعنيه كل ذلك من حدوث مواجهة بين أمريكا وروسيا.

وبتصاعد القتال اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات لتقوية مركز الملك حسين في مواجهة الفدائيين والتدخل السوري. فقد تحرك الأسطول السادس إلى شرقي البحر المتوسط بعد أن جرى تعزيزه، واستنفرت القوات الأمريكية في أوروبا، وجرى شحن الأدوية إلى الأردن، وحذرت سوريا علنا حتى لا توسع تدخلها. وفي 21 سبتمبر طالب الملك حسين الدول الأربع الكبرى بمد يد المساعدة له. وعلى حين لمحت الولايات المتحدة إلى احتمال تدخلها حين استعرضت قوتها، فقد حذر الروس والفرنسيون من مغبة أي تدخل خارجي وأبدى الإنجليز اهتمامهم بالموقف، وبلغت موسكو كلا من

لندن وواشنطن بأنها طلبت من سوريا سحب قواتها من شمالي الأردن هذا على حين توسطت كل من سوريا والعراق لحل الموقف وامتنعت القوات العراقية في الأردن عن التدخل ضد الملك حسين، وأعربت الصين الشعبية صراحة عن دعمها الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية[6]. وأخيرا حسم الملك حسين الموقف لصالحه حين أحرز نصرا عسكريا وان يكن ذلك قد اضعف مركزه على المستوى العربي فقد قطع الليبيون المعونة التي كانوا يقدمونها للأردن طبقا لمقررات مؤتمر الخرطوم، وكان ذلك بمثابة احتجاج على الإجراءات التي اتخذها الملك ضد الفدائيين. واضطلعت الولايات المتحدة من جديد بالمسئولية الكبرى عن الإبقاء على الدولة الأردنية وقدمت لها في العام التالي 40 مليون دولار على شكل منح اقتصادية وعسكرية بالإضافة إلى مساعدة قدرها 30 مليون دولار من المبيعات العسكرية للخارج. ومنذ ذلك الوقت ساعدت الولايات المتحدة الأردن بمعدل 50 مليون دولار سنويا على شكل معونة اقتصادية ومساعدات مستمرة الهدف منها مواصلة تطوير الجيش-والطيران الأردنيين.[7].

وفي 28 سبتمبر 1970 توفي جمال عبد الناصر على أثر مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة لبحث أحداث الأردن وبدا خلاله أن هدف عبد الناصر هو إيقاف القتال بأسرع ما يمكن إنقاذا للفدائيين من الدمار الشامل وللملك حسين من الهزيمة السياسية. فقد خشي عبد الناصر أن تستغل إسرائيل القتال في الأردن وتتخذه ذريعة لسحب قبولها لمبادرة روجرز والعودة إلى إشعال الوضع على طول جبهة قناة السويس وفي داخل مصر. كما كان يدرك أن الصراع قد يؤدي بسهولة إلى انزلاق جيران الأردن فيه، فقد يتدخل السوريون لمساندة الفلسطينيين مما يؤدي بالتالي إلى تدخل إسرائيل. وفوق ذلك فان تقارير مخابراته أوضحت له أن الأمريكان يبحثون احتمال تدخلهم العسكري في الأردن بحجة مساندة الملك حسين وعزا هو احتمال هذا التدخل إلى رغبة واشنطن في فرض تسوية أردنية-إسرائيلية الهدف منها عزل مصر وإرغامها على التسليم بشروط إسرائيل. ولا شك انه كانت توجد خطر في واشنطن لإرسال قوات إلى الأردن لكبح جماح المقاومة الفلسطينية التي كانت الدوائر الرسمية الأمريكية شديدة المقت لها بسبب معارضتها لأية تسوية تقوم على حل وسط، وقيامها بخطف الطائرات

الأمريكية وتحويل ركابها إلى رهائن. وهكذا كان عبد الناصر يرى أن استمرار القتال في الأردن من شأنه زيادة احتمال التدخل الأمريكي ومن ثم عمله على حل الأزمة بأقصى سرعة، ومطالبته لبريجينيف ببذل كل ما في وسعه للضغط على الولايات المتحدة حتى لا تتدخل. وكان موقف موسكو يتسم بالحذر ويبدو أن الروس قد نصحوا كلا من سوريا والعراق بعدم التدخل في الحرب الأردنية حتى لا يتيحا الفرصة لإسرائيل والولايات المتحدة لتبرير تدخلهما. ورغم وقف إطلاق النار في الأردن فانه لم ينقذ المقاومة الفلسطينية مما يقرب من الدمار الشامل في الأردن، ولكن كان بإمكان عبد الناصر قبيل وفاته أن يذهب إلى انه حافظ على وقف إطلاق النار على طول قناة السويس وعلى اتفاقية روجرز وتجنب التدخل الأمريكي الذي كان يلوح في الأفق.

وتولى أنور السادات رئاسة مصر في الوقت الذي كان فيه روجرز موضع ثقة المسئولين في القاهرة بحيث اعتقد الكثيرون منهم بأن سياسته ستؤدي إلى التسوية المرجوة. ولكنهم ما لبثوا أن أدركوا أن إسرائيل تحاول أن تنسف مبادرة روجرز وان الولايات المتحدة تساندها في محاولاتها هذه ؛ فرأت القيادة المصرية أن تتقدم بمبادرة تعبر عن وجهة نظرها في إمكانية التوصل إلى تسوية عملية للازمة ومن ثم الالتزامات الصريحة التي عرضتها استجابة للنقاش الثماني التي تضمنتها أسئلة يارينج لأطراف النزاع على أساس مبادئ ونصوص قرار مجلس الأمن رقم 242.

وطالب أنور السادات في 4/3/1971 خلال فترة وقف إطلاق النار بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الأمن.... «وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التي حددناها فإننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي». ولم تستجب إسرائيل أو الولايات المتحدة لمبادرة السادات وأجابت إسرائيل على أسئلة يارينج بأنها لن تنسحب إلى حدود 4 يونية 1967 وتجاهلت النقاط الأخرى.

وإزاء هذا الموقف الأمريكي-الإسرائيلي عقدت معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي (27 مايو 1971)[8] وصفتها صحيفة «البرافدا»

بأنها هزيمة مؤكدة للأمريكان في الشرق الأوسط (مذكرات السادات 1976/26/12) برغم أنها لم تمنح الاتحاد السوفيتي سوى مكاسب إجرائية لا جوهرية وقد احتوت على اثنتي عشرة مادة أهمها ما يلي:

1- التعاون الوثيق بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية-وغير ذلك.

2- سجلت المعاهدة أن الطرفين يأخذان بالمذهب الاشتراكي.

3- التشاور المنتظم حول كل المسائل الهامة التي تمس مصالح الطرفين كما نصت على مبادرتهما بتنسيق المواقف بهدف تلافي أي تهديد للسلام.

4- التعاون بين الطرفين في المجالات العسكرية.

5- عدم انضمام أي من الطرفين إلى أحلاف أو كتل معادية للطرف الآخر.

وكان الروس هذه المرة هم الذين أصروا على عقد المعاهدة، خاصة وان السادات كان قد قرر في 2 مايو إعفاء علي صبر المعروف بميوله للسوفييت من مناصبه وأن وليم روجرز قد وصل إلى القاهرة في) مايو (وكانت هذه أول زيارة يقوم بها وزير خارجية أمريكي إلى مصر منذ الرحلة التي قام بها دلاس في عام 1953 وقد وصفتها الصحف السوفيتية بأنها تستهدف دق أسفين في العلاقات المصرية. الروسية). كما أن السادات ما لبث أن تخلص من علي صبري وجميع أنصار الاتحاد السوفيتي في قمة الجهاز الحكومي والسياسي في مصر فيما عرف باسم حركة 15 مايو 1971 التصحيحية. فقد ذكر في مذكراته (جريدة السياسة الكويتية: 13 و 26/12/1976) أن الروس كانوا يهدفون إلى الإطاحة به عن طريق علي صبري وأنصاره.

ثم ما لبث أن بدت بوادر الحملة التي وجهت إلى الحكم الناصري، والتي يحتمل أن من أهدافها إقناع أعداء عبد الناصر التقليديين-وعلى رأسهم الأمريكان والسعوديون والإسرائيليون-بأن ثمة تغييرا جوهريا في اتجاه مصر من النزاع العربي-الإسرائيلي ودور أمريكا في الشرق الأوسط. فقد كان السادات يهتم بوجه خاص بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وسرعة تطوير الاقتصاد المصري، وهما أمران في رأيه يستلزمان الدعم الأمريكي القوي على المستويين الدبلوماسي والاقتصادي ومن ثم استعداده لبذل كثير من الجهود لاسترضاء الرأي العام الأمريكي حتى ولو ضحى من أجل ذلك

ببعض مظاهر التراث الناصري[9].

ولقد أكد السادات على موقفه الأساسي الخاص بأن سياسة مصر الداخلية وعلاقاتها الخارجية أمران مختلفان وانه لم يكن بالضرورة معاديا لموسكو حين أزاح عن المسرح رجلا وثيق الصلة بموسكو مثل علي صبري، على حين كان بإمكانه أن يصرح لنقاده بأن المعاهدة المصرية-السوفيتية قد نصت على الاحترام المتبادل لسيادة كلا الطرفين وعدم تدخل كل منهما في شئون الآخر. وكان بإمكان الغرب أن يبدي ارتياحه لان المعاهدة لم تنص على تحالف عسكري-إذ لم تتضمن نصا على التزام السوفييت الصريح بمساعدة مصر في حالة تعرضها للعدوان.

وفي خريف عام 1971 اقترح روجرز افتتاح قناة السويس باعتباره الخطوة التالية صوب السلام، وان لم ترتكز مقترحاته في جوهرها على تسوية شاملة، بل على «تسوية مؤقتة» تحتوي على بعض الصيغ التي تربط افتتاح القناة بانسحاب إسرائيلي محدود في منطقة قناة السويس[10]. ولما كان هذا الاقتراح قد جاء بعد مرور 15 شهرا على مبادرة روجرز فان لنا الحق في أن نتساءل عن سبب انتظار الولايات المتحدة كل هذه المدة كي تقترح خطوة أخرى متواضعة صوب السلام، مما يؤيد ما سبق أن ذهبنا إليه فيما يتعلق بالأهداف المباشرة لمبادرة روجرز.

ولكن موقف إسرائيل من خطاب روجرز الآخر كان ينم عن الغضب، خاصة وأنها كانت ترغب في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة باعتبارها أداة للمساومة في لعبة مصالح الأمن القومي بين العرب وإسرائيل، وهى اللعبة التي كانت إسرائيل تصر على عدم احتوائها على شروط مسبقة-ومن ثم ظلت أي تسوية شاملة غير مقبولة من جانب إسرائيل التي كانت تعتمد على الدعم العسكري من جانب الولايات المتحدة. فرغم أن الرئيس نيكسون الذي أعيد انتخابه لم يحصل على كثير من الأصوات اليهودية، فانه قدم مزيدا من الأسلحة لإسرائيل ففي عام 1971 باعت الولايات المتحدة أسلحة لإسرائيل يبلغ ثمنها 600 مليون دولار في مقابل 80 مليون في «أحسن سنوات» عهد جونسون. ووافق مجلس الشيوخ على اقتراح لجنة الشئون الخارجية الخاص بصرف منحة قدرها 50 مليون دولار لدعم ميزانية إسرائيل، بالإضافة إلى 300 مليون لشراء الأسلحة وتمويل شراء طائرات

الفانتوم وأسلحة أخرى بفائدة قليلة. وترتب على ذلك رد فعل سيئ جدا في العالم العربي مما أدى إلى فقدان الثقة في أمريكا: فقد أدرك المصريون بوجه خاص انهم كانوا عرضة للخداع بأساليب تتسم بالقسوة، وكانت النتيجة هي صعوبة استعادة ثقة العرب في الولايات المتحدة[11].

وهكذا استقر نيكسون في الحكم للمرة الثانية تشد أزره مساندته القوية لإسرائيل وسياسة الانفراج مع كل من الصين والاتحاد السوفيتي وسعيه إلى تصفية حرب فيتنام وموقفه المساند للنظام في الحياة الاجتماعية. وقد أصدر نيكسون أمرا للإدارات الحكومية بوضع حد لكل نظم الحصة في التعيينات والترقيات وذلك على اثر الشكاوي التي تقدمت بها لجنة اليهود الأمريكان وذهبت إلى أن نظام منح الوظائف بحسب الكفاءة قد انهار. وعلى أثر عملية ميونيخ التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون استعملت أمريكا قبيل الانتخابات حق الفيتو في مجلس الأمن ضد اقتراح بإنهاء كل النشاطات العسكرية في الشرق الأوسط والدعوة إلى مزيد من ضبط النفس. وكان معنى الفيتو ازدياد مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل، وهو ما عزى إلى قرب موعد الانتخابات، وفي يونية 1972 لم تستعمل الولايات المتحدة حق الفيتو حين أدان مجلس الأمن إسرائيل رسميا بسبب هجومها على لبنان على أثر عملية مطار اللد التي قام بها الفدائيون الفلسطينيون. وعلى حين أعلن مجلس الجامعة العربية أن الولايات المتحدة قد ساندت العدوان الإسرائيلي على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وذلك جريا وراء دوافع سياسية داخلية، فقد أشاد وزير الخارجية الإسرائيلي-آبا ايبان-بالفيتو على اعتبار أن له مغزى دوليا كبيرا[12].

وما لبث أن استقرت سياسة الانفراج بين الولايات المتحدة وكل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وهي السياسة التي وضع نيكسون خطوطها العريضة ونفذها الدكتور هنري كيسنجر. وكان كيسنجر مستشارا غير متفرغ لحكومات كل من ايزنهاور وكيندي وجونسون ولكنه تولى أول منصب إداري في حكومة نيكسون في عام 1669 حين عين مستشارا خاصا لرئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي. ومن خلال هذا المنصب تمكن من انتزاع توجيه الشئون الخارجية الأمريكية من وزير الخارجية وليم روجرز[13]، إلى أن حل محل روجرز في وزارة الخارجية في 3 سبتمبر 1973 بالإضافة

إلى منصبه الأول كمستشار للرئيس لشئون الأمن القومي. ومنذ أن دخل كيسنجر البيت الأبيض اخذ يطبق نظرته عن الوفاق الدولي معتمدا على عدة عوامل أهمها حاجة الاتحاد السوفيتي إلى التبادل الاقتصادي والتقني مع الولايات المتحدة، وتفاقم النزاع الدولي الصيني وشعور الدولتين الأعظم بأن قوتهما الاقتصادية والعسكرية لها حدود قوية وأن حالة الردع المتبادل التي وصلت إليها استراتيجية الدولتين قد جعلت الاصطدام النووي بينهما كفيلا ليس فقد بتدمير كل منهما بل بجر العالم أجمع إلى كارثة كفيلة بالقضاء على الحياة على وجه الأرض. وهكذا ثبت وجود روادع تحول دون استمرار أمريكا في سياسة إذكاء التوتر والحرب الباردة، كما برزت «حوافز» دفعتها إلى البحث عن مصالح لها في انتهاج سياسة مغايرة ومن ذلك حرب فيتنام ورغبتها في استعادة سيطرتها على التحالف الغربي باتباع سياسة جديدة إزاء المعسكر الاشتراكي تقوم على استغلال النزاع الصيني-السوفيتي وتعميق التناقض بين القطبين الاشتراكيين مع إقامة علاقة طيبة مع كلا الطرفين. ونجح كيسنجر نجاحا باهرا في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، وكانت زيارة نيكسون التاريخية للصين في فبراير 1972 ثم لقاء القمة الأول في الكرملين في مايو 1972 تجسيدا للسياسة الجديدة التي استهلت باتفاق موسكو وواشنطن على الحد من الأسلحة النووية، ثم ما لبثت أن تكرست بصورة أعمق خلال زيارة بريجنيف لواشنطن في صيف عام 1973. وفي يناير 1973 وقعت الاتفاقية الخاصة بإنهاء حرب فيتنام، وبدأ العالم يتحدث عن كيسنجر، الرجل المعجزة في حقل السياسة الدولية الذي نال الثناء والتقدير من جانب الأصدقاء والخصوم على حد سواء(14).

ولقد قلبت السياسة الجديدة موازين العلاقات الدولية دون أن تؤدي بطبيعة الحال إلى اختفاء الصراع تماما بين الشرق والغرب، وهو الصراع الذي اتخذ أشكالا جديدة تتواءم مع ميزان الرعب النووي والتغيرات التي أحاطت بالعالم خلال العقد الأخير. وكان لا بد أن تنعكس هذه السياسة على أوضاع الشرق الأوسط-فلقد اطرد التقدم التكنولوجي مما خفف حاجة الولايات المتحدة إلى القواعد العسكرية في الشرق الأوسط نتيجة لضعف احتمال تعرض المنطقة للهجوم من الخارج-هذا في الوقت الذي اشتد فيه الخطر الناجم عن الصراعات المتعددة الناشبة فيها وازداد سباق التسلح.

وكان معنى سياسة الانفراج هو تفاهم الدولتين الأعظم على عدم السماح لمناطق مثل الشرق الأوسط بأن تعيق التقدم صوب حل مشكلة أوروبا الأكثر أهمية-وهذا لن يتأتى إلا بتعزيز الوضع القائم وتخفيف حدة الأخطار المحيقة بالسلام إن لم يكن إزالتها، وإيجاد حلول تقوم على التعاون للتوترات القومية والاجتماعية الناشبة في المنطقة. ولما كان الانفراج في جوهره يتضمن قبول الاتحاد السوفيتي للوضع القائم ووضع حد لانتشار نفوذه، فقد كان من الممكن البدء بتنفيذ هذا البرنامج بالاتفاق على تحديد سباق التسلح في الشرق الأوسط. ومن الأسس التي قامت عليها سياسة الانفراج إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق المفاوضات سواء بضمانة الدول الكبرى أو بدون ذلك، واتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على برنامج سليم للتعاون بمساعدة الدول المتقدمة الأخرى والهيئات الدولية. ومن الطبيعي أن تنظر شعوب الشرق الأوسط إلى سياسة الانفراج بعين الشك، إذ اعتبرتها نوعا من الوصاية التي تحاول الدولتان الأعظم فرضها، خاصة وان من شأنها أن تحدد حرية دول المنطقة في التحرك والعمل. ومما يدل على ذلك نص البيان الذي صدر عن محادثات بريجنيف-نيكسون التي جرت في يولية 1973[15] وجاء فيه ما يلي: «أبدى الطرفان اهتمامهما العميق بالموقف في الشرق الأوسط وتبادلا وجهات النظر الخاصة بوسائل التوصل إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط وعرض كل من الطرفين موقفه من هذه المشكلة واتفقا على مواصلة بذل جهودهما في سبيل التوصل إلى أسرع تسوية ممكنة في الشرق الأوسط على أن تتمشى هذه التسوية مع مصلحة كل دول المنطقة ولا تتعارض مع استقلالها وسيادتها وأن تضع في الاعتبار المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني». وهكذا تحولت أنظار العرب في أوائل عام 1972 إلى رحلة نيكسون إلى موسكو: فقد خشوا شأنهم شأن الإسرائيليين أن تجري التضحية بهم إذا ما اتفقت الدولتان الأعظم على قرار خاص بفرض التسوية هذا برغم أن تحيز الولايات المتحدة قد جعل إسرائيل تتمادى في غيها وتحاول أن تفرض شروطها كاملة.

وكانت مصر السادات تشك في نوايا الروس خاصة وأن الاتحاد السوفيتي قد تباطأ بصورة واضحة في مساعدة مصر على استعادة سيناء بقوة السلاح. وبقدر شعور القاهرة بأن الدعم العسكري السوفيتي ليس بالمستوى

الذي يتيح لها إحياء الحل العسكري، فإنها شعرت بضرورة التوجه إلى استكشاف حل سياسي يجري التوصل إليه بوسائل أهمها إجراء حوار مع دول الغرب، خاصة وان السوفييت لم يكونوا يعترضون من حيث المبدأ على استكشاف كل فرصة للحل السياسي بل انهم حبذوه مسلمين بأنه يفترض حوارا بين دول المواجهة العربية والولايات المتحدة، وان اعتقدوا بأن هذا الحوار لن يكون متكافئا ما لم يكن السوفييت أنفسهم شركاء فيه بقصد الحد من أطماع أمريكا في استغلال ضعف مركز الطرف العربي. وعلى أي حال فان قمة موسكو لم تستتبع تغييرا جوهريا بالنسبة إلى الموقف في الشرق الأوسط وذلك باستثناء ملحوظة أدلى بها جروميكو في أواسط يونية 1972 في باريس ذهب فيها إلى أن لقاء موسكو قد كثف عن خلافات بين الدولتين الأعظم حول الشرق الأوسط. ثم تواترت بعد ذلك إشاعات عدة حول الاتفاق على مقترحات منها خطة تقضي بتجميد الدولتين لإمدادات الأسلحة لكل من مصر وإسرائيل. وكان رد فعل القاهرة إزاء مؤتمر القمة السوفيتي-الأمريكي الأول وتباطؤ السوفييت في إمدادها بالأسلحة التي تتيح لها تجربة الحل العسكري هو إنهاء مهمة الخبراء السوفييت في مصر في يولية 1972 (وكان عددهم حوالي 17 ألف وان وجد بالبلاد أكثر من ألف خبير حين نشبت حرب أكتوبر). وكان إنهاء خدمات الخبراء السوفييت بمثابة إعلان بأن ثمة خلافا جوهريا بين الاستراتيجية العسكرية السوفيتية والعربية. فلقد أحست القاهرة بأن موسكو تعطي الأولوية للانفراج الدولي والتعايش السلمي على مجموعة العوامل التي تحكم الاستراتيجية السوفيتية تجاه حركة التحرير العربية، وأن السوفيت لن يصلوا بمساعدتهم للجهد العربي في رد العدوان الإسرائيلي إلى الحد الذي يعرض للانتكاس إنجازاتهم في تخطي الحرب ا لباردة والتوصل إلى الانفراج. وعزت القاهرة إلى هذا الاتجاه السوفيتي الجديد تباطؤ موسكو في تنفيذ عقود السلاح وان كان من المحتمل أن نشوب الحرب الهندية-الباكستانية في 3 ديسمبر 1971 كان له أثره في ذلك فقد ساندت كل من أمريكا والصين الشعبية باكستان، على حين ساندت روسيا الهند وأرسلت قوات إلى المحيط الهندي لردع أي تحركات عسكرية أمريكية. كما جرى نقل بعض الأسلحة الروسية الموجودة في مصر إلى الهند، ومما يجدر ذكره

أن السوفييت لم يعترضوا على قرار السادات الخاص بإنهاء خدمات الخبراء السوفييت، فوجودهم في مصر من شأنه أن يورط الاتحاد السوفيتي في حالة نشوب الحرب، كما أن ثمة دلائل على أن الزعماء السوفييت أو على الأقل بعض الفئات داخل القيادة السوفيتية قد أدركوا انهم قد تورطوا في مصر أكثر مما يجب[16]، وهكذا قابلت موسكو طرد الخبراء السوفييت من مصر بهدوء لا يبرره القول بأن هؤلاء الخبراء قد قدموا إلى مصر بطلب من الحكومة المصرية وانهم لا يسعهم إلا الانصياع لرغبة هذه الحكومة في إنهاء خدماتهم.

وبقيت أزمة الشرق الأوسط حتى أكتوبر 1973 دون حل بحيث كانت تنذر باحتمالات التفجر وتعكير جو الانفراج الدولي وذلك رغم الهدوء الظاهري والنسبي الذي اصطلح على تسميته بحالة اللاسلم واللاحرب. واتضح أن الأمريكان يريدون أن تظل مختلف خيوط المفاوضات منفصلة بحيث يجرون مفاوضات للتسوية بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والفلسطينيين (إذا ما أمكن الجمع ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين) بشرط أن تتم كل هذه المفاوضات على انفراد وليس كجزء من تسوية شاملة وأن يتم التفاوض بشأن كل تسوية منفصلة خطوة خطوة وأن تؤدي المحصلة النهائية لكل ذلك إلى سلام أمريكي بصورة تسند المصالح الأمريكية في المنطقة[17]. وكان محمد حسنين هيكل وثيق الصلة بعبد الناصر ثم بالسادات حتى حرب أكتوبر يدعو بشدة إلى ضرورة تحييد الولايات المتحدة فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط التي يستحيل التوصل إلى حل لها دون اشتراك فعلي من جانب الدولتين الأعظم بشرط أن يوضع حد لاستقطاب النزاع العربي الإسرائيلي وان توجد فجوة بين المصالح والسياسات الأمريكية والإسرائيلية واستغلالها للمناورة والضغط على إسرائيل. ذلك أن للنزاع العربي الإسرائيلي خواص تميزه عن سائر النزاعات العالمية الأخرى بحيث صمد أكثر من غيره للتغيرات التي طرأت على العالم في عصر الانفراج الدولي وظل حتى حرب أكتوبر على الأقل منطبعا بطابع الاستقطاب الحاد وبطابع التعثر التام في إيجاد أي مخرج له وبقواعد في التعامل هي التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة[18].

ولقد ذهب هيكل إلى أن باستطاعة مصر ومن ورائها العرب تحقيق

أهدافها بالاعتماد على إمكانات عدة منها القدرة على شن حرب محدودة «وعلاقاتنا الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي (بشرط أن يظلوا دائما على علم بنوايانا) وسلاح البترول وتضامن الدول العربية الأخرى»[19]. وفي 23 أبريل 1973- أي قبيل نشوب حرب أكتوبر بما يقرب من ستة أشهر-نشر أرنو دي بوشجريف-كبير المراسلين المتجولين بمجلة نيوزويك الأمريكية مقالا بتوقيعه جاء فيه ما يلي: «إن كبار صناع السياسة في واشنطن باتوا لا يستخفون بإنذارات السادات المتكررة لتغيير المعادلة السياسية في الشرق الأوسط عن طريق صدمة عسكرية وان كانوا شديدي الحرص على عدم التصريح بذلك علنا. ومما هو ادعى إلى الدهشة أن هؤلاء الأمريكيين على أعلى مستوى يسلمون في الخفاء بأن الولايات المتحدة ليس بوسعها عمل الكثير لتحاشي استئناف القتال في الشرق الأوسط وأن مثل هذا الانفجار قد تكون له آثاره الطيبة وقد قال أحد هؤلاء المسئولين إن من المؤسف في حياة الشرق الأوسط اليوم أن فرص التسوية السياسية لا تبدو ممكنة ما لم تسبقها أزمة حادة»[20]. ولهذا فان الهدف من الحرب التي كانت توشك أن تندلع هو دحض أسطورة جيش إسرائيل الذي لا يقهر واثبات عقم نظرية الأمن الإسرائيلية التي كانت تل أبيب تبرر بها تشبثها بالأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967 وإنهاء حالة اللاسلم واللاحرب. وكانت استراتيجية السادات تقوم على حشد كافة الدول العربية واستثمار مصادر القوة العربية الفعلية والكامنة وتنشيط كل عناصر القوة العربية. فمن الأهداف غير المعلنة لحرب أكتوبر تعزيز القوة السياسية ومبدأ الشرعية لصالح القوى اليمينية أو المعتدلة في بلدان المواجهة وفي العالم العربي بوجه عام-ومن ثم يمكن اعتبار سلاح النفس سلاحا طبقيا وأداة تمكن نظام السادات من إحراز نصر سياسي على إسرائيل ووسيلة لتعزيز الدور الاقتصادي والسياسي الذي تقوم به إيران والسعودية وغيرهما من القوى المحافظة في العالم العربي، وبذلك يتعزز الاتجاه السياسي الذي أبرزته هزيمة النظامين الراديكاليين القوميين في مصر وسوريا في عام 1967. كما يبدو أن الروس قد ساندوا-ولو سلبيا على الأقل قرار السادات الخاص ببدء الحرب وذلك بعد أن فشلت جهودهم في أثنائه عن تفجير الموقف. فقد وجدوا أنفسهم في موقف حرج إزاء إصرار السادات على خوض الحرب وما يستتبعه من

زعزعة الانفراج الدولي، كما أن مقاومتهم للخطة المصرية من شأنه أن يلحق أضرارا بليغة بسمعة موسكو لدى الأنظمة والحركات الراديكالية في العالم الثالث. يضاف إلى ذلك أن السادات تسانده الدول العربية المعادية للشيوعية قد أوضح أنه على استعداد للتحول صوب الدول الغربية في حالة عدم مساندة السوفييت له: فكان على هؤلاء أن يحافظوا على سمعتهم باعتبارهم مناصرين «لحركات التحرير» وذلك بمساندة الأهداف المصرية ولو سلبيا.

ويبدو أن مصادر المعلومات الإسرائيلية أدركت قبيل اندلاع الحرب في 6 أكتوبر 1973 أن القوات المصرية والسورية قد اتخذت مواقف هجومية، إلا أن السفير الأمريكي في إسرائيل نصح جولدا مائير بعدم توجيه ضربة إجهاض بالطيران. وهكذا فضلت إسرائيل كما فضلت مصر في أوائل يونيو 1967 تلقي الضربة الأولى التي جاءت على شكل تمهيد للهجوم بالقصف الجوي والبري على الجبهتين الشمالية والجنوبية. ثم عبرت القوات المصرية قناة السويس واحتلت خط بارليف وتقدمت القوات السورية عبر خطوط وقف إطلاق النار صوب الجولان. وقد حدد كيسنجر في 26 أكتوبر موقف الولايات المتحدة من الأزمة التي نشبت على الوجه التالي: «إنهاء القتال ولكن بطريقة تمكن الولايات المتحدة من الإسهام إلى حد كبير في إزالة الأسباب التي كانت وراء نشوب أربعة حروب بين العرب والإسرائيليين خلال ربع القرن الماضي». وحصيلة القول أن كيسنجر كان يهدف إلى إيقاع هزيمة محدودة بإسرائيل يكون حجمها مما يرضي العرب ويحرم الروس من الحصول على نصر دعائي ويغري إسرائيل بالجلوس على مائدة المفاوضات. لهذا رفض تزويد إسرائيل بالأسلحة خاصة وأن دوائر الاستخبارات الأمريكية كانت تتوقع نصرا إسرائيليا سريعا. وما حل يوم 8 أكتوبر حتى كان كيسنجر لا يزال ينادي بوقف إطلاق النار على أساس العودة إلى مواقع ما قبل 6 أكتوبر بمعنى انسحاب مصر وسوريا من الأراضي التي احتلتاها منذ بدء القتال خاصة وقد بدا أن الاتحاد السوفيتي قد قرر التدخل إلى جانب مصر وسوريا. فقد فسر انسحاب المستشارين الروس من مصر قبيل بدء القتال على أنه دليل على العلم المسبق بالهجوم وكذلك الحال بالنسبة إلى إطلاق قمر استطلاع روسي ثان في يوم 6 أكتوبر. هذا

إلى أن الزعيم الروسي بريجينيف قد حث الدول العربية الأخرى وبخاصة العراق والمغرب والجزائر على خوض المعركة إلى جانب مصر وسوريا[21]. وأدرك الأمريكان أن السوفييت كانوا على علم بالاستعدادات للحرب وكانت وجهة نظرهم انه إذا كان السوفييت بالفعل طرفا في الخطط العربية وأخفوا ذلك عنهم فان موقفهم هذا سيكون له أثره على سريان سياسة الوفاق بينهما، وذلك رغم أن القواعد التي تحكم علاقات الدول العظمى لا تتضمن ما يحتم على السوفييت أن يبلغوا مثل هذه المعلومات لواشنطن[22]. ورغم هذا فان كيسنجر كان لا يزال يؤمن ببنيان السلام الذي كان يبذل جهدا لإقامته في إطار الانفراج في العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتي والصين. وفي خطبة ألقاها يوم 8 أكتوبر ذهب إلى أن الانفراج لا يعني انعدام المسئولية في أي منطقة بما في ذلك الشرق الأوسط-هذا برغم أن خطة السادات كانت تقوم على الزج بالدولتين الأعظم في الصراع. وبالفعل لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحاجة إلى مبرر لمثل هذا التدخل-فقد تدخل الاتحاد السوفيتي ليوضح أن التعايش السلمي والانفراج الدولي لا يتعارضان مع دعم حركات التحرر الوطني بل بوسعه أن يوفر ظروفا انسب لعزل وتدمير بؤر العدوان[23]. أما الولايات المتحدة فلم يقتصر هدفها على حماية إسرائيل والدفاع عن سمعة سلاحها في وجه السلاح السوفيتي، بل أنها كانت تهدف كذلك إلى استثمار الحرب لدعم مصالحها الاستراتيجية على المستوى العالمي. وهكذا أدت حرب أكتوبر إلى دخول أزمة الشرق الأوسط عصر الانفراج الدولي وزوال صفة «الاستقطاب المطلق» التي طالما أحاطت بها، شأنها في ذلك شأن الحرب الباردة[24].

وتتفق المعلومات المنشورة عن حرب أكتوبر على أن الرئيس نيكسون في مواجهة الجسر الجوي الروسي إلى مصر وسوريا الذي بدأ في 9 أكتوبر وافق مترددا في 13 أكتوبر على أن تقوم الولايات المتحدة بالمثل، ومن ثم قامت الولايات المتحدة منذ 14 أكتوبر باستئناف تزويد إسرائيل بالأسلحة عن طريق جسر جوي مباشر بين البلدين[25]، واستغلت إسرائيل الأسلحة الأمريكية المتطورة في تشديد هجومها المضاد على الجبهتين المصرية والسورية. وكانت النتيجة هي عبور القوات الإسرائيلية قناة السويس عند الدفرسوار وتهديدها لمدينة الإسماعيلية ولطريق القاهرة الإسماعيلية

واتجاهها بسرعة صوب مدينة السويس. أما على الجبهة السورية فقد استطاعت القوات الإسرائيلية استرجاع الأراضي التي احتلتها القوات السورية بعد بدء القتال والتقدم صوب دمشق. وفي 22 أكتوبر قبلت مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار ثم تلتها سوريا وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 338 الذي نص على تنفيذ القرار رقم 242 وأجراء مفاوضات سلام «تحت إشراف مناسب». إلا أن إسرائيل اغتنمت الفرصة لتطويق الجيش المصري الثالث مما دعا السادات في 24 أكتوبر إلى مطالبة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإرسال قواتهما إلى مصر لتنفيذ وقف إطلاق النار عند مواقع 22 أكتوبر[26]. كما اتصل بريجينيف بنيكسون ليلفت نظره إلى الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لوقف إطلاق النار، وعرض عليه-في حالة عدم التزام إسرائيل بوقف إطلاق النيران-اشتراك الدولتين الأعظم في وقف إطلاق النار «ولو بالقوة إذا دعت الضرورة». وفي 24 أكتوبر عرض بريجينيف على كيسنجر أن ترسل الدولتان الأعظم قواتهما لتنفيذ وقف إطلاق النار وإلا فان الاتحاد السوفيتي سيدرس مسألة تدخله المنفرد. وكان رد كيسنجر هو أن الولايات المتحدة لن تسمح للاتحاد السوفيتي بالقيام بعمل منفرد في الشرق الأوسط وأن أي محاولة لإرسال قوات إلى جبهة القتال كفيلة بتهديد السلام العالمي. وبدلا من ذلك حث كيسنجر على مزيد من العمل المشترك في الأمم المتحدة وتم الاتفاق على أن تجري مفاوضات السلام تحت إشراف الدولتين الأعظم في مكان ما في أوروبا. ولم يشر وزير الخارجية الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أمرت باستنفار عام لإمكانياتها العسكرية-فقد كان من المعتقد أن الروس قد أحيطوا علما بذلك عن طريق أجهزتهم الإليكترونية وأن من المحتمل أن يكون نيكسون قد أحاط بريجينيف علما بذلك عن طريق الخط الساخن.

وكان كيسنجر قد أكد لمجلس الأمن القومي أن ثمة «دليلا قاطعا على قرب تدخل الروس عسكريا في الشرق الأوسط». فلقد أدت مذكرة بريجينيف وغيرها من الإجراءات السوفيتية (ومنها حالة تأهب القوات الروسية المحمولة جوا وتعزيز الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط واقتراب السفن الحربية الروسية من السواحل المصرية وإطلاق صواريخ سكود على القوات الإسرائيلية ونقل مواد نووية عبر البسفور) إلى فزع كبير في واشنطن حيث

جرى الاعتقاد بأن من المحتمل أن يكون الروس على وشك التدخل في الشرق الأوسط على نطاق واسع. لهذا اجتمع كيسنجر بوزير الدفاع جيمس شليزنجر ومدير وكالة المخابرات المركزية كولبي ورئيس هيئة الأركان المشتركة مورر، وعقدت جلسة مصغرة لمجلس الدفاع القومي تقرر فيها إعلان حالة تأهب من الدرجة الثالثة على المستوى العالمي، بما في ذلك القوات المزودة بالأسلحة النووية الاستراتيجية-وصدق نيكسون على هذا القرار بعد أن انضم إلى الجلسة في مراحلها النهائية، ووصف كيسنجر في مؤتمر صحفي التأهب الأمريكي بأنه مجرد «إجراء وقائي» ثم أضاف بكلمات موجهة إلى السوفييت أكثر منها إلى مستمعيه في واشنطن ما يلي: «لا شيء في المسائل المتعلقة بمراعاة وقف إطلاق النار من شأنه أن يبرر القيام بعمل منفرد». ومما أثار مخاوف واشنطن وجعلها تسعى إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء الوقائي أن الروس الذين كانوا أثناء حروب الشرق الأوسط السابقة في وضع عسكري أضعف من وضع الغرب قد حسنوا موقفهم بمرور الزمن ليس فقط على المستوى الاستراتيجي العالمي بل أيضا على مستوى منطقة الشرق الأوسط، في الوقت الذي ساء فيه موقف الولايات المتحدة نتيجة لحرب فيتنام واهتزاز مركز الرئاسة الأمريكية نتيجة لفضيحة ووترجيت واتباع واشنطون خطة تقضي بتجنب الاصطدام بالسوفييت. لهذا كله بدا لواشنطن أن القيادة السوفيتية على استعداد للمضي في مساندة العرب اكثر منها في أي وقت مضى، متجنبة الاصطدام بالولايات المتحدة بقدر الإمكان. فتهديد السوفييت بالتدخل كان يهدف إلى ردع إسرائيل-وهذا التهديد كسابقه خلال أزمة السويس (1956)، هو الذي أثار مخاوف واشنطن وجعلها تسعى إلى اتخاذ إجراءات وقائية.

وفي 25 أكتوبر وضعت القوات الأمريكية في حالة تأهب وشمل ذلك جميع القوات المسلحة الأمريكية البحرية والجوية والبرية وقاعدة جوام وشمال كارولينا وأسطول الغواصات النووي الذي يحمل صواريخ من طراز بولاريس. وقد قيل فيما بعد أن الاستنفار الأمريكي على مستوى العالم كان يهدف إلى إقناع السوفييت بأن الولايات المتحدة مصممة على تجنب خوض حرب برية. وقد سلم شليزنجر وغيره من موظفي البنتاجون فيما بعد بأن فضيحة ووترجيت كان لها دور في اتخاذ هذا القرار الذي لم يكن الهدف

منه تحويل الأنظار عن مشاكل الرئيس نيكسون، بل إفهام العالم أن الولايات المتحدة-رغم أزمتها الداخلية لا يزال بإمكانها أن تتصرف بحزم. أما الروس فقد أبدوا دهشتهم إزاء هذا الإجراء الأمريكي[27] على حين انتابت معظم زعماء أوروبا الغربية حالة من الذعر خاصة وأن حليفتهم الكبرى لم تخطرهم مسبقا بما أزمعت القيام به، الأمر الذي أدى إلى تصدع التحالف الغربي. فقد استشف الأوروبيون من قيام الدولتين الأعظم بتزويد طرفي النزاع بالأسلحة واستعراض قواتهما البحرية في شرق البحر المتوسط بصورة لم يسبق لها مثيل أن ذلك دليل على الاستقطاب العالمي بين موسكو وواشنطن اللتين كانتا لا تزالان تمارسان لعبة حافة الحرب. وكانت المواجهة بين موسكو وواشنطن تورث أوروبا الغربية توترا عصبيا خاصة وأن الأوروبيين بوجه عام يعتقدون أن لهم مصالح حيوية في الشرق الأوسط الذي يشترون منه معظم نفطهم وأن من حقهم أن يكونوا على بينة بما يجري في المنطقة. فهم لم يخطروا بإزماع الولايات المتحدة إقامة جسر جوي لتزويد إسرائيل بالأسلحة-هذا برغم أن واشنطن قد بينت أنها لم يتوفر لها الوقت اللازم لإحاطة حلفائها بما أزمعت القيام به. لهذا كله لم تتعاون مع الولايات المتحدة في تقديم التسهيلات للجسر الجوي سوى اليونان والبرتغال-أما باقي دول أوروبا الغربية المتحالفة مع الولايات المتحدة فقد رفضت منح الطائرات الأمريكية أي تسهيلات في أراضيها ملمحة إلى أن اتفاقياتها العسكرية مع الولايات المتحدة تستهدف الدفاع عن أوروبا أولا وقبل كل شيء. فلم يكن ثمة سبب حقيقي يدعو الأوروبيين إلى مساندة سياسة أمريكية تقوم على أساس غير منطقي هو أن الولايات المتحدة، التي يقطنها ستة ملايين من اليهود، تسمح لتعلقها العاطفي بدولة إسرائيل أن يطغى على مصالحها هي ومصالح أوروبا الاقتصادية في العالم العربي.

ونحن نستدل من إعلان حالة التأهب الأمريكي على حرص الدولتين الأعظم على أن تتجنبا التورط في مواجهة حقيقية واستعدادهما لتبادل كل المعلومات ذات الأهمية لتحقيق هذه الغاية. كما نستشف منه استعداد كل منهما للتسليم الواقعي بمصالح الطرف الآخر في منطقة جغرافية بالذات (الشرق الأوسط) وانه يسهل عليهما حين يصل الأمر إلى تقديم التنازلات أن تضغطا على أصدقائهما لكي يقدموها بدلا من قيامهما هما

بذلك. فبعد أن قسمتا العالم فيما بينهما وأوضحتا أن الأمم المتحدة عاجزة بدون اتفاقهما المسبق وأيقنتا من أن طرفي النزاع في الشرق الأوسط كانا يعتمدان عليهما تماما، لم يكن بإمكانهما أن تسمحا للساسة والجند المصريين والإسرائيليين بأن تكون لهم إرادة خاصة. فقد اعتقد كيسنجر أن بإمكان الدولتين المسئولتين اكثر من غيرهما عن تقديم الأسلحة أن توقفا إطلاق النار-وكان من المنطقي أن يؤدي سوء التقدير البسيط هذا إلى الخطوات التي تمخضت عن المواجهة العالمية. ولقد ذكرت المصادر الإسرائيلية أن الولايات المتحدة بلغت حكومة تل أبيب بأن الاتحاد السوفيتي لا يزال ملتزما في المحل الأول بإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصر وان عدم مرونة إسرائيل فيما يتعلق بمنطقة قناة السويس يشكل خطرا على الاستقرار العالمي على اعتبار أن الولايات المتحدة لا تستطيع، التخلي عن معارضتها العلنية للتدخل السوفيتي المسلح. وكان من نتيجة سياسة حافة الحرب التي جرى تطبيقها خلال المراحل الأخيرة من حرب أكتوبر أن وجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها مسؤولة عن السلام العالمي وأن تكن قد استجابت في نهاية المطاف للضغط الأمريكي وسمحت لقوات الطوارئ الدولية بنقل المؤن غير العسكرية إلى الجيش الثالث[28]. وعند الكيلو متر 101 على طريق القاهرة-الإسماعيلية جرت المقابلة بين الوفدين العسكريين المصري والإسرائيلي لتنفيذ وقف إطلاق النار الذي قررته الأمم المتحدة. وما أن تم الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ثم بين القوات السورية والإسرائيلية حتى قل خطر المواجهة بين الدولتين الأعظم وتهيأ الجو لمبادرات السلام التي اقترنت باسم هنري كيسنجر على أساس «الخطوة خطوة»[29].

وعند هذه المرحلة بدأ العالم يحس بوطأة الشق الاقتصادي للاستراتيجية العربية ففي 18 أكتوبر 1973 قررت الدول العربية المصدرة للنفط فرض حظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة[30] وتخفيض الإنتاج بنسبة 5٪ شهريا عن الدول الأخرى إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، كما تقرر رفع سعر النفط بنسبة تزيد على 400٪ ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها سلاح النفط-فقد سبق أن نوقش في مؤتمر الخرطوم في أعقاب حرب الأيام الستة ونادى كثير من العرب باستخدامه، وكانت ثمة شواهد على أن العلاقات

بين بعض الدول العربية وشركات النفط لم تكن على ما يرام، خاصة وأن هذه الدول كانت ترى في شروط الشركات إجحافا بها وبشعوبها. وهكذا نجد الرئيس هواري بومدين يقوم في عام 1970 بتأميم شركات النفط التي يمتلكها الفرنسيون في الجزائر وما لبث العراق هو الآخر أن أمم نفطه. وفي سبتمبر 1973 قام الرئيس معمر القذافي فجأة بتأميم شركات النفط الأجنبية التي تعمل في بلاده (بما في ذلك اكسون ورويال دتش شل وموبيل وتكساكو وستاندرد أوف كاليفورنيا). كما اتجهت ليبيا إلى انتزاع إدارة العمليات النفطية على أن تحتفظ الشركات بنسبة ملكية قدرها 46٪ وتدفع التعريفة الحكومية كاملة عن كل برميل من النفط يجري تصديره. ولكي تحول الشركات النفطية الكبرى دون ترسم الملك فيصل وشيوخ الخليج لخطى الرئيس القذافي اصطنعت ردود فعل عنيفة-بل أن بعضها قرر إنهاء كل أعماله في ليبيا. واتضح حينئذ أن تقليص مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل هو وحده الذي يرغم هذه الأخيرة على إجراء تنازلات كبيرة، هذا برغم أن الإسرائيليين لم يكترثوا بالإجراءات التي اتخذها الرئيس الليبي وذهبوا إلى أن أزمة النفط مسألة خاصة بين العرب والولايات المتحدة. بل أن بعض الإسرائيليين ذهبوا إلى أن إسرائيل القوية والمستقرة هي التي تستطيع أن تحمي الدول العربية النفطية من رياح الثورة التي تهب من مصر وسوريا اللتين ليست في أيديهما موارد نفطية ذات بال[31].

وعلى أي حال فقد كان رد الفعل العربي إزاء دول أوروبا أقل عنفا منه تجاه الولايات المتحدة-وقد اتخذ شكل حظر تصدير النفط إلى هولندا وحدها. أما بقية الدول الأوروبية فقد أصابتها آثار خفض الإنتاج بنسبة محدودة شهريا. وترتبت على ذلك حالة من الذعر سادت الغرب وكانت بوجه عام تشبه حالة الذعر التي سادت نتيجة لفرض الحظر على الدول التي اعتبر العرب موقفها معاديا لهم كالولايات المتحدة وهولندا. وكان الهدف من الحظر هو الضغط على الدول الأوروبية بوجه عام حتى تضغي هذه الدول بدورها على الولايات المتحدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل حتى تقبل شروطا لوقف إطلاق النار لصالح القضية العربية. وعلى حين تضررت أوروبا الغربية واليابان من الأجراء الذي اتخذته الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أن الولايات المتحدة لم تتأثر كثيرا. فهي لم تكن تعتمد

كثيرا على مصدر واحد للطاقة أو على دولة واحدة لتزويدها به في الوقت الذي كانت فيه أكبر الشركات التي تتولى استخراج هذا النفط شركات أمريكية تستفيد من رفع الأسعار. وكانت الولايات المتحدة تعتبر كل ما يقوله العرب عن استخدام النفط كسلاح سياسي مجرد تهديدات فارغة، مستندة في ذلك إلى التصريحات المتكررة التي سبق أن أعلنها الملك فيصل من أن البترول لن يستخدم كسلاح سياسي. كما كانت ترى أن من الممكن- في أسوأ الظروف-إجبار العرب على تصدير نفطهم بالكميات المطلوبة إلى دول العالم الأخرى[32]. وأهم من هذا أن حلول عصر الانفراج الدولي قد طرح مشكلة النفط بصورة اكثر تشابكا وتعقيدا، خاصة وأنه لم يعد باستطاعة إسرائيل وحدها أن تلبي مصالح الغرب المستهلك في ردع التطلعات المشروعة للدول المنتجة. فتحكم الولايات المتحدة في مصادر النفط لم يكن يعني مجرد تحكمها في أزمة الطاقة، بل تحكمها في مصادر دول أوروبا الغربية الصناعية-ومن ثم كان عليها أن تواجه استخدام العرب لسلاح النفط بأن تستخدمه هي ذاتها لتأكيد مركزها باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة المتحكمة في مصائر العالم الغربي[33] وبمعنى آخر كان عليها أن تسبق القرار العربي في استخدام النفط كسلاح للضغط السياسي على الأطراف الدولية التي تناصر إسرائيل، وأن تستوعب هذا السلاح لصالحها وتحوله إلى سلاح أمريكي ضد أطراف دولية متعددة: ضد أوروبا واليابان بحيث يمكنها ردع أي محاولة من جانب أية دولة تسعى إلى انتهاج سياسة مستقلة لا تقبلها هي، خاصة وأن اليابان وأوروبا الغربية كانتا تنافسان أمريكا باعتبارهما بائعتين للمنتجات المصنعة ومشتريتين للمواد الخام. وهكذا كان من أهداف كيسنجر الرئيسية السيطرة على الحلفاء القدامى الذين صرح بأنهم يواجهون الولايات المتحدة بمشكلة تفوق تلك التي يواجهها بها أعداؤها ومن ثم سميه إلى عدم ظهور أوروبا الغربية بمظهر القوة الموحدة والمستقلة في السياسة العالمية. والحق أن المسئولين الأمريكان قد استاءوا حين رفضت الدول الأوروبية تلبية طلب الولايات المتحدة تسيير جسرها الجوي إلى إسرائيل بتوفير كل التسهيلات المطلوبة في القواعد الأمريكية القائمة داخل أراضيها، مما أرغم الولايات المتحدة على إطالة خط السير واستخدام جزر الآزور التابعة للبرتغال.

وكان الأوروبيون بدورهم لا يقلون استياء عن الولايات المتحدة، واتضح ذلك في البيان الذي أصدرته دول الجماعة الأوروبية التسع بما في ذلك هولندا ذاتها في 6 نوفمبر 1973 وجاء فيه أنها ترى التوصل إلى اتفاق للسلام وفق الشروط الآتية:

1- عدم قبول الاستحواذ على الأراضي بالقوة.

2- ضرورة تخلي إسرائيل عن الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام 1967.

3- احترام السيادة والتكامل الإقليمي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

4- الاعتراف بأنه لدى إقامة سلام دائم وعادل يجب أن تؤخذ بالاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

5- تصميم الدول الأوروبية على التفاوض مع دول البحر المتوسط في إطار تقارب شامل ومتوازن لعقد اتفاقيات معها.

ومما زاد في استياء دول أوروبا الغربية من الولايات المتحدة هو أن واشنطن أعلنت حالة الطوارئ في 25 أكتوبر، وبذلك عرضت أوروبا لآثار مواجهة شاملة مع الاتحاد السوفيتي دون إخطار حلفائها الأوروبيين الذين- برغم اتفاقهم العام مع الولايات المتحدة في استراتيجيتها العالمية إزاء المعسكر الاشتراكي كانوا يرون أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تمس مصادر طاقة الدول الأوروبية وميزان مدفوعاتها وتنال من صميم أمنها وتماسكها وتعرضها لمشاكل لا بد وأن تزداد حدة مع ازدياد موجة التضخم. وكذلك الحال مع اليابان التي كانت قد لمست أن انفتاح أمريكا المفاجئ على الصين يهدد استراتيجية طوكيو في الشرق الأقصى، بحيث آثرت هي الأخرى اتباع سياسة انفتاح مماثلة مع الصين. وحين اهتز مركز اليابان نتيجة لاستخدام العرب لسلاح النفط اتجهت إلى اتباع سياسة أكثر انحيازا للعرب وذلك حرصا منها على تأمين مصالحها النفطية. وهكذا أثبت سلاح النفط أن آثاره لا تقتصر فقط على المنطقة العربية بل كانت له مضاعفاته على أزمة الطاقة والأزمة النقدية والأزمة الناتجة عن زيادة تباين أسعار المواد الخام الاستراتيجية مع أسعار المنتجات الصناعية، بحيث اصبح للعرب تأثيرهم الواضح للمرة الأولى على مجريات السياسة العالمية.

ولكي نتبين مدى فعالية سلاح النفط العربي لا بد لنا أن نشير إلى الحقائق التالية: ففي خريف عام 1973 كان الشرق الأوسط ينتج 24 مليون برميل من النفط يوميا. وكانت الولايات المتحدة التي تستهلك 17 ,3 مليون برميل[34] يوميا تحصل من العالم العربي على 10٪ من هذه الكمية أي ما يعادل 1 ,8 مليون برميل يوميا وهو رقم لا يقتصر على المنتجات البترولية التي تنقل من العالم العربي إلى الولايات المتحدة مباشرة، بل انه يشتمل أيضا على كميات كبيرة تصل إلى الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة بعد تكريرها في كندا والبحر الكاريبي وهولندة. وكان من المتوقع أن يصل استهلاك النفط في الولايات المتحدة بحلول عام 1980 إلى 24 مليون برميل في اليوم، في الوقت الذي لم يكن من المتوقع أن يزداد فيه إنتاج نفطها الخام عن المعدل القائم وهو 11 مليون برميل في اليوم، مما يرغمها على استيراد حوالي 60٪ من نفطها والاعتماد على الشرق الأوسط في الحصول على 25٪ من احتياجاتها. ولم تسترع أزمة الطاقة هذه الاهتمام الكافي من الولايات المتحدة لمدة سنوات وذلك بسبب حرب فيتنام والأزمات الداخلية- فلم يحدث حتى النصف الأول من سبتمبر 1973 أن دعا الرئيس نيكسون كبار خبراء النفط والطاقة إلى البيت الأبيض لإجراء مراجعة شاملة للوضع النفطي. وهكذا فرغم أن الولايات المتحدة لم تكن تعتمد كثيرا على مصادر النفط العربية فإنها كانت تعاني نقصا حادا في منتجاتها النفطية نتيجة لسوء الإدارة سواء من جانب الحكومة أو من جانب رجال الصناعة. فقد تناقصت أعمال التكرير لان الشركات الكبرى كانت لا تنشئ محطات تكرير جديدة على اعتبار أن التكرير في الخارج اقل تكلفة. ولكي تواجه الولايات المتحدة مطالبها المتزايدة بنسبة تبلغ حوالي 4٪ سنويا لجأت فيما بين عامي 1969 و 1972 إلى زيادة استيرادها بنسبة 52٪ (وكان نصيب بترول الشرق الأوسط من هذه الزيادة 83/ بالنسبة إلى معدله السابق).

أما موقف أوروبا فقد كان أسوأ من ذلك بكثير. فلم يقتصر الأمر بالنسبة إليها على الاعتماد على النفط في الوفاء بنسبة 64٪ من الطاقة اللازمة لها مقارنا بما لا يزيد على 46٪ في حالة الولايات المتحدة، بل أن الأوروبيين كانوا يحصلون من الدول العربية على 65٪ من النفط اللازم لهم، أو ما مقداره 20 مليون برميل يوميا. وهكذا فحين فرض العرب حظر

النفط أمضت أوروبا شتاء قاسيا ولم يوجه الأوروبيون اللوم إلى العرب أو حتى إلى الإسرائيليين بقدر ما أشاروا إلى أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هي المسئولة عن ذلك (وكذلك الحال بالنسبة إلى اليابان التي كان موقفها لا يقل خطورة إذ أنها كانت تستقي من النفط 76٪ من الطاقة اللازمة لها-وكان نصف هذه النسبة يتم الحصول عليه من المصادر العربية). وقد أقر منتجو النفط موقف أوروبا حين قرروا في اجتماع عقد في فيينا في أواسط شهر نوفمبر 1973 عدم زيادة الضغط على أوروبا، كما امتنعوا عن إضافة 5٪ إلى نسبة ال 25٪ التي قللوا بها إنتاجهم المصدر إلى أوروبا في الوقت الذي استمرت فيه المقاطعة الكاملة للولايات المتحدة وكندا وهولندا باعتبارها دولا موالية لإسرائيل. ومهما كان الأمر فعلى حين أن اقتصاد أوروبا واليابان قد أصيب بضربة قاصمة، حققت الشركات الأمريكية أرباحا خيالية نتيجة للحظر النفطي العربي. وكانت نتيجة ذلك هي تحسن موقف الدولار وميزان المدفوعات الأمريكي-وبذلك «صدرت الولايات المتحدة التضخم الذي كانت تعاني منه إلى أوروبا الغربية واليابان بإرغامهما على شراء البترول بأسعاره المتضخمة ودفع مشترياته منه بالدولار»[35]. وبذلك أدى سلاح النفط إلى تعزيز دور الولايات المتحدة والطبقات الحاكمة الموالية لها في الشرق الأوسط إلى جانب زعزعة القوى الدولية التي سادت العالم حوالي قرنين في المجالات السياسية والاقتصادية. وما لبث الحظر العربي أن رفع دون أن تحقق الأغراض المتوخاة منه فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ولو أنه جعل من النفط عاملا حيويا جديدا في ميزان القوى العسكرية والسياسية في نزاع الشرق الأوسط.

وهكذا لم يلعب سلاح النفط دورا حاسما في تغيير نتيجة حرب أكتوبر التي لم تكن نصرا للعرب أو لإسرائيل. والذي خرج منتصرا بالفعل هو الولايات المتحدة التي استغلت الحرب في تقليص التحدي الأوروبي والياباني لسيطرتها وأحكام قبضتها على حلفائها اليابانيين والأوروبيين الذين تضرروا من الحظر النفطي العربي، ثم سعت بعد ذلك إلى تحقيق هدفها الأهم والأشم، ألا وهو طرد السوفيت من الشرق الأوسط.

أما بقية قصة حرب أكتوبر فقد ارتبطت باسم هنري كيسنجر «ودبلوماسية المكوك» التي جعلته يقطع خلال عامين مسافة 30,000 ميل

لكي ينجز مهمة السلام في الشرق الأوسط وزار خلالها عواصم المنطقة جيئة وذهابا تنفيذا لأول سياسة أمريكية مترابطة إزاء العالم العربي عن طريق المحادثات الثنائية. وكان من أهم ما تميزت به دبلوماسية كيسنجر التي أدت إلى إعادة توزيع القوات على جانبي خط القتال والفصل بينهما سواء على الجبهة السورية أو على الجبهة المصرية أن الأسلوب الذي اتبعه قد قلل من نفوذ الاتحاد السوفيتي.

ويرى الدكتور هشام شرابي الأستاذ في جامعة جورجتون أن كيسنجر قد اعتمد في دبلوماسيته على قواعد أساسية ثلاث يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الاهتمام بميزان القوى، لا الحق أو العدل، وجعله انطلق الأساسي للتوصل إلى حل واقعي ممكن لا يتعدى كونه ترتيبا سياسيا عسكريا.

2- أن الحلول الواقعية (الممكنة) هي التي يمكن التوصل إليها على أساس الاختيارات المفتوحة لا المطالب القانونية أو التاريخية دون أن يكون لديه مشروع سلام محدد.

3- المفاوضات طويلة المدى التي قد تنقطع وقد تستأنف مما يؤدي إلى تغير ميزان القوى العسكري لصالح الفرقاء (وهي إسرائيل دون شك) أو إلى تغير في الخيارات السياسية أثناء المفاوضات نتيجة تبدل المواقف العالمية[36].

وكانت نقطة الارتكاز في سياسة كيسنجر هي توثيق علاقاته مع الرئيس المصري أنور السادات الذي كان على استعداد لتطوير التقدم خطوة خطوة في محادثات السلام مع إسرائيل بالشكل الذي من شأنه أن يكسر الجمود المعقد الذي ساد الموقف في الشرق الأوسط-وهكذا يمكن حل مشكلتي سيناء والقناة ثم شرم الشيخ وغزة وقضية فلسطين، ثم القدس والجولان. وكان السادات على استعداد لتقديم الضمانات التي كانت إسرائيل قد طالبت بها زمنا طويلا: فحرية الملاحة في خليج العقبة والبحر الأحمر وتمركز قوة دولية ثابتة في شرم الشيخ بل شراء إسرائيل لنفط سيناء-كل هذا ممكن متى ما أعيدت سيادة مصر على الأراضي التي تحتلها إسرائيل[37]. ولكن كان عليه أن. يصل إلى اتفاق مع إسرائيل دون أن يقضي على التضامن العربي الذي حققته حرب أكتوبر: فقبول قوات طوارئ دولية

وإعادة فتح قناة السويس في الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل تحتفظ بالأراضي التي احتلتها عام 1967 من شأنه أن يستثير معارضة الكثيرين. إلا أن الذي حدث هو أن ثقة العرب بأنفسهم (بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرت الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني) جعلتهم في مؤتمر الرباط الذي انعقد في ديسمبر 1973 (ولم تحضره ليبيا والجزائر) يعترفون بحق إسرائيل في الوجود كدولة.

وقد أحرز السادات نصرا في مؤتمر الرباط حين لم يهاجمه أحد نتيجة لموافقته على وقف إطلاق النار-بل أن المؤتمر أطلق يده في التفاوض مع إسرائيل. وذكر مراسل نيوزويك في الجزائر بارى كيم Barry Came أن السادات قد حصل على موافقة كل الوفود العربية على الاشتراك في التوقيع على معاهدة الصلح إذا ما نجح مؤتمر جنيف الذي كان من المتوخى أن تسوى فيه قضية الشرق الأوسط تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ورغم أن البيت الأبيض والكرملين وفق ما ذكره مصدر أمريكي على مستوى عال كانا على اتصال يومي بتطورات الشرق الأوسط فقد بدا أن موسكو غير مطمئنة لانفراد أمريكا بمهمة السلام وذلك بعد أن أدركت مصادرها أن الاتحاد السوفيتي لا بد أن يشترك في أي محادثات جدية حول الشرق الأوسط. ورغم ذلك فان رحلات كيسنجر وتوثيق العلاقات المصرية الأمريكية بصورة مفاجئة قد أوضحا من جديد أن باستطاعة الولايات المتحدة لا الاتحاد السوفيتي أن تتعامل مع كل من العرب والإسرائيليين[38]. وحين تم فصل القوات الأول في سيناء في 18 يناير 1974 وهو الفصل الذي تراجعت القوات الإسرائيلية طبقا له من المواقع التي احتلتها غرب القناة وذلك في 26 يناير 1974 كان ذلك بمثابة انتصار شخصي لكيسنجر، إذ أن هذا الاتفاق يعتبر الركيزة الأساسية للسياسة الأمريكية الجديدة. وقد سجلت اتفاقية فصل القوات الأولى المرة الأولى منذ ما يقرب من عشرين عاما التي انسحبت فيها إسرائيل بإرادتها من أراضي احتلتها. واتفاق مصر وإسرائيل على شيء ما كان هو النصر الأساسي الذي أحرزه كيسنجر إذ لم يتكرر ذلك منذ عام 1949 حين استطاع رالف بنش أن يدفع المفاوضين العرب والإسرائيليين إلى التوجه إلى نفس الفندق في رودس لإجراء محادثات الهدنة. ولم يستطع أي دبلوماسي منذ ذلك

الوقت أن يثبت انه من المهارة بحيث يجعل كلا الطرفين يجلسان على نفس المائدة. وقد جعل كيسنجر من الولايات المتحدة وسيطا في فصل القوات وبذلك سخر قوة الولايات المتحدة وهيبتها لإنجاح الاتفاقية بحيث كان كل من الإسرائيليين والمصريين يجازفون بإغضاب الولايات المتحدة إذا ما أخلوا بالاتفاق الذي كان من شأنه أن يمكن واشنطن من متابعة هدفها-فقد قوى علاقاتها بإسرائيل التي أرغمت على التنازل عن بعض الأراضي التي احتلتها في الوقت الذي كان من المفهوم فيه أن أمريكا ستواصل دعمها بالأسلحة وأنها قد تعقد معها معاهدة تضمن أمنها[39]. ولم يقل اهتمام مصر والمملكة العربية السعودية بالتسوية عن اهتمام الولايات المتحدة. ولما كانت مصر-من وجهة النظر الأمريكية-تشكل الركيزة الأساسية للمحافظة على الاستقرار العربي-الإسرائيلي فقد حاولت الولايات المتحدة أن تقيم معها علاقة خاصة وأن تدعم اقتصادها المنهك وأن تحث السعودية ودول الخليج النفطية على القيام بالمثل. وكان على الولايات المتحدة أن تواصل جهودها في سبيل إيجاد حوافز للمحافظة على ارتفاع مستوى إنتاج النفط بما يتضمنه ذلك من المساعدة على تصنيع السعودية والاشتراك مع الرياض في تطوير الاقتصاد المصري. وكان من المتوقع أن يؤدي تحسن علاقات واشنطن مع السعودية ومصر أن يؤدي إلى تحسينها مع دول عربية أخرى في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات مع كل من العرب وإسرائيل. ولم يكن من المتوقع في ظل هذه الظروف أن تتوقف المنافسة الأمريكية-الروسية في الشرق الأوسط بعد التوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي: فلم يكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستقترح إشراك الاتحاد السوفيتي في أي إجراءات خاصة بالمحافظة على السلام (كقوات الطوارئ أو الضمانات الرسمية)-بل كان من المتوقع أن تسعى إلى إضعاف نفوذ السوفيت في أهم المناطق التي تهمها دون أن يبدو عليها أنها تهدف إلى طرد الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط[40]. وفي مثل هذه الحالة كان أخطر ما يواجه واشنطن هو انهيار التسوية التي تضمنها وبالتالي تدهور العلاقات العربية-الأميركية من جديد وتوثق العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية وسعي الاتحاد السوفيتي إلى استغلال الموقف لصالحه.

وعلى حين كان الاتحاد السوفيتي يراقب تطبيق مصر وإسرائيل لاتفاقية

و قف إطلاق النار التي ترعاها واشنطن فانه كان يعد العدة لمحادثات السلام القادمة في جنيف بعد نجاح فصل القوات على الجبهة السورية. وكان المندوب السوفيتي في الأمم المتحدة جاكوب مالك قد صرح في أواخر أكتوبر 1973 بما يلي: «نحن نساند بشدة حصول كل دول... وشعوب الشرق الأدنى على السلام والأمن وعدم الاعتداء على حدودها. وان الاتحاد السوفيتي على استعداد للاشتراك في الضمانات المتصلة بذلك»[41]. وقد أوضح الكرملين للمرة الأولى أنه سيساند قيام دولة فلسطينية جديدة في إطار اتفاقية شرق أوسطية شاملة، وقيل أن الاتحاد السوفيتي على وشك إعادة وجوده العسكري في مصر بصورة واضحة، وأن حوالي 3,000 خبير عسكري سوفيتي قد وصلوا إلى مصر منذ وقف إطلاق النار وان كثيرا منهم كانوا يعملون في إصلاح وإعادة توزيع بطاريات صواريخ سام. كما اكتشف البنتاجون أن الجسر الجوي والبحري لنقل العتاد إلى مصر وسوريا كان مستمرا بدرجة اقل برغم أن الولايات المتحدة قد وضعت حدا لجسرها الجوي إلى إسرائيل في أواسط شهر نوفمبر على اعتبار أن الظروف الطارئة التي أدت إلى إقامته قد انتهت[42].

وفي تلك الأثناء سعت واشنطن وموسكو إلى إعداد صيغة لتوجيه الدعوات للدول المعنية إلى المؤتمر المزمع عقده في جنيف ووصلت الدولتان إلى صيغة تخول لهما حق رئاسة مشتركة للمؤتمر على أن يرأس السكرتير العام جلسة الافتتاح ثم يتبادل مندوبا الدولتين الأعظم الرئاسة. وقد انعقد المؤتمر في 21 ديسمبر وحضرته مصر والأردن وإسرائيل والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والسكرتير العام للأمم المتحدة وتغيبت عنه سوريا. وتحدث كيسنجر في المؤتمر مؤكدا أن أول أعماله يجب أن يكون تحقيق الاتفاق في وقت مبكر على الفصل بين القوات العسكرية، وقال أن هذا الاتفاق هو خطوة أولى ضرورية لدعم وقف إطلاق النار وان الهدف النهائي للمؤتمر هو تنفيذ القرار رقم 242[43]. إلا أن مؤتمر جنيف لم يتمخض عن شيء بسبب إصرار إسرائيل على عدم اشتراك الفلسطينيين فيه-وما لبثت جلساته أن أجلت إلى أجل غير مسمى.

وواصل كيسنجر «دبلوماسية المكوك» سواء في عهد نيكسون أو في عهد الرئيس الجديد جيرالد فورد الذي تولى الحكم في أغسطس عقب

استقالة نيكسون بسبب فضيحة ووترجيت. وقد أعلن فورد عقب توليه الحكم (15 أغسطس) أنه ملتزم باحترام كل التعهدات التي أخذتها الولايات المتحدة على نفسها في علاقاتها بمصر وانه يؤكد كل التعهدات التي توصل إليها السادات مع نيكسون وكيسنجر وان الولايات المتحدة ملتزمة بمتابعة استراتيجيتها الدبلوماسية الساعية نحو سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بنفس القوة السابقة وأن كيسنجر قد أحاطه علما بالجهود التي بذلها، وأعلن ترحيبه بالزيارة التي أزمع الرئيس السادات.القيام بها إلى الولايات المتحدة. أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من مقررات مؤتمر الرباط (وأهمها اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المتحدث الوحيد باسم الشعب الفلسطيني) فقد أعرب الرئيس الأمريكي (30 أكتوبر1974) عن أمله في ألا تؤدي نتائج المؤتمر إلى إغلاق الطريق أمام المفاوضات الرامية إلى أيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط. وأما فيما يتعلق بالقرار الخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أعرب المندوب الأمريكي لدى الجمعية العامة عن قلقه العميق وقال أن المعتاد هو دعوة ممثلي الدول فقط وان القرار سيؤثر على جهود السلام «ويضر بمصالح الفلسطينيين أنفسهم». وفي 15 نوفمبر عقب الرئيس فورد على حديث ياسر عرفات في الأمم المتحدة بأن إسرائيل هي التي تملك حق اتخاذ قرار بالتفاوض أو عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية-ثم ما لبث جوزيف سيسكو أن صرح بأن الولايات المتحدة لا تعترف بأي صورة بمنظمة التحرير[44].

وعلى أي حال فقد مضى كيسنجر في تنفيذ سياسة «المكوك» «والخطوة خطوة» إلى أن استطاع في أول سبتمبر 1975 أن يوقع اتفاقية فصل القوات الثانية بين مصر وإسرائيل وهي الاتفاقية التي تضمنت وثيقة وقعتها حكومتا مصر وإسرائيل وملحقا خاصا بالجوانب العسكرية بين مصر وإسرائيل وملحقا آخر خاصا بإجراءات الإنذار المبكر الأمريكية بين الولايات المتحدة من جانب وكل من الطرفين المصري والإسرائيلي من جانب آخر. وكانت موادها التسعة كالآتي:

1- أن النزاع بين الطرفين وفي الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية.

2- يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة والتهديد بها أو بالحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر.

3- استمرار الطرفين في مراعاة وقف إطلاق النار بدقة في البر والبحر والجو والامتناع عن أي أعمال عسكرية ضد الطرف الآخر.

4- المبادئ المحددة لتحريك قوات الطرفين المسلحة.

5- تعتبر قوة الطوارئ الدولية أساسية وتستمر في عملها وتجدد مدتها سنويا.

6- ينشئ الطرفان لجنة مشتركة أثناء سريان الاتفاق وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط.

7- يسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس (التي كان قد تم افتتاحها).

8- يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام دائم وعادل مع مواصلة الأطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 338.

9- تسري الاتفاقية من توقيع البروتوكول وتظل سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة.

وقد وصف الرئيس الأمريكي فورد الاتفاقية بأنها أهم وثيقة تاريخية في السنوات العشر الأخيرة إن لم تكن في القرن العشرين بأكمله. كما اصدر البيت الأبيض بيانا على لسان فورد وصف فيه الاتفاق بأنه عادل ومتوازن ويقلل من مخاطر الحرب في المنطقة وأن الولايات المتحدة لا تعتبره هدفا في حد ذاته على اعتبار أنها ملتزمة بمواصلة بذل الجهود التي تستهدف إحراز مزيد من التقدم[45]. وفي 8 أكتوبر وافق الكونجرس على إرسال 200 فني أمريكي للعمل في محطة الإنذار المبكر في سيناء، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة طرفا أساسيا في هذه المرحلة الهامة من مراحل تسوية نزاع الشرق الأوسط التي استبعد عنها الاتحاد السوفيتي- مما آذن بتحسن كبير في العلاقات المصرية-الأمريكية، الأمر الذي كانت له ردود فعل متعددة في شتى أنحاء العالم العربي حيث واجه السادات معارضة شديدة مما يسمى «جبهة الرفض» التي تشك في نوايا أمريكا وتتهمها بمحاولة عزل مصر عن أخواتها العربيات الأخريات تمهيدا لفرض «السلام

الأمريكي» على المنطقة العربية، وتحويل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى صراع بين العرب والعرب. ولكن السادات مضى قدما في دعم العلاقات المصرية-الأمريكية فزار الولايات المتحدة ثم أعلن في 14 مارس 1976 إلغاء المعاهدة المصرية-السوفيتية على أساس أن الاتحاد السوفيتي لم ينفذ المادة التي تنص على التعاون بين الطرفين في المجالات العسكرية متهما الاتحاد السوفيتي بأنه لم يعوض مصر عن السلاح الذي فقدته في حرب أكتوبر ولم يقدم لها قطع الغيار اللازمة لما لديها من أسلحة سوفيتية ولم يوافق على جدولة الديون السوفيتية لمصر بل وطالبها بالفوائد برغم مصاعبها المالية. وما لبث السادات (أبريل 1976) أن ألغى التسهيلات التي كان يتمتع بها الأسطول السوفيتي في المياه المصرية. ولم تسكت موسكو عن هذا التحول بل اتهمت نظام السادات بالتنكر لمبادئ ثورة يولية 1952 والتحول نحو الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم الرأسمالي مبتعدا أكثر فأكثر عن الدول العربية التقدمية وعن الخط المبدئي للعمل المشترك من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط، وأن الصفقات الانفرادية قد أخرجت مصر عمليا من جبهة النضال الموحدة من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وإقرار حقوق الفلسطينيين. ولمحت موسكو إلى أن «الإخلال بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي من شأنه أضعاف مواقع الدول العربية على الصعيد العالمي أمام المستعمرين القدامى والجدد-وهذا لا بد وأن يشكل خطرا جسيما في الوقت الذي تمارس فيه إسرائيل عدوانها وتتمادى فيه هذه الدولة التي تقف وراءها أوساط إمبريالية وصهيونية متنكرة»[46].

وموقف الاتحاد السوفيتي هذا ينسجم مع موقف «جبهة الرفض» العربية من اتفاقية فصل القوات الثانية التي وقعتها مصر. فلقد ندد اليساريون والقوميون الراديكاليون العرب-وبخاصة حكومات العراق وسوريا وليبيا وبعض قطاعات المقاومة الفلسطينية-بالاتفاقية وأبدت حكومة حافظ الأسد في سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية سخطا على تجاهل مصالح سوريا (في الجولان) وتوقيع الاتفاقية التي لم تشر من قريب أو بعيد إلى القضية الفلسطينية. وليس معنى هذا أن سوريا قد تخلت عن التطلع إلى حل مشكلة الشرق الأوسط سلميا، ولكنها أصرت على ارتباط أي اتفاقية لفصل القوات على الجولان بالتوصل إلى تقدم سلمي على الجبهة الفلسطينية

(في الضفة الغربية وقطاع غزة) بالإضافة إلى جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي الشامل. وهكذا ركز الطرفان على مجلس الأمن أملا في تحقيق هدفين هما:

1- إجراء تعديل على القرار رقم 242 بحيث ينص على ضرورة ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

2- التمهيد لانعقاد مؤتمر جنيف من جديد بشرط أن تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الطبيعي أن تحظى هذه الاستراتيجية السورية-الفلسطينية بمساندة الاتحاد السوفيتي الذي ظل يسعى إلى تحسين وضعه الدبلوماسي بالحث على انعقاد مؤتمر جنيف من جديد على أن يضم كل الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن أحداث لبنان الأخيرة وتدخل سوريا في الحرب الأهلية اللبنانية لصالح القوى اليمينية ما لبث أن وجهت للمقاومة الفلسطينية في لبنان ضربات لا تقل ضراوة عن تلك التي واجهتها في الأردن في عام 1970. وهكذا ضعفت العقبة الرئيسية التي تعترض الحل الأمريكي لمشاكل الشرق الأوسط خاصة وأن دبلوماسية المكوك قد عدلت صورة الولايات المتحدة: فبدلا من اعتبارها عقبة كأداء تعترض أماني العرب بسبب انحيازها التام لإسرائيل، نجدها تتحول إلى وسيط نشط بين العرب وإسرائيل يسعى إلى التوصل إلى تسوية عادلة قد تحقق على اقل تقدير الحد الأدنى لأهداف الطرفين.

ولقد أوحت حقائق الموقف كما بدت في أعقاب حرب أكتوبر بأن الصراعات المحلية في الشرق الأوسط قد ارتبطت بقضايا أوسع منها بكثير. فمن الواضح أن المسئولين الأمريكان يوجهون إلى القضايا الدولية التي تكشف عنها الصراع العربي-الإسرائيلي اهتماما يفوق اهتمامهم بهذا الصراع، وأن الرغبة في مواجهة هذه القضايا الدولية سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال السياسي هي المحرك للجهود الأمريكية الساعية إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول من شأنه أن يقوي التعاون بين الدول العربية والولايات المتحدة بالصورة التي تعزز سيطرة واشنطن العالمية وتحل مشكلة الطاقة وتجعل الموارد العربية المالية تتدفق على أمريكا وتضاعف تدفق المصنوعات الأمريكية على كل البلدان العربية. ولقد أصاب الزعماء

العرب حين اعتقدوا أن الحظر النفطي قد قوى مركزهم إزاء الولايات المتحدة، لكنهم أخطأوا حين اعتقدوا أن الدور الجديد الذي بدأوا يلعبونه في السياسة العالمية بعد حرب أكتوبر قد اضعف التزام الولايات المتحدة بالإبقاء على إسرائيل باعتبارها «شرطي المنطقة»، فحجم تسليح واشنطن لإسرائيل منذ حرب أكتوبر يدل على ازدياد اعتماد الدوائر الأمريكية عليها باعتبارها حليفا يعتمد عليه في تنفيذ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ولقد أعلن السناتور فولبرايت-رئيس لجنة الشئون الخارجية السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي «أن السبب الرئيسي في عدم تحقيق أي تقدم في مسألة التسوية في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات هو إيمان إسرائيل بأن الولايات المتحدة ومجلس الشيوخ الأمريكي سيؤيدانها مهما كان الموقف الذي تتخذه».

ورغم أن هناك بعض الشواهد التي تدل على أن واشنطن قد قطعت شوطا بعيدا في تحقيق أهدافها في العالم العربي بالاعتماد على آلة الحرب الصهيونية، فان بعضها الآخر يوحي بأن القوى المحلية التي لعبت دورها في ضعضعة الإمبريالية الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تستسلم برغم النكسات التي أصابتها وبأنها عقدت العزم على تحقيق أهدافها الخاصة بالقضاء على بقايا السيطرة الأجنبية وتطوير أوضاعها بما يوائم روح العصر وتحقيق الوحدة العربية الشاملة والتلاحم مع حركة التحرر العالمية.

الهوامش

(1) راجع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام): مصر وأمريكا ص 67 وما بعدها

(2) Vatikiotis, Conflict in the Middle East, pp 192-3

(3) Armaggedon, pp 238-9

(4) نصت المبادرة على أن يشمل التسكين العسكري منطقة تمتد 50 كم على جانبي القناة.

(5) تجدد وقف إطلاق النار دوريا بعد إنهاء الفترة التي نصت عليها المبادرة (90يوما).

(6) Pranger, American Policy for Peace in the Middle East.(1969-71) pp.43-7

(7) Schmidt, op. cit., p. 61.

(8) راجع النص في:. 5- 84. Soviet Advances in the Middle East, pp في أبريل 1972 عقدت معاهدة مشابهة بين الاتحاد السوفيتي والعراق. انظر النص في:. 83- 178. The Policy of the Soviet Union in the Arab World pp

(9)Hrair Dekmejian, Marx, Weber and the Egyptian Revolution. Middle East Journal, Vol. 30, No. 2(Spring 1976)pp.158-172

(10) أطلق عليها روجرز اسم «الخطوة الثالثة» على اعتبار أن القرار 242 يمثل الخطوة الأولى

(11) صرح الجنرال-بيلبد-الذي أصبح رئيسا لقسم الدراسات العربية في جامعة تل أبيب، بأن العالم. قد سئم سباق التسلح في الشرق الأوسط، وبأن إسرائيل قد أصبحت عقبة في وجه مكانة أمريكا في العالم، بما في ذلك مواطئ أقدامها الجديدة في العالم العربي ورغبتها في تخفيف حدة صراعها مع السوفييت، (نيوزويك في 24/ 5/1976).

(12) Arakie, The Broken Sword of Justice, pp 155-77.

(13) يذهب إقبال احمد إلى أن كيسنجر هو الذي نسف مبادرة روجرز وان علاقات التعاون بينه وبين الحكومة الإسرائيلية ظلت إلى وقت. قريب سرا مكنونا.

(14) راجع محمد سيد أحمد:، بعد أن تسكت المدافع، ص 149-152

(15) Tahtinen, The Arab-Israili Military Balance To-day, p. 3.

(16) Barry Rubin, Soviet Policy and the Middle East, in: Aruri. 301. Middle East Crucible, p

(17) الطريق إلى رمضان ص 178- 183.

(18) بعد أن تسكت المدافع، ص 101.

(19) الطريق إلى رمضان، ص 110.

(20) بعد أن تسكت المدافع ص 107. (وقد صرح كيسنجر لبوشجريف بأنه لا يعالج الأزمات وهي باردة بل لا بد لكي يعالجها أن تكون ساخنة حتى يستطيع أن يتبين ما يستحقه كل طرف فيها وانه لا يمكنه أن يزن ما كانت عليه هذه الأطراف منذ 6 سنوات أو منذ ألفي سنة (نفس المصدر ص 108).

(21) Insight on the Middle East War, pp132-3

(22) الطريق إلى رمضان، ص 219.

(23) أكد بريجينيف هذا المعنى في الخطاب الذي ألقاه في أوائل عام 1976 في المؤتمر الخامس والعشرين للأحزاب الشيوعية العالمية.

(24) بعد أن تسكت المدافع ص 118-119، ص 132-133.

(25) Insight, pp133-6 وقد صرح كيسنجر لهيكل فيما بعد بما يلي: «لا يمكن للولايات المتحدة اليوم أو غدا أن تسمح للأسلحة السوفيتية بأن تحرز نصرا كبيرا على الأسلحة الأمريكية حتى وان لم يكن هذا النصر حاسما. وهذه المسألة لا تتصل بكم أو بإسرائيل بل هي تتصل مباشرة بتوازن القوى بين الدولتين الأعظم» .x. Ibid, p. 3.

(26) كان كل من السادات وبريجينيف على يقين من أن الولايات المتحدة لن تقبل هذا العرض الذي لم يزد عن كونه وسيلة لإحراز نصر على الغرب في الأمم المتحدة وتمكين الاتحاد السوفيتي من توسيع وجوده في الشرق الأوسط.

(27) كانت موسكو تعتبر إسرائيل (كما كانت أمريكا جونسون تعتبر فيتنام الشمالية) أداة لزعزعة أسس التوازن العالمي.

(28) كان من نتيجة وساطة كيسنجر لإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصر أن اتفقت مصر والولايات المتحدة-من حيث المبدأ-على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى السفارة في المستقبل القريب. وما لبثت أن أعيدت العلاقات بين الولايات المتحدة وبين مختلف الدول العربية التي قطعت علاقاتها بها نتيجة لحرب 1967 وذلك باستثناء العراق واليمن.

(29) يروى عن كيسنجر قوله في عام 1968 «الأفضل لإسرائيل التنازل عن السيطرة العسكرية لقاء الحصول على الشرعية السياسية».حسن الابراهيم-عزيز شكري-سيف عباس، جولة في السياسة الدولية ص 110.

(30) أعلنت البحرين في نفس الوقت إلغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الأمريكية الخاص بمنح الدولة الأخيرة تسهيلات خاصة في ميناء البحرين.

(31) نيوزويك في 17 سبتمبر 1973.

(32) كانت وزارة الدفاع الأمريكية تعترف بأن اتخاذ إجراءات عسكرية لضمان الحصول على نفط الشرق الأوسط لن يحقق الهدف المرجو منه بل انه-في أبان حرب فيتنام-سيتمخض عن كوارث داخلية.

(33) راجع: يمد أن تسكت المدافع ص 218- 226.

(34) يعادل برميل النفط 42 جالونا أمريكيا.

(35) الطريق إلى رمضان ص 248.

(36) جولة في السياسة الدولية ص 111-س112.

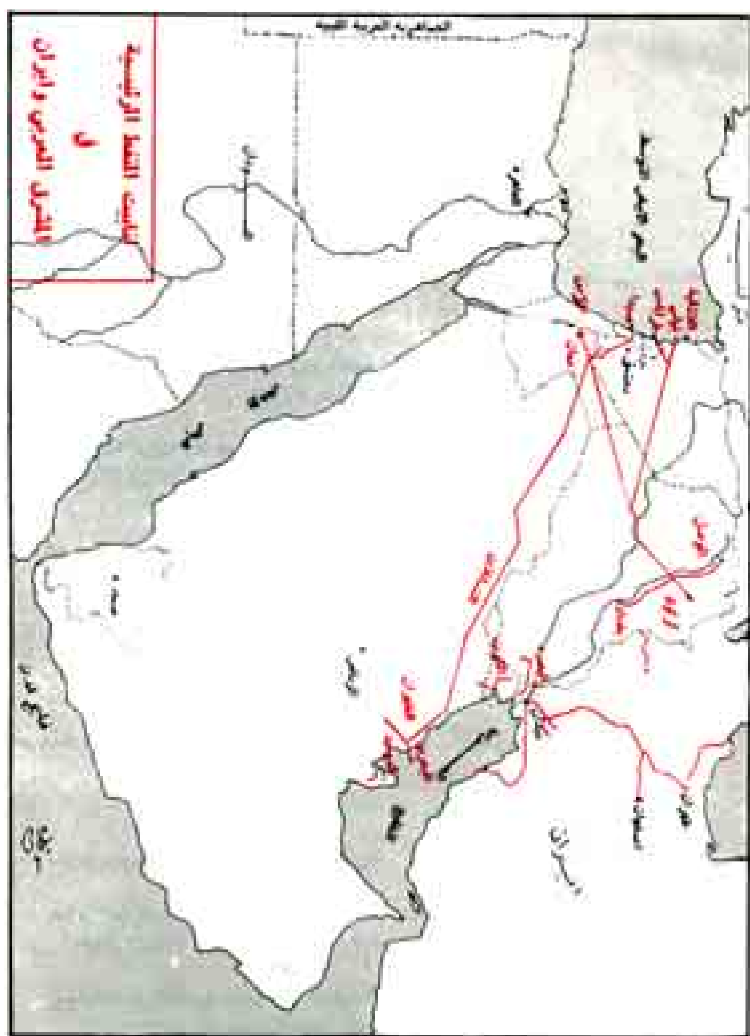
(37) نيوزويك في 26 نوفمبر 1973.

(38) نيوزويك في 19 نوفمبر/1973.

(39) في 25 فبراير 1975 نفى جوزيف سيسكو نفيا قاطعا أن تكون بلاده قد وعدت إسرائيل بأي معاهدة للدفاع المشترك مقابل تنازلات إسرائيل لمصر في شبه جزيرة سيناء. وقال انه لا بد من ربط أي معاهدة أمنية بالتسوية الشاملة بحيث تكون متممة لأي اتفاقية يتم التوصل إليها بين إسرائيل والدول العربية، ونوه بأن الولايات المتحدة كانت مند زمن طويل أكبر مؤيد لسلامة كيان إسرائيل وحيوتها الاقتصادية وأضاف انه لم يطرأ تغير كبير على هذه السياسة.

(40) صرح كيسنجر في يونية 1974- أبان عملية فصل القوات السورية الإسرائيلية-بأن الولايات

المتحدة لا تنوي-بل لا تستطيع-طرد السوفييت من الشرق الأوسط (نيوزويك في 17 يونية 1974).
(41) تايم في 5 نوفمبر 1973.
(42) نيوزويك في 26 نوفمبر 1973.
(43) حذر ديان من أن إسرائيل لن تسمح لمؤتمر السلام بأن يتحول إلى مؤتمر انسحاب أو إلى مؤتمر استسلام، وصرح بأن إسرائيل لن تتزحزح عن نهر الأردن أو مرتفعات الجولان أو من أي أرض أخرى ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى أمنها. نيوزويك في 3 ديسمبر 1973.
(44) راجع التفاصيل في: مصر وأمريكا.
(45) مصر وأمريكا، ص 109.
(46) راجع تبادل الاتهامات بين القاهرة وموسكو نجد جريدة السياسة الكويتية بتاريخ 4 أبريل 1976.



المصادر

- العربية:

احمد عبد الرحيم مصطفى: العلاقات المصرية البريطانية (1936-1956) القاهرة 1968.

احمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس (1854-1956-القاهرة 1966.

أحمد عبد الرحيم مصطفى: حاجة منطقة الخليج إلى منظمة إقليمية. منشورات مركز دراسات الخليج العربي الكتاب الأول البصرة 1975.

بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي (1913-1961) الكويت 1972.

بوندا ريفسكي: سياستان إزاء العالم العربي (موسكو 1975).

تشايلدرز، ارسكين: الطريق إلى السويس-ترجمة خيري حماد-القاهرة 1962.

حسن الابراهيم، عزيز شكري، سيف عباس: جولة في السياسة الدولية/ بيروت 1975

سيتون وليمز (م. ف): بريطانيا والدول العربية/ ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى-القاهرة 1952.

ساناكويف-كابتشنكو: السياسة الخارجية في النظرية والتطبيق (دار التقدم-موسكو 1975).

صلاح العقاد: البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي/ القاهرة 1973.

محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان-بيروت 1975.

محمد حسنين هيكل: الصراع مع الولايات المتحدة-هل كان ضروريا: جريدة الوطن الكويتية 76/ 24/7.

محمد سيد احمد: بعد أن تسكت المدافع (بيروت 1975). مركز الدراسات السياسية مصر وأمريكا (القاهرة 1976). والاستراتيجية (الأهرام).

هيرزويز، لوكاز: ألمانيا الهتلرية والعالم العربي-ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى-القاهرة 1971

الدوريات

جريدة السياسة الكويتية

جريدة الوطن الكويتية

مجلة الحوادث اللبنانية: مذكرات اللواء محمد نجيب من 21/9 إلى 9/11/1973. ما لم ينشر عن حرب 1967 بقلم هـ. ج. جانسن مراسل مجلة الايكونومست في الشرق الأوسط (وثائق) عددا 16 و 23/11/1973.

- الإفرنجية:

- Agwani, M.S the West Asian Crisis (Meerut, 1968).

- Arakie, Margaret, The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tardegy (London, 1973).

- Aruri, Naseer H., (ed) Middle East Crucible: Studies on the Arab-Israeli War of October 1973 (The Medina Univ. Press International, Wilmette, Illinois, 1975).
- Badeau, John, the American Approach to the Arab World (New York, 1968).
- Beal John R., John Foster Dulles (New York, 1957).
- Berger, Earl, The Covenant and the Sword: Arab-Israeli relations; 1948-1956 (London, 1965).
- Bush, Brinton Cooper , Britain, India and the Arabs; 1914-1921 (University of California Press, 1971).
- Bullard, Sir Reader , Britain and the Middle East (London, 1964).
- Campbell, Jhon C, Defence of the Middle East: Problems of American Policy.
- (Harper Bros., New York, 1961).
- Chisholm, A.H.T., the first Kuwait Oil concession: A record of the negotiations for the 1934 Agreement (Frank Cass-London 1975).
- Copeland, Miles, the Game of Nations (London, 1970).
- De Novo, John A., American interests and policies in the Middle East; 1900-1939 (Univ. of Minnesota Press, 1968).
- Dold, C.H. and sales, M.E., Israel and the Arab World (Routledge and Kegan Paul-London, 1970).
- Eayrs, James, The Commonwealth and Suez (London, 1964).
- Eden, Sir Anthony, Full Cricle (London, 1960).
- Eisenhower, Dwight D., Waging Peace; 1956-61 (Heineman, London, 1966).
- Farnie, D.A, East and West of Suez: the Suez Canan in History; 1854-1956 (The Clarendon Press, Oxford, 1969).
- Field Jr, James A. America and the Mediterranean World; 1776-1882 (Princeton University Press 1969).
- Finer , Herman , Dulles ove Suez: the theory and practice of his Diplomacy. (London 1964).
- Fisher, Sydney Nettleton (editor), Evolution in the Middle East: reform, revolt and change (Middle East Institute, Washington, 1953).
- Fleming, D.F, The Cold War and its origins, Vol II (New York, 1961).
- Fitzsions, M.A, Empire by treaty: Britain and the Middle East in the 20th century. (London, 1965).
- Gallagher, Charles F, the United States and North Africa. Harvard University Press 1967.
- Gallman, Waldemar J, Iraq under General Nuri: My recollections of Nuri al-Said; 1954-1958 (The Johns Hopkins Press Baltimore, 1964).
- Glassman, Jon D., Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East (The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1975).
- Grabill, Joseph L, Protestant deplomacy and the Near East: Missionary influence on American Policy; 1810-1927 (University of Minnesota Press, 1971).
- Great Britain and Egypt; 1914-51: Information papers No. 19- R.I.I.A. (London, 1952).
- Hall, Harvey P. (editor) Middle East Resources: problems and prospects (M.E.I, Washington, 1954).

- Halpern, Manfred, the politics of social change in the Middle East and North Africa (Princeton Univ. Press, 1965).
- Howard, Harry N, the King-Crance Commission: an American inquiry into the Middle East (Beirut, 1963).
- Hurewitz, J.C. (editor), Soviet-American rivalry in the Middle East (Praeger, New York, 1969).
- ________________ , Middle East politics: the Military Dimension (Praeger, New York, 1970).
- Hussein, Mahmud, class conflict in Egypt; 1945-70 (London 1973).
- Insight on the Middle East War - by the Insight Team of the Sunday Times. (London, 1974).
- Ionides, Michael, Divide and Lose: The Arab revolt; 1955-58 (London, 1962).
- Jansen, Michael E., the United States and the Palestine People (Beirut, 1970).
- Kedourie, Elie, The Chatham House version and other Middle Eastern Studies (Weidenfeld & Nicolson, London, 1970).
- Kelly, J.B Eastern Arabian Frontiers (Faber & Faber, 1964).
- Kerr, Malcolm, The Arab cold war; 1958-67: A study of Ideology in Politics 2nd edition (Oxford U.P, 1967).
- Khadduri, Majid, independent Iraq; 1932-1958: A study in Iraqi Politics (Oxford U.P, 1960).
- ________________ , Modern Libya: A study in political development (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1963).
- ________________ , Republican Iraq (Oxford U.P, 1969).
- Kirk, George E., contemporary Arab Politics: A concise History (London 1961).
- ________________, The Middle East in the War (London, 1953).
- ________________, The Middle East; 1945-50 (London 1954).
- Klieman, A.S, Foundations of British policy in the Arab world; The Cairo Conference of 1920 (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1970).
- Kurzman, Dan, Genesis 1948: the first Arab Israeli war (Vallentine, Mitchell & Co., London, 1972).
- Lacouture, Jean and Simone, Egypt in Transition (New York, 1958).
- Laqueur, Walter S., The Soviet Union and The Middle East (London, 1963).
- ________________, The Road to War: the origins of the Arab Israeli conflict (Weidenfeld & Nicolson, London 1968).
- ________________, Communsim and Nationalism in the Middle East (Routledge and Kegan Paul, London, 1956).
- Lenczowski, George, Soviet advances in the Middle East-2nd impression (Washington, 1974).
- ________________, The Middle East in world affairs-3rd inpression (Washington, 1968).
- Lewis, Bernard, The emergence of modern Turkey (London, 1961).
- Lewis Bernard, The Middle East and the West (London, 1963).
- Lielenthal, Alfred M, What price Israel (Beirut, 1969).
- Little, Tom, Modern Egypt (London, Benn, 1967).

- Longrigg, Stephen Hemsley, Oil in the Middle East: Its discovery and development, 2nd edition (Oxford U.P., 1961).
- Love, Kenneth, Suez: The twice fought War (London, 1970).
- Marlowe, John, Anglo-Egyptian relations; 1800-1953 (London, 1954).
- ________________, the Presian Gulf in the 20th century, (London, The Cresset Press, 1962).
- McLane, Charles, Soviet Middle East relations (The Central Asian Research Centre, 1973).
- Meulen, D. Van Der, the wells of Ibn Saud (John Murray, London, 1964).
- Nutting, Anthony, Nasser (Constable, London, 1972).
- The Middle East Institute (Washington)
    - After the settlement: New directions, New relationships (1974).
    - People, Power and Political systems: Prospects in the Middle East (1971)
    - World Energy demands and the Middle East - 2 parts (1972).
    - The Arabina Peninsula, Iran and the Gulf States: New Wealth, New New power (1973).
- The Middle East Journal - spring and summer 1976.
- The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers Moscow, 1975).
- Monroe, Elizabeth, Philby of Arabia (Faber and Faber, 1973).
- ________________, Britain's moment in the Middle East; 1914-56 (Oxford U.P, 1965).
- Nicolson, Harold, Curzon: The Last phase; 1919-25: A study in post-war diplomacy (New York, 1974).
- O'Ballance, Edgar, the third Arab-Israeli War (London, 1972).
- Polk, William, the United States and the Arab world (Harvard, 1965).
- Pranger, Robert J., American policy for peace in the Middle East; 1969-71 (American Enterprise Institute for Public Policy Research-2nd printing, Washington, 1974).
- Qubain, Fahim, Crisis in Lebanon (MEI, 1961)
- Rondot, Pierre, the changing patterns of the Middle East (London, 1961).
- Sachar, Howard M., the emergence of the Middle East; 1914-24 (Alfred Knopf, New York, 1970).
- ________________, Europe leaves the Middle East; 1936-54 (London, 1974).
- Safran, Nadav, The United States and Israel (Harvard, 1963).
- ________________, from war to war: the Arab-Israeli confrontation; 1948-67 (Pegasus, New York, 1969).
- Sands, William (editor), New look at the Middle East (MEI 1957).
- ________________, Tensions in the Middle East (MEI, 1956).
- ________________, Middle East Report; 1959-Nationalism Neutralism, Communism; the struglle for power (MEI, 1959).
- Schmidt, Dana Adams, Armaggedon in the Middle East (New York, 1974).

- Seale, Patrick, the struggle for Syria: A study of post-war Arab politics; 1945-58 (Oxford U.P., 1966).
- Stevens, Richard, American Zionism and United States Foreign Policy, 1942-47 (Beirut, 1970).
- Stevens, Robert, Nasser (London, 1971).
- Sykes, Cristopher, Cross-Roads to Israel (London, 1965).
- Tahtinen, Dale R., The Arab-Israeli Military Balance Today (AEI, Washington, 1973).
- ________________, Arms in the Persian Gulf (AEI, 1974).
- Thomas, Hugh, the Suez Affair (London, 1970).
- Tibawi, A.L., American interests in Syria, 1800-1901: A study of Educational, Literary and Religious work (Oxford U.P., 1966).
- Trevelyan, Humphrey, the Middle East in revolution (Macmillan, 1971).
- Williams, Ann, Britain and France in the Middle East and North Africa (Macmillan, 1968).
- Wright, L.C., United States policy toward Egypt; 1830-1914 (Exposition Press, New York, 1969).
- Newsweek Magazine.
- Time Magazine.

المؤلف في سطور:

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

* ولد في سوهاج عام 1925.

* درس بجامعة القاهرة ثم بجامعة لندن حيث حصل على درجة الدكتوراه 1955.

* عمل بجامعة عين شمس التي عين بها أستاذا للتاريخ الحديث في عام 1968 ثم رئيسا لقسم التاريخ 1970 ثم وكيلا للكلية 1972.

* أستاذ التاريخ العربي الحديث بجامعة الكويت منذ عام 1973.

* عضو بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي كان أمينا عاما لها حتى مجيئه إلى الكويت، وبمعهد دراسات الشرق الأوسط بواشنطن.

* اشترك في عدة مؤتمرات وحلقات دراسات تاريخية في الوطن العربي وبريطانيا.

* أشرف على عدة رسائل في التاريخ العربي الحديث كتبها دارسون من شتى أنحاء الوطن العربي.

* له عدة مؤلفات ودراسات وأبحاث وترجمات باللغتين العربية والإنجليزية أهمها ما يلي: حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، مصر والمسألة المصرية من 1876 إلى 1882، العلاقات المصرية البريطانية من 1936 إلى 1956، ألمانيا الهتلرية والعالم العربي، المجتمع الإسلامي والغرب، بريطانيا والدول العربية (1920-1948).

الكتاب القادم

العلم ومشكلات الإنسان المعاصر

تأليف:

زهير الكرمي